الشرق الأوسط

حقل تجارب

السفيرة الدكتورة

ماجدة شاهين

٢٠٢١م

اسـم الكتـاب: الشـرق الأوسـط حقـل تجـارب

التـأليـف: السـفيرة الـدكتورة / ماجـدة شـاهين

تـدقيق وإخـراج فنـي: سـالم عبـد المعـز (عمـرو سـواح)

رقـم الإيـداع: 2021 / 9162

الترقـيم الـدولي: 978-977-835-247-4

الناشـر: دار زحمة كُتَّاب للنشر والتوزيع

١٥ ش السباق – مول المريلاند – مصر الجديدة – مصر

دار زحمة كتاب للنشر Facebook

Email za7ma-kotab@hotmail.com

Tel 002 01205100596

002 01100662595

الإهداء

أهدي هذا الكتاب إلى أحفادي: "ميا ويوسف وسليم" الذين طالما أدخلوا البهجة في حياتي وأعطوني الدافع والحافز للمواصلة.

شكرًا لكم وأطال الله عمركم وأعطى كل واحد منكم ما يبتغيه بالعمل الجاد والجهد والإيمان.

فهرس

تقديم

سوف أختلف هذه المرة عن الطابع المعتاد في تقديم الكتب بالتركيز على محتويات الكتاب كما هو متبع، لذلك فسوف تكون شهادتي منصرفة إلى الدبلوماسية اللامعة والكاتبة المرموقة د. ماجدة شاهين، حيث تزاملنا لسنوات في السلك الدبلوماسي المصري مع اختلاف الأعمار بالطبع، فأنا أكبرها ببضع سنوات، ولقد كانت دائمًا واحدة من النجوم اللامعة في سماء الدبلوماسية المصرية فضلًا عن اهتمام وتعمق في الدراسات الاقتصادية، ولقد حضرت شخصيًا يوم مناقشة رسالتها للدكتوراه على نحو نال استحسان الجميع لذلك لم تقطع د. شاهين صلتها بالجانب الأكاديمي ووازنت باحتراف ومهنية بين الجانبين الاقتصادي والسياسي تحت مظلة العمل الدبلوماسي، فكانت أستاذة في الاقتصاد وعلامة مضيئة في تاريخ المرأة المصرية في مجال التمثيل الخارجي، وجمعت بين ثقافات متعددة بدأت بالثقافة الجيرمانية ثم تميزت في الثقافة الأنجلوسكسونية مع مرور على المعرفة اللاتينية، لحازت بذلك قدرًا كبيرًا من المعارف وفروع العلم الحديث، وتميزت شخصيتها بأنها بوتقة انصهرت فيها كل تلك التجارب النظرية والعملية حتى ترأست عددًا من البعثات المهمة وآخرها دولة اليونان مع اهتمام خاص من جانبها بمنظمة التجارة العالمية وما أحاط بها من ملابسات وآراء وتداعيات.

وقد ارتبطت شخصية د. شاهين بكل ما يبعث على البهجة وتنشر حولها طاقة إيجابية لا تخلو من المرح الذكي والحديث الطلي فضلًا عن موضوعية في الرأي وحياد عند تقويم الأشخاص خصوصًا وأننا تزاملنا لعدة سنوات في لجنة الاختبار الشفهي للدبلوماسيين الجدد في وزارة الخارجية المصرية، لذلك فإنني أحيي زميلتي العزيزة وصديقتي الغالية الدكتورة ماجدة شاهين ابنة واحد من أبطال القوات المسلحة وسليلة بيت عريق من الناحيتين متمنيًا لها التوفيق لكي تظل دائمًا (أيقونة) نعتز بها ونفتخر بوجودها وندعو لها.

سفير د. مصطفى الفقي

مدير مكتبة الإسكندرية

إبريل ٢٠٢١

مُقَدِّمَة

ماذا تعني الانتخابات الأمريكية خاصة إذا ما تم بموجبها تغيير الحرس ومن ثم تغيير رئيس العالم الحر انتقالًا ما بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي؟

ماذا يعني هذا التغيير بالنسبة للشرق الأوسط؟

هل يعني مزيدًا من الإنصاف والعدالة والتوازن في التعامل مع دول المنطقة؟

تتبادر هذه التساؤلات وغيرها إلى الأذهان وتتوالد الكتابات المليئة بالتوقعات والتخيلات والأوهام لسرعان ما تتكسر على صخر الواقع الأليم الذي تعيشه المنطقة عامًا بعد عام. وازداد الاهتمام بنتائج الانتخابات الأمريكية واتجاهاتها منذ أن أصبحت القوة العظمى المنفردة وأدخلت قواعدَ ومفاهيمَ دولية جديدة استأثرت وحدها بممارستها دون حساب.

وطول فترة عملي بالسلك الدبلوماسي لأكثر من أربعين عامًا وتنقلي بين مختلف المواقع، انصب عملي على المسائل الاقتصادية. فمن نيويورك حيث تابعتُ اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جنيف حيث شهدت إنشاء منظمة التجارة العالمية وكنت مفاوضًا في إطار الجولات المتلاحقة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وأخيرًا كمساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية والمستشار الاقتصادي لوزيري الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد والسيد عمرو موسى، ولم تكن العلاقات المصرية الأمريكية أو السياسات الأمريكية في المنطقة أو الانتخابات الأمريكية مجال تخصصي.

وكم أسعدني الحظ بعد عملي بالسلك الدبلوماسي أن أترأس مشروعًا للمعونة الأمريكية في إطار الغرفة الأمريكية بالقاهرة ثم التحاقي كأستاذة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وكمدير لمركز الأمير الوليد بن طلال للدراسات والأبحاث الأمريكية لما يقرب من عشر سنوات. وأتاحت لي هذه السنوات متابعة السياسة الأمريكية والشئون الشرق أوسطية والتمعن في القراءة في الدبلوماسية الأمريكية والأسباب التي حدت بها للاهتمام بمنطقتنا.

وبعد أن أنهيت عملي كمستشار لوزير الصناعة والتجارة، شعرت مثل الكثيرين غيري بحالة عدم اليقين التي تعيشها المنطقة وارتأيت ما قد يحمله تغيير الحرس بموجب الانتخابات الأمريكية ونجاح المرشح الديمقراطي جو بايدن من احتمالات جديدة يمكن ترقبها والتطلع لها، وهو ما دفعني للتفرغ لكتابة هذا الكتاب، الذي هو بين أيديكم اليوم.

وعليه، فلا أدعي أنني خبيرة في مجال الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية، فكثير من الخبراء -وأخص بالذكر وزيري الخارجية السابقين السيد عمرو موسى والسيد نبيل فهمي- سبقوني في الكتابة عن سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إلاّ أنني أكتب بدافع الإحباط الذي يراودني أسوة بما يراود رجل الشارع والأشخاص العاديين لما أصبحت عليه دولنا من ساحة مستباحة للدول العظمى والدول الإقليمية خلقًا للفوضى في المنطقة.

وأتساءل مثل غيري الكثيرين ما الذي قادنا إلى هذه الكارثة التي نعيشها اليوم؟ هل هو من صنع الذات أم فُرض علينا من الخارج؟ وأستعجب إلى حد الكراهية الذي وصل إليه أبناء شعوبنا وتقاتلهم فيما بينهم وهو ما لم نشهده منذ العصور الوسطى.

هذه من بين الأسباب التي دفعتني لكتابة هذا الكتاب على أمل أن أجد راحة البال في مزيدٍ من الفهم والتعمق، وليتني أستطيع نقل بعض الأمل إلى القارئ، الذي يتوق مثلي أن يرى أثناء حياته بصيصًا من النور في نهاية النفق ونقطة تحول شعوبنا ودولنا لكي تعيش في صفاءٍ وسلامٍ ورخاء.

وفي كثير من الأحيان أتساءل إذا ما كانت الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى الوحيدة الآن لأكثر من ثلاثين عامًا، تفتقد فعلًا استراتيجية واضحة ومحددة وخطة متكاملة وتتعامل مع الأمور في الشرق الأوسط بالقطعة وبسطحية وتخوض الحروب وتترك الخراب خلفًا لها في غياب صورة واضحة لنواياها وغاياتها.

هل الولايات المتحدة تتخبط حقًا فيما تفعله في الشرق الأوسط أم العكس؛ نحن من نتخبط ونلهث وراءها لفهم أسباب أفعالها وما تلحقه من دمار بالمنطقة؟

ويُظهر الكتاب بوضوحٍ أن الولايات المتحدة على علمٍ تامٍّ بما تقوم به في الشرق الأوسط ومنذ أن وعت بأهمية المنطقة تأكيدًا لسيادتها الدولية منذ عهد أيزنهاور مرورًا بسقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، إلى سحقها للعراق كي لا تقوم له قائمة بعد أن بدأ يتحول إلى قوة إقليمية متعاظمة. ثم جاءت الفكرة "الجهنمية" المتمثلة في إضعاف المنطقة من الداخل بتوسيع نطاق منطقة الشرق الأوسط ليشمل دولًا أخرى لا علاقة لها بالمنطقة وقوميتها العربية ولا تربطها أي رابطة بدول المنطقة، بل تم إقحام هذه الدول أساسًا لعداوتها للقومية العربية. ولم تجتهد الولايات المتحدة كثيرًا لإيجاد طريقة لتنفيذ هذه الاستراتيجية،

فتبدر ذهنها إلى مفهوم الفوضى الخلاقة، كشكل من أشكال الأضرار الجانبية لإعادة ترسيم المنطقة.

إن التلاحم الفكري الذي شهدناه بين فترة رئاسة بوش الابن (جمهوري) ورئاسة أوباما (ديمقراطي) في الشرق الأوسط من حيث إرساء الأول مصطلح جديد للشرق الأوسط وقيام الثاني بإنفاذه يؤكد المخطط الأمريكي تحقيقًا لأهداف ومصالح محددة وواحدة على الرغم من اختلاف الشخصين والحزبين. فالسيمفونية التي قامت إدارة بوش الابن بتأليفها وتلحينها للفوضى الخلاقة، قام المايسترو أوباما بعزفها بكل جدارة وحرفية وقامت دول المنطقة بالرقص على أنغامها.

هذا، كما أن اختيار القضايا شديدة الحساسية التي تطرق لها الكتّاب كانت تستهدف من بين ما تستهدفه تبيان أنه على الرغم من العداء الصارخ والفوارق والفجوات الشاسعة بين كل من الرئيس الأمريكي الأفريقي أوباما والرئيس اليميني المتعصب دونالد ترامب، فإنهما يكادا يتطابقان فيما أوقعاه على المنطقة من ظلمٍ وفوضى وخراب زاد من الجحيم الذي تعيشه شعوبها والتقاتل فيما بينها. فما كانت المنطقة تستبشره خيرًا كان محض خيال. وانخدع الشرق الأوسط بما روجته فترتا رئاسة باراك حسين أوباما ودونالد ترامب من كذب وتضليل.

ومن المرجو أن يقودنا الكتّاب في النهاية من خلال ما يقدمه لنا من تحليل وتفاصيل إضافية إلى حصر توقعاتنا لما ستكون عليه رئاسة جو بايدن في المنطقة، وهو ما لم تتناول الكتّابات عنه حتى الآن سوى تكهنات وبدائل.

ولا أزعم أننا يمكن أن نرى مستقبل السياسة الأمريكية من خلال كرة بلورية، غير أن الأمل يحدو بنا في النهاية طرح بعض الأفكار الأكثر قربًا لفكر وتوجهات الإدارة الجديدة استقراء لتاريخ وشخصية الرئيس بايدن والعاملين معه.

إن الكتاب المطروح بين يدي القارئ يشمل تحليلًا لسياسات إدارات أمريكية متتالية ومداولات مطوّلة مع كبار الخبراء والممارسين من الشرق الأوسط والولايات المتحدة وزملائي من الدبلوماسيين والسفراء وهو أيضًا انعكاس لتفكير رجل الشارع والأحاديث الشيقة التي كنت أنعم بها بين الحين والآخر في جلسات مثيرة مع أصدقائي على مختلف المستويات.

وقد سارع الكثيرون في الكتابة وتحليل فترة الرئيس ترامب بأكثر من لغة وتسجيل توقعاتهم للإدارة الجديدة، غير أن هذا الكتاب إلى جانب تميزه بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وكتابته باللغة العربية، فإنه ينفرد في الجمع بين الواقع وبساطة السرد آملًا في أن يستمتع بقراءته مختلف المستويات، وهو ما يعطيه ميزة وبُعدًا مختلفًا عن غيره من الكتابات.

كما يعكس الكتاب في كل فصل من فصوله وعن إيمان صادق بأن الحلول لا تأتي سوى من داخل المنطقة ودولها ولا يجب أن تفرض من الخارج، قياسًا بما قامت به مصر في أعقاب الربيع العربي وحكم الإخوان المسلمين. فإنه من المشاهد أن العالم العربي أصبح عرضة لأطماع دولية وإقليمية لا حصر لها تُضعف من كيانه وتسحبه كل مدى إلى مستوى أكثر تدنيًا. ويقلقنا جميعًا حالة الضعف التي انتابت جامعة الدول العربية والوضع الكارثي الذي آلت إليه، وهو ما يبقيها ودولها مهمشة خارج نطاق أي معادلة للتسوية.

ومن المرجو أن تكون الإدارة الجديدة أكثر إصغاءً لصوت دول المنطقة وألّا تأتي بأجندتها الخاصة مثل إدارة أوباما وفرضه الديمقراطية المتأسلمة أو صانع الصفقات وجامع الأموال مثل السيد ترامب. فيتعين على الإدارة الجديدة، الاسترشاد بصوت العقل في المنطقة والتعاون مع من يمكن أن يكون محفزاً للتغيير الإيجابي وما الذي يمكن فعله في البيئة السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية الراهنة وأن تعيد اتخاذ قراراتها بقدر أكبر من الحيادية والموضوعية.

وأخيرًا وليس آخرًا، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد الأستاذ جميل مطر الذي شجعني على خوض هذه التجربة ولم يكل أو يمل في مراجعة مسودات الفصول أكثر من مرة، وكذا السيد السفير رخا حسن، حيث تزاملنا في بداية مشوار حياتي المهنية وعملت معه في سفارتنا في بون والسيد بول سالم مدير معهد الشرق الأوسط في واشنطن، الذي قرأ المسودة الأخيرة للكتاب رغم ضغوطات عمله. وأود أن أسجل هنا تقديري وإعزازي لملاحظاتهم الثمينة والمتعمقة التي أفادتني كثيرًا وأسهمت في إخراج الكتاب في شكله الحالي. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى كل من السيدة منى ودولت يونس، وهما صديقاتي منذ الطفولة، وكانتا خير عون وتشجيع لي لمراجعة وإنهاء الكتاب.

*****

خطة الكتاب

يناقش هذا الكتاب في تسعة فصول فترة الرئيس الأمريكي ترامب ومناوراته ودبلوماسيته وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط والمبالغة في وعوده وتضخيم أفعاله والتي كثيرًا ما كانت مخيبة للآمال وأوقعت الضرر على المنطقة أكثر مما نفعتها. غير أنه يستأثر أيضًا بمقارنة بين رئاستي أوباما وترامب وسياساتهما في الشرق الأوسط. وفي مواجهة ذلك تبقى توقعات الإدارة الجديدة للرئيس المنتخب جو بايدن ضبابية، هل ستكون الإدارة الجديدة قادرة على تصحيح أخطاء السيد ترامب في المنطقة؟ أم أن جو بايدن -وبحكم سنه المتقدم- سوف يمتنع عن المغامرة والاقتراب من منطقتنا التي تندلع النيران منها في كل جانب. وعلى أية حال، فإن إدارة بايدن لديها ما يكفيها من تصحيح ما فعله ترامب أو مسحه من الوجود على غرار ما فعله السيد ترامب بسلفه. والأهم هو مدى قدرة دول الشرق الأوسط نفسها على تحريك المياه الراكدة وكل منها منغمس في معضلات وإشكالات لا حصر لها.

وتحقيقًا لما يستهدفه الكتاب من إعطاء صورة واقعية لما يمثله الشرق الأوسط من حقل تجارب لسياسات الولايات المتحدة المتنافرة والمستمرة وما نشاهده اليوم من تراجعه النسبي في إطار الأولويات الأمريكية وبما سيفرض نفسه بالضرورة على التحركات المستقبلية للولايات المتحدة في المنطقة، يتناول الكتاب موضوعات محددة لم يتم اختيارها عشوائيًا وإنما بعناية شديدة.

يدور الفصل الأول حول شخصية ترامب ورفضه الاعتراف بالانتخابات الأخيرة التي أطاحت به رغم أنفه. دونالد ترامب رجل الأعمال وتاجر ناطحات السحاب الذي كان يؤمن بأنه سيبقى في سدة الحكم لمدى الحياة والذي كان على قناعة تامة أن أكثر المشاكل تعقيدًا تلين وتحل من خلال صفقة مربحة، أصبح محل دعاوى لا حصر لها بالاحتيال في سداد الضرائب وسداد ديونه وأخرى مرتبطة بادعاءات اغتصاب. وأكثر ما انعكس عليه تناقض شخصية ترامب وعانت من سياساته المتقلبة هي منطقة الشرق الأوسط. وقد أشاع ترامب عند خروجه بأنه سيقوم بإنشاء حزب يميني جديد، ولكن سرعان ما لبث أن تراجع وصرح بأنه سيعمل من خلال توحيد صفوف الحزب الجمهوري. وإذا ما خرج ترامب سالمًا من القضايا المرفوعة ضده، تبقى كل البدائل محتملة لترامب كسياسي.

كما يتعرض هذا الفصل لإجراء بعض المقارنات بين ترامب وأوباما -والتي يتم متابعتها بشكل أساسي من خلال الكتاب بأكمله -لوضع تصور مستقبلي لاحتمالات تحرك الرئيس المنتخب جو بايدن والذي شغل منصب نائب الرئيس خلال فترتي رئاسة أوباما وكان عنصرًا فعالًا في السياسة الخارجية لإدارته.

ويتناول الفصل الثاني بعض العقائد الرئاسية في محاولة لوضع الشرق الأوسط في نصابه الصحيح ضمن عقائد الرؤساء وسياسات الإدارات الأمريكية في المنطقة. فينتقل الفصل من بين عقيدة الاحتواء لترومان إلى عقيدة الانفراج لنيكسون مرورًا بعقيدة أيزنهاور التي اتخذت منطقة الشرق الأوسط ركيزة لها، حيث ارتأت أهمية قناة السويس ونفط الشرق الأوسط لترسيخ سيادتها.

ويلفت الفصل الثاني النظر إلى أهمية هذه العقائد، التي كثيرًا ما تمليها الظروف المحيطة وأولويات المصالح الأمريكية، التي درستها لسنوات طويلة بالجامعة الأمريكية في القاهرة والتي لا يمكن تأصيل السياسة الخارجية في المنطقة وتفهمها دون النظر بتمعن إلى هذه العقائد والتي تتأرجح المنطقة فيها صعودًا وهبوطًا.

تطرق الفصل أيضًا إلى خطورة دبلوماسية كيسنجر المكوكية التي استبعدت في الواقع القضية الفلسطينية من الإطار الشامل للحل، ثم محاولات كل من الرئيس كارتر بعد اتفاقيات كامب ديفيد وإدارة جورج بوش الأب المضنية للعودة مرة أخرى للإطار متعدد الأطراف.

ويشير الفصل إلى عقيدة ريجان العدائية ضد الاتحاد السوفيتي التي كان لها أكبر الأثر في دعم وتقوية حركة طالبان التي انبثقت عنها القاعدة والجماعات الإسلامية المتطرفة والتي نعاني منها حتى يومنا هذا.

وأخيرًا في إشارة إلى عقيدتي كلينتون وبوش الابن، اللذين ضربا عرض الحائط بجميع القواعد والمبادئ الدولية المعمول بها في إطار الأمم المتحدة وميثاق مجلس الأمن، جاء ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة ولتبرير استهلال الولايات المتحدة سياساتها العدوانية المنفردة دون ضابط ومنح نفسها حق الضربات الاستباقية الذي أججبته عن غيرها من الدول.

أماّ الفصل الثالث والمعنون "إسرائيل وصفقة القرن"، فإنه إن دل على شيء يدل على استخفاف إدارة ترامب باهتمامات المنطقة الملحة في العيش في سلام من خلال إيجاد تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. وفي حين تفاخر الرئيس ترامب بصفقة القرن كثيرًا قبل ظهورها، ما لبث أن قام بالتكتم عليها في ضوء الرفض العربي لها شكلًا وموضوعًا. ولا يتناول الكتاب تفصيلًا العلاقة الأمريكية بإسرائيل، الطفل المدلل، لشدة تعقيد وتشابك هذه العلاقات ووزرها على المنطقة ككل، الأمر الذي يتطلب كتابًا مستقلًا. فإن مجمل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وكل الأضرار التي تلحقها بدولها وشعوبها هي أصلًا ضمان لبقاء إسرائيل الأقوى دون أن يدنو منها أحد وحماية لمصالحها. وإن يبدو لنا رفض الإدارة الجديدة لأساسيات صفقة القرن والغض عن حل الدولتين، تفرض جميع التكهنات نفسها بالنسبة لكيفية تعامل هذه الإدارة مع القضية الفلسطينية في ظل تشعب أولوياتها الداخلية والخارجية وثقل حملها.

وبقدر كبير من المرارة والحزن، يطرح الفصل الرابع الوضع في سوريا وما آلت إليه هذه الدولة والتي يكن شعبها كل المشاعر الطيبة تجاه مصر دولةً وشعباً. فضلًا لما تلقيه من ظلم وتعسف تخفي وراءها نوايا وأهداف التقسيم والشرذمة إحداثًا لتغيير جذري في شكل المنطقة ككل.

ويتعرض الفصل الرابع إلى مقارنة سياسات أوباما وترامب في سوريا، وكيف أن كليهما اتبع سياسة مغلوطة، بما أدى في نهاية المطاف إلى تهميش دور الولايات المتحدة في سوريا. وترك تلك الساحة مفتوحة لاتخاذ حكومة الأسد روسيا حليفًا لها وكقوة يعتمد عليها. ولا يبدو أن حكومة بايدن سوف تحرك ساكنًا لإعادة الاستقرار. ففي إعادة ترتيب أولوياتها، لا شك أن التعامل مع إيران -دون غيرها- يحتل الأولوية في المنطقة.

ويتناول الفصل الخامس كارثة اليمن والفشل الذريع الذي تواجهه المملكة العربية السعودية في فنائها الخلفي استهدافًا لأمنها القومي. وكان من الأهمية بمكان تطرق الفصل إلى الوضع في اليمن والقبائل المتصارعة به تفصيلًا لبيان أن الحرب ليست طائفية أساسًا كما يرغب البعض في تصويرها. وعلى العكس من سوريا، هناك اهتمام لدى الإدارة الأمريكية الجديدة في إنهاء الحرب في اليمن في ضوء نظرة الكونجرس لها ككارثة إنسانية يرفض أن تظهر الولايات المتحدة فيها وكأن لها يدًا وإن من بعيد.

وفي ضوء الاهتمام البالغ لإدارة ترامب بالمملكة السعودية والدور المتعاظم الذي تقوم به في المنطقة، تم تخصيص الفصل السادس لسياسات المملكة وما لها وما عليها إزاء تطور الأحداث حولها. كما يلقي الفصل الضوء على تطور العلاقات الأمريكية بالمملكة هبوطًا وصعودًا، وإن كان عمق العلاقات بين البلدين لا يسمح بأن يسودها التوتر ولو لفترة وجيزة. فبعد أن كانت المملكة إبان فترة رئاسة ترامب من ضمن الفائزين في المنطقة واعتبار الرئيس الأمريكي حاميها الأكبر، تشوب العلاقات بعض الغيوم مع الإدارة الجديدة لاحتكامها بقرارات الكونجرس الذي يكن العداء للمملكة إلى أن تستقر الأوضاع مرة أخرى، حيث

إن للسياسة الأمريكية إزاء المملكة سياسة خاصة يتم تناولها -لا مناص- من خلال البيت الأبيض.

ولا يمكن تخصيص فصل للمملكة السعودية دون تخصيص فصل لإيران وإغفال دورها في المنطقة، حيث حقًّا نجحت في ترسيخ أقدامها في المنطقة وهو ما يوضحه الفصل السابع. وعلى الرغم من اشتراك كل من إدارة ترامب وأوباما في الهدف، ألا وهو عدم الانسياق إلى حرب جديدة في المنطقة إزاء الضغوط التي تمارسها الدول الصديقة (المملكة وإسرائيل)، فإن إدارة أوباما ارتأت معالجة ذلك من خلال احتواء إيران في الاتفاق النووي (٥+١)، بينما قامت إدارة ترامب على العكس بتصعيد العداء تجاه إيران بُغية إضعافها، وهو الذي أتى بنتائج عكسية.

وتخرج إيران كقوة إقليمية رابحة في المنطقة على نقيض ما كانت تستهدفه إدارة ترامب. والتصور أن تتبع الإدارة الجديدة نهج الرئيس أوباما مع احتمال تسجيلها مطالب جديدة تتمثل في تحجيم الدور الإقليمي لإيران، وهو ما ترفضه إيران شكلًا وموضوعًا. وسوف تشهد الفترة القادمة على عمليات شد وجذب ومناورات وتلاعب بين الأطراف المعنية والتي ترى الإدارة الجديدة توسيع دائرة التفاوض إلى جانب الدول الخمس أعضاء مجلس الأمن الدائمين وألمانيا الاتحادية، لتضم كل من المملكة السعودية وإسرائيل. ولا يمكن لأحدٍ التكهن بنتائج هذه المفاوضات من الآن.

ويتعرض الفصل الثامن إلى رؤية مصر في علاقاتها بالولايات المتحدة وما بين الإدارات المختلفة، متعجباً من العشوائية التي تقوم عليها السياسات الأمريكية في المنطقة وعدم الإلمام بتعقيدات الأوضاع. وإن لم تتضح الرؤية بعد للإدارة الجديدة وما إذا كانت ستلجأ إلى مصر كشريك عند تعاملها مع مشاكل المنطقة، فإن الفصل يؤكد على أنه حسنًا ما فعلت مصر في السنوات الأربع الماضية من التركيز بصفة خاصة على الإصلاح الاقتصادي، بما يمكّنها من إعداد نفسها كشريك قوي يعتد به. كما يشير إلى أن محاربة

الإرهاب والتطرف والأزمة الليبية على حدود مصر الغربية والخطر الذي يشكله ملء سد النهضة من بين أولويات سياساتها الراهنة.

ويتناول الفصل التاسع والأخير العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط، مما يستلزم تعاونهما معًا وتقاسم الأدوار في إعادة البناء والاستقرار في منطقة لا يمكن لأي منهما الاستغناء عنها. ويوضح الفصل جليًّا أن القوتين متنافستان وليستا بخصمين؛ فإن الصين لا ترمي -على الأقل في الوقت الراهن- أن تحل محل الولايات المتحدة أو أن تشكل تحديًّا للولايات المتحدة. فمن المرجح أن الصين تولي علاقتها بواشنطن أهمية أكبر من علاقتها بالشرق الأوسط.

وتأتي الخاتمة لتؤكد أن مصلحة أمريكا ما زالت تحتل الأولوية المطلقة في سياسات الإدارة الجديدة وإن قد يختلف نهج إنفاذها من الانفعال والتحدي إلى الدبلوماسية والتعقل.

وألتمس العذر من القارئ لأنه ما كان ممكنًا أن أسرد المصادر التي استندت إليها في هذا الكتاب، لتشعبها واختلافها من بين كتب سبق أن قرأتها ومقالات عديدة من مراكز البحث المختلفة منها المصرية والأمريكية وغيرها وبرامج تليفزيونية وأحاديث لي مع أشخاص عديدين بالإضافة إلى الخبرات الواسعة التي اكتسبتها طول فترة عملي الدبلوماسي ثم كأستاذة جامعية ومستشارة اقتصادية. فتضافر ذلك كله أسهم في إخراج هذا الكتاب بالصورة التي هو عليها اليوم.

*****

الفصل الأول

دونالد ترامب الشخصية والمعتقدات

لنتذكر أولى أيام رئاسة دونالد ترامب، الرئيس الذي خسر الانتخابات الأمريكية في عام ٢٠٢٠ رغم أنفه، ولنتذكر مدى الترحيب الذي حظي به من شعوب وحكومات الشرق الأوسط والآمال العريضة التي كانت معلقة عليه عند انتخابه في ٢٠١٦. ولم تُخفِ الشعوب العربية خيبة أملها من إدارة سلفه الرئيس باراك أوباما. وأفصح الرئيس ترامب في أيامه الأولى عن نوياه في أن يقلب رأسًا على عقب توجهات السياسة الخارجية. وإن جرت العادة على أن يستغل الرؤساء الأمريكيون الفترة الأولى في التعلم والمراقبة، فإن دونالد ترامب -وبما شهدناه خلال فترة رئاسته من خصائص تفرض نفسها على شخصيته تتسم بالعدوانية والمراوغة والانفراد بالقرار- قد أبى الالتزام بفترة الترقب الأولى مستهدفًا إظهار سلطته منذ اليوم الأول.

ولم يتوانَ الرئيس ترامب في إظهار قوته فور توليه الرئاسة فيما أصدره من أوامر تنفيذية وتوجيهات واضحة لإدارته، كانت في الغالب محو ما قام به سلفه. فقامت بعقد صفقة أسلحة مع دولة البحرين، التي كان قد تم تعليقها رسميًّا في عهد الرئيس أوباما بسبب ادعاءات تتعلق بحقوق الإنسان. وبالمثل، قامت إدارة ترامب برفع التجميد الأمريكي على الفور لمبيعات العتاد والسلاح للمملكة العربية السعودية، الذي فرضه أوباما بسبب دور المملكة في سقوط ضحايا من المدنيين في اليمن. وعلى النقيض من أوباما، الذي كان يكن

العداء لمصر ورئيسها لوضع حد لنظام حكم الإخوان المسلمين والذي دافعت عنه إدارة أوباما بشدة بحجة حماية حقوق الإنسان وديمقراطية الانتخابات، فإن الرئيس ترامب استقبل الرئيس السيسي في البيت الأبيض ووصفه بالصديق.

وليس أمام إدارة بايدن مهمة سهلة لعكس الإرث الذي تركه لها ترامب في الشرق الأوسط. وللبقاء مخلصًا لوعوده الانتخابية فقد بادر الرئيس ترامب -المنتهية ولايته- بسحب بعض القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، لكنه عوّض هذه السياسة بمبيعات عسكرية أمريكية سخية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن الواضح أن إدارة بايدن، إذا ما كانت حريصة على العودة إلى الشرق الأوسط واستعادة المنطقة الثقة في الولايات المتحدة فعليها أن تبتكر توجهًا جديدًا، مع استبعاد المقولة التي روج لها ترامب بأن المنطقة لم تعد تؤثر بشكل مباشر على المصالح الأمريكية. فمن ناحية، سوف ترفض الإدارة الجديدة وفقًا لقيمها المعلنة بيع المعدات العسكرية لمن لا يحترم حقوق الإنسان. كما أن اتباع خطى سياسة أوباما بشكل أعمى لن يحقق ما تستهدفه الإدارة بالنسبة للعودة إلى المنطقة، فقد سبق أن رفضت المنطقة سياسات أوباما وهيلاري كلينتون، التي كانت خليفته المحتملة، حيث انزلق كلاهما وراء جماعة الإخوان المسلمين، بما عاد بالضرر على المنطقة والإدارة الأمريكية على حد سواء. ولا تزال هذه السياسات وتبعاتها حيّة في أذهان شعوب المنطقة.

ونجحت إدارة ترامب حيث فشلت جميع الإدارات السابقة من قبل في تطبيع العلاقات بين عدد متزايد من الدول العربية وإسرائيل، وغضت النظر تمامًا عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وكانت هذه نجاحات تاريخية خارقة بالنسبة للسيد ترامب وإسرائيل. أمّا بالنسبة للشعوب العربية، فلم تكن أكثر من تقويض للقضية الفلسطينية والأعراف والمبادئ الراسخة والتي أنفقت الحكومات العربية الأموال الطائلة عليها وقدمت التضحيات وبذلت جهودًا مضنية لأكثر من ٧٠ عامًا لدعمها.

أ- شخصية ترامب وانعكاساتها على سياساته

من هو دونالد ترامب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الذي كان رجل أعمال وتاجر ناطحات السحاب واعتقد طوال فترة رئاسته الواحدة للولايات المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) أنه سيظل رئيسًا لمدى الحياة؟

ويبقى الرئيس ترامب الرئيس الأكثر إثارة للجدل، وسوف يمر وقتٌ طويلٌ قبل أن يتوصل المؤرخون إلى أي نوع من الإجماع بشأن رئاسة ترامب. فبينما أُضطر الرئيس ترامب للخروج من البيت الأبيض، حيث إنه شخصية لا تقبل الخسارة، فإن إرثه -للأفضل أو الأسوأ- هو الأساس المفروض الآن على خليفته والذي لا مناص من التحرك في دائرته. فإما أن يعمل على إزالته على نحو ما قام به ترامب نفسه مع كثير من سياسات سلفه أو البناء عليه، بما هو لصالح الولايات المتحدة نفسها والاستقرار العالمي.

وهو باختصار شخص أناني بطبيعته ومعتز بنفسه إلى درجة الغرور، قراراته غير مدروسة وغير متوقعة ومتقلبة وفقًا لمزاجه الشخصي، وبالتأكيد فهي ليست متعمقة وقلما كان الرئيس ترامب يستمع إلى مستشاريه أو يتصفح تقاريرهم.

فبينما كان الرئيس ترامب يعلم أن العالم شديد التعقيد والتشابك، فإنه كان يميل دائمًا إلى الحلول المبسطة والتي لا تلزمه على الاختيار أو التفكير مثل ما قد يستدعيه التوفيق بين نقيضين أو الحلول الوسط. فلا مانع لديه من تجاهل مثل هذه الحلول، وستوضح فصول الكتاب أمثلة على ذلك كثيرة. فإن الحلول البسيطة والواضحة كفيلة -من وجهة نظره- على تسوية أكثر المشكلات الدولية والإقليمية تعقيدًا، مستبعدًا تعددية الأطراف والحوارات التي عفا عليها الزمن والتسويات الغامضة والمعرقلة. وبناء على هذا أقام نظريته والتي تمسك بها طوال فترة حكمه أنه على العالم تقبله، أي تقبل التعامل مع رئيس أمريكي غير تقليدي، شخص لا يلتزم بالمبادئ التقليدية للعلاقات الدولية ويرفض الانصياع إلى آراء الآخرين أو

حتى مشاركتهم أفكاره ناهيك عن التحاور معهم وتهكمه بالصور الجماعية التقليدية للرؤساء في بداية أو أعقاب المؤتمرات الدولية وتجنبها قدر المستطاع ومغادرة أثناء المؤتمرات.

وعكست طبيعة الرئيس ترامب وحبه لإبرام الصفقات نفسها على سياسات إدارته. وتعد إدارة ترامب أكثر الإدارات في تاريخ الولايات المتحدة المحبة للصفقات. فكل شيء يمكن إتمامه من خلال صفقة. تبادل طائرات الـF-35 والاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية وإزالة السودان من قائمة الإرهاب، من بين آخر الصفقات التي أبرمها قبل تركه منصبة، لا تعدو أن تكون صفقات مقابل قيام كل من الإمارات والمغرب والسودان بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. والحال كذلك بالنسبة لصفقة القرن، فهي حفنة من الدولارات مقابل تنازل شعب بأكمله عن أرضه وحقوقه.

وفي طليعة خطاب حملة ترامب الانتخابية بعنوان "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" كان شعار حملته المميز "أمريكا أولًا"، لا مزيد من المغامرات لتغيير النظم (منتقدًا بشدة الهجوم الذي شنه أوباما بواسطة الحلف الأطلنطي على ليبيا لقلب نظام حكم القذافي)، معتقدًا أن الاندماج في النظام الدولي والاعتماد المتبادل كان على حساب المصالح المباشرة للولايات المتحدة. وإذا ما لم تأت الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بالمكاسب الصافية لأمريكا، فمن الأفضل التغاضي عنها واتباع سياسة الانعزالية.

ففي سياسته الخارجية، كان مقدامًا وجسورًا ومتمردًا على القواعد متعددة الأطراف والمبادئ والأحكام الدولية إن لم تكن تخدم المصلحة الأمريكية مباشرة وبوضوح. لقد أصاب منظمة التجارة العالمية بالشلل التام والتي كانت من صُنع الولايات المتحدة نفسها ونخرًا لها تعكس مبادئها وسياساتها في الانفتاح وتحرير التجارة.

ولم يتردد في التخلي عن العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية أو إعادة التفاوض بشأنها بشكل جذري، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية المشاركة عبر المحيط الهادئ

واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وإنهاء أو التهديد بإنهاء ما يعتبره تحالفات دفاعية من جانب واحد، سواء ثنائية، أو متعددة الأطراف، مثل منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو).

وطالب ترامب الدول بدفع المزيد من الأموال للدفاع عن نفسها وكذا الدفع للولايات المتحدة مقابل حمايتها، وإلا فإن الولايات المتحدة في حِلٍّ من هذه المهمة وستسحب دعمها العسكري.

كما صرح ترامب في أكثر من مناسبة في بداية رئاسته أن حلف شمال الأطلنطي بحاجة إلى الإصلاح وانتفاء الغرض الذي قام من أجله، مؤيدًا في الواقع موقف روسيا -في محاولة لاستمالة بوتين- من ضرورة تفكيك شمال الأطلنطي، حيث انتفت الحاجة إليه بعد الحرب الباردة. ولم يُخفِ السيد ترامب إعجابه ببوتين قبل الانقلاب عليه. واعتبر ترامب الحلف الأطلنطي بيروقراطيًّا للغاية وغير قادر على تطوير نفسه في ضوء التغييرات الديناميكية المتلاحقة على الساحة الدولية. وهدد بالانسحاب منه، مما أثار مخاوف جمة في أوروبا بشأن نوايا الولايات المتحدة ومستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا وإن كانت النتيجة النهائية بعد مفاوضات اتسمت بالتوتر واستمرت ثلاثة أشهر، هي أن أعلن ترامب التزام الولايات المتحدة من حيث المبدأ تجاه حلف شمال الأطلنطي، على الرغم من أنه استمر طوال فترة رئاسته من المتشككين فيه. كما فشل فشلًا ذريعًا في التصدي للتهديد الإرهابي الإسلامي.

وما زال ترامب يتمتع بشعبية كبيرة داخل الحزب الجمهوري، وعلى عكس المعتاد من اعتناق الرئيس لسياسات حزبه، يبدو أن الحزب الجمهوري -حدث ولا حرج- هو الذي أصبح يعتنق "الترامبية"، فإن ترامب نجح في فرض هيمنته وترسيخ أفكاره وسياساته داخل الحزب، وذلك على الرغم من أن ترامب لم يكن قط جمهوريًّا قبل خوضه انتخابات ٢٠١٦،

بل أنه وفقًا لما صرح به شخصيًّا آنذاك كان مؤيدًا لهيلاري كلينتون وأسهم في تمويل حملتها ضد أوباما عام ٢٠٠٨.

وكان انتماء ترامب للحزب الجمهوري لتمكينه من الانتخابات ونجح في تسخيره لأغراضه وأهدافه، حتى إنه لم يهتم في انتخابات هذا العام بتخصيص منصة حزبية، كما جرى عليه العرف، تنطوي على سياسات الحزب وتوجهاته للانطلاق منها. وأصبح الحزب مرادفًا بل ورهنًا لسياسات ترامب وتوجهاته، متحديًا للقيم الديمقراطية ومثيرًا للفوضى والتطرف والانقسام السياسي دون أن يسمح للحزب برسم أجندة متماسكة أو صياغة خطط مستقبلية للتحرك فيما بعد الترامبية.

وانصاع القادة الجمهوريون لقبضة ترامب خشية أن يفقدوا قاعدته المؤيدة له في انتخاباتهم المحلية والبرلمانية.

والسؤال المطروح هل سيتمكن هؤلاء من أن يتحللوا من قبضة ترامب خلال الفترة القادمة. ولذا يشيع ترامب على الملء أنه سيظل متحفزًا للرئيس المنتخب بايدن والحزب الديمقراطي وراصدًا تحركهما إزاء استمرار استمتاعه بولاء الجمهوريين المطلق له، وهو ما يخشاه الديمقراطيون ويتخوفون من أن يعمل ترامب على تفريغ السنوات الأربع القادمة لولاية بايدن من أي مضمون أو تحرك سياسي ذي جدوى والوقوف له بالمرصاد داخل الكونجرس لتقويض سياساته وتحركاته.

ب- تناقض شخصية ترامب

وقد يتعجب المرء بادئ ذي بدء كيف يمكن لشخصية واحدة أن تحظى بكل الحب والإعجاب وفي الوقت نفسه تثير الامتعاض والتقزز، هذه هي شخصية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. واختلفت الآراء حوله مائة وثمانين درجة بين مؤيدين ومبجلين له، من ناحية، وكارهين ونافرين منه من ناحية أخرى. وربما لم يظهر هذا التناقض بوضوح ولم يستقطب الرأي الرئيس دونالد ترامب في أي مكان خارج بلاده أكثر من إسرائيل والأراضي الفلسطينية، الذي قلبها رأسًا على عقب. فبينما كان بطلًا بالنسبة للإسرائيليين كان ظالمًا وشريرًا للفلسطينيين. فكان ترامب مغامرًا في محاولاته لإقامة السلام في الشرق الأوسط آتيًا بما أسماه بتسوية خارج النطاق التقليدي المعروف، وانحاز بكل قوة لإسرائيل مقارنة بأي رئيس أمريكي في التاريخ وأعطاها ما لم تحلم به على صينية من فضة وأعلن بوضوح أن إسرائيل هي الصديق الأوحد لبلاده في المنطقة.

كما لم يُخفِ ترامب إعجابه بحكام الدول الذين يمكثون في الحكم لسنوات طويلة واعتبرهم رجالًا أقوياء واتخذهم أصدقاءً له مستنفرًا العداء الذي كان يكنه لهم الرؤساء الأمريكيون السابقون، على اعتبار أنهم قادة مستبدون. بل ولم يسعُ ترامب إلى تغليف تصريحاته لقناة فوكس اليمينية المتطرفة عندما ذكر لها صراحة في ٢٠١٧/٤/٢٩ عن نظام الضوابط والتوازنات الأمريكية الذي يعتبر مفخرة الولايات المتحدة ودستورها: "إنه نظام قديم ... إنه حقًّا أمر سيئ للبلاد". فإن ترامب على قناعة تامة بأنه له حق ممارسة الحكم المطلق كرئيس الولايات المتحدة دون رقابة أو تقييد، مستهزئًا بالولايات المتحدة كدولة مؤسسات وبغض النظر عن الفصل

الدستوري للسلطة، وهو مستعد لفعل كل ما هو ضروري لحماية منصبه مستوحيًا نهجه وتحركاته من كتاب "الأمير" لماكيافيلّي. فقد يكون هو من بين الكتب القليلة التي قرأها، إن لم يكن الوحيد، والذي لا يزيد عن خمسين صفحة.

ويعتبر ترامب نفسه متفوقًا على غيره، ومن ثم يفترض أن له الحق في التلاعب بالآخرين والمطالبة بالولاء والامتثال المطلقين دون مقابل.

ولا يتسامح ترامب مع أعدائه ويتعامل معهم دون رأفة، فلا يحرك ساكنًا عندما يتم محاكمة أكثر المساعدين له قربًا ولم تشفق لهم خدمتهم الطويلة له وطالما أقال العاملين معه وفي أعلى الدرجات بجرة قلم ودون سابق إنذار. فإن نظرته للعاملين معه هي مجرد فرص أتيحت له لاستغلالها ولخدمة مصالحه وتنتهي بانتهاء فائدتهم له.

ولا يعد ترامب شخصًا مفتوحًا على الآخرين، وهو غير مستعد لقبول الأفكار الجديدة، التي قد تتعارض مع توجهاته ومعتقداته الراسخة، وهو ما كان دائمًا يتباهى ويتفاخر بها ويرجعها إلى ما يزعمه من ذكاء خارق وبراعته التي لا منافس لها. وهو لا يتحمل النقد، خاصة إذا ما كان مقرونًا بالسخرية أو المبالغة. وانعكست هذه الشخصية بكل دقة على سياساته كرئيس للولايات المتحدة، كما سبق وأن انعكست في معاملاته كرجل أعمال وتاجر عقارات ومالك ناطحات السحاب.

ومعروف عنه أيضًا -وهو ما عايشناه طوال فترة رئاسته- النزعة الاندفاعية والتي لا يتراجع عنها حتى إن أثبتت الوقائع والأدلة لاحقًا أنه قد أخطأ، فيميل إلى التصرف بسرعة دون تدارس مسبق ومتأنٍ للمشاكل فيما يعتقده -أي ترامب- أن هذا مضاع لوقته وجهده. كما أن قراراته مدفوعة بمحفزات عشوائية وبما يقال له من قِبَل أي من المقربين له أو من قِبَل أفراد عائلته أو من خلال محطات التليفزيون

المؤيدة له والتي لا تنشر على حد قوله "أخبارًا كاذبة". وهذا يتضح من رده العسكري -وإن كان رمزيًّا -على سوريا، لما رآه في القنوات الإخبارية بالنسبة لتسمم وموت أطفال سوريين بالغاز.

وجاء السيد ترامب من خارج المؤسسة السياسية متباهيًا ومتفاخرًا في عام ٢٠١٦ أنه لا يدخل معركة إلاّ ويفوز بها، فلم يكن ترامب سياسيًّا أو دبلوماسيًّا محنكًا، وكان كثيرًا ما يميل إلى الهجوم والإهانة والغطرسة في رسائله المقتضبة يوميًّا في تغريداته.

وفاز ضد السياسية المحنكة والمتمرسة لعقود طويلة هيلاري كلينتون، بيْد أن ترامب خسر انتخابات ٢٠٢٠ وهي التي كانت ستمنحه فترة ثانية، خسرها وإن حظي على تأييد أكثر من ٧٣ مليون أمريكي وهو رقم أعلى بكثير من الرقم الذي حصل عليه عند فوزه في انتخابات عام ٢٠١٦، الذي لم يتعدَّ ٦٣ مليون، وذلك مقابل ٧٦ مليون صوت لغريمه جو بايدن. فلا يمكن لأحدٍ بعد هذا التصويت أن ينكر أو ينفي أن دونالد ترامب كان له حشد من المؤيدين له، حيث إنه أول رئيس يخسر رغم تصويت هذا العدد الهائل لصالحه.

ج - أسباب فشل الرئيس ترامب في انتخابات الإعادة

وقبل أن نتطرق إلى أسباب فشل ترامب، قد يكون من المناسب التلميح إلى أن سياق انتخاب دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة أتى في سياق سياسة البيض المعادية للتغيير وتنبثق من جذور التكوين العنصري للدولة الأمريكية رغم انقضاء أكثر من مائة وسبعين سنة على الحرب الأهلية الدامية بين الشمال والجنوب. وطوال فترة تطور وصعود الولايات المتحدة إلى القوة العظمى المنفردة، لطالما وقف البيض كحصن ضد التغيير مؤيدين من الرأسمالية البرجوازية والطبقة الوسطى والعاملة من البيض. وجاء انتخاب ترامب واستمراره في سياسته العنصرية بشكل علني في سياق تفوق البيض واستمرار السياسة العنصرية ضد السود بل وامتدادها إلى الأعراق الأخرى داخل الولايات المتحدة.

وبينما كان إنكار هذه الحقيقة هو التقليد المتبع قبل صعود ترامب إلى سدة الحكم، فإن إنكار وجود العنصرية توقف خلال فترة ترامب، الذي رفض في كل مرة أن يدين مؤيديها.

وجاءت خسارة ترامب بعد مكوثه أربع سنوات فقط في الرئاسة نتيجة لتزايد المخاوف إزاء عدم شجبه وتراجعه أساسًا أمام التطرف العنصري. وتحولت ساحة الانتخابات لسنة ٢٠٢٠ إلى معسكرين في الأساس أحدهما مؤيدٌ للعنصرية والآخر مناهضٌ لها. وفي ذلك كله، تلعب المناورات الحزبية وإمكانيات ووسائل الإعلام الحزبية دورها المتألق في الانتخابات والمحرك وراء الناخب الأمريكي.

وانتهت فترة رئاسته دون أن يتغير قيد أنملة؛ فاستمر في عدم تقبل النصح والأدلة التي قد تتعارض مع أو تقوض من معتقداته الراسخة وتفوقه المزعوم على الآخرين ووصل إلى حد مقاطعة الكونجرس ووسائل الإعلام مكتفياً بشرح مواقفه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

وقام ترامب بإدماج فترة رئاسته للولايات المتحدة ضمن فلسفته المعهودة بأن الحياة ليست أكثر من لُعبة يستوجب عليه الفوز بها بكل السبل الممكنة تباعًا لما هو معروف في كتاب "الأمير" لميكافيلي من أن الغاية تبرر دائمًا كل وسائل الفوز واستمرار اعتقاده حتى يومنا هذا بأنه قد تم تزوير الانتخابات ضده.

وأتفقُ مع الكثيرين الذين يرون إن سقوط ترامب لا يؤول إلى نجاح الحزب الديمقراطي أو نجاح بايدن والذي طالما وصفه ترامب بـ sleepy Jo، أي "جو النعسان"، بل إن سقوطه جاء نتيجة استخفافه بوباء الكورونا وفشله في التعامل معه، الذي تفشى في الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى في العالم، لا سيما بين الأمريكيين الأفارقة وأوساط الطبقة المتدنية، وهو ما استغله الحزب الديمقراطي وصوره على أنه امتداد لسياسات ترامب العنصرية.

وإذ أنني ليس من مؤيدي ترامب أو غيره من الرؤساء الأمريكيين، فإنني من المعجبين بجسارته في مواجهة الجميع وأتساءل مثل الكثيرين غيري كيف سيقف مرة أخرى بعد هذه السقطة، لا سيما في ضوء ترويجه جديًا لاحتمال خوضه انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٤.

فعندما شعر الرئيس ترامب بشدة الانتقادات الموجهة إليه لاستهتاره بمرض الكورونا والاكتفاء بالنصح بعدم لمس الوجه والأنف والفم، رافضًا تمامًا اتباع سياسات الإغلاق أسوة بالدول الأوروبية لما قد يستتبعها من ركود اقتصادي ورفضه المساس بما حققه من نجاحات في الاقتصاد الأمريكي في سنة الانتخابات، فما كان عليه سوى التظاهر بأنه أصيب بوباء الكورونا وإن تم شفاؤه بعد أقل من أسبوع، تأكيدًا على أن هذا الوباء ليس أكثر من أنفلونزا عابرة. ولعب القدر لعبته ضده، فلو لم يكن وباء الكورونا وباءً فتاكًا، على نحو ما ظهر للعالم وللولايات المتحدة في مرحلة لاحقة، لكان لسياسة ترامب أن تنجح. فهو لا يخشى المخاطرة والتحدي. غير أن تفشي وباء الكورونا بالولايات المتحدة وتخبط ترامب في تعامله معه أحدث تحولًا ملحوظًا نحو المرشح الديمقراطي جو بايدن. واستغل الحزب

الديمقراطي ظاهرة الوباء فَشَنّ هجومًا موجعًا على ترامب واتهامه بعدم اكتراثه بحياة الطبقة الدنيا والأمريكيين من الأصل الإفريقي الذين نال منهم الوباء أكثر من غيرهم.

ومن الثابت أن سياسات ترامب العنصرية مهما وجهت لها من انتقادات، ما زالت لها من يؤيدها، حيث جلبت له كل أصوات ولايات الوسط والجنوب. فقبل ظهور وباء الكورونا وتفشيه لم يكن للرئيس ترامب منافسٌ لاستمراره في الرئاسة سواء من داخل حزبه أو من الحزب الديمقراطي، فلم يكن هناك جدالٌ من أنه سيفوز بفترة رئاسة ثانية، حيث نجح ترامب فيما أخفق فيه الكثيرون قبله، ولا سيما باراك أوباما من محاربة البطالة. غير أن ما يثير الدهشة أنه نجح في ذلك من خلال تحديه لجميع الأعراف والقواعد الدولية واتباع سياسات اقتصادية قديمة عفا عليها الزمن. فطالب بالعودة مرة أخرى لسياسات الحماية وفرض التعريفة الجمركية بعد أن كانت الولايات المتحدة حاملة لواء تحرير التجارة والانفتاح وألزمت بهما الدول جميعها كبيرة كانت أم صغيرة متقدمة أو نامية في إطار مفاوضات جولة أوروجواي، التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية.

وأتت سياساته بالفعل بآثار إيجابية، حيث أدت إلى خفض معدلات البطالة إلى نسبة لم يسبق لأي رئيس أن حققها من قبله، حيث وصل معدّل البطالة إلى ٣٫٥ في المائة بعد أن بلغت معدلات البطالة ١٠ بالمائة أثناء فترة رئاسة أوباما (وصفها الكثيرون آنذاك بمثابة الإنجاز)، وانتعشت الأسواق المالية، بما أعاد إحياء الاقتصاد الأمريكي.

كما أنه بالنسبة لمؤيديه كان بعيدًا عن وصفه بالعنصرية، فقام بإصلاح السجون وتشجيع رجال الأعمال السود، مما كان له تأثيرٌ على الأمريكيين من أصل أفريقي أكبر مما فعل سلفه الأمريكي الأفريقي. وأعاد التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والمكسيك لوقف هجرة الصناعة الأمريكية إلى المكسيك لتدني الأجور وهدد بمعاقبة الصناعة المهاجرة بفرض تعريفة جمركية على منتجاتها عند دخولها السوق الأمريكي.

كان همّ الرئيس ترامب كله أن يجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، واتبع في ذلك سياسات الحماية والتحفيز الداخلي، ولم يكن مدركًا التناقض بين هدفه الأسمى وسياساته الفعلية. فإن أي مكاسب اقتصادية محلية سيتم تحقيقها ستكون على حساب التخلي عن دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وقائدة العالم الحر. وما سوف يتركه من فراغات بالانسحاب من هذا العالم المترابط والمتعدد الأطراف سوف يفسح المجال واسعًا للقوى الإقليمية والقوى الدولية الصاعدة والمحتملة للتدخل وتثبيت أقدامها دون مقاومة في مختلف المناطق وعلى كافة المسارات. وهو بالفعل ما نجحت فيه روسيا في الشرق الأوسط والصين في شرق آسيا وأفريقيا.

ويبدو أن التراجع التدريجي لنفوذ الولايات المتحدة في السياسات الإقليمية والعالمية في عهد ترامب لا مفر منه. فقام بشن حرب تجارية شعواء ضد الصين لصالح الشركات الأمريكية وسحب بلاده من الصفقة الإيرانية، وأعاد فرض العقوبات على إيران وسحب القوات الأمريكية من بؤر التوتر وتحدى حلفاءه الأوروبيين وألزمهم بزيادة مساهماتهم في حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، بل وذهب إلى حد تهديد كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية بانسحاب الولايات المتحدة من إمدادهما بالمظلة النووية إن لم يساهما في ميزانية الناتو للدفاع المشترك. وشكك من قيمة التحالفات إن لم يكن هناك تعاون مثمر ومتوازن بين الدول الأعضاء رافضًا فكرة إلزام الولايات المتحدة بنصيب الأسد باعتبارها الدولة الكبرى. ويحتم ذلك كله على الرئيس جو بايدن المنتخب أن يضع ضمن أولوياته إعادة بناء الثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها.

لم يلزم ترامب الولايات المتحدة بحملات عسكرية جديدة في الخارج، واعتبر الاستثناء عن كل من سبقوه منذ عقود وطالما انتقد سلفه أوباما بتوريط البلاد مجددًا في أفغانستان (٢٠٠٩)، وتدخله في ليبيا (٢٠١١)، وأعاد القوات إلى العراق (٢٠١٤)، كما تدخل عسكريًا في الحرب الأهلية السورية ضد الرئيس الأسد الذي كان يحارب الإسلاميين

المتطرفين في (٢٠١٤). أمّا الرئيس ترامب فقد آثر أن يبقى صادقًا لوعوده أثناء حملته الانتخابية وقام بسحب القوات الأمريكية من بؤر الصراع -وإن كان ذلك ظاهريًا- وقام بفرض العقوبات الاقتصادية في التعامل مع إيران وعدم الانجراف وراء إلحاح كل من إسرائيل والمملكة السعودية على استخدام القوة العسكرية ضد إيران. وإن تنتقده الإدارة الحالية أن انسحابه المنفرد من الاتفاق النووي مع إيران كان من المحتمل أن يقود الولايات المتحدة إلى حرب جديدة في المنطقة. وقام ترامب بزيادة ميزانية وزارة الدفاع (البنتاجون) بنسبة ٢٠٪ على مدى أربع سنوات، لا سيما في مجال البحوث والتنمية لتطوير الأسلحة الأمريكية، حيث بالنسبة لترامب، فإن عبارة "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" تعني أيضًا "جعل أمريكا آمنة مرة أخرى"، وهذا يعني الارتقاء بالقدرة العسكرية الأمريكية وإبقاءها دائمًا متفوقة على غيرها ولا سيما على منافسيها الصين وروسيا، على اعتبار أن الصين لا تشكل تهديدًا اقتصاديًا فحسب بل أيضًا تهديدًا عسكريًا.

ورغم الأسباب التي حدت إلى خسارة ترامب، فيبدو أن عددًا يعتد به من مؤيدي جو بايدن كان دافعهم هو كراهيتهم للرئيس الجمهوري أكثر من شغفهم بالمرشح الديمقراطي. فإن أنصار بايدن يكرهون دونالد ترامب، في حين أن مؤيدي ترامب يعشقونه لشخصه وميوله وسياساته الجسورة، شتان بين المجموعتين ومصدر طاقة كل منهما. وتشير جميع التقديرات أن بايدن أدار حملة انتخابية تكاد تخلو من أي أفكار أو مبادرات ودون حماس لم تشهده الانتخابات الأمريكية من قبل، فإن الهدف الأول كان التخلص من ترامب. ومن غير المستبعد أنه إذا خاضت هيلاري كلينتون الانتخابات هذه المرة لكانت قد فازت حتمًا على ترامب.

د- رد فعل ترامب إزاء خسارة الانتخابات

أراد ترامب ابتداءً دحض الانتخابات واعتبارها غير نزيهة، فلم يتراجع أمام تخريب نتائج الانتخابات وبذل جهود دؤوبة من خلال الضغط على مسؤولي الانتخابات في الولايات لإلغاء نتائجها، غير أنه لم ينجح في ذلك. ووصلت محاولات ترامب للتشبث بالسلطة إلى ذروتها في ٦ يناير عندما قام بتحريض حشدٍ كبيرٍ من المؤيدين في واشنطن لمهاجمة مبنى الكونجرس في أثناء فرز الأصوات الانتخابية. فقد تصدت المحكمة العليا لدعاوى الرئيس دونالد ترامب وتمسكت الهيئة الانتخابية بأغلبية أصواتها للرئيس المنتخب جو بايدن.

لم يعتقد أي شخص أن ترامب وأنصاره وداعميه لهم أية فرصة مهما كانت ضئيلة لإلغاء الانتخابات، فإن ذلك سيعني المساس بالمُثل الأمريكية التي قامت بإرسائها منذ إنشائها وكانت دائمًا ما تفتخر بها أمام العالم. فكان سيعني المساس بالولايات المتحدة كدولة قانون ودولة المؤسسات والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وشرعية حزب المعارضة. وكان سيعني تحطيم كل ما أشادت عليه الولايات المتحدة صرحها الشامخ بالنسبة للأعراف والمبادئ الديمقراطية من خلال مهاجمته لشرعية الانتخابات. ووفقًا لشخصية ترامب وسياسته الميكافيلّية، فإن الانتخابات صحيحة بشرط أن يكون هو الفائز، فعلى الرغم من فوز هيلاري كلينتون على ترامب في عام ٢٠١٦ وآل جور قبلها على جورج بوش الابن عام ٢٠٠٠ بأغلبية الأصوات وخسارة أصوات الهيئة الانتخابية، فإن أيًّا منهما لم يتصد لنتيجة الانتخابات أو قلل من شأنها أمام الناخب الأمريكي والعالم مثلما فعل ترامب بل التزما بشرعيتها والانتقال السلمي للسلطة.

غير أن الموالين للرئيس ترامب، على نحو ما ذكرت، يبجلونه ويخضعون لقيادته بالكامل. وللمرة الأولى شهدت الولايات المتحدة فيها اقتحامًا لمبنى الكونجرس -وكر دار الديمقراطية الأمريكية- في ٦ يناير ٢٠٢١ للحيلولة دون تصديق الكونجرس على فوز بايدن بالانتخابات الأمريكية. فقد قام ترامب لشهور طويلة بإمداد مؤيديه بمعلومات حول التزوير الجماعي

للانتخابات -إن كانت صحيحة أم خاطئة- فهي شجعت الحشود الموالية له على اقتحام مبنى الكونجرس ومقر المجلس التشريعي (الكابيتول الأمريكي).

وانهالت الاتهامات على السيد ترامب بأنه قام بالتحريض لرفض خسارته في الانتخابات في جميع وسائل التواصل الاجتماعي.

ومرة أخرى سارع الحزب الديمقراطي إلى محاكمة ترامب في ١٣ يناير بتهمة التحريض بُغية منعه من معاودة ترشيح نفسه للرئاسة الأمريكية مستقبلًا. ولا يرجع قرار الإدانة لمجلس النواب بل يقوم برفع تقرير المساءلة إلى مجلس الشيوخ ليقرروا ما إذا كانوا سيدينون ترامب أو يبرئونه. وتعد هذه التجربة غير مسبوقة. لم تتم مساءلة أي رئيس مرتين ولم يحاكم أي رئيس من قِبَل مجلس الشيوخ بعد تركه منصبه، وهي قضية خلافية بين علماء الدستور حول ما هو مسموح به قانونًا. ويتساءل البعض عمّا إذا كان مجلس الشيوخ لديه حتى سلطة الاستماع إلى قضية العزل لأن ترامب لم يعد في منصب الرئيس.

ولكن ترامب هو ترامب لا مثيل له. فما زال يتصرف وكأنه الرجل الذي لا يخطئ وفصل فريقه القانوني لعدم الامتثال بما يريده. ويرفض ترامب أن يتم تبرئته ببساطة على أساس الطعن في شرعية محاكمة ما بعد الرئاسة، ومن ثم اعتبار أن مساءلته غير دستورية. ويعاود مطالبة فريقه القانوني بناء استراتيجية الدفاع على أساس وجود تزوير جماعي في الانتخابات. ويصرح أنه كفيل بالدفاع عن نفسه وتوفير نفقات المحامين. ومرة أخرى يضرب مؤيدوه ومنتقدوه أخماسًا في أسداس عمّا إذا كان ترامب ما زال جادًّا في مطلبه وما الهدف من هذا المسلسل الميلودراما. وقد يفشل الحزب الديمقراطي في تعبئة الأغلبية المطلوبة داخل مجلس الشيوخ، فإن ترامب داخليًّا ما زال يتمتع بالقوة وعلى الديمقراطيين عدم التمادي في تحديه للحفاظ على أدنى قدر من الترابط للمجتمع الأمريكي ككل الذي يشهد انقسامًا لم يسبق له مثيل منذ الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥).

وكان للولايات المتحدة والعالم أن يتوقعوا مثل هذه التصرفات وردود الفعل العنيفة، فما كان يجب أن تكون مفاجأة لأحد. ولنعيد إلى الذاكرة أن تفوق ترامب في انتخابات ٢٠١٦ بداية على أكثر من سبعة عشر مرشحًا جمهوريًّا، وقيام الناخب "الأبيض" باختياره من بينهم لم يكن اعتباطًا، بل كان محسوبًا وله مغزاه. وبالمثل فوزه على هيلاري كلينتون رغم ما كان يبدو شكله مثل التلميذ البليد في المناظرات التي تمت بينهما والشعور بإلمامها أكثر من غريمها بنبض الشارع الأمريكي، كانت دافعًا لخروج الناخب الأبيض أفواجًا وبقوة بُغية محو فترة حكم الرئيس أوباما ذي الأصول الأفريقية من تاريخ الولايات المتحدة وتقويض كل ما قام به.

ولنتذكر أيضًا أن السيد ترامب في أثناء حملته الانتخابية رفض إدانة أو استنكار تأييد ديفيد ديوك إحدى الشخصيات البارزة في تيار تفوق وسيادة الجنس الأبيض وزعيم سابق للجماعة التي عُرفت باسم "كو كلوكس كلان"، الذي قام بتعبئة البيض للتصويت لصالح ترامب معلنًا لجمهوره أن التصويت ضد ترامب سيكون بمثابة خيانة لتراث البيض. وقصر المرشح ترامب ثم الرئيس ترامب دائرته الانتخابية على فئة البيض الأغنياء الذين يؤيدون مواقف ترامب الأكثر تطرفًا أو البيض ذوي مستويات التعليم المتدنية. وظلت هذه الفئة صادقة ومخلصة للسيد ترامب حتى بعد خسارته، فهم يخشون على وظائفهم من المهاجرين وما زالوا يتعجرفون على الأمريكيين الأفارقة ويرفضون الأقليات من أمريكا اللاتينية أو آسيا الذين تعاظمت قوتهم التصويتية داخل أمريكا، وهي الديمقراطية التي أصبحوا يبغضونها لأنها لم تعد تعمل في صالح الرجل الأبيض على نحو ما أودعها الآباء المؤسسون لها.

هـ - ماذا تعني خسارة ترامب بالنسبة له شخصيًا

ويجدر بنا أن ننظر أيضًا إلى ما تعنيه خسارة ترامب بالنسبة له شخصيًا. فعلى الرغم من أنه أفلت من المحاكمة الثانية للكونجرس وتمت تبرئته، فإنه فور خروجه من الحكم سيواجَه حتمًا لا مناص بأكثر من قوة تتصدى له وتلزمه بسداد ديونه الشخصية المتفاقمة والتي على حد ما تزعم الصحف الأمريكية وصلت إلى ٤٠٠ مليون دولار. كما ستثار ضده من جديد دعاوى مدنية (تعويضات مرتبطة بادعاءات اغتصاب) تهرب منها خلال رئاسته، وقد يواجه أيضًا اتهامات بالاحتيال في تمويل حملاته وفي سداد الضرائب والتأمين وغيرها من قضايا أثيرت على هامش الرئاسة. وكل ذلك يعني أنه قد يواجه عقوبة السجن أو الغرامات ودفع التعويضات. أضف إلى ذلك، أنه قد يعاني كثيرًا في العودة مرة أخرى لممارسة عمله السابق كرجل أعمال، فمن سيموّل له أي صفقات تجارية جديدة، وأي بنك أمريكي أو دولي سيقوم بضمانه أو ضمان عملياته، ولن يجرؤ حتى أي بنك روسي أو سعودي على مساعدة ترامب أو عائلته خوفًا من رد الفعل الأمريكي على مستوى الإدارة والشعب معًا.

كما أنه يواجه عشرات التهديدات القانونية والتحقيقات الجنائية الفيدرالية وفي الولايات المختلفة وكذا الدعاوى المدنية، وهو الأمر الذي قد يلزمه بتمويل حملة قانونية معقدة لإبعاد نفسه عن السجن وحماية ثروته المتناقصة.

فإذا أدين في هذه القضايا أو حتى بعضها، فإن الاحتمال كبير أن يواجه عقوبة بالسجن أطول من ضعف العدد المحتمل للسنوات المتبقية من حياته (أو ٢٠ عامًا).

بيْد أن البعض يرجح أنه قد يستمر في عمله في مجال السياسة، خاصة أنه ما زال يتمتع بتأييد قوي داخل الحزب الجمهوري، الذي يعمل له ألف حساب في ضوء دائرته وجمهوره من الناخبين.

وعلى الرغم من وقوف الحزب الديمقراطي له بالمرصاد طوال فترة رئاسته -وهو ما ينوي أن يرد له الصاع صاعين- فإن ترامب لم يضر من محاكمته من قِبَل مجلس الشيوخ وظلت قاعدته السياسية تؤازره وتقف خلفه بقوة على عكس ما كان يأمل الديمقراطيون. ولم يعط مؤيدوه وزنًا كبيرًا لادعاء إساءة استخدام السلطة أو حجة سيادة القانون، لأنها لا تعدو أن تكون اتهامات نظرية لم تكن تمس حياتهم مباشرة.

أمّا على الصعيد الدولي، فقد جاء رد الفعل إزاء محاكمة ترامب متواضعًا يميل إلى عدم المبالاة وقلة التعليق، متوقعًا أن يفوز ترامب لفترة ثانية.

وتراجع العالم عن إصدار أي حكم على ترامب إذا كان مذنبًا من عدمه، وارتأى الكثيرون هذه المحاكمة على أنها تمثيلية اتخذها الحزب الديمقراطي فرصة لشن هجومٍ على الرئيس ترامب لعله يُضعف بها من قاعدته وتمسك الرأي العام الأمريكي به، خاصة أن سياساته الاقتصادية كانت ناجحة إلى حد بعيد في تلك الفترة وأسهمت في عودة الاستثمارات مرة أخرى إلى الداخل وخفض البطالة بنسب عالية. ومرت هذه المحاكمة مر الكرام ولم يتحول الرأي العام ضد ترامب ولم يول العالم بها أي اهتمام وفقًا لحسابات الحزب الديمقراطي والحملة الانتخابية لجو بايدن.

كما انتهت المحاكمة الثانية قبل أسبوع من إنهاء فترة رئاسته بشأن تحريض مؤيديه على التظاهر واقتحام مبنى الكونجرس في ٦ يناير أيضًا بتبرئته، حيث فشل الحزب الديمقراطي في المجلس من تعبئة أغلبية الثلثين أي موافقة ٦٧ عضوًا من أعضاء

المجلس على إدانة ترامب، وهو ما يعني الحاجة إلى ١٦ عضواً جمهوريًّا، في ضوء انقسام المجلس اليوم إلى خمسين عضواً من كل حزب مع إضافة صوت رئيس المجلس السيدة كامالا هاريس نائبة الرئيس إلى أصوات الديمقراطيين.

وبذلك يكون ترامب قد أنهى الجزء الأول من عهده السياسي. ولكن ماذا عن الجزء الثاني الذي يخطط له لبناء أسطورة ترامب من خلال الترشح مرة أخرى في عام ٢٠٢٤؟ والاحتمال قائم إذا انتقل إلى إنشاء حزب ثالث يميني بديل، ومن ثم تقسيم الناخب اليميني، فوفقًا للإحصائيات الأمريكية ٦٦٪ على الأرجح من مؤيدي ترامب اليمينيين المتطرفين و٣٤٪ هم المحافظون التقليديون. فهل هذا من شأنه دعم أكبر للحزب الديمقراطي أم استمرار الانقسامات داخل الولايات المتحدة؟

غير أن ترامب ما لبث أن ارتأى خطورة إشاعة إنشاء حزب جديد على مستقبله وسرعان ما صرح بأنه سيعمل من خلال الحزب الجمهوري وتوحيد صفوفه، وهو ما بدد آمال الديمقراطيين الذين راهنوا على أن ترامب سينشق على الجمهوريين.

إن حقبة ترامب الأولى وعلى الرغم من استمرار تمسك مؤيديه به هيمن عليها الانقسامات وعرقلة العدالة والخداع وما أدى إلى خسارة انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي مكنته من توجيه أول محاكمة لعزله، وإن فاز بها دون أية مشاكل، ثم جائحة كورونا التي أدت إلى خسارته في انتخابات ٢٠٢٠ أكثر من أي خطأ سياسي أو اقتصادي آخر.

وجاءت محاكمته الثانية على عجالة ومحاولة إتمامها قبل تركه للرئاسة والتي فاز بها مرة أخرى دون كثير من الجهد. وإن خاض انتخابات ثانية، فالسؤال هو مدى

إمكانية اعتماده على تمويل حملته الرئاسية القادمة من خلال التبرعات السياسية السخية للشركات ومدى نجاح سياسته الاقتصادية بالتحفيز والترهيب من عدمه.

ولزيادة مخاوف ترامب، تواجه منظمته مشكلة مالية؛ فقد انخفضت الإيرادات بنحو ٦٠٪، وتشير التقارير إلى انخفاض قيم الأصول بنسبة ٣٠٪ (لذا من المحتمل أن يكون وضعه الملياردير قد انخفض)، كما أن الأمر مشكوك فيه تمامًا أن تأتي المملكة السعودية أو روسيا لإنقاذه إذا ما أرادت أيّ منهما إبقاء القنوات مفتوحة مع الإدارة الديمقراطية. ويبدو أن علامة ترامب التجارية قد انخفضت بشدة لدرجة أنها أصبحت الآن في مرتبة التسعينيات من بين ١٠٠ علامة تجارية كبرى تمت مراجعتها مؤخرًا.

ولسخرية القدر وبحسب ما تتناقله وسائل الإعلام، فإن صهره جاريد كوشنر وإمبراطورية أعمال عائلته يفكرون في تقديم عرض لترامب لشراء إمبراطوريته العقارية في نيويورك.

وإذا ما خرج ترامب سالمًا من القضايا المرفوعة ضده، تبقى كل البدائل محتملة لترامب.

و- الرؤساء الثلاثة أوباما، ترامب، بايدن وماذا بعد؟

مما لا شك فيه أن العالم قد أصابه الملل والإحباط من القفزات الهائلة في السياسة الأمريكية من رئيسٍ إلى آخر ومن الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي. فكيف يتأتى للعالم أن يعيش بعد كل فترة رئاسية سواء كانت هذه أربع أو ثمان سنوات تحولًا جذريًا في السياسات والتوجهات والنزعات الأمريكية الرئاسية والحزبية، من التعددية إلى الانطوائية، ومن الانفتاح وتحرير التجارة إلى القومية والشعبوية وسياسات الحماية. وتبقى الولايات المتحدة -إن أردنا أم لم نرد- القوة العظمى المنفردة وهو ما أثبته لنا ترامب دون مجادلة ضاربًا عرض الحائط بكل المبادئ والأعراف المعمول بها.

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: إلى أين ستقودنا الإدارة الأمريكية الجديدة؟

مما لا شك فيه أن الرئيس بايدن سيحاول تمزيق الكثير مما فعله ترامب وإعادة النظر في كثير من سياساته.

فقد كان جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي أوباما خلال فترة ثمان سنوات، فمن المتصور أن بايدن كان على توافق تام مع توجهات أوباما وأفكاره، بل إنه كثيرًا ما شعر المتابع لانتخابات عام ٢٠٢٠ وحملات بايدن، وقوف الرجل الخفي باراك أوباما وراءه وملقنًا له. فكان للرئيس الأسبق دورًا مركزيًا بالفعل في الانتخابات، وإن يتعين الاعتراف أن أوباما كان لبقًا بما فيه الكفاية لعدم فرض نفسه جهرًا على الانتخابات. ولطالما استند بايدن إلى أقوال أوباما المأثورة ومرددًا إياها أحيانًا كثيرة، نذكر على سبيل المثال، ما ذكره أوباما في عام ٢٠٠٨، وهو أن هناك ما يوحد أمريكا أكثر مما يقسمها، منتقدًا ترامب، إيماء إلى ما اعترف به الجميع، أنه يعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي للولايات المتحدة، مؤكدًا أن أي شخص يسعى أو يستهدف تقسيم الولايات المتحدة سيفشل حتمًا لا مناص، لأن أمريكا قوية بسبب تنوعها وأعراقها المختلفة وليس على الرغم من ذلك.

ويميل الكثير من المحللين إلى أنه من غير المرجح أن تنخرط الإدارة الجديدة بعمق في السياسة الخارجية، لما لها من أكداس من المشاكل التي تنتظرها داخليًا، العنصرية والتعصب العقائدي، وباء الكورونا، المشاكل الاقتصادية والبطالة، الضعف المؤسسي وسيطرة البيت الأبيض، وغيرها. وعليه، فستلتزم الإدارة الجديدة أكثر برد الفعل وسياسات دفاعية إزاء المشاكل الخارجية أكثر من إقدامها على مبادرات أو سبل للحلول، حيث لا يوجد دعم كبير في الكونجرس للمبادرات خارج الولايات المتحدة أو لسياسات المناورة. ومع ذلك، فإنه ليس من المستبعد أن تمثل قوة الدفع للسياسة الخارجية في أمرين، أولهما، التراجع عن كل ما فعله ترامب، باستثناء نقل السفارة إلى القدس الغربية. ثانيهما، إعادة إحياء حقبة أوباما باستثناء دعمه لإرساء ديمقراطية المتأسلمين في دول المنطقة. وفي ذلك كله ستكون المظلة التي ستعمل الإدارة الجديدة من خلالها هي حقوق الإنسان. هذا، وسيكون تعامل الإدارة الجديدة -سعيًا نحو كسب التأييد لتحركاتها وسياساتها- من خلال المؤسسات والكونجرس.

وقد يكون من المناسب أن نراجع هنا بعض الخطوط العريضة لسياسات أوباما، وما آلت إليه أثناء رئاسة ترامب، حتى لو كان ذلك باختصار شديد، باعتبار أن مثل هذه المقارنة قد تمثل حجر الزاوية لسياسة إدارة بايدن المستقبلية. فلا نزال نتذكر خطاب الرئيس باراك أوباما بوضوح في ٤ يونيو ٢٠٠٩ في القاهرة، بعد خمسة أشهر فقط من ولايته الأولى، مفتخرًا أنه جاء إلى القاهرة للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في جميع أنحاء العالم، بداية تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، مسترجعًا المبادئ الأمريكية ضد الاستعمار ومعترفًا على الملء بقيام الغرب بغزو الإرث الاستعماري للعالم الإسلامي وانتقد ما قام به من استغلال الدول الإسلامية كوكلاء أثناء الحرب الباردة دون احترام تطلعاتها وأهدافها.

أمّا ترامب فعلى العكس من ذلك، لم يخف كراهيته لمسلمي العالم من خلال إصدار أمرٍ تنفيذيٍ يفرض فيه الحظر المؤقت ولمدة ١٢٠ يومًا على الزوار واللاجئين والمهاجرين من بلدان مختارة ذات غالبية مسلمة، وهي إيران وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن (مستبعدًا العراق في فترة لاحقة). واعتبر ترامب أن هذه الدول لها تاريخ في تصدير الإرهاب، وبالتالي فهي تشكل تهديدًا لأمريكا. غير أنه من المرجح أن إدارة بايدن سوف تبتعد كل البُعد عن هذين النقيضين؛ البلاغة وتغليف الحقائق في كلام جميل والتطرف العنصري وستلتزم أكثر بالخط العملي والبراجماتي في توجهاتها.

ويمكن أن تُعزى النتائج المخيبة للآمال جزئيًّا إلى حجم وتعقيد مشاكل المنطقة، فلم تكن الإدارة الأمريكية على استعداد لمواجهة التطورات السريعة التي حدثت في المنطقة من انتفاضات الربيع العربي مرورًا بانتشار التطرف والإرهاب والتنافس الطائفي بين الشيعة والسنة إلى تصاعد العنف بين حماس وإسرائيل. وقد تفاقمت هذه التحديات في ظل سلبية إدارة أوباما وسياسات مخيبة للآمال تقوم على عدم إدراك ما كان يدور في المنطقة وإيلاء الإدارة الأمريكية وقتذاك الاهتمام الأكبر لتحجيم إيران. فإن اتفاق واشنطن على الدخول في مفاوضات جوهرية مع إيران بشأن برنامجها النووي هو مثال رئيسي على تعددية أوباما ورغبته الأكيدة في إنجاحها. وانضمت الولايات المتحدة إلى المحادثات بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة ٥ + ١) لكبح البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات، وهو ما يعتبر على نقيض سياسة "لا محادثات" لجورج بوش الابن والتهديد بشن هجوم استباقي.

وجاء رد ترامب على عكس سياسات أوباما في كل مناسبة وأكثر تجليًّا في منطقة الشرق الأوسط، وأبان مدرسة أخرى في التفكير السياسي للتعامل مع المنطقة وبما يحقق المصلحة الأمريكية أولًا من حيث بيع السلاح لمن سبق أن رفضهم أوباما إلى الوقوف

بشكل مطلق وراء إسرائيل دون مراعاة أدنى التوازنات التي طالما نادت بها الإدارات الأمريكية المتلاحقة.

ويترقب الجميع ما ستكون عليه سياسات الإدارة الجديدة لجو بايدن وتعاملها مع الإرث الصعب الذي تركه لها ترامب في الشرق الأوسط، أكثر مناطق العالم تقلبًا، التي عانت من نهج مبتكر لإدارة ترامب متخلية عن كل الأعراف والمبادئ التي سبق اعتناقها من العالم والولايات المتحدة نفسها، وتخلت الإدارة عن الدور التقليدي للولايات المتحدة كوسيط يراعي بعض التوازنات الظاهرية لصالح نهج إسرائيل أولًا ومن بعدها الطوفان.

ويشكك الكثيرون في أي دور للإدارة الجديدة بالنسبة لتحديات الشرق الأوسط. وإن كان هناك بصيصٌ من الأمل بالنسبة لاستعادة الفلسطينيين القليل مما افتقدوه إبان رئاسة ترامب.

وعلى الرغم من الصداقة الوطيدة والمعروفة بين بايدن ونتنياهو، يحدو بنا الأمل ألّا يوافق بايدن على التوسع الاستيطاني لإسرائيل وألّا يؤيد ضم إسرائيل الأحادي للأراضي المحتلة. وكان بايدن دائمًا يقف في معسكر حل الدولتين، فماذا يكون موقفه إزاء ما قدمه ترامب. هل من المتصور أن تعود الإدارة الجديدة للترويج إلى صيغة الدولتين في سعيها لصنع السلام في الشرق الأوسط بعد أن أصبح هذا البديل للكثيرين في الولايات المتحدة والغرب عمومًا في خبر كان؟

ولماذا توافق إسرائيل -سواء نتنياهو أو غيره من حكامها- على التخلي عن المكاسب الجمة التي حققتها في عهد إدارة ترامب؟

وتقف إسرائيل الآن شامخة بإقامة علاقات دبلوماسية مع مجموعة يعتد بها من الدول العربية، وإن لم تنف قيادات تلك الدول من استمرار ممارسة الضغط على إسرائيل لإقامة السلام الدائم مع الفلسطينيين وإعادة الأراضي السورية المحتلة (مبدأ الأرض مقابل السلام ما زال راسخًا في أذهاننا كسراب كلما قربنا منه ابتعد عنّا).

غير أنه يخشى أن يكون بايدن قد واكب طويلًا -من قريب أو بعيد- قضايا الشرق الأوسط وعاش الإحباطات المختلفة المتتالية وإهدار وقت وجهود وأموال الإدارات السابقة في إيجاد حل للقضية الفلسطينية المستعصية.

وقد لا يجازف بايدن وإدارته في منحها الأولوية، خاصة وأن وزير خارجيته أنتوني بلينكن على قناعة بأن أمامه أولويات كثيرة ليس من بينها القضية الفلسطينية، وسيعمل على الإقلال من تورط الإدارة الجديدة فيها.

وعلى حين يتعين علينا أن نكون حذرين من أن الإدارة الجديدة لا تمتلك العصا السحرية فتقول كن فيكون، كما أنه قد لا يكون لها بالضرورة استراتيجية متكاملة أو معرفة متعمقة لكل قضية من القضايا الشائكة في الشرق الأوسط، فإننا على يقين من أنها ليس في وسعها أن تنأى عن التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، لما لهذه القضايا من وقع وتأثير على كثير من المشكلات الدولية، مثل الإرهاب واللاجئين والاضطرابات الاقتصادية والتحديات التي تلقيها على الحلفاء في أوروبا، إلخ. وغالب الظن أن تعود الإدارة الجديدة إلى انتهاج سياسات أكثر توازنًا تحول دون تفاقم تلك المشاكل ومحاولة تحجيمها إن لم تستطع إيجاد حلول لها وهو الذي يقع أولًا وأخيرًا على عاتق دول المنطقة أنفسها.

كما أنه من المرجح تمسك إدارة بايدن ببرنامج الحزب الديمقراطي ولن تنحرف عنه، وفي سياساتها في الشرق الأوسط أو بشكل أعم، ستحرص على تماسك السلطة الثلاث والتعاون الوثيق مع الكونجرس والمجتمع المدني على عكس إدارة ترامب.

*****

الفصل الثاني:

عقائد رؤساء الولايات المتحدة ومكانة قضايا الشرق الأوسط منها

لقد عملت لما يقرب من عشر سنوات بعد انتهاء عملي الدبلوماسي بوزارة الخارجية كأستاذة بالجامعة الأمريكية، وكان لي الحظ أن أتولى إدارة مركز الوليد بن طلال الذي تم تأسيسه بمنحة من الأمير السعودي وقدرها عشرة مليون دولار في أعقاب الربيع العربي. وهو مركز متخصص في مجال الدراسات الأمريكية بُغية كسر الحواجز بين العالم العربي والولايات المتحدة وتشجيع الحوار والتفاهم بين الثقافات. وأتاحت لي هذه الحقبة فرصة للمزيد من التبحر في السياسة الأمريكية في المنطقة وفهمها بشكل أكثر تعمقًا ودراسة عقائد رؤسائها وتأثيراتها وتداعياتها على السياسة الأمريكية الراهنة في الشرق الأوسط. ويعكس هذا الفصل ثمرة محاضراتي ومنهجًا دراسيًّا متكاملًا قمت بتدريسه لطلبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة على مدار سنوات عملي بها.

ومع ذلك، فقد يتساءل البعض: لماذا خصصت فصلًا كاملًا لسرد أهم عقائد الرؤساء الأمريكيين السابقين؟ وما علاقة ذلك بما يدور حوله الكتاب بالنسبة لتحليل إرث رئاسة ترامب وسط التكهنات بسياسات الإدارة الجديدة لجو بايدن ومستقبل الشرق الأوسط في دائرة اهتماماتها؟

وارتأيت أنه لزامٌ عليّ الخوض في تناول هذه الخلفية التاريخية والتحليلية لعقائد الرؤساء لتعريف القارئ بالتقلبات المزاجية في سياسات الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط وموقعه ومكانته في الإدارات الأمريكية المتتالية وتقلبه صعودًا وهبوطًا وفقًا لتطلعات كل رئيس أمريكي وهواه ورؤيته حتى وصل إلى الوضع الذي نحن به اليوم. وفي ترقب لما قد تكون عليه عقيدة جو بايدن، إن سمحت له فترة رئاسته بإرساء عقيدة خاصة به.

إن قول ترامب المأثور بجعل أمريكا عظيمة من جديد والذي قاد به انتخابات عام ٢٠١٦، وهو ما حقق له النجاح، ليس ابتكارًا أو تجديدًا، حيث كانت المصلحة الأمريكية وعظمتها أولًا ودائمًا في أذهان الرؤساء وركيزة عقائدهم، وهي التي كانت تملي دائمًا تحركات الرؤساء. فإن العمل على إعلاء مصطلح "أمريكا أولًا" ليس حكرًا على رئاسة ترامب وحده أو ملكًا لحقبة دون غيرها، فكانت المصلحة الأمريكية المطلقة هي محور تحركات الرؤساء جميعهم ونصب أعينهم على الصعيدين الدولي والإقليمي، وإن اختلفت طرق التنفيذ. وحرص الرؤساء الأمريكيين واحد بعد الآخر على مر السنوات تمجيد أسمائهم من خلال اعتناق عقائد تخص كل منهم في فترة حكمه وتم إطلاق أسمائهم عليها إيمانًا منهم أنها ستخلد اسمه.

أ- من عقيدة الاحتواء إلى عقيدة الانفراج والاهتمام المحدود بمنطقة الشرق الأوسط

جاءت عقيدة ترومان في أعقاب الحرب العالمية الثانية والمعنية باحتواء الاتحاد السوفيتي تركيزًا في ذلك الوقت على إبعاد المدْ الشيوعي من القارة الأوروبية، حيث ساعدت إدارة ترومان اليونان وتركيا ماليًّا (١٩٤٧) للقتال ضد المتمردين الشيوعيين، ونجحت في غياب ممثل الاتحاد السوفيتي عن جلسة التصويت في حشد استثنائي بتوافق الآراء لدعم مجلس الأمن لغزو كوريا الشمالية (في قرارٍ لمجلس الأمن رقم ٨٢ في عام ١٩٥٠). وما زال يحكى عن هذه الوقعة في أروقة الأمم المتحدة على أنها بمثابة المرة الأولى والأخيرة التي غاب فيها ممثل الاتحاد السوفيتي عن جلسات مجلس الأمن لإظهار ازدرائه للسياسة الأمريكية.

ومع ذلك، يتعين علينا بادئ ذي بدء التأكيد على أن القوتين العظميين أرسيا معًا طريقة للتعايش خلال فترة الحرب الباردة (modus vivendi). فقد كانت الولايات المتحدة شديدة الحذر لعدم إثارة الاتحاد السوفيتي ودفعه إلى الهاوية والمخاطرة باندلاع حرب عالمية ثالثة، فلم تحرك ساكنًا ضد الحصار السوفيتي لبرلين في عام ١٩٤٨، وامتنعت عن التدخل العسكري، وكل ما قامت به هو إسقاط الإمدادات الطبية والغذاء بشكل متواصل ولأكثر من عام بالطائرات لسكان برلين وهو ما لم يعترض عليه الاتحاد السوفيتي. وهناك أمثلة أخرى لضبط النفس في أعقاب كل من انتفاضة ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ والانتفاضة المجرية في عام ١٩٥٦، واحترمت الولايات المتحدة مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي على نحو ما احترم الأخير مناطق النفوذ الأمريكية.

عقيدة الرئيس أيزنهاور في الشرق الأوسط

وكان الشرق الأوسط أول منطقة إقليمية يتم تضمنيها إلى عقيدة ترومان مطالبًا الاتحاد السوفيتي برفع أيديه عنها. وجاء ذلك على يد دوايت أيزنهاور الرئيس الأربعة والثلاثين (١٩٥٣-١٩٦١) ومن خلال عقيدته في منتصف القرن الماضي. واعتبرت منطقة الشرق الأوسط منذ ذلك الوقت منطقة نفوذ أمريكي ومحظورة على الاتحاد السوفيتي. وما كان للرئيس أيزنهاور، من خلال التهديد الصريح لحلفاء الولايات المتحدة، من أن يذكّر الاتحاد السوفيتي بعدم المغامرة بالتسلل إلى منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة نفوذ أمريكية. فأصدر الإنذار الحاسم لأقرب حلفائه، المملكة المتحدة وفرنسا، لتدخلهما العسكري السافر ضد مصر في عام ١٩٥٦ وألزمهما بالتراجع.

ولنا أن نتعجب هنا أنه قلما تناولت الصحف ووسائل الإعلام المصرية في ذلك الوقت الإنذار الأمريكي للرئيس أيزنهاور إلى حلفائه المقربين، وأتذكر ما كان يشمله منهجنا الدراسي وامتلاء الصحف المصرية في ذلك الحين بالإطراء والإشادة بشجاعة وقوة تدخل وتهديد أصدقائنا السوفييت، الذين ألزموا البريطانيين والفرنسيين على الانسحاب الفوري. وإن نعلم اليوم جيدًا أن ذلك لم يكن سوى مناورة من الرئيس عبد الناصر لاستمالة الشعب المصري ضد الولايات المتحدة والمغالاة في ثناء الاتحاد السوفيتي. ونجحت مصر طوال سنوات الحرب الباردة في اللعب على القوتين العظميين من منطلق وضعها الاستراتيجي وقوتها السياسية كدولة قائدة وحرفية دبلوماسيتها.

وتكمن أهمية عقيدة أيزنهاور في أنها ركزت لأول مرة على الشرق الأوسط. وتم إعلان هذه العقيدة في عام ١٩٥٧ أي عشر سنوات بعد عقيدة ترومان. وكانت منطقة الشرق الأوسط تقع ضمن نفوذ العالم القديم، وفقًا لعقيدة جيمس مونرو (١٨٢٣) والذي قام

بموجبها إلى تقسيم العالم إلى عالم جديد وآخر قديم مهددًا القوى القديمة، أمثلة المملكة المتحدة وفرنسا وإمبراطورية النمسا في ذلك الوقت، بعدم التدخل في شئون العالم الجديد خاصًا بالذكر دول أمريكا اللاتينية، التي ما إن ظهرت للولايات المتحدة أنيابًا حتى اعتبرت هذه الدول الفناء الخلفي لها وامتدادها الأمني ومنطقة نفوذها دون غيرها.

وبعد وقعة العدوان الثلاثي على مصر، أيقنت الولايات المتحدة أهمية النفط وقناة السويس بالنسبة للمصالح الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الولايات المتحدة جزءًا من المشكلة وجزءًا من الحل، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، الذي جاء على قمة اهتماماتها لعقود طويلة.

وتجدر الإشارة إلى أن إنذار الولايات المتحدة الحاسم ضد حلفائها وشجبها للتدخل العسكري ضد مصر جاء بدوافع وأسباب واضحة ومحددة، وأولى هذه الأسباب، هو ما أرادت به الولايات المتحدة إثباته لحلفائها، أنه لا يمكنهم التصرف من تلقاء أنفسهم دون الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، وبالتالي تعريض المصالح الأمريكية للخطر من خلال تهديد السلم والأمن في قناة السويس وهو طريقها إلى نفط الشرق الأوسط.

والسبب الثاني -وعلى عكس ما كان ظاهراً في مصر في ذلك الوقت- يتمثل في قناعة الرئيس أيزنهاور واحترامه للرئيس عبد الناصر كشاب وطني يهدف إلى تحقيق مصلحة بلاده، وارتأى التفاف الدول حديثة الاستقلال حوله واتخاذه مثلًا أعلى لها، فجاء هذا الإنذار مقرونًا بتوجهات السياسة الأمريكية في ذلك الوقت ورغبتها في جذب الدول المتحررة حديثًا والتأكيد على أن أيام الاستعمار قد ولت. وأراد الرئيس الأمريكي بهذا الإنذار أن يُظهر للعالم أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الحق وإعلاء السيادة الوطنية حتى إن كان ذلك ضد حلفائها، في محاولة لإظهار تعاطفها مع عمليات التحرير والدول النامية عمومًا.

وبذلك نجح أيزنهاور بتلقين الحلفاء درسًا مفاده أن الولايات المتحدة لن تقدّم أي تضحيات لمساعدتهم على خرق مبادئها المعنية بحق تقرير المصير وعدم التدخل بالقوة، مبدأين قامت الولايات المتحدة بإرسائهما ضمن ميثاق الأمم المتحدة، بل أن الولايات المتحدة ستقف وصياً ومدافعًا عن العالم النامي. أمّا السبب الأخير وعلى نقيض ما سبق، فقد كان الدافع وراءه هو ظهور عداء عربي متزايد تجاه الغرب، وتنامي النفوذ السوفيتي في مصر وسوريا بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، وهو ما أراد أيزنهاور بعقيدته درء هذا العداء وهو في مهده وفي الوقت نفسه توجيه رسالة قوية إلى الاتحاد السوفيتي حول الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط.

وجاءت عقيدة أيزنهاور استكمالًا لعقيدة ترومان وبمثابة استمرار للتصدي لامتداد النفوذ السوفيتي خارج الستار الحديدي، معلنًا أن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لأي دولة في الشرق الأوسط إذا شعرت بالتهديد من تغلغل الشيوعية إليها.

ولم تتراجع إدارة أيزنهاور في التدخل العسكري في لبنان عام ١٩٥٨ بحجة أن كميل شمعون الرئيس اللبناني آنذاك طلب مساعدتها لصد المتمردين الشيوعيين. وحرص أيزنهاور من خلال هذا التدخل استعراض قوة الولايات المتحدة في المنطقة عسكريًّا أكثر من الدفاع عن الرئيس اللبناني وإظهار أمام الاتحاد السوفيتي أن الولايات المتحدة بعقيدتها الجديدة مستعدة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وإن اقتضى ذلك التدخل العسكري لحماية مصالحها ومصالح حلفائها ضد أي مدّ شيوعي.

وكانت الولايات المتحدة على أتم استعداد لملء الفراغ الذي أحدثه طرد المملكة المتحدة وفرنسا من المنطقة ولم تكن مستعدة للسماح للاتحاد السوفيتي بملء هذا الفراغ.

وكان لزامًا على الولايات المتحدة بالتواجد إلى جانب النفط وقناة السويس. ودخل الشرق الأوسط في دائرة الاهتمام المباشر للسياسة الخارجية الأمريكية وأصبح جزءًا من أمنها القومي. كما أدركت عقيدة أيزنهاور، وللمرة الأولى، قوة النفط التأثيرية في السياسة الدولية، وأن عواقب سقوطه في أيدي الشيوعية تكون مضرة على الولايات المتحدة وحلفائها.

ومع ذلك، كان الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل بمثابة تفريغ لكل ما تضمنته عقيدة أيزنهاور من رسائل إيجابية لمصر ودول المنطقة. كما أن سرعان ما تحول إعجاب أيزنهاور بالرئيس الوطني الشاب إلى مخاوف إثر التحالف الذي أقامه وزير خارجيته جون فوستر دالاس مع المملكة المتحدة لإظهار خطورة رفع عبد الناصر لواء القومية العربية، التي وضعها دالاس على قدم وساق مع التمدد الشيوعي وأنه يتعين التصدي لهما معا في المنطقة. وعندئذ بدأت الولايات المتحدة تعمل من خلال تقوية الدول العربية الأخرى وإيران للمساعدة على عزل الرئيس عبد الناصر. بيْد أن عبد الناصر كان قد اكتسب أرضية صلبة مكْنته إلى حدٍّ كبيرٍ من تشكيل السياسة الإقليمية.

ولم يتراجع وزير الخارجية الأمريكي عن تأييده الصريح للرؤساء الذين اتخذوا موقفًا حاسمًا ضد الشيوعية، فكان متسامحًا مع "الديكتاتوريات" طالما أنها كانت معادية للشيوعية، ومعارضًا لأولئك القادة الذين حاربوا لاستقلال دولهم، ولم ينظر إليهم باعتبارهم وطنيين يرغبون في تحقيق مصالح دولهم وشعوبها، إنما كان ينظر إليهم على اعتبارهم أعداء الولايات المتحدة، لما أسهموا به من اختراق الشيوعيين لدولهم. ولم يكن العداء المروع بين الرئيس عبد الناصر وجون فوستر دالاس خافيًا، فبتآمره مع المملكة المتحدة، سرعان ما جعل الرئيس أيزنهاور هو الآخر يتخذ موقفًا مناوئًا لعبد الناصر.

الرئيس جون كينيدي وتصاعد الحرب الباردة

وعلى عكس الرئيس أيزنهاور، الذي أولى اهتمامه كله لمنطقة الشرق الأوسط، جاء من بعده الرئيس جون كينيدي، الرئيس الخامس والثلاثون منتقدًا هذا الاهتمام المفرط والذي دفع -في نظره- إدارة أيزنهاور إلى إغفال ما كان يحصل في كوبا من ثورة ضد الاحتلال الأمريكي وبمساندة كلية من الاتحاد السوفيتي على بُعد أميال معدودة من السواحل الأمريكية، وهو ما كان أجدى الاهتمام به باعتباره الامتداد الأمني الطبيعي للولايات المتحدة. واهتم كينيدي -على النقيض من سلفه- بدول أمريكا اللاتينية خوفًا من تكرار مأساة كوبا على عتبة البلاد.

وفي محاولة لاستمالة دول أمريكا اللاتينية، أدخل كينيدي مفهوم "الدبلوماسية الاقتصادية"، من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدات لدول أمريكا اللاتينية، التي أرادها دولًا مزدهرة اقتصاديًا لتمكينها من مقاومة المدّ الشيوعي. وليت ما تعيد الإدارة الجديدة الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية في إطار استراتيجيتها في الشرق الأوسط وإعادة بناء دول المنطقة للتكفير عمّا سببته لها من خراب ودمار. كما جنح الرئيس كينيدي إلى تغليب سياسة الدبلوماسية الاقتصادية لاستعاضة خسارته الفادحة في بداية فترة حكمة والمعروفة بغزو "خليج الخنازير" ضد فيدل كاسترو الذي قاد الثورة في كوبا ضد الاحتلال الأمريكي، وكانت هذه بمثابة أول هزيمة عسكرية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، والتي عانت بعدها الولايات المتحدة من تدهور شديد في مصداقيتها وهيمنتها على فنائها الخلفي بشكل عام. وأنشأ الرئيس كينيدي فور توليه الحكم -وبأمر تنفيذي- وكالة المعونة الأمريكية (١٩٦١) لتكون إحدى أذرع السياسة الخارجية الأمريكية واستخدمتها في تنفيذ سياسات العصا والجزرة التي تفوقت فيها لاستمالة تعاطف الدول للسياسات الأمريكية سواء في دول أمريكا اللاتينية أو غيرها من مناطق العالم ككل.

وأصبحت علاقة كينيدي-خروتشوف مثالًا لدبلوماسية غير مسبوقة بين رئيسين لقوتين عظميين ومجالًا يتم تدريسه في علم الدبلوماسية. فبينما كانت التوترات في ذروتها بشأن الثورة الكوبية وبناء حائط برلين في أعقاب لقاء القمة بين الرئيسين في عام ١٩٦١ بفيينا في النمسا، وأصبح سباق التسلح في أوج نشاطه، وأزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ والتي تشير دون جدل إلى أخطر فترة في الحرب الباردة، تمكّن الزعيمان من نزع فتيل الحرب من خلال إنشاء الخط الساخن كابتكار لدبلوماسية التحدث مباشرة فيما بينهما، وهو ما عُرف فيما بعد بـ "دبلوماسية الخط الساخن". وتراجع خروتشوف رئيس مجلس الوزراء السوفيتي وسحب الصواريخ الكوبية، وإن اعتبر المجلس السوفيتي هذا الانسحاب مخزيًا وعدم مطالبته في المقابل بإزالة بعض الصواريخ الأمريكية من أوروبا وتركيا، وهو ما كلفه فيما بعد منصبه كرئيس للاتحاد السوفيتي.

وكانت مساندة الولايات المتحدة للنظم الديكتاتورية التقليد المتبع أثناء توازن سيادة القطبين. فكانت الديكتاتوريات البدائل المفضلة، بل الوحيدة، لمحاربة تغلغل الشيوعية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وكانت الولايات المتحدة على استعداد للقيام بأي شيء لإبقاء الشيوعية خارج مناطق نفوذها. كما أسهمت هذه الفترة في إعادة تقسيم العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وكانت بمثابة أول مراجعة لخطة سايكس-بيكو لتقسيم الشرق الأوسط.

الرئيس نيكسون وعقيدة الانفراج

وظلت العلاقات متوترة بين القوتين العظميين حتى جاء نيكسون رئيسًا للولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ والإعلان عن عقيدته التي عُرفت بالانفراج détente محاولًا تهدئة العلاقات ليس فقط مع الاتحاد السوفيتي ولكن مع الصين أيضًا.

وكان مبدأ نيكسون في الانفراج والتقارب استجابة واضحة للوضع الاقتصادي السيئ للولايات المتحدة والحاجة إلى خفض نفقات التسلح (SALT I). ومن خلال إرسائه لقواعد عقيدته الجديدة في عام ١٩٦٩، أراد نيكسون الابتعاد تمامًا عن عقيدة الاحتواء للرئيس ترومان وأن ينأ بنفسه عن السياسات العدائية تجاه كل من الاتحاد السوفيتي والصين. وقام نيكسون بلفظ التدخل العسكري، فكان التحول الرئيسي في عقيدة نيكسون للسياسة الخارجية الأمريكية هو التقارب بل وتحسين العلاقات الدبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفيتي والصين مبتكرًا مفاوضات الحد من التسلح.

وسافر الرئيس نيكسون في فبراير ١٩٧٢ كأول رئيس أمريكي يزور الصين في محاولة لتشجيع السلام ومزيد من الاتصالات بين البلدين. وفي يناير ١٩٧٣، تم توقيع معاهدة سلام بين الولايات المتحدة والصين، حيث انسحبت جميع القوات الأمريكية من فيتنام، والذي كان الهدف الأسمى في ظل المظاهرات المدوية التي اندلعت في الولايات المتحدة بسبب الحرب في فيتنام وأحد الأركان الرئيسية لعقيدته.

وعلى الرغم من سياسات نيكسون نحو التقارب إلى الشرق ولفظه للتدخل العسكري، فلم يتوان في إرسال قوات أمريكية إلى الخارج ولم يتردد في إسقاط حكومة سلفادور أليندي الشيوعية في شيلي، وإن كان تم انتخابه ديمقراطيًا من قِبَل الشعب الشيلي، وأطاح به من خلال الإجراءات السرية لوكالة المخابرات المركزية. وكان ذلك بمثابة رسالة قوية إلى

دول أمريكا اللاتينية مفادها أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أي شيوعي على رأس دولة في أمريكا اللاتينية، حتى لو تم انتخابه ديمقراطيًّا.

لم يجرؤ أحد من بين الحزبين على تحدي نيكسون علنًا على تحركاته، لأنه كان معروفًا عنه دائمًا بكراهيته للشيوعية وهو الوحيد الذي امتلك الشجاعة لقلب الدبلوماسية الأمريكية تجاه الكتلة الشيوعية وإن استمرت الحرب الباردة.

وكانت قوة شخصية نيكسون وشجاعته من بين الصفات التي جذبت اهتمام الرئيس ترامب وإعجابه الشديد وتشبيه نفسه به.

نيكسون/ترامب: أوجه التشابه والخلاف

وما يهمنا بصفة أساسية بالنسبة للرئيس ريتشارد نيكسون هو جنوح كثير من الكتّاب والصحفيين إلى مقارنة الرئيس ترامب به وتشبيه فترة حكم كل منهما بالآخر إزاء تربص وملاحقة الكونجرس لهما. فيميل الكثيرون إلى مقارنة سياساتهما بأن كليهما انتهجا سياسات خارج الصندوق وكانا أكثر ابتكارًا في مواقفهما عن غيرهما من الرؤساء، وكان معروفًا عنهما ميولهما العنصرية ومشاعرهما القوية تجاه المجموعات العرقية، وكراهيتهما أساسًا للأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية.

كما أن كليهما اصطدم بوسائل الإعلام واعتقدا أنها تعمل ضدهما وتستهدف تقويض سلطتهما. فالرئيسان كانا على قناعة تامة بضرورة معاداة وسائل الإعلام، خاصة "وسائل الإعلام اليسارية الليبرالية" وانتقد كلاهما بشدة المعايير المزدوجة الصارخة للإعلام والتغطية المنحازة. كما أعلنا حربهما ضد البيروقراطية في واشنطن (بقيادة المؤسسات المعنية مثل وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية) التي كانت تستهدف تحجيمهما. وواجه كلاهما تهديدات بالمساءلة والعزل من قِبَل الكونجرس بشأن استياء استخدم كل منهما للسلطة.

وكثيرًا ما أعرب ترامب عن ازدرائه لقرارات المحكمة وأثار تساؤلات حول مفهوم السلطة التنفيذية وحقه كرئيس للولايات المتحدة في تجاوز الصلاحيات التي منحها له الدستور، كما سبق أن أشرنا إليه في الفصل السابق. وهو نفس التصور الذي كان نيكسون يميل إليه، فكلاهما كان يجنح إلى تركيز كل السلطات في البيت الأبيض، لا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وسياسة الدفاع، كما أنه لم تكن ثقتهما كبيرة في مكتب التحقيقات الفيدرالي أو وكالة الاستخبارات الأمريكية.

وكلاهما لديه هوس التملق وأن يكون للرئيس سلطة مطلقة في التصرف. وفي حين لم تشرع السلطة التشريعية أو السلطة القضائية إلى تقييد ترامب فعليًّا أو معاتبته بسبب التأييد المطلق لحزبه له وقاعدته الشعبية القوية والداعمة له، فإن نيكسون -تخوفًا من ردع السلطة التشريعية له- آثر الاستقالة بعد تضييق الخناق عليه إزاء قضية واترجيت. كما اتسم كل من نيكسون وترامب بالجرأة أكثر من غيرهما من الرؤساء على ضرورة إلزام الشركاء الأوروبيين بتحمل نصيبهم في عبء الدفاع. وبينما اتخذ نيكسون ذلك الموقف لدواعي اقتصادية وتفاقم العجز في ميزانية الولايات المتحدة واعتبر أن بلاده لم تعد قادرة على تحمل خط الدفاع الأمامي في محاربة الشيوعية ويتعين نقل المسئولية -وإن جزئيًّا- إلى حلفائها وأنها -أي الولايات المتحدة- بحاجة إلى خفض النفقات وتقليل العبء الهائل للتدخل المباشر وتجنب خطر المواجهة مع الاتحاد السوفيتي أو الصين، فإن مطالبة ترامب جاء من موقع قوة وقام بالتهديد علنًا أنه لن يتراجع -إذا ما اقتضى الأمر- عن سحب المظلة الدفاعية إن تهاون الحلفاء في دفع نصيبهم.

وبينما ارتأى نيكسون أن الحل الأمثل يكمن في احتواء الصين وإعادتها إلى الحظيرة الدولية حتى لا تكون "بؤرة الثورة العالمية"، فعلى النقيض من ذلك تمامًا لم يتراجع ترامب في تحدي الصين ومحاولة عزلها ومعاقبتها من خلال شن حرب تجارية طاحنة ضدها رغم علمه تمامًا بمدى قوتها اقتصاديًّا وعسكريًّا. وعلى عكس ما كان متوقعًا، فإن الصين اتخذت

مواقف أكثر مرونة لتخوفها من احتمالات إغلاق الولايات المتحدة لسوقها أمام الصادرات الصينية وانصاعت إلى تهديدات ترامب بشكل أو بآخر أكثر من مواجهتها له. ورأى ترامب ما لم يرَه غيره أن نمو الصين كقوة عظمى صاعدة يرجع إلى ربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي، وهو ما لا يجب تناسيه.

ومع ذلك، فإن أوجه الخلاف قد تزيد عن أوجه التشابه فيما بينهما. فما يشترك فيه نيكسون وترامب بالنسبة لسلوكهما التسلطي وميولهما الاستبدادية، يفتقران إليه تقريباً في كل جانب آخر من جوانب حياتهما. ففي حين أن كلًّا من نيكسون وترامب اتسما بالعنف والفساد خشاهما الكثيرون واحتقرهما آخرون، اختلفا الاثنان في كيفية مجيئهما إلى السلطة. فكان نيكسون رجلًا عصامياً محترفاً للسياسة وتمرس فيها سنوات طويلة (شغل منصب نائب الرئيس في أثناء حكم أيزنهاور خلال الفترة من ١٩٥٣-١٩٦١)، وكان رجل قانون وتولى الرئاسة وكانت حرب فيتنام على أشدها في المجتمع الأمريكي الرافض لحرب لا طائل من ورائها إلّا موت الأمريكيين واستنزاف الاقتصاد الأمريكي دون غيره. ومن ثم رأى الرئيس نيكسون مع مستشاريه خاصة كيسنجر اتباع سياسة الانفتاح على كل من الاتحاد السوفيتي والصين. وعلى النقيض من ذلك، فإن ترامب رجل ثقافته سطحية لا يأخذ بآراء مستشاريه وتمادى في تحديه لروسيا والصين وفرض العقوبات عليهما، وهو ما كان له مردود سلبي على الاقتصاد الأمريكي.

وبنى ترامب نجاحه على نجاح والده ليصبح رجل الأعمال والشخصية التلفزيونية المرموقة، ودخل السياسة كهاوٍ لها ولم يكن محترفاً.

فمعاناة ريتشارد نيكسون، الرئيس السابع والثلاثين من احتجاجات ومظاهرات عنيفة طوال حياته السياسية، جعله يصور نفسه كرجل القانون والنظام في انتخابات عام ١٩٦٨، فكان وقت ترشحه مخيماً بالاضطرابات: اغتيال مارتن لوثر كينغ في إبريل ١٩٦٨، المدافع الأول عن حقوق الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، واغتيال شقيق الرئيس جون

كينيدي السيناتور روبرت كينيدي في يونيو ١٩٦٨ واجتاحت أعمال الشغب والمظاهرات والاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام المدن الكبرى بالولايات المتحدة أمثلة بوسطن وشيكاغو ولوس أنجلوس وواشنطن وغيرها. وإن تشابهت المظاهرات التي اندلعت في أثناء رئاسة كل من نيكسون وترامب من حيث العنف والبطش، اختلفت أهدافها. فبينما عانى الرئيس ترامب خلال السنة الأخيرة من حكمه من مظاهرات صاخبة ضد القسوة البوليسية والعنصرية، كانت مظاهرات نيكسون تتمثل في حركة احتجاج مناهضة لحرب فيتنام.

وعمل السيد ترامب بقوة، مصورًا نفسه رجل القانون وآملًا في إغراء الناخب مثلما فعل نيكسون. غير أن تأييده المطلق للشرطة ومناهضة المحتجين وإظهار قليل من التعاطف مع أهداف المتظاهرين السلميين ضد الظلم العنصري لم تأت له بالنتائج المرجوة. فقد شدّد ترامب على صور النهب والعنف التي عكسها قلة من المتظاهرين وسعى إلى تشويه سمعة ضحايا قسوة الشرطة وندد بما أشيع من اعتبارهم شهداء للعنف من قبل الشرطة. ولم يكن هذا التوجه من قريب أو بعيد يشبه توجهات نيكسون في حملته الانتخابية في عام ١٩٦٨، حينما اتخذ القانون والنظام شعارًا لحملته الانتخابية.

فبينما أدان نيكسون أعمال الشغب والمتظاهرين وقتئذ، لم يتراجع عن السير في جنازة الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور. وعلى عكس السيد ترامب أيضًا، كان نيكسون حريصًا عندما يتحدث عن الشغب بعدم إقرانه بالأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية وإنما يركز على المحتجين من البيض والطلاب المتظاهرين. فإن حملة نيكسون تعهدت بالنظام ووعدت بالسلام في الداخل والخارج، في حين أن ترامب لم يقدّم سوى الصراع دون تقديم أي مخرج له. وعلى عكس نيكسون في عام ١٩٦٨، كان ترامب نفسه سببًا في الكثير من الصراعات وتصعيدها، لا سيما من خلال إيفاد قوات عسكرية فيدرالية للولايات دون أن يطلب منه أي من المحافظين أو العمد في المدن، معتقدًا محاكاته نيكسون رجل القانون والنظام، في حين أحجم نيكسون عن استخدام القوة ضد المتظاهرين. أضف إلى ذلك، أن

تهديد السيد ترامب بألا يترك الرئاسة إذا خسر، إنما هي حلقة إضافية في سلسلة سلوكيات ترامب لم يعرفها أي رئيس من قبله حتى نيكسون بتطرفه في تسخير السلطة للتصنت على الحزب الديمقراطي في فضيحة وترجيت، الذي يبدو مروضًا مقارنة بالرئيس ترامب.

ومع ذلك، لعبت سرعة التكنولوجيا الحديثة لمصلحة الرئيس ترامب وهو ما لم يحظ به نيكسون. فإنه بفضل الإنترنت وقوة مواقع التواصل الاجتماعي، تمكّن ترامب من حشد دائم لقاعدته الشعبية وتعبئة تأييدها له في كل مناسبة، وطالما نجحت "تغريدات" ترامب بتشتيت انتباه وسائل الإعلام عن المشاكل الأخرى في الإدارة ونقله لأفكاره وتوجهاته على الفور، وهو ما جعل ترامب أكثر حظًّا وأكثر تلاعبًا مع جمهوره من نيكسون أثناء حكمه. واستمر خطاب حملة ترامب الجامح والانشقاقي على قدم وساق خلال حملته الانتخابية وطوال فترة حكمه بعد أن أصبح في البيت الأبيض، ولم يتوان في الإفصاح عن هذه التوجهات من خلال تغريداته اليومية، التي كثيرًا ما كانت تعبّر عن الانقسام والعنصرية والذي كان ترامب يجسده بل ويؤججه. وأدى ذلك إلى استشعار الكثيرين بخطر يهدد المبادئ والقيم الأمريكية التي تأسست عليها الولايات المتحدة وكانت مصدر إلهام الثورة الفرنسية وغيرها من الثورات وكذا ميثاق عصبة الأمم ثم ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك كله لم يخزله حزبه وقمم الحزب خوفًا من افتقادهم لجمهور ترامب ومؤيديه، وهم ليسوا بالقلة.

ب- سياسة كيسنجر لفض الاشتباك والدبلوماسية المكوكية في الشرق الأوسط

في وقت بدأ فيه نيكسون يعاني من تبعيات فضيحة وترجيت، ارتأى هنري كيسنجر في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، أنه يمكنه وبشكل منفرد تسجيل اسمه في التاريخ إذا ما نجح في نزع فتيل الحرب في منطقة الشرق الأوسط وفصل القوات عن بعضها البعض. ويبدو أن الطبيعة المعقدة لمشكلة الشرق الأوسط وتحركات الرئيس السادات جذبت انتباه كيسنجر، وغامر بسمعته بل وبسمعة بلاده فيما أقدم عليه من تحويل دور الولايات المتحدة من مجرد مشاهد للأحداث وداعم لإسرائيل إلى وسيط فعّال. وقام نيكسون بتشجيع كيسنجر على القيام بهذه المهمة في الشرق الأوسط، لكن مشاركة نيكسون الفعلية كانت ضئيلة للغاية بعد أن كان مشتتاً بسبب أزمة وترجيت المتفاقمة.

ويبدو أن كيسنجر كان يفتقد كل مقومات الوسيط المحايد والحقاني، فقد أعطت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ لهنري كيسنجر الفرصة لتحقيق هدفين رئيسيين في نفس الوقت في الشرق الأوسط: أولهما، تقليل النفوذ السوفيتي في المنطقة، وثانيهما، دعم مطالبة إسرائيل بالأرض التي اكتسبتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧. ولتحقيق ذلك اتبع كيسنجر الازدواجية والمراوغة وإن لم يخل نهجه من الدبلوماسية الفذة. فلم يخف كيسنجر رؤيته في ذلك الوقت، وإن كان لم يفصح عنها علناً بعدم مطالبة الإسرائيليين بالتخلي عن الجولان وكان هذا متفق عليه سرًّا بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل، في حين أنه كان يعلن عكس ذلك على الملأ وهو أن الولايات المتحدة لا تدعم مطالبة إسرائيل بهضبة الجولان.

كما نعلم أن كيسنجر رفض الانصياع وراء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي دعا إلى الأرض مقابل السلام وخطة سلفه وزير الخارجية وليام روجرز أثناء الحقبة الأولى لرئاسة نيكسون والذي سعى من خلالها إقامة السلام الشامل ومتعدد الأطراف. فلم يهتم

كيسنجر كثيرًا بالتوافق الدولي حول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع، بما في ذلك موافقة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وضرب به عرض الحائط وجعل الرئيس نيكسون ينقلب على وزير خارجيته وليام روجرز وحل كيسنجر محله وأقام دبلوماسيته المكوكية، والتي حاول من خلالها فرض نهج جديد في الشرق الأوسط وفقًا لتصوره باعتباره يمثل سياسة الأمر الواقع Realpolitik، التي تحقق أولوية المصلحة الأمريكية في المنطقة باستبعاد الاتحاد السوفيتي وإقرار الولايات المتحدة كالوسيط الأوحد بين الدول العربية وعلى رأسها مصر من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى، مع الاحتفاظ باليد العليا لإسرائيل في المنطقة.

وقام كيسنجر بترتيب ملفاته للتعامل مع كل دولة على حدة بحجة تحقيق نتائج واقعية وملموسة. ولم يكن ذلك بغريب، حيث يبدو أن كيسنجر بدهائه الدبلوماسي وخبرته كان مخططًا لهذا منذ البداية. وبالفعل بدأ كيسنجر في مفاوضات فصل القوات بين مصر وإسرائيل من خلال دبلوماسيته المكوكية، ثم انتقل إلى سوريا وإسرائيل متبعًا النهج نفسه والذي استغرق وقتًا وجهدًا أكبر، ثم فشل تمامًا في التوصل إلى أي نتائج بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وأثبت التاريخ أن ما كان يحتفظ به كيسنجر سرًّا هو الذي حققه جهرًا. ونجح كيسنجر في تحقيق هدفيه الرئيسيين فيما يتعلق بحدود إسرائيل والنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. وسمح قبول مصر للدور المحوري لكيسنجر كوسيط بالتظاهر بالحياد مع دعم الإسرائيليين سرًّا، وتحويل مفاوضات السلام إلى سلسلة طويلة من خطوات بناء الثقة الصغيرة والمنفردة والتي من شأنها أن تعطي مظهر التقدم الذي تحتاجه مصر للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بمعظم الأراضي السورية والفلسطينية المكتسبة بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧.

وأتاحت رحلات كيسنجر المكوكية في يناير ومايو ١٩٧٤ بين عواصم الشرق الأوسط فرصة للقيام بدور قيادي في فك اشتباك الجيوش المصرية والسورية من الجيش الإسرائيلي وربما تمهيد الطريق لمزيد من الخطوات لحل النزاع الذي دام ٢٥ عامًا.

ففي يناير ١٩٧٤، ساعد كيسنجر في التفاوض على أول اتفاقية لفك الاشتباك بين مصر وإسرائيل. وعلى عكس اتفاق فك الاشتباك الأول، أثبتت المفاوضات بشأن الاتفاقية الثانية أنها أكثر صعوبة واستمرت لعدة أشهر تم بعدها توقيع كل من مصر وإسرائيل في ٤ سبتمبر ١٩٧٥ اتفاق بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى الشرق في سيناء وحلت منطقة عازلة تابعة للأمم المتحدة مكان الإسرائيليين. غير أن مهمة كيسنجر بالنسبة لفض الاشتباك مع سوريا اتسمت بكثير من التعقيدات، خاصة للموقف العدائي السوري تجاه كيسنجر وعدم ثقة رئيسها حافظ الأسد به. وأعرب كيسنجر عن أمله في أن يؤدي التحرك على الجبهة السورية الإسرائيلية إلى دفع الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوابك) إلى رفع الحظر النفطي الذي فرضوه على الولايات المتحدة ردًّا على المساعدة الأمريكية لإسرائيل خلال الحرب. وتم رفع الحظر في ١٨ مارس ١٩٧٤، وإن لم توقع سوريا اتفاقية فض الاشتباك مع إسرائيل سوى في ٣١ مايو بعد مفاوضات مطولة. وإقرار كيسنجر بتواجد قضية مرتفعات الجولان على مائدة المفاوضات كان وحده كافيًا لدفع الدول العربية إلى إلغاء حظرها النفطي. غير أن مناوراته مع سوريا في ذلك الوقت أخفت وراءها نواياه الصحيحة تجاه طمس هوية مرتفعات الجولان. وبعد ما يقرب من خمسين عامًا أوضحت إدارة ترامب عن تبعية مرتفعات الجولان لإسرائيل. هذا، ولم تفصح الإدارة الجديدة عن موقفها بالنسبة لهذه النقطة على وجه التحديد.

وبنى كيسنجر سياسته المكوكية بين مصر وإسرائيل من منطلق قناعته بضرورة الحفاظ على موازين القوى في المنطقة لضمان استقرارها، حيث كان كيسنجر مولعًا ومؤمنًا بالسياسي النمساوي المحنك الأمير ميترنيخ، الذي أرسى في عام ١٨١٥ سياسة توازن القوى

في أوربا في أعقاب حروب نابليون. وكان كيسنجر مقتنعًا بأن تحقيق التوازن في الشرق الأوسط بين القوتين مصر وإسرائيل أهم من طموحات العالم العربي في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، التي لم تكن لها مكانة ضمن حساباته في الشرق الأوسط وفي دبلوماسيته المكوكية. وحقق كيسنجر النجاحات المحدودة والمتواضعة واحدة تلو الأخرى مستبعدًا أي تسوية شاملة. ولم يكن ذلك إلّا لحاجة في نفس يعقوب أراد بها تهيئة الظروف المواتية لإسرائيل للاحتفاظ ببعض الأراضي التي احتلتها في أعقاب حرب ١٩٦٧.

وإن نجح كيسنجر في شيء فهو نجح في تجزئة الصراع العربي الإسرائيلي والتعامل مع دول الطوق مع إسرائيل فرادى وبدأ بأقوى دولة وهي مصر واستطاع تفتيت القوة التفاوضية الجماعية للدول العربية بإخراج دولها من الصراع المباشر واحدة تلو الأخرى وهو ما يخدم إسرائيل حتى الآن. فقام كيسنجر بتنفيذ خطته من أجل مصلحة الولايات المتحدة أولًا وأخيرًا دون إقرانها بشن حملات صليبية لتغيير العالم أو التحجج بنقل المبادئ والديمقراطية الغربية إلى الشرق أو منطقة الصراع بالشرق الأوسط. وهو ما اعتنقه الرئيس ترامب في سياساته، فوضع المصلحة الأمريكية كأساس له دون تمويه أو محاولة صياغتها بأشكال مختلفة ولم يخجل من القول بأن الولايات المتحدة يجب أن تركز على تحقيق مصالحها دون تجميل أو تغليفها بالديمقراطية.

وكانت حرب أكتوبر في ١٩٧٣ خطوة "دبلوماسية محسوبة" من قبل الرئيس السادات لاستعادة ثقة مصر بنفسها والسماح لمصر بأخذ مكانها الصحيح كقوة إقليمية. وكانت رؤية السادات في المقام الأول هي تمهيد الطريق لحل مشاكل الشرق الأوسط سلميًّا، وإن كان على علم بأن ذلك لن يتسنى له إلّا بعد استرجاع القوى العربية ومصر لثقتها بنفسها. فذهب إلى الحرب لصنع السلام. فكان يعلم أنه لن يتمكن من تحقيق أهدافه إلّا من خلال نصر عسكري حاسم. وفي أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما تلاها من حظر للبترول العربي، أصبح إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي أولوية قصوى على الساحة

الدولية. وتركت فضيحة وترجيت الساحة مفتوحة تمامًا لكيسنجر، الذي كانت له طموحاته الشخصية تحقيقًا لرؤيته الخاصة. وقرأ كيسنجر بحنكته الموقف المصري بوضوح. واستشعر قناعة الرئيس أنور السادات بأن الحل السلمي يقع في أيدي الولايات المتحدة لما لها من قوة إقناع وضغط على إسرائيل ومنع أي حروب مستقبلية في المنطقة.

وبينما كان كيسنجر واضحًا في استراتيجيته في فصل السياسة المصرية عن السياسة السورية (التي حافظت على موقف عدائي وعدواني تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل)، كانت أهدافه الحقيقية وراء ذلك غامضة ومبهمة. وطالما أكد كيسنجر على ضرورة تتابع خطواته ورفضه التحرك بالتوازي على أكثر من جبهة في آن واحد، بما قد يعني في النهاية الالتزام بصيغة الحل الشامل أو صيغة "اللا حل". وهو المتبع عادة في إطار المفاوضات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي تؤكد "عدم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء". وإذا كانت هذه الصيغة أنجحت المفاوضات التجارية لجولة أوروجواي، فهي ما من شك أدت إلى إفشال مفاوضات جولة الدوحة للتنمية فشلًا ذريعًا. ونجح كيسنجر في الحصول على اعتراف مصري بحدود إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، وفي هذه العملية عزل سوريا عن مصر وبقية المجتمع الدولي مستهدفًا العمل على احتفاظ إسرائيل بمكاسبها الحدودية مع سوريا والأردن.

على الرغم من أن دبلوماسية كيسنجر المكوكية لم تسفر على الفور عن اتفاق سلام بين المصريين والإسرائيليين، فإن نهجه التدريجي للدبلوماسية وضع أساس التسوية التي جسدها اتفاق كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ فيما بعد. غير أن الطريقة التي تلاعب بها كيسنجر بالمفاوضات قوضت ثقة العالم العربي استراتيجيته، مما دفع العرب مجتمعين إلى الإصرار على تسوية شاملة لا تزال حتى الآن مستحيلة التحقيق.

وكانت المعضلة الكبرى في مفاوضات كيسنجر مع الأردن، لا سيما بعد أن قضت القمة العربية العاشرة في الرباط بالمغرب في ٢٦-٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ عمليًا على أي آمال في

التوصل إلى اتفاق أردني إسرائيلي. وأعلنت القمة في ٢٨ أكتوبر بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وتأكيد حقها في "إقامة سلطة وطنية مستقلة على جميع الأراضي المحررة". وسعى الملك حسين وبذلت الأردن جهودًا مضنية لإشراك الإسرائيليين في مفاوضات حول الضفة الغربية والقدس، غير أنها لم تنجح. وما كان على الملك سوى الالتزام بالإجماع العربي والانصياع لمنظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات مع إسرائيل حول الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونخلص من التحليل السابق أن سياسة كيسنجر كان لها تأثيرها وتداعياتها الإيجابية والسلبية والتي تعاني منها المنطقة حتى يومنا هذا نتيجة لاستبعاده عمدًا ملف القضية الفلسطينية من ملفاته وسياساته المزدوجة في تعامله مع سوريا بُغية احتفاظ إسرائيل بمرتفعات الجولان، والتي حاول من بعده كل من جيمي كارتر من خلال كامب ديفيد وجورج بوش الأب بمؤتمر مدريد من استدراك الموقف وتقويض هذه السياسات المجزأة، ولكن بعد وقوع الفأس في الرأس واندثار الثقة في الولايات المتحدة كوسيط محايد على الأقل من قبل كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما أدى للأسف إلى إهدار أي آفاق مستقبلية للسلام بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة. ومن ثم، كان أكثر ما يعاب على سياسات كيسنجر التكتيكية هي عدم قدرته على رؤية الحاجة الماسة للمنطقة إلى خطة سلام شاملة وعادلة. وغالب الظن أنه كان ملمًّا بها وإن أراد منح إسرائيل الوقت الكافي لتحقيق أهدافها وترسيخ سيادتها في الأراضي المحتلة. فكانت خطة كيسنجر بمثابة المسمار الأول الذي تم تثبيته في نعش القضية الفلسطينية. وتكررت ذات المأساة في صفقة القرن للسيد جاريد كوشنر صهر ترامب. ومثلما كان نيكسون خارج معادلة كيسنجر في الشرق الأوسط، ظل ترامب بعيدًا عن صفقة القرن، التي خطط لها وبلورها جاريد كوشنر دون خبرة أو أي خلفية سياسية، وذلك على عكس كل من الرئيسين بوش الأب وكارتر، اللذين غامرا بالفترة الثانية للرئاسة ولم يُعَد انتخابهما.

ج- عقيدة جيمي كارتر في الشرق الأوسط واتفاقية كامب ديفيد

لم ينل الشرق الأوسط قسطه اللازم من الاهتمام من الإدارات الأمريكية المتوالية على مستوى الرؤساء الأمريكيين طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات فيما عدا ما تخللها من فترة رئاسة أيزنهاور وحتى وصول جيمي كارتر إلى سدة الحكم، الرئيس التاسع والثلاثين، الذي حكم الولايات المتحدة لفترة واحدة (١٩٧٧-١٩٨١) ووضع فترة رئاسته رهناً لإيجاد تسوية لقضية الشرق الأوسط، وهو ما حدا بالرؤساء من بعده أمثلة كلينتون وبوش الابن وأوباما إلى تأجيل النظر في القضية الفلسطينية للفترة الثانية من الرئاسة.

وجاءت عقيدة جيمي كارتر كرد فعل لغزو الاتحاد السوفيتي أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩، خروجًا عن كل الأعراف المتفق عليها وذلك بعد شهرين من سقوط شاه إيران (أكتوبر ١٩٧٩)، الحامي الرئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة. فقد اعتبر السوفييت عقيدة نيكسون الخاصة بالانفراج فاتحة لطموحات الاتحاد السوفيتي من أجل التوسع وإمداد مجال نفوذه عالميًا وفقًا لعقيدة رئيس مجلس الوزراء السوفيتي بريجنيف (١٩٦٤-١٩٨٢) الخاصة بالتوسع السوفيتي. واستهان الاتحاد السوفيتي في تعامله مع كارتر باعتباره شخصية ضعيفة، حيث استهل فترة رئاسته بالترويج لحقوق الإنسان، إيمانًا منه بأن القوة الأمريكية يجب أن تمارس باعتدال وأن على الولايات المتحدة أن تتجنب التدخل العسكري قدر الإمكان، وهو ما أُخذ عليه كموقف ضعف. وفي عام ١٩٧٧، قال كارتر:

"لسنوات عديدة، كنا على استعداد لتبني المبادئ والتكتيكات الخاطئة لخصومنا والتخلي عن قيمنا لصالح قيمهم. لقد حاربنا النار بالنار، ولم نفكر أبدًا أن النار في بعض الأحيان من الأفضل إخمادها بالماء والعودة إلى مبادئ وقيم الولايات المتحدة."

وكان هجوم السوفييت على أفغانستان بمثابة دق ناقوس الخطر لما في هذا الغزو من مساس بالأمن القومي للولايات المتحدة لشدة اقترابه من منطقة الخليج المحظورة. الأمر الذي حدا بإدارة كارتر إلى الكشف عن أنيابها والعودة مرة أخرى إلى عقيدة الاحتواء بكل ما تشمله من عدائية وتصعيد احتمالات استخدام القوة العسكرية، في محاولة لردع الاتحاد السوفيتي وإقامة مظلة فعلية للدفاع عن دول الخليج وتخوفها من استخدام أفغانستان كجسر إلى إيران وفي النهاية إلى نفط الخليج. ولم يتسنّ للرئيس كارتر محاربة السوفييت من خلال تسليح وتدريب المجاهدين وفقًا لخطة بريجنسكي مستشاره للأمن القومي، الأمر الذي أنهاه ريجان من بعده وتعميم هذه الاستراتيجية على سائر مناطق العالم.

وامتد تأثير عقيدة كارتر التي تركز على منطقة الخليج لجميع الرؤساء الذين جاءوا من بعده ولم يتراجعوا عن نشر القوات العسكرية الأمريكية للدفاع عن المصالح الأمريكية في الخليج. واستشهد ريجان بعقيدة كارتر أيضًا لتبرير تدخله في الحرب العراقية الإيرانية، واستشهد بوش الأب بكارتر في غزو العراق عام ١٩٩١، وكان جورج بوش الابن يطبق عقيدة كارتر عندما غزا العراق للمرة الثانية عام ٢٠٠٣.

وجاء الرئيس كارتر بتسييس حقوق الإنسان وربطها لأول مرة بالمساعدات الأمريكية، مطالبًا وزارة الخارجية سنويًا بتقديم تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان بالدول المختلفة للكونجرس، وهو ما يتم حتى يومنا هذا وله تأثير يعتد به على المساعدات الأمريكية للدول. وطالما دخلت مصر في جدل حاد مع واشنطن بسبب ما تشمله هذه التقارير من انتقادات لاذعة للحكومة المصرية. وطالما تبارى ممثلو القطاع الخاص بالغرفة الأمريكية بالقاهرة في الدفاع عن مصر وحكومتها خلال زياراتهم السنوية لواشنطن والمعروفة بطرق الأبواب. وقد أتيحت لي فرصة المشاركة في هذه الزيارات لثلاث سنوات على التوالي كانت في نهاية حكم الرئيس مبارك وكنت أعمل كمديرة تنفيذية لمشروع المعونة الأمريكية والمعني بتعريف القطاع الخاص باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. غير أن الانتقادات الموجهة من

الجانبين كانت دائمًا في حدود معقولة وشديدة التعقل لعلم كليهما جيدًا بأهمية الآخر وضرورة عدم استعداء الإدارة الأمريكية كما تعمل الأخيرة حساب القوة التأثيرية لمصر في المنطقة.

ولنا أن نتوقع في ضوء الإدارة الجديدة ورفعها مرة أخرى لافتة حقوق الإنسان، الأمر الذي سيصبح مدعاة جدل مجدد مع الإدارة الأمريكية، لا سيما بالنظر إلى تعيين سامانثا باور سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة (المعروفة بتوجهاتها الداعمة لحقوق الإنسان) كرئيسة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسئولة عن الجانب المدني من المعونات الأمريكية لمصر وغيرها وهي مؤمنة بتسييس قضايا حقوق الإنسان واتخاذها كشرط للمعونة الأمريكية.

غير أن الرئيس كارتر اعتبر رئيسًا ضعيفًا أيضًا من قِبَل شعبه، لا سيما في تعامله مع أزمة الرهائن الإيرانية (نوفمبر ١٩٧٩)، التي احتجز فيها ٥٢ أمريكيًّا كرهائن لمدة ٤٤٤ يومًا (نوفمبر ١٩٧٩-يناير ١٩٨١) على أيدي مسلحين وإسلاميين متطرفين استولوا على السفارة الأمريكية. وباءت محاولاته في حلها دبلوماسيًّا بالفشل وجاء قراره بالضربة العسكرية متأخرًا وضعيفًا، فيما عُرف بعملية إنقاذ "Eagle Claw". ومثلت أزمة الرهائن في إيران فشلًا ذريعًا لسياسات كارتر المتسامحة والمرنة، حيث ظل يفضل التعامل معها دبلوماسيًّا عن اللجوء إلى الحل العسكري حتى النهاية، وهو الأمر الذي كلفه فترة رئاسة ثانية وعدم إعادة انتخابه. وهو ما جعله أول رئيس منتخب يفشل في الفوز بولاية ثانية منذ هيربرت هوفر في الثلاثينيات من القرن الماضي. وأصبح كارتر يُصنف من بين أقل الرؤساء فعّالية والأقل شعبية في تاريخ الولايات المتحدة على الرغم من أنه كان أكثرهم نجاحًا بالنسبة للشرق الأوسط ومصر. فإن النجاح الوحيد الذي حققه كارتر هو في الشرق الأوسط.

قام الرئيس كارتر بنفسه بالتيسير والإشراف على اتفاقيات كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل، التي مهدت الطريق لإحراز تقدم جديد في الشرق الأوسط وإنهاء الأعمال العدائية طويلة الأمد بين الجانبين. وكان ملتزمًا على استكمال مسيرته في الفترة الثانية لرئاسته لحل القضية الفلسطينية وإقامة اتفاقية مماثلة لكامب ديفيد بالنسبة لسوريا.

وليته كان استمر.

اتفاقيات كامب ديفيد

كان طرد الروس عام ١٩٧٢ والذهاب إلى القدس عام ١٩٧٧ خطوتين رئيسيتين لدبلوماسية الرئيس السادات، التي عُرفت بدبلوماسية المفاجآت. فإن أول خطوة دبلوماسية لمصر تمهيدًا لعملية السلام كانت بقيام الرئيس أنور السادات برحلته التاريخية إلى القدس لمخاطبة الكنيست في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧، وهو ما كان يعني بادئ ذي بدء التراجع عن "اللاءات الثلاث" التي سبق أن حددتها قمة الخرطوم في عام ١٩٦٧ في أعقاب الهزيمة وهي لا سلام، لا اعتراف، ولا مفاوضات مع إسرائيل. فجاءت زيارة السادات للكنيست بمثابة فتح الباب أمام احتمال إقامة علاقة دبلوماسية مع إسرائيل أحد أقوى التحركات الدبلوماسية التي كان يمكن أن يعرب عنها ويقوم بها السادات في ذلك الوقت.

وتميز الرئيس كارتر في استخدام دبلوماسية الجزرة والعصا في ممارسة الضغوط على كل من مصر وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام شامل، فوعد بالموارد العسكرية والاقتصادية الأمريكية السخية للبلدين من أجل تحقيق تقدم في مفاوضات كامب ديفيد.

وكان إرث كارتر الأعظم هو دوره كوسيط في اتفاقيات كامب ديفيد، حيث عرف كيف يستغل دوره باقتدار. ولم يكن كارتر مقتنعًا بسياسة التجزئة والتدرج التي انتهجها كيسنجر وأراد أن ينأ بنفسه عن سياسة الخطوة بخطوة وتجديد الثقة في الولايات المتحدة

كوسيط محايد يستهدف الحل الشامل والدائم لقضية الشرق الأوسط، بما في ذلك قضايا الجولان والقدس وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين خلال الأشهر القليلة الأولى من إدارته. والتقى بالفعل بقادة الشرق الأوسط، الذين ذهبوا جميعًا إلى الولايات المتحدة فيما عدا الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي رفض طوال حياته الذهاب إلى الولايات المتحدة. وما كان لكارتر سوى الذهاب إلى جنيف للقاء الرئيس السوري، وهو ما يُعد خطوة دبلوماسية كبيرة من قِبَل الرئيس الأمريكي، وبما مهد لعملية السلام في كامب ديفيد.

ففي خريف عام ١٩٧٨، دعا كارتر الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين إلى المنتجع الرئاسي الريفي كامب ديفيد خارج واشنطن لفترة أسبوعين تقريبًا امتدت من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، وقام كارتر بانتقالات مكوكية بين الوفدين المصري والإسرائيلي للاتفاق على شروط السلام. ودفع كل من السادات وبيجين إلى التوصل إلى اتفاق تاريخي يشمل:

- انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء بأكمله.
- إنشاء مراكز مراقبة لضمان عدم قيام أي من الطرفين بمهاجمة الطرف الآخر.
- اعتراف إسرائيل ومصر بحكومتي بعضهما البعض وتوقعان معاهدة سلام.
- وتعهد إسرائيل بالتفاوض مع الفلسطينيين من أجل السلام.

وأصبحت اتفاقيات كامب ديفيد، التي وقعت بالأحرف الأولى في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ووقعت رسميًا في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩، أهم إنجازات السياسة الخارجية للرئيس كارتر، وكان المؤيدون له بالولايات المتحدة يأملون أن تعيد إحياء رئاسته المتعثرة. وعلى الرغم من حصول بيجين والسادات على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٩ عن هذا العمل، فإن كارتر لم يحصل على أي مقابل سياسي يُذكر من هذا الإنجاز، اللهم إلّا فقدان فترة رئاسة ثانية لانشغاله باتفاقية كامب ديفيد على حساب أزمة الرهائن.

كارتر/ترامب: أوجه الخلاف والتشابه

غير أنه إذا كان ترامب يشبه أي سياسي في السبعينيات، فهو ليس نيكسون.

إنما قد يستعجب الكثيرون إذا ما عرفوا أن أغلب المحللين الأمريكيين يرون أنه جيمي كارتر خليفة نيكسون الأكثر تشبيهًا بترامب. فبعد أن استكمل جيرارد فورد الفترة المتبقية من رئاسة نيكسون بعد استقالته الاضطرارية لمساءلة الكونجرس له وإدانته بسبب فضيحة وترجيت، دخل جيمي كارتر حاكم ولاية جورجيا الانتخابات الرئاسية وهزم كارتر رئيس البلاد الجمهوري وقتها جيرالد فورد في انتخابات متقاربة نسبيًّا.

وللوهلة الأولى، قد يبدو من الغريب مقارنة مطور وبائع العقارات في مانهاتن بمزارع فول سوداني في جورجيا. وقد يجزم الكثيرون أنه لا وجه مقارنة بينهما. فكان معروفًا عن كارتر دماثة الخلق والتدين وهدوء الطباع وعدم الميل إلى التباهي أو التفاخر والتحلي بالقيم الإنسانية، وجاء حكمه امتدادًا لخلفيته الدينية ومعتقداته القوية إلى الرغبة في إدارة سياسته على أساس الأخلاق واحترام حقوق الإنسان. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى انتقاده باعتباره رئيسًا مثاليًّا يفتقر إلى السلطة والنفوذ السياسي، فإن ترامب على النقيض من ذلك كان يتباهى بزيجاته المتعددة واتهامه بارتكاب مخالفات جنسية.

كما أن مواقف كارتر في معالجة القضية الفلسطينية كانت تختلف كلية عن مواقف ترامب وإدارته المنحازة. فبينما رفضت إدارة كارتر تمسك إسرائيل بإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة على اعتبار أن دولة الاحتلال ليس لها حق في إقامة مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة وأيدت إدارة كارتر قرار مجلس الأمن في هذا الشأن، نجد أن الرئيس

ترامب على عكس ذلك استباح بناء المستوطنات بل وضم إسرائيل للأراضي المحتلة في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية.

وحين أراد جيمي كارتر إيجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط، فلم يخل بنفسه وبجهده شخصيًّا، وهو الأمر الذي أدى إلى إهماله قضية الرهائن الأمريكية بالسفارة الأمريكية بطهران في نوفمبر ١٩٧٩ والتي كانت تهم الرأي العام الأمريكي أكثر من قضية الشرق الأوسط.

وجاء رونالد ريجان من بعده في يناير ١٩٨٠ ولم يحرك ساكنًا بالنسبة للشرق الأوسط. أمّا ترامب فقد ترك الأمور تمامًا لصهره كوشنر زوج ابنته دون أن يلزم نفسه بالدخول في التفاصيل، التي كان يراها دائمًا مضيعة لوقته.

فما الذي يجمع هذين الشخصين إذن وكل منهما يبدو على نقيض الآخر؟

يرى محللو واشنطن أن ما يجمعهما أساسًا هو أن كلًّا من جيمي كارتر في عام ١٩٧٦ وترامب في ٢٠١٦ نجحا لأنهما من خارج مؤسسة واشنطن، في وقت كان الناخب قد سئم المؤسسة ورجالها؛ فإن رؤساء أمريكا منذ روزفلت وباستثناء القلة كان جميعهم من داخل المؤسسة، إما نواب الرؤساء السابقين أو أعضاء مجلس الشيوخ. وجاء كل من جيمي كارتر ودونالد ترامب في توقيتات كان الناخب الأمريكي قد سئم كذب ووعود مؤسسة واشنطن وأراد تلقين الخريجين منها درسًا بانتخاب الرئيس من خارجها. واعتبر نجاح كارتر في الانتخابات الأولى نجاحًا استثنائيًّا، حيث نجح للمرة الأولى في استقطاب ولايات عديدة في أعماق الجنوب، الذي يصوت بطبيعته للجمهوريين في الانتخابات الرئاسية وضد الديمقراطيين المدافعين عادة عن الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية. وتحولت هذه

الولايات نفسها والتي سبق أن فاز بها كارتر رغم انتمائه إلى الحزب الديمقراطي، تحولت وبشكل مطلق بعده للتصويت لصالح ريجان وبوش وطبيعي ضد أوباما. أمّا دونالد ترامب، فقد نجح في عام ٢٠١٦، مستقطباً أصوات الديمقراطيين، الذين أرادوا التغيير والابتعاد عن استمرارية حكم أوباما في شخصية هيلاري كلينتون.

وباختصار، كان كارتر هو الشخص المناسب في الوقت المناسب لجذب عددٍ كافٍ من هؤلاء الناخبين لتصويت ديمقراطي للفوز بالانتخابات. وبالمثل، نجح ترامب في عام ٢٠١٦ في إعادة تنظيم الخريطة الانتخابية للولايات الأمريكية، واستأثر بأصوات ولايات الطبقة العاملة في الوسط مثل ميشيجان ووسكنسن وبنسلفانيا، وهي ولايات بطبيعتها ديمقراطية ولم تصوت لجمهوري في الانتخابات الرئاسية منذ الثمانينيات، وذلك لإيمانها بأن ترامب سوف يعيد لهم وظائفهم التي فقدوها بانتقال الشركات العملاقة إلى المكسيك والصين بحثاً عن العمالة الرخيصة.

ومثل كارتر، انتخب الأمريكيون دونالد ترامب على أنه "دخيل مناهض للمؤسسة" وعد بإحداث تغيير جذري في الطريقة التي تمارس بها واشنطن سياساتها وتحركاتها لمصلحة النخبة، أمّا هو فسيعمل لصالح المواطن الأمريكي العادي.

ومثل كارتر تمامًا، الذي أخفق في التعامل مع أزمة الرهائن في إيران ولم يشفع له نجاح سياساته في الشرق الأوسط، أخفق ترامب في التعامل مع وباء الكورونا ولم يشفع له النجاح الاقتصادي الذي حققه خلال فترة رئاسته بالنسبة لخفض البطالة بمعدلات قياسية إلى ٣،٥٪ وصعود سوق الأسهم وتوسع اقتصادي وتدفق الاستثمارات من جديد

إلى داخل الولايات المتحدة. فقد تعرض كلاهما للإحباط عندما اجتاحت الأزمات الكونجرس والمؤسسات التي تكالبت ضدهما، فكلاهما لم ينجح في التعامل مع الكونجرس.

وعلى الرغم من تولي دونالد ترامب منصبه في وقت يسيطر فيه الجمهوريون على مجلسي النواب والشيوخ، لم يستطع تمرير وعوده الانتخابية، سواء بالنسبة لدحر خطة أوباما التأمينية، والتي كانت أحد أهم إنجازات إدارة أوباما، كما فشل جدار ترامب الحدودي مع المكسيك، ولم ينجح في إلزام المكسيك بدفع دولار واحد للجدار. وسرعان ما تخلى ترامب عن العمل مع الكونجرس وظل تعامله معه هامشيًّا ومن خلال وسطاء له.

وعليه، فيمكن لنا القول إن الأمر انتهى بالرئيسين كارتر وترامب إلى التصرف بمفردهما إلى حد كبير حتى في مواجهة مصيرهما -سواء كان بالنسبة لاحتجاز الرهائن أو محاربة الوباء- وانعدم التنسيق بين السلطة التنفيذية والتشريعية ومراكز القوة الداخلية.

وأتت الرياح في الحالتين بما لا تشتهي السفن من إخفاقات ذريعة نالت من الرئيسين، سواء كانت محاولة إنقاذ فاشلة أو جائحة خارج السيطرة.

وإذا كان ترامب هو كارتر جيلنا، فقد يبدو بعد مرور ٤٠ سنة عام ٢٠٢٠ أشبه بعام ١٩٨٠ ويجعل جو بايدن البالغ من العمر ٧٨ عامًا رونالد ريجان في عصرنا شخصية تحظى بشعبية كبيرة قد تؤسس إرثًا لحزبه في المرحلة القادمة، لا سيما باختياره كمالا هاريس، سيدة ملونة وعضو في مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا.

د-عقيدة رونالد ريجان وجورج بوش الأب في الشرق الأوسط وتداعيات مؤتمر مدريد

لم يعر ريجان الذي جاء بعد كارتر اهتمامًا بالشرق الأوسط مثل سلفه أو الرئيس بوش الأب الذي كان نائبه وخلفه في الرئاسة. غير أن المنطقة تعاني حتى الآن من تداعيات سياسات ريجان وتأثيرها المفجع والمستفحل على شعوبها. انصب اهتمام ريجان بتوجيه ضربات قاتلة للاتحاد السوفيتي، فكانت عقيدة ريجان بمثابة الأساس لدعم وتقوية ما أسماهم "بالمجاهدين الأحرار" في أفغانستان. وبموجب هذه العقيدة، أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة: جعل الاتحاد السوفيتي يتراجع من خلال تقديم المساعدات السخية العلنية والسرية لحركات المقاومة المناهضة للشيوعية في كل مكان، وإن كانت الركيزة الأساسية لهذه المساعدات من خلال إمداد "الطالبان والمجاهدين" بكل أنواع المساعدات والتدريبات الممكنة في أفغانستان للتغلب على جيش الاتحاد السوفيتي.

وللوهلة الأولى كانت عقيدة ريجان تبدو مألوفة وتتناسب بسهولة مع دبلوماسية الولايات المتحدة التي استمرت ٤٠ عامًا لاحتواء الاتحاد السوفيتي، كما مارسها الرؤساء ترومان وأيزنهاور وكينيدي وكارتر من قبل، كلّ في منطقة مختلفة كانت تشكل أولوية للسياسة الأمريكية في فترة رئاستهم. فقد اتبع ريجان مبدأ ترومان وإن طوره بطريقة أكثر منهجية. فاتسمت قواعد سياسة ريجان بأنها هجومية وليست دفاعية كما أنها كانت عالمية وليست إقليمية وأينما كانت هناك سيطرة ماركسية. فشملت محاربة السوفييت في كل مكان وبكل قوة، الأمر الذي يضع رونالد ريجان في التقليد الأمريكي الأقوى في مناهضة الشيوعية، وإن كان في الواقع امتدادًا لفلسفة بريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر. ومع ذلك، فلم يبتعد ريجان كثيرًا عن اهتمامه بمنطقة الخليج، حيث كانت المملكة

العربية السعودية الركيزة الطبيعية لعقيدته التي أصر فيها على أنه لن يتركها لتكون إيران أخرى في المنطقة.

وظل الرئيس ريجان فخورًا بما قام به خلال فترة رئاسته معتقدًا أنه انتصر على الاتحاد السوفيتي. ففي خطاب وداعه في عام ١٩٨٩، ادعى النجاح في إسقاط الحكومة الشيوعية في نيكاراجوا وإرغام السوفييت على الانسحاب من أفغانستان عام ١٩٨٨، ووضع حد للصراع في أنجولا ومساعدة أريتريا على الانفصال من أثيوبيا التي كانت تخضع لحكم شيوعي آنذاك (حكومة هيلا مريام منجستو ١٩٧٧-١٩٩١). وكان للولايات المتحدة دور منحاز في الحروب الأهلية لتلك الدول والذي لم تغلب إدارة ريجان في تفسير هذا الانحياز بما يتلاءم مع المبادئ والقيم الأمريكية، منوهًا بدعم الطالبان على أساس أنهم مناضلون من أجل الحرية، حسبما قامت إدارة ريجان بوصفهم. وهم نفسهم المتعارف على تسميتهم اليوم بالجماعات الإرهابية المتأسلمة والتي قامت بتحطيم الآثار والتراث التاريخي لأفغانستان التي ترجع إلى عصور ما قبل التاريخ بحجة أنها مخالفة للشريعة الإسلامية وضد تعاليم الدين.

ولم يتساءل أحد آنذاك بأي حق تنحاز الولايات المتحدة إلى طرف دون الآخر في الحروب الأهلية للدول، وماذا عن السيادة؟ وماذا عن القانون الدولي؟ غير أنه تبريرًا لهذا التصرف، قامت إدارة ريجان بإضافة إشارة إلى القانون الدولي في عقيدته، مفادها أن دعم المناضلين من أجل الحرية هو حق الشعوب في دفاعها عن النفس ويتسق تمامًا وميثاق الأمم المتحدة، وعلى الدول مساعدة تلك الشعوب إلى أقصى الحدود. هذا، ولم يسبق للولايات المتحدة في سياساتها مناصرة حركات التحرير الوطنية. وكانت السياسة الخارجية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة تركز على تعاملها مع الشيوعية وتقليم أظافرها من خلال عقيدة الاحتواء ثم عقيدة ريجان الهجومية والتي لم تكتف باحتواء الشيوعية والحيلولة دون انتشارها بل إعادتها إلى جحورها والقضاء جهراً على الحكومات الشيوعية القائمة.

وفي حربه ضد الشيوعية في أفغانستان وتسليح وتدريب الطالبان لطرد السوفييت، أصبح الطالبان قوة يحسب لها ألف حساب، وأصبحت أرضًا خصبة لمزيد من الإرهاب للتطرف الديني والمتأسلمين والتسامح معهم طالما أنهم يحاربون الاتحاد السوفيتي والشيوعية، بل لم يمانع على الإطلاق من مساندته ومدّ هؤلاء بالدعم والسلاح. واعتبرت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت الإسلام السياسي مجرد شكل من أشكال الأضرار الجانبية collateral damage والتي عادة ما تفرزها الحروب. وقامت إدارة ريجان بإعطاء قوة دفع للقوة الإسلامية، إلّا أن هذه القوة نفسها ما لبثت أن انقلبت ضدها وأقامت الخراب في العالم وتُضمر للتقدم والتطور كل العداء والكراهية.

ويرتكب الكثيرون خطأً فادحًا في الاعتقاد أن عقيدة ريجان هي التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتي. وحتى لو شبهنا ريجان بملحمة رامبو وأنه أقوى من جيوش العالم كلها مجتمعة، وما تسببت به عقيدة ريجان من ضربات قاسية للشيوعية في كثير من أنحاء العالم، فإن الأمر يظل موضع جدل، حيث جادل المؤرخون بأن مجموعة من المشاكل الداخلية، متمثلة في الانهيار الاقتصادي الداخلي وأزمة الشرعية السياسية التي أظهرها جورباتشوف الرئيس الأخير للاتحاد السوفيتي (١٩٨٨-١٩٩١) ومسألة القوميات المستعصية كانت أكثر حسمًا في تفكيك النظام السوفيتي من أي تحدٍّ شنه ريجان. وإن كانت عقيدة ريجان حجر الزاوية في دفع الاتحاد السوفيتي إلى حافة الهاوية. وابتدع رونالد ريجان حرب النجوم كنظام استراتيجي دفاعي جديد، معلنًا أن الولايات المتحدة لن تتحدث عن الحد من التسلح إلّا في ظل مظلة الحماية الدفاعية، الأمر الذي قام أيضًا بترهيب الاتحاد السوفيتي والذي لم يكن لديه الموارد الكافية للاستمرار في سباق تطوير النظم الدفاعية وأدى إلى تقويض معاهدات نيكسون للحد من التسلح.

جورج بوش الأب وجيمس بيكر ومؤتمر مدريد

وخلف رونالد ريجان الرئيس جورج بوش الأب في عام ١٩٨٩ وهو الرئيس الحادي والأربعون وعاصر سقوط الاتحاد السوفيتي وأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى المنفردة.

وكان جورج بوش ليبراليًا ومؤمنًا بالأمم المتحدة، حيث شغل منصب ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة خلال ولاية ريجان الأولى وقبل أن يصبح نائبًا له في الولاية الثانية.

ولم يكن لجورج بوش عقيدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث لم يكن هناك عدو للعمل ضده. وفي ١١ سبتمبر ١٩٩٠، بعد أيام قليلة من غزو العراق للكويت، ألقى الرئيس بوش (الأب) خطابًا أمام الكونجرس، أراد من خلاله -وبحق- إرساء إطار تنظيمي يقوم على القواعد ويحترم القانون الدولي، وكان الهدف منه تحديد رؤية الولايات المتحدة "للنظام العالمي الجديد".

وإزاء خلفية جورج بوش الليبرالية وإيمانه بالأمم المتحدة، لم ير الحاجة إلى تعديل أو إصلاح مؤسساتها مع انتهاء الحرب الباردة. فجاء تركيزه على بناء عالم يقوم على سيادة القانون. وأرجع نجاح النظام السابق في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتوازن القوتين العظميين إلى تفعيل مبادئ وقواعد الأمم المتحدة وتطبيق ميثاق مجلس الأمن. وبالفعل أسهم نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية في تفادي استخدام الأسلحة النووية وتجنب المواجهة بين القوى الكبرى، كما أسهم بنجاح في حل الكثير من النزاعات الإقليمية. ومن هذا المنطلق، ارتأى بوش استمرارية فاعلية نظام الأمم المتحدة كركيزة أساسية لما بعد الحرب الباردة وليس هناك ضرورة لاستبداله والبحث عن نظام جديد.

ولم يكن يتصور أن النجاح الذي حققه النظام السابق كان أساسًا نتيجة لقيامه على التوازن بين القوتين اللتين فرضتا احترام قواعده وتكفلتا معا بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

واعتقد جورج بوش الأب -صوابًا أو خطأ- أن نظام الأمم المتحدة قادر على الحفاظ على الاستقرار من خلال عالم تعترف فيه الدول بمسئوليتها المشتركة لإقرار الحرية والعدالة وعالم يحترم فيه القويّ حقوق الضعفاء، الأمر الذي يمكن مناقشته بإسهاب في مقالات وكتب لا حصر لها. غير أنه لم تتح لبوش الأب فرصة تسجيل عقيدته وصياغة إطارها التنظيمي في شكل عقيدة يهتدي بها من يخلفه.

ولم يمكث بوش الأب في الرئاسة سوى فترة واحدة، جاء بعده الشاب بيل كلينتون حاكم ولاية أركنسا، متباهيًا بنفسه ويفتقد الخبرة الدولية وأهدر تصور بوش الأب. وتكاتف الرؤساء من بعد بوش الأب في تقويض دور الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالتها المتخصصة وجعلها وسيلة لتقنين سياسات الولايات المتحدة المنفردة وإضفاء الطابع الشرعي عليها.

وعلى الرغم من أن الرئيس بوش كان على يقين بمدى القوة التي خرجت بها الولايات المتحدة من الحرب الباردة، فلم يرغب في التحرك منفردًا في حرب الخليج ولجأ إلى مجلس الأمن وحلفائه في المنطقة من أجل إلزام الرئيس العراقي صدام حسين بالانسحاب من الكويت. فكان قاطعًا في الحصول على مباركة مجلس الأمن لخوض هذه الحرب وإعطاء النموذج الشكلي لما يستوجب على الولايات المتحدة الامتثال به في تعاملها مع الأزمات الإقليمية مستقبلًا من خلال التوافق الدولي. والتزم بذات المنطق في إطار مؤتمر مدريد للشرق الأوسط، مبتعدًا عن دبلوماسية كيسنجر المكوكية وكارتر الشخصية.

ومثلما عمل معًا كل من الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر على إنجاح سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق، سعى كل من الرئيس بوش الأب بمساعدة وزير خارجيته جيمس بيكر الثالث على تحريك المياه الراكدة في مسار تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في أعقاب حرب الكويت. وجاء قرار الرئيس جورج بوش دون انتظار فترة ولاية ثانية لبدء ممارسة الضغط على إسرائيل لتأمين تسوية الأرض مقابل السلام في الشرق الأوسط من خلال إعادة إحياء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وقام وزير الخارجية بيكر بالإعداد لعقد مؤتمر سلام شامل يحضره جميع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي ويهدف إلى معالجة جميع القضايا العالقة في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١.

وكنت في ذلك الوقت أعمل مستشارًا اقتصاديًّا بمكتب الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك والذي اصطحبني للعمل معه فيما بعد بجامعة الدول العربية. وكنت قد سافرت معه إلى بروكسل لإجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. وأتذكر حرص جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي للحضور إلى بروكسل لعشاء عمل مع الدكتور عصمت عبد المجيد والاستئناس برأيه بالنسبة لمؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية. وذكر بيكر أنه يعتبر الدكتور عصمت الأب الروحي للقضية الفلسطينية ويشرفه سماع رأيه، موضحًا الصعوبة التي تقع فيها الإدارة الأمريكية إزاء توجيه الدعوة إلى منظمة التحرير. ونصح دكتور عصمت بالتحدث إلى الفلسطينيين والاتفاق معهم على صيغة ملاءمة. وكان الدكتور عصمت بطبيعته الهادئة دائمًا ما يبحث عن حلول توفيقية.

وكان بيكر بالفعل وإيماء إلى توصية السيد الدكتور عصمت عبد المجيد أول مسئول يتحدث مع الفلسطينيين وإن لم يجرؤ على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني رسميًّا إلى مؤتمر مدريد، واكتفى بتمثيل صائب عريقات وحيدر عبد الشافي

والسيدة القديرة حنان عشراوي ضمن الوفد الأردني الفلسطيني في المؤتمر. وأتذكر كيف أن السيدة حنان عشراوي كمتحدثة عن الوفد الفلسطيني أفحمت العالم كله بمنطقها وقدرتها على المحاورة والرد على جميع المغالطات الإسرائيلية على الملأ.

وحضر المؤتمر الذي راعاه كل من بوش والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف وفود مصرية وسورية ولبنانية وإسرائيلية، بالإضافة إلى وفد أردني فلسطيني مشترك. وللمرة الأولى، اجتمع جميع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي لإجراء مفاوضات مباشرة، وهو كان بمثابة حدث تاريخي غير مسبوق وأسهم هذا الاختراق بدوره إلى نتائج إيجابية، حيث ضغطت الإدارة الأمريكية بقوة على استمرار جولات المفاوضات بين الأطراف وأسفرت عن تشكيل بعض اللجان للتفاوض حول موضوعات محددة مثل لجنة الأمن، لجنة اللاجئين، لجنة التنمية الاقتصادية ولجنة المياه.

وكان الرئيس بوش حاسمًا ضد إسرائيل حينما قام بتعليق طلب إسرائيل للحصول على ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار، تُدفع على أقساط سنوية تبلغ ٢ مليار دولار، وذلك بالإضافة إلى المساعدات السنوية التي كانت تتلقاها إسرائيل بمبلغ وقدره ٣٫٦ مليارات دولار. وقالت إسرائيل إنها بحاجة إلى تمويل إضافي لاستيعاب اليهود السوفييت.

ويعتبر كل من الرئيس بوش الأب ووزير خارجيته بيكر أكثر القادة الأمريكيين الذين أرادوا إنصاف الفلسطينيين وآمنوا بالحياد الصادق تجاه الصراع في الشرق الأوسط وربط المساعدات الأمريكية أو على الأقل جزءًا منها بمدى قابلية إسرائيل ورئيسها في ذلك الوقت إسحاق شامير على تقديم تنازلات توصلًا إلى تسوية عادلة وشاملة. وتم تأجيل النظر في ضمانات القرض لمدة ١٢٠ يومًا، ولم يكن أمام إسحاق شامير سوى الحضور إلى مؤتمر مدريد للسلام، وإن اتخذ موقفًا معارضًا لمبادلة الأرض مقابل السلام. بل تحدى شامير

الإدارة الأمريكية بإقامة مستوطنة جديدة في مرتفعات الجولان بعد أن كان وعد بتجميد بناء المستوطنات لفترة ممتدة. فإن إقامة مستوطنة جديدة كان أكثر من إهانة لبيكر، كما صورتها وسائل الإعلام الأمريكية في ذلك الوقت وتحديًا لبوش.

غير أنه بالنسبة للخارجية المصرية كانت إدارة بوش الأب أفضل الإدارات التي تم التعامل معها. وإن يشيع اللوبي الإسرائيلي ترويجًا لقوته داخل الولايات المتحدة أنه كان وراء عدم انتخاب بوش الأب لفترة ثانية وهو أمر مبالغ فيه، لأن عدم نجاح بوش الأب في انتخابات الإعادة كان بسبب سوء الحالة الاقتصادية الداخلية، التي استغلها كلينتون كشاب سياسي صاعد لصالحه.

وفي ضوء وصول المحادثات اللاحقة لمؤتمر مدريد والتي كانت تجرى في واشنطن على المستوى الثنائي بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى طريق مسدود لعدم قدرة الوفد الفلسطيني على التحرك دون موافقة الرئيس ياسر عرفات، قرر الإسرائيليون التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

غير أنه بالنظر إلى غياب العلاقات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، قامت النرويج بملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بشجاعة وإبداع ودون فقدان قوة الدفع قامت بالدعوة إلى محادثات أوسلو.

ونجحت اتفاقيات أوسلو في التوقيع على إعلان المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل والذي سرعان ما استتبعه معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٩٤.

وأسست اتفاقية أوسلو "سلطة" فلسطينية لحكم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نظير اعتراف الفلسطينيين بحق إسرائيل في الوجود. ولكن كما هو الحال مع العديد

من الاتفاقيات السابقة في الشرق الأوسط، انهارت أوسلو في النهاية عند التطرق إلى التفاصيل.

رفض الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات العروض النهائية التي قدمها الزعيم الإسرائيلي إيهود باراك في عام ٢٠٠٠ ثم في يناير ٢٠٠١. واندلعت مظاهرات فلسطينية واسعة باستخدام الانتحاريين، مما أدى إلى سقوط باراك ليحل محله أريل شارون الأكثر صرامة وعنفًا.

وبعد وفاة عرفات في أواخر عام ٢٠٠٤، بدت القيادة الفلسطينية الجديدة أكثر تقبلًا لاتفاقية سلام، واستأنف صناع السياسة الأمريكيون جهودهم للترويج للتسوية.

هـ- تماثل عقيدة كل من بيل كلينتون وجورج بوش الابن وإن اختلفت الأحزاب

لم يعر الرئيس كلينتون (ديمقراطي) أو جورج بوش الابن (جمهوري) أي اهتمام بالإطار القواعدي للأمم المتحدة ومنظماتها الذي طالب به الرئيس بوش الأب في أعقاب الحرب الباردة، وشارك كلاهما في إقرار أحقية الولايات المتحدة في فرض أحادية السياسة الخارجية كقوة عظمى وحيدة. وتم إرساء السياسة الأحادية واتفق الحزبان معًا على السياسات الانفرادية دون رادع وفرض السيادة الأمريكية على المجتمع الدولي. ولا يمكن أن نغفل أن اتباع هذين الرئيسين سياسات منفردة كان بمثابة تمهيد لكل من الرئيسين أوباما وترامب في أن يحذو حذوهما، وتقنين السياسات المنفردة للولايات المتحدة كحق لها دون غيرها من دول المجتمع الدولي على عكس ما كانت تحاول إدارة بوش الأب في ترسيخه. واتبع الرئيس ترامب الانفرادية بكل قوة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ليس كاستثناء إنما كان مكملًا ومثبتًا لنظام ما بعد الحرب الباردة.

وتقوم عقيدة بيل كلينتون والتي صاغها في ولايته الثانية على السماح للولايات المتحدة بالتدخل في الشئون الداخلية للدول وإن أضفى عليها الصبغة الإنسانية متعللًا أن يكون التدخل لدواعي إنسانية، ضاربًا عرض الحائط في ذلك الوقت بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، حيث لا يجيز ميثاق الأمم المتحدة في فقرته السابعة من المادة الثانية التدخل في الشئون التي تكون من صميم الشأن الداخلي لدولة ما. وعلل كلينتون هذا التحول عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بضرورة حماية السكان من التعرض للإساءة والتعسفات.

وقامت الإدارة الأمريكية في عام ١٩٩٨ بقصف صربيا لثلاثة شهور متوالية دون أن تبالي كثيرًا باعتراضات مجلس الأمن أو بقتل المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان.

وأسهم هذا القصف فيما بعد بتدخل ونشر قوات حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في كوسوفو ووضع حد للحرب في يوغوسلافيا السابقة وفقًا للممارسات والقناعات الأمريكية. وبالمثل، في عام ١٩٩٨، نفذت إدارة كلينتون ما عُرف بعملية قصف ثعلب الصحراء ضد قوات صدام حسين في العراق. وتجاوزت الإدارة مجلس الأمن مرة أخرى ورفضت أي قيد على قدرتها على ممارسة القوة العسكرية الأمريكية.

ولم يكن من الصعب تفهم اختيار الولايات المتحدة للدبلوماسية الأحادية عندما يناسبها ذلك وبما يحقق مصلحتها. وعلى الرغم مما كان يتوقعه العديد من المراقبين أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى بدء نظام متعدد الأقطاب مع مراكز قوة متساوية بشكل متزايد في آسيا وأوروبا وأمريكا، فإن بدلًا من ذلك، بدأت الولايات المتحدة العقد باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، بل وشرعت في أن تصبح أكثر قوة على حساب الدول الأخرى. فكان على حلفائها تقبل ذلك على مضض ولم يستطع الآخرون التصدي لها.

وبعد أن أدارت ظهرها لعصبة الأمم وعودتها إلى سياسة العزلة والابتعاد عن مشاكل أوروبا، وبعد معاناتها من ويلات الكساد الكبير في الثلاثينيات وصعود الهتلرية في أوروبا دون أن تستطيع ردعه أو وقفه، عادت مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية -وبكل قوة- إلى المشاركة الإيجابية. وكانت الولايات المتحدة مهندس الدبلوماسية متعددة الأطراف وأرست قواعد الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز لإعادة بناء الاقتصاد العالمي، وقدمت خطة مارشال للمساعدات الاقتصادية لإعادة بناء الدول الأوروبية وأقامت حلف شمال الأطلنطي كأداة حماية رئيسية دفاعًا عن أوروبا. وتمسكت الولايات المتحدة بالتعددية طوال الحرب الباردة وفي إطار توازن القوى طالما كان يخدم ذلك مصالحها. غير أنها سرعان ما تحولت عنها، عندما ارتأت أنها لم تعد تخدم مصالحها بالضرورة ودون أن ترجع

إلى سياسة العزلة أو الانطوائية ارتأت أن تدخلها في الشئون الإقليمية أو الدولية يتم بموجب ما ترسيه من قواعد جديدة ووفقًا لممارستها القوة المنفردة، لما لها من حق دون غيرها في أن تكون صاحبة الامتياز الأوحد على الصعيد العالمي وباعتبارها تتحمل أعباء الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وما تتخذه الولايات المتحدة على الصعيد السياسي والعسكري تتخذه أيضًا على الصعيد المالي والاقتصادي، فلا تأبى من تفاقم عجز الميزانية لديها دون حدود، لأنها واثقة من أن الدول الأخرى، لا سيما الصين واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي وغيرها ستستمر في الاحتفاظ بالدولارات في بنوكها المركزية منعًا لسقوطه وانهيار الاقتصاد العالمي.

وسعى بيل كلينتون في أثناء رئاسته العمل بالتوازي مع الأمم المتحدة لتقنين التدخل الأمريكي وتطبعه بالشرعية الدولية. فكان مبدأ عدم التدخل بالقوة في الشئون الداخلية معمول به طوال الأربعين عامًا الأولى للأمم المتحدة وحافظت عليه القوتان العظميان بمنع كل منها الآخر في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. غير أن انتهاء الحرب الباردة وما اتبعها من اختلال في موازين القوى دفع الولايات المتحدة إلى الشروع في تعديل ولاية مجلس الأمن ومهامه، وبما قد يسمح له بالتدخل في الشئون الداخلية للدول.

وما يزيد الطين بلة هو المفهوم الحديث نسبيًا والذي تبنته الأمم المتحدة في مستهل هذا القرن والمعني "بمسئولية الحماية" Responsibility to Protect (R2P)، ولا يكتفي هذا المفهوم بتخويل المجتمع الدولي الحق في التدخل بل أنه يعتبره واجبًا عليه بأن يتخذ إجراءات عسكرية ضد الدول التي تخفق في حماية مواطنيها المدنيين من الأخطار المداهمة مثل التطهير العرقي أو الإبادة.

ولم يكن التفاوض حول هذا المفهوم سهلًا في الأمم المتحدة وأروقتها. ونبّهت الدول النامية، عند ظهور هذا المفهوم في تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٢، إلى خطورته وانتهاكه لسيادة الدول واستقلاليتها. وقامت الدنيا ولم تقعد، وتمسكت الدول في البداية برفضها القاطع لتضمين هذا المفهوم كمبدأ جديد بالأمم المتحدة إلى حين شهدت الوفود مناورات الأمين العام كوفي أنان وما مارسه من ضغوط بإيعاز من الولايات المتحدة. وكانت قد أتت به رغم أنف المجتمع الدولي ككل الذي كان مؤيدًا لإعادة ترشيح المرشح المصري بطرس بطرس غالي لفترة ثانية، وقالت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية في إدارة بيل كلينتون مقولتها الشهيرة: "إن نجاحَ "غالي" سيكون على جثتي". فبعد مفاوضات طويلة لثلاث دورات في الجمعية العامة على التوالي، تم تبني هذا المفهوم وأصبح جزءًا لا يتجزأ من المبادئ المعمول بها في الأمم المتحدة، وتم النص عليه في قرار مجلس الأمن عام ٢٠٠٦ أثناء حكومة بوش الابن وبُغية حماية المدنيين من النزاعات المسلحة. وإن لم يبال بوش الابن كثيرًا بتعبئة التأييد الدولي في مجلس الأمن، وإن اتخذه أوباما من بعده معيارًا ومبررًا للناتو لشن هجومه على ليبيا بحجة حماية المدنيين.

أماّ جورج بوش الابن، وبعد الهجوم المشين على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قام بصياغة عقيدته مستندًا إلى الهيمنة الأمريكية الأحادية دون مبررات، على عكس سلفه، الذي كان يسعى إلى تغليفها بدواعي الإنسانية. واستندت عقيدة بوش إلى محاربة الإرهاب ومحاور الشر، إيران والعراق وكوريا الشمالية. وذكر بوش في عقيدته أنه "لن يفرق بين الإرهابيين الذين ارتكبوا الأعمال الإرهابية ومن يؤويهم". واستند بوش إلى مذهب الضربات الاستباقية "preemptive strikes" لتبرير حروبه بقرارات منفردة دون الرجوع إلى مجلس الأمن أو الأخذ برأي حلفائه بحجة الدفاع عن

المصالح الأمريكية في أي مكان في العالم. وهو ما برر به غزو أفغانستان في ٢٠٠١، لمجرد أنها كانت تأوي الإرهابيين، فلم يكن هناك أفغاني في هجوم ١١ سبتمبر ولم تظهر أفغانستان أي نوايا صريحة ضد الولايات المتحدة، وبعد ذلك قام بغزو العراق بحجة أنها دولة مارقة ويُزعم أنها تمتلك أسلحة الدمار الشامل.

ومن خلال غزو إدارة بوش لهاتين الدولتين، جسدت عقيدة بوش بوضوح فكرة "العمل العسكري الوقائي" قبل أن يكون هناك أي تهديد فعلي أو مرئي لإلحاق الضرر بالولايات المتحدة ولم تميز بين الإرهابيين وأولئك الذين يأوونهم.

وأعطت إدارة بوش لنفسها الحق في مهاجمة المعتدي المحتمل قبل أن يتسبب بالإضرار فعليًّا بالولايات المتحدة، حيث كانت حريصة بعدم تكرار مأساة الحادي عشر من سبتمبر على الأراضي الأمريكية.

وفي البداية أبدى بوش الابن -مستلهمًا من توجه والده- اهتمامًا بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ورغبة في تعبئة أكبر عدد من الدول معه لمساندته في حربه ضد الإرهاب. إلّا أن هذا سرعان ما تبخر، عندما استشعر برغبة الدول في أن يتم ذلك على أساس توافقي من خلال تعريف ما هو الإرهاب والتفرقة بينه وبين المعارك المصيرية. وما لبث أن بدأ بوش الابن بالهجمات المنفردة للولايات المتحدة.

وقام الكثيرون بتقييم عقيدة بوش بما للولايات المتحدة من حق منفرد ومطلق في "حروب استباقية" باعتبارها عقيدة الولايات المتحدة لما بعد الحرب الباردة وتم وضعها في نفس منزلة عقيدة ترومان للاحتواء فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

وحاول الرئيس بوش الابن من خلال تبريره الضربات الاستباقية للأنظمة التي تمثل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي إلى إقران هذه الضربات بنشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، لا سيما في الشرق الأوسط.

وجاءت فكرة دمج نشر الديمقراطية -حتى ولو بالقوة- كعنصر أساس في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية واتخاذ كل من أفغانستان والعراق كنموذجين لتطبيق هذه الاستراتيجية وفرض الديمقراطية من خلال أحادية الجانب العسكري. وحملت إدارة بوش لواء حماية نفسها وأصدقائها من خلال تعزيز الديمقراطية ضد الإرهابيين واعتبرت ذلك ضمن مسئولياتها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وحلت عقيدة بوش محل دبلوماسية حقبة الحرب الباردة وحق الولايات المتحدة في قيادة العالم وشن الحروب من أجل ما تراه عادلًا وأخلاقيًا. ففي عام ١٩٩٢، كتب وكيل وزارة الدفاع ديك تشيني آنذاك، وهو ينتمي إلى حركة المحافظين الجدد والذي أصبح نائب الرئيس بوش الابن، وثيقة عُرفت باسم "النظام العالمي الجديد" توجيهًا للسياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي يبدو أن جورج بوش الابن اتخذها أساسًا لعقيدته. وكشفت الوثيقة أن المهمة السياسية والعسكرية لأمريكا في حقبة ما بعد الحرب الباردة هي ضمان عدم السماح لأي قوة عظمى منافسة بالظهور في أوروبا الغربية أو آسيا أو أراضي الاتحاد السوفيتي السابقة، وأن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة على ردع أي دولة تتحدى تفوقها. وجاءت عقيدة بوش الابن مؤكدة لسياسة الحفاظ على الهيمنة العسكرية الأمريكية.

وكانت ممارسات بوش أحادية الجانب صريحة دون أي التزام بالتوضيح أو التماس الأعذار. كما أنها لم تكن دبلوماسية الملاذ الأخير بل كانت دائمًا في مقدمة اختيارات إدارة بوش الابن.

وكثيرًا ما كان بوش الابن يعلن على الملء "أن من ليس مع الولايات المتحدة فهو ضدها وأن الولايات المتحدة لن تتردد في الذهاب بمفردها، فعندما يتعلق الأمر بأمن الولايات المتحدة، فإنه لا حاجة إلى إذن أحد".

ولم يتظاهر بوش حتى بالاستماع إلى حلفائه؛ لقد كان ببساطة يبلغهم بما سيقوم به، متسائلًا عن السبب الذي قد يدفعه إلى مقاسمة القرار مع حلفائه بالنظر إلى أنهم لا يتقاسمون الأعباء في الحلف الأطلنطي. وعلى عكس والده في إطار التحالفات التي أقامها في المنطقة وما كان لمصر من دور مركزي فيها استعدادًا لخوض حرب العراق، لم يول بوش الابن أي اهتمام حتى بحلفائه المقربين مثل فرنسا وألمانيا اللتين رفضتا الموافقة على غزو العراق للمرة الثانية في مارس ٢٠٠٣.

وأنتج السقوط السريع لنظام صدام بعد ثلاثة أسابيع موجة قصيرة الأمد من الفرحة للانتصار الأمريكي. وقطعت إدارة بوش الشك باليقين بإعلانها مرارًا وتكرارًا أنها ليست على استعداد للتنازل عن حقوقها السيادية أو أن يتم محاسبتها وفقًا لمعايير السلوك الدولية. ورفضت بروتوكول كيوتو (٢٠٠١)، ورفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٢) لأنها تمنح الأمم المتحدة سلطة فوق السلطات القومية للدول في محاكمة مواطنيها، والتي هي من اختصاص السلطة القضائية للولايات المتحدة لا غيرها.

ولم تكن إدارة بوش آنذاك موحدة ومتفقة على هذه الاستراتيجية، فقد واجه بوش انقسامًا عميقًا بين مستشاريه من الصقور الذي عادة ما يمثل هذا الجناح جهاز الأمن القومي والحمائم متمثلًا في وزارة الخارجية. فاتحد ديك تشيني نائب الرئيس بوش ورامسفيلد وزير الدفاع، اللذين دافعا بشدة وجلد عن الإجراءات الأحادية الجانب ضد كولن باول ومن بعده وكوندوليزا رايس اللذين شغلا منصب وزير الخارجية وكانا يميلان إلى السياسة متعددة الأطراف ويسعى كل منهما إلى الشرعية الدولية لأي عمل يخدم مصلحة الولايات المتحدة على أفضل وجه والابتعاد عن الانعزالية والانفرادية.

فعلى الرغم من محاولات الرئيس بوش في البداية الانحياز إلى نهج باول التعددي وقيام الإدارة الأمريكية بتكثيف جهودها للضغط على أعضاء مجلس الأمن للتصويت لصالح اقتراح مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يسمح بالتدخل العسكري في العراق، لم تنجح الدولتان في استمالة أعضاء مجلس الأمن، على اعتبار أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يأذن باستخدام القوة إلّا من أجل الحفاظ على السلام، بينما غزو العراق الذي تستهدفه الولايات المتحدة فهو عمل عسكري عدواني ولا تكفي الأدلة المتاحة السماح به. وعليه، تعهد الرئيس بوش أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى إذن من المجتمع الدولي للقيام بغزوها العسكري في عام ٢٠٠٣ ويكفيه تجمع "ائتلاف الراغبين" المؤلف من حفنة من الدول التي دعمت الغزو، وهو ما عُرف بـالـ (Coalition of the Willing).

ووجهت الانتقادات اللاذعة لمذهب بوش وهو ما زال رئيسًا. فبعد أن كان قد حظي على أعلى نسبة تأييد على الإطلاق بنسبة ٩٠٪ لسياسته الجريئة بعد ١١ سبتمبر، أصبح رئيسًا مكروهًا سياسيًّا وجعل الناخب الأمريكي مستنفرًا ومتخوفًا من تأييد الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية، وهو الأمر الذي أدى إلى خسارة الحزب الجمهوري خسارة فادحة وأتى بباراك أوباما من بعده. وإن ظلت الولايات المتحدة ١٢ عامًا في أفغانستان و١٠ سنوات في العراق رغم وعود أوباما المتكررة بالانسحاب، وهو ما لم يقم به الرئيس ترامب أيضًا إلّا جزئيًّا رغم وعوده الانتخابية بسحب القوات الأمريكية.

كما أعيب على مذهب بوش أنه لم يوضح جليًّا متى تكون الإجراءات الوقائية مبررة ولمن الحق في تبريرها. ولم يكن لدى إدارة بوش النيّة للأخذ بتوصيات مجلس الأمن، فاعتبرت المبررات رهن قرار الولايات المتحدة وحدها. كما أن الإجراءات الاستباقية لا تسري فقط لمنع الدولة من استخدام أسلحة الدمار الشامل، ولكن لمجرد حيازتها لها لما لذلك من تهديد لأمنها القومي، لأنه لا يمكن معرفة متى ستستخدم الدولة أو أي منظمة إرهابية تحتويها هذه الأسلحة. ووفقًا لهذا المنطق كان على الولايات المتحدة أثناء إدارة بوش أن تغزو إيران، وهو ما كان نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل يحرضها عليه. وفي الواقع من الأمر قد ينطبق مذهب بوش على أي دولة أخرى، فليس صعبًا على إسرائيل مثلًا أن تستند لهذا المذهب لتبرير هجومها الاستباق لحرب ١٩٦٧، فلم يكن أمامها -ووفقًا لها- أي

خيار آخر، وجاء هجومها الشامل على اعتبار أنها حرب وقائية ردًّا على خنق مصر لها بإغلاق مضيق العقبة والتهديد الوشيك لجيرانها العرب بغزوها.

وجادل هنري كيسنجر السياسي المخضرم أنه "لا يمكن أن يكون من المصلحة الوطنية الأمريكية أو مصلحة العالم تطوير مبادئ تمنح كل أمة حقًّا وقائيًّا وفقًا لتعريفها لتهديدات أمنها". وأدركت إدارة بوش هذه المشكلة، فقامت بتحذير الدول الأخرى من "استخدام الإجراءات الوقائية كذريعة للعدوان". فبينما تمنح الإدارة نفسها الحق في استخدام القوة وفقًا لمبرراتها، فإنها لم تبذل أي جهد لتحديد الخط الفاصل بين الوقاية المبررة والعدوان غير القانوني.

وقد يكون هذا أكبر عيب في عقيدة بوش وهو في الواقع عدم التمييز بين تطبيق العمل العسكري لأغراض هجومية أو لأغراض دفاعية من خلال افتراض أن مفهوم الدفاع عن النفس يشمل كل الإجراءات الوقائية الممكنة والمحتملة والتي قد تتضمن بالتالي إجراءات هجومية. وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فإن الكثيرين اعتنقوا عقيدة بوش ويرونها من أهم العقائد في أعقاب الحرب الباردة منذ ترومان (١٩٤٧)، متخذين مذهب بوش كانطلاق جديد للولايات المتحدة لمحاربة الشر متمثلًا في الإرهاب أينما كان وعلى غرار نظرية احتواء الإمبراطورية السوفيتية.

و- تجليات باراك حسين أوباما الرئيس الأمريكي الإفريقي المسلم

كان أوباما متحدثًا لبقًا ومقنعًا، وهو أكثر ما جذب مؤيديه إليه. وكثيرًا ما ينقاد المرء وراء بلاغة تعبيراته وكلماته الرنانة والافتتان بصوته الجسور، بما يفقد الكثيرين قوة التركيز في متابعة موضوعية المضمون. وهو ما أعتقد وقعنا فيه جميعًا أو على الأقل غالبيتنا عند قيام الرئيس باراك حسين أوباما بإلقاء كلمته بجامعة القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٩ واعتقدنا أنه قادم إلينا فاتح ذراعيه لينقذنا من مأسي سلفه.

أعلن أوباما أنه يريد تغيير العالم ويصحح ما ارتكبه سلفه من أخطاء في حق المنطقة والإسلام. لقد أراد استراتيجية للتواصل والتعاون والتفاوض والإقناع بعيدًا عن الأحادية وما أسماه بـ "غطرسة" القوة العظمى الوحيدة. كان حريصًا على إعطاء الولايات المتحدة صورة مختلفة لدولة متفهمة ومنفتحة للحوار.

وشن باراك أوباما هجومًا على السياسات المنفردة لسلفه ووعد بإعادة تضمين الولايات المتحدة للعالم الذي نعيش فيه وكجزء لا يتجزأ منه. متناسيًا أن من ابتدع السياسة المنفردة كان كلينتون زميله من الحزب الديمقراطي.

ووقع العالم بأسره في الفخ الذي نصبه لنا أوباما كرئيس شاب مختلف ذي أصول أفريقية، بدا أن احتضنه الشعب الأمريكي بما ينبئ بتغيير جذري. ومنحته لجنة نوبل النرويجية جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٩ بناء على وعوده وبلاغته "غير العادية" الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب. وأولت اللجنة أهمية خاصة لرؤية أوباما في

بداية فترة رئاسته والعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وعد أوباما في حملته الانتخابية بـ "الأمل والتغيير". وارتأى الكثيرون في أوباما الاعتدال والواقعية.

وعلى الرغم من إعلانه في بداية فترة رئاسته أنه رجل براجماتي لا يؤمن بالعقائد، سرعان ما أراد إرساء عقيدة أسوة بسابقيه لتبجل اسمه. وكان يأمل في صياغة عقيدته على أساس تصريحاته البلاغية من أن أمريكا تمد يدها كشريك على قدم المساواة بدلًا من كونها دولة "استثنائية/متفوقة".

وكان أوباما وإدارته على نحو ما بدا في الفترة الأولى من رئاسته ضد النزعة الأحادية والهيمنة المطلقة. وأراد أن يبرز اهتمامه بالعمل مع المؤسسات متعددة الأطراف والالتزام بالقانون الدولي.

وعلى عكس عقيدة بوش، يرى أوباما أن دعم المجتمع الدولي ضروري للتدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة، بما يفرض عليها "مشاركة" العالم بدلًا من "قيادته" إلى مستقبل أفضل من السلام والحرية.

لم يستطع أوباما التنصل من سياسات سلفه، لا سيما بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، مما جعل الكثيرين يتساءلون عن سبب التسرع في منحه جائزة نوبل. فرغم وعوده المتكررة لم يغلق سجن جوانتانامو بكوبا الذي يُعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وأدميته وكان يتم فيه التعذيب وراء الأنظار دون محاكمة وبعيدًا عن سيادة القانون.

فلقد تحدى الرئيس أوباما نزعة بوش الأحادية وإن لم يقدم البديل الموضوعي والملموس لها ولم يتخذ أي إجراء لعكسها. فقد اكتفى بالكلمات الطنانة، وذلك لدواعي داخلية، حيث

كان على يقين من أن تفويض أو التخلي عن أحادية الولايات المتحدة واستثنائيتها يعكس ضعفًا وعجزًا سوف يستتبعه اتهامًا له ولجميع أبناء جنسه الأمريكيين الأفارقة بالضعف والفشل وسيفقده شعبيته أمام الشعب الأمريكي، الذي كان مؤيدًا للسيادة والتفوق المطلق لبلاده واستثنائيتها.

كما كان من الصعوبة بمكان تغيير شامل لإرث سلفه، فإن الإدارات ترث سياسات أسلافها وإن تعطي دائمًا الانطباع أنها تنفر منها وتبتعد عنها.

ولم يكن أوباما بقوة ترامب أو له نفس مستوى تأييد ترامب، بما يمكّنه من الانفصال تمامًا عن سياسات بوش الابن قبله. وحتى الرئيس ترامب على نحو ما سوف نراه، لم ينجح في محو كل ما قام به أوباما قبله اللهم إلّا بالنسبة للانسحاب من الاتفاق مع إيران واتفاقية تغير المناخ. وظلت الحرب على الإرهاب هي أولوية أمنية وقومية لكلا الحزبين دون منازع.

وبغض النظر عن الحزبية أو شخصية الرئيس، تظل الولايات المتحدة دولة قوية تتمتع بامتياز التصرف "فوق" القواعد العالمية باعتباره حق مكتسب لها لما يقع عليها من مسئولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين

الاعتقاد الخاطئ بأن الإسلام السياسي كناية عن الديمقراطية

ومثلما كان هناك خلط واضح بين القومية والديمقراطية والشيوعية أثناء الحرب الباردة، قامت إدارة أوباما بالخلط بين التطرف الإسلامي والديمقراطية وتمسك أوباما وإدارته بحكومة الإخوان في مصر تحت زعم أنها جاءت إلى الحكم بالتصويت الديمقراطي من قِبَل الشعب متغاضية تمامًا عن وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم عن طريق التزوير العلني لملايين البطاقات بمكتبة الأميرية ضد الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك ولصالح مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي، وبعلم السفارة الأمريكية آنذاك والسفيرة آن باترسون، التي سعت إلى دعم جماعة الإخوان الإرهابية طوال فترة عملها بالقاهرة (٢٠٠٧-٢٠١٣) وبعلم تام من إدارة أوباما. وقام المتظاهرون بحرق مقر أحمد شفيق بحي الدقي معترضين على خوضه جولة الإعادة ضد المرشح الإسلامي. وصدق السيد إبراهيم عيسى الإعلامي المصري الكبير والمحترم عندما اتهم السيدة آن باترسون، سفيرة الولايات المتحدة في القاهرة، في مناظرة تليفزيونية في تلك الفترة على أنها محسوبة على مكتب الإرشاد وطالما زارت خيرت الشاطر النائب الأول لمرشد جماعة الإخوان والحاكم الفعلي وراء الرئيس مرسي بمكتبه.

وأتذكر أنني كنت في حفل عشاء بالنادي الدبلوماسي بالتحرير أقامه أحد السفراء على شرف السفيرة الأمريكية آن باترسون الذي تزامل معها كسفير لمصر وهي سفيرة لبلادها في إسلام آباد.

وأتذكر تلقي السفيرة وقت العشاء مكالمة على المحمول مما اضطرها إلى ترك الغرفة لأكثر من ثلث ساعة، عادت بعدها وعلى شفتيها ابتسامة صفراء وكان الجميع ينظرون إليها دون أن يجرؤ أحدٌ على طرح السؤال، وما إن تبرعت بنفسها وتباهت قائلة إنه كان الفريق أحمد شفيق يستغيث بها ويصرخ في التليفون أن الإخوان يقومون بتزوير البطاقات الانتخابية

لصالحهم واستطردت بهدوء ما الذي بيدي أن أفعله. وأثار ذلك غضب الجالسين وقمنا بتغيير الموضوع لعدم الرغبة في سماع المزيد منها. وعرفنا في اليوم التالي ما كان يجري في مكتبة الأميرية من احتيال وطباعة بطاقات انتخابات مزورة.

وعادت الولايات المتحدة إلى تقليدها المعروف والتي طالما نفذته في دول أمريكا اللاتينية بعدم احترام اختيارات الشعوب إن لم يكن ذلك يناسبها. واتخذ أوباما موقفًا معاديًا إزاء الرئيس السيسي، الذي جاء به شعب مصر بعد سنة من فشل حكم الإخوان. وتمسكت إدارة أوباما وبشكل أعمى بحكم الإخوان ورفضت أن ترى ما لهذا الحكم من عواقب وخيمة على مصر والمنطقة بأجمعها وما كان يمثله الإخوان من أطماع دولة إسلامية في المنطقة ومحاولات دولة تركية لاستعادة مجدها للإمبراطورية العثمانية.

ويجدر بي في هذا المقام التذكير بين قوسين بمقال لا يتعدى الثمانمائة كلمة كتبته في يونيو عام ٢٠١٣ خلال حكم إدارة أوباما. وأعتز بهذا المقال حتى يومنا هذا لما له من دلالة قوية بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية المزدوجة في المنطقة وقلبها النظم وتقليبها موازين القوى دون تقديم أي بديل، فطالما تركت الفوضى تعم بعدها. كما أعتز بهذا المقال لما تلقيته من مكالمة تليفونية بعد نشره من السيد الدكتور نبيل العربي وزير الخارجية وأمين عام جامعة الدول العربية الأسبق مشيدًا بهذا المقال ومعربًا عن إعجابه به.

وأشرت في المقال كيف أن السفيرة الأمريكية بالقاهرة آن باترسون تذكرني بزميلتها إبريل جلاسبي السفيرة الأمريكية في العراق في أوائل التسعينيات أثناء الغزو العراقي على الكويت، وقراءتهما الخاطئة لأوضاع الدولة المعتمدين لديها. فقد ذهبت السفيرة جلاسبي إلى صدام حسين في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ وبدلًا من تحذيره بمبادئ الأمم المتحدة بعدم التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة أراضي الغير، وتأكيدها أن الولايات المتحدة ترفض مطامع العراق لاحتواء دولة مستقلة ومعترف بها في الأمم المتحدة. بدلًا من ذلك آثرت السفيرة الأمريكية الاكتفاء بالقول بالحرف الواحد: "إن بلادها لا رأي لها في المشاكل

الحدودية العربية". وكأنها أرادت أن تقول حينذاك للرئيس العراقي أن بلادها لن تنحاز إلى أي من العراق أو الكويت، وهو ما اعتبره صدام حسين بمثابة الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لغزوه الكويت. وقام صدام حسين بغزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ أي بعد المقابلة بأسبوع واحد. ونالت السفيرة جلاسبي نصيبها من النقد واللوم على موقفها هذا وتم شطب اسمها من الدبلوماسية الأمريكية بعد أن وقع الفأس في الرأس. وبالمثل كانت آن باترسون كبش الفداء الثاني للدبلوماسية الأمريكية غير المعلنة، وأنهت مسيرتها المهنية كسفيرة لبلادها بمجرد كاتبة تقارير لصالح النظام القطري، بعد أن صارت منبوذة من الكونجرس والمؤسسة الأمريكية لعلاقتها ودعمها للإخوان وكأنها قامت بذلك من تلقاء نفسها. ووقعت السفيرتان فريسة لسياسات إداراتهما الخاطئة في المنطقة وعملتا بتعليمات محددة وواضحة من وزارة الخارجية.

ولا أحد يعرف السبب الذي حدا بالرئيس أوباما وإدارته إلى الاعتقاد بديمقراطية الجماعة الإسلامية والتي نشأت على السمع والطاعة.

وكان يجهل أوباما وإدارته أن الإخوان المسلمين طوال عملهم ثمانين سنة تحت الأرض لم تكن قط جماعة ديمقراطية أو متوازنة أو مسالمة. فخرج من رحمها جماعات الجهاد والمتطرفين، وشارك المنتمون إليها في تنظيم القاعدة ومارسوا الإرهاب. وأن ما تخشاه مصر -حكومة وشعباً- والتي عايشت تلك الجماعة منذ نشأتها، وهي بذلك أكثر إلماماً من غيرها بأساليب هذه الجماعة، أن ما تخشاه هو زيادة التطرف والتحام هذه الجماعة بتنظيمات متطرفة بعد أن خسرت كل شيء عندما حاولت الخروج إلى السطح والتباهي باكتساب السلطة قبل الإطاحة بها من قِبَل الشعب المصري.

وعلى نحو ما ارتأينا أراد الرئيس أوباما إنهاء مستنقع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسحب القوات الأمريكية من المنطقة، على الأقل كانت هذه هي المنصة الرئيسية التي تم انتخابه على أساسها. غير أن موقف أوباما تجاه الشرق الأوسط يتناقض كثيراً مع

الاستراتيجية المنمقة التي كان وضعها في القاهرة في عام ٢٠٠٩ واعتبر أن هناك قيودًا تفرض عليه التراجع عن وعوده بسحب القوات الأمريكية من كل من العراق وأفغانستان في وقت ما زالت الحرب ضد الإرهاب مستمرة في المنطقة. فبالنسبة للعراق لم يتوار أوباما من إلقاء كل اللوم على سلفه باعتبارها كارثة موروثة وأن الانسحاب المبكر وغير المحسوب يعني تسليم العراق على صينية من فضة إلى الشيعة، الأمر الذي أثار استعداء المملكة السعودية صديقة الولايات المتحدة في المنطقة والتي حلت محل إيران حماية لمصالحها. ولم يقتنع أوباما طوال فترة رئاسته بأخطائه الكارثية هو الآخر في دعمه للإخوان المسلمين بزعم أنها حركة متوازنة ستؤازر الولايات المتحدة في حربها ضد إرهاب التطرف الإسلامي. ويغيب عن الإدارة الأمريكية ومحلليها أن الإخوان المسلمين وبحكم أعمالهم على مر التاريخ وتحركاتهم يمثلون في حد ذاتهم جماعة إرهابية. وأضاف أوباما على ذلك مغامراته في كل من سوريا وليبيا دون حساب للعواقب وقياسًا أيضًا باحتفاظه بجوانتنامو، الذي كان منافيًا بكل المعايير لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وهناك حقائق أخرى، مثل تصعيده القتال في أفغانستان بدلًا من سحب القوات، قام باستئناف القصف على العراق، وزيادة بنسبة ٧٠٠٪ ضربات الطائرات دون طيار في باكستان واليمن والصومال وأماكن أخرى. دون مبالاة لتعريض المدنيين للخطر ومقتل ٣٠٠٠ شخص على أقل تقدير، وقاد حزبه إلى أكبر الهزائم السياسية، ففي سوريا رسم خطا أحمر لاستخدام الأسلحة الكيمائية ثم تراجع، كما أرسل قوات برية بعد أن وعد بأنه لن يقوم بذلك، فزاد المنطقة اشتعالًا وعمل على إطالة وتفاقم الحرب في سوريا. وكان أوباما علة على منطقة الشرق الأوسط.

وعلى صعيد آخر، فإن واقعية أوباما والمتمثلة في اعتناقه للتعددية كان أيضًا يشوبها الكثير من العيوب. فظاهريًا كان أوباما حريصًا على التواصل مع الدول الأخرى من أجل تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف والترويج للمبادئ المثالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق

الإنسان وسيادة القانون فكانت هذه الممارسات دائمًا من منظور أمريكي تحقيقًا لمصالحها أولًا.

وجاء الرئيس أوباما محتضنًا الديمقراطية والحرية في شكل الربيع العربي والذي على حد قوله قدم فرصة عظيمة لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، دون تقييم تداعيات ذلك على المنطقة والتي تعاني منه حتى الآن.

ولا ينبغي أن يخدع المرء بسياسة التعددية المعلنة لأوباما، فسرعان ما تبين أن سياسة أوباما لا تعدو أن تكون خطابية أكثر منها كتطبيق عملي جاد لما يقوله.

وإنْ دافعَ الرئيس الأمريكي باراك أوباما بقوة عن سياسته في التعامل الدبلوماسي مع خصوم تاريخيين مثل كوبا وإيران، على اعتبار أن المفاوضات مع إيران أدت إلى التوصل إلى الاتفاق النووي (٥+١)، بما يفرض القيود الواضحة على البرنامج النووي الإيراني. وتحسين العلاقات مع كوبا، ونجاح إدارته في التخلص من أسامة بن لادن، كل ذلك قام بتحسين بشكل كبير من مكانة أمريكا في العالم. هذا، إلى جانب خطته لضمان الرعاية الصحية للجميع والتي منحت ٢٠ مليون من المتقدمين في السن وغير مؤمن عليهم تأمينًا صحيًّا في ظل نظام جديد. وفي النهاية، لم يحقق أوباما حتى بعض التقدم لبني جنسه من الأمريكيين الأفارقة. فقد اندلعت حركة "حياة السود مهمة" تحت إدارته وفي عهد أول رئيس أمريكي أفريقي، وهي أهم حركة مناهضة للعنصرية في الأربعين سنة الماضية. ويمكن تفسير اندلاع هذه الحركة على أنه خيبة أمل في رئاسة باراك أوباما بالنسبة لما كان يأمله الكثيرون من إحراز بعض التقدم في المساواة العرقية. وكان أوباما طوال فترة رئاسته يهتم أكثر بأن يُظهر مدى قوته للرجل الأبيض حريصًا على ألّا يخيب ظنه فيه ولم ينجح في صياغة عقيدة تحمل اسمه.

ز- مكانة دونالد ترامب في سلسلة العقائد الرئاسية

والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن: هل اتسع وقت ترامب لإرساء عقيدة خاصة به وباسمه؟ وتبارى الكثيرون على اعتبار "أمريكا أولًا" بمثابة العقيدة التي قام ترامب بإرسائها خلال السنوات الأربع لرئاسته، فهو المبدأ الذي أعلنه لسياسة إدارته سواء كان ذلك في مجال السياسة الخارجية أو التجارية أو العسكرية. وإذ يراهن الكثيرون وأنا من بينهم على خلاف ذلك، حيث رأينا كيف أن جميع الرؤساء السابقين أعلوا المصلحة الأمريكية وعملوا من أجلها وإن لم يتبرجوا بذلك في كل مناسبة. وإن "أمريكا أولًا" لا يعدو أن يكون شعارًا استند إليه في الأصل الأمريكيون المتعاطفون مع النازيين في الثلاثينيات، محاكين شعار النازية "ألمانيا فوق الجميع" الذي أصبح نقمة على الألمان. وإني أضم صوتي إلى هؤلاء الذين ما زالوا في حيرة من أمرهم لإيجاد عقيدة للرئيس ترامب تعكس التناقضات العديدة في سياساته. وقد أذهب إلى حد القول إن عقيدته التي لم يحد عنها طوال فترة حكمه هي القضاء على أوباما سياسيًّا وبأي شكل موجهًا جميع ضرباته لتحقيق ذلك. فمنذ الوهلة الأولى رفض اليمين الأمريكي الرئيس أوباما ولم يعترف به رئيسًا. وقام ذلك بتيسير مهمة ترامب، الذي لم يخف ميوله العنصرية منذ البداية مسايرة للرجل الأبيض. وكانت المنصة الانتخابية التي مهدت له النجاح الساحق في ٢٠١٦ تعكس أساسًا كراهيته وتقويضه لشخصية أوباما وكل من يتصدر له.

فكان أوباما بالنسبة لدونالد ترامب ابن المهاجر الكيني المسلم في وقت نبذ فيه ترامب الهجرة والإسلام، ووصل إلى السلطة في وقت يزداد فيه التحامل والكراهية والخوف من

الإسلام والمسلمين، وهو ما تعارف على تسميته بالإسلامُ فوبيا. واعتبر أوباما نتاج علاقة مختلطة الأعراق في وقت كان ترامب ومؤيدوه يهللون للعرق الأبيض دون غيره، خوفًا من أن يفقدوا الأغلبية إزاء تزايد الأعراق وتكاثر الهجرة غير المنظمة. وكانت النظرة إلى رئيس ذي أصل أفريقي بمثابة تهديد وإهانة في الوقت نفسه.

ووضع الحزب الجمهوري ثقته في ترامب لاستئصال أوباما بل والحيلولة دون وصول رئيس أسود أو أي عرق آخر إلى سدة الرئاسة الأمريكية مستقبلًا وبما يثبت دون شك استمرار العنصرية وعمق الانقسام العنصري داخل الولايات المتحدة والتخوف من تراجع قوة الرجل الأبيض ديموغرافيًا وسياسيًا. وجاء ترامب بكل عيوبه وغطرسته، كردهم على أوباما. وتمسك ٧٣ مليون ناخب بتأييد ترامب في انتخابات ٢٠٢٠ يؤكد عمق هذا الانقسام.

ومن المفارقات التي أشار إليها ترامب في حملته الانتخابية أنه حقق للأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية أكثر مما حققه لهم أوباما خلال فترتين في الرئاسة. فإن إرث أوباما الذي سوف نتذكره كأول رئيس أسود لم يحقق الكثير للأمريكيين من بني جنسه، فزادت الفجوة بين الأمريكيين السود والبيض، ولم يقم بأي جهد لتحقيق المساواة العرقية، ودخل السود في حالة ركود، وهو ما جعل الأمريكيين الأفارقة أكثر عرضة لوباء الكورونا الذي قتل الآلاف من بينهم أكثر من أي عرق آخر، والذي كان سبب فشل ترامب في النهاية.

واتبع ترامب -على نحو ما سبق الإشارة إليه عاليه- السياسة الأحادية أسوة بالرئيسين كلينتون وبوش الابن، وإن رفض تغليف هذه السياسة مثلهما بأي حجج للتخفيف من

وطأتها أمام العالم الخارجي، مثل حرصه على تسترها وراء أبعاد إنسانية أو تغليفها بالديمقراطية. وطالما أشار ترامب إلى أن التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة يجب أن يكون مدفوعًا بشكل صارم بالمصالح الأمنية وليس المخاوف الإنسانية.

وكان ترامب مثل بوش الابن، وعلى العكس من أوباما، حاسمًا في محاربة الإرهابيين والجماعات الإسلامية وقصفهم أينما كانوا. وقام بذلك منفردًا في العراق واليمن ضد أهداف داعش والقاعدة. وأمر بإطلاق المزيد من الطائرات دون طيار في اليمن في غضون أربعة أشهر بما يفوق ما قامت به إدارة أوباما خلال أعوام، وقتل المئات من المدنيين بينهم نساء وأطفال في هذه الهجمات في اليمن والعراق.

وأكد ترامب أن تقييمه للعلاقات الدولية ونظرته للسياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في مدى قدرة الدول أن تكون شريكًا للولايات المتحدة في معركتها ضد الإرهاب الدولي وقوة رؤسائها في التصدي للإرهاب في دولهم ومنطقتهم. وفي حسابات الرئيس ترامب أن ذلك يفوق في الأهمية نشر الديمقراطية ورفع لواء حقوق الإنسان وقمع المعارضة الداخلية، الذي أعاد التأكيد على أن ذلك من الشأن الداخلي للدول. ويعيد ذلك إلى أذهاننا منطق الولايات المتحدة في محاربة الشيوعية وتفضيلها للحكومات الديكتاتورية القادرة على التصدي للشيوعية دون غيرها. وأن محاربة الإرهاب الإسلامي ليس أقل ضراوة ويتطلب يدًا من حديد للتغلب عليه واقتلاعه من جذوره ومنع انتشاره في جميع أنحاء العالم.

وفي نهاية المطاف وبالنسبة لجميع الرؤساء الأمريكيين دون استثناء يبقى تعاطفهم مع إسرائيل وحماية أمنها دائمًا أكثر أهمية من حقوق الإنسان وحق الفلسطينيين في دولة تؤمن

لهم وجودهم. وهذه هي الازدواجية بعينها في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ووصف ترامب آنذاك ما اعتبره أوباما ووزيرة خارجيته تدخلًا إنسانيًا محدودًا لبناء الديمقراطية في ليبيا، بأنه ليس أقل من إنشاء قاعدة جديدة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتوسيع نطاق الإرهاب الإسلامي في المنطقة. ثم جاءت ضرباته العسكرية لحكومة الأسد واليمن منافية تمامًا لخطاب حملته الانتخابية. وأشادت وسائل الإعلام في ذلك الحين بهجوم ترامب على نظام الأسد، وارتأت فيه القدرة على التكيف وبوادر لعقيدة ترامب التي تثبت نزعته الأحادية وأشاد الإعلام لسعيه استعادة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بإيران، أعلن أن أولويته الأولى هي تمزيق الصفقة الكارثية مع إيران، حيث اعتبرها ضارة بأمريكا وإسرائيل ودول الخليج.

ولم يخف ترامب منذ الوهلة الأولى تعاطفه مع إسرائيل واعتماده على التصويت اليهودي في حملته، وإن تظاهر برغبته في البقاء على الحياد فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ووجه الدعوة إلى السيد محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية لزيارته في البيت الأبيض. غير أنه سرعان ما أعلن عن تأييده المطلق لمطالب إسرائيل دون حساب، فقام بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبارها العاصمة الأبدية للشعب اليهودي فور توليه الرئاسة. وكشف ترامب أيضًا عن تفضيله الشخصي لحل الدولة الواحدة

للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما يتعارض مع عقدين من دعم السياسة الأمريكية لنموذج الدولتين.

وقاوم ترامب ربطه بعقيدة أيديولوجية محددة لما يعتبر نفسه أكثر مرونة وواقعية ومتأقلمًا مع ما يمليه الوضع الراهن حوله. فإذا كان نهج ترامب في السياسة الخارجية سيتحدد بأي شيء، فهو من خلال التزامه بالأحادية المطلقة دون أن يزعج نفسه بتفاصيل إيجاد مبرر أو غطاء.

وفي نهاية المطاف، كل رئيس لديه عقيدتان: العقيدة التي تحدد تحركاته، والعقيدة المصطنعة التي تقوم بتمجيده وتتبناها وسائل الإعلام.

*****

الفصل الثالث:

إسرائيل وصفقة القرن

إذا كان أرثر بلفور وزير خارجية المملكة المتحدة قد وعد الحركة الصهيونية في عام ١٩١٧ -بعد مفاوضات مطوّلة استغرقت سنوات بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية ودون علم أي دولة عربية أو قياداتها- بوطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، فإن رؤساء الولايات المتحدة واحدًا تلو الآخر، وفي ظل الدبلوماسية السرية، قاموا بحماية الدولة الإسرائيلية وترسيخها وتوسعها في المنطقة، حتى وصولنا إلى حافة الهاوية مع الرئيس دونالد ترامب، الذي قام بإفراغ القضية الفلسطينية من مضمونها وأعطى لإسرائيل الحق فيما لا تستحقه وسُلب الفلسطينيون كل حق من حقوقهم.

ليس هناك مجالٌ يدل على سوء التقدير واندفاع ترامب في قراراته رافضًا تفهم أبسط تفاصيل القضية أكثر مما قدمه لنا فيما أسماه بصفقة القرن والتي تدل على السطحية في التعامل مع وضع شديد التشابك والحساسية والتعقيد. وعلى الرغم من إساءة الربيع العربي بما أحدثه من تغييرات في التوازن الإقليمي وما تلاه من اندلاع حروب أهلية وصعود الدولة الإسلامية (داعش) وأزمة اللاجئين من بين أمور أخرى، فإن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يزال قريبًا من قلوب وعقول العرب ودول المنطقة. فليس صحيحًا ما أراد الكثيرون إشاعته من أن الربيع العربي أدى إلى تصنيف القضية الفلسطينية كقضية ثانوية. وما زال هذا الصراع يشغل بال المنطقة كأولوية مطلقة، وهو حينما يبدو لنا أنه يتحرك خطوة إلى الأمام تسحبه قوة خفية عشر خطوات إلى الخلف. وكانت القضية الفلسطينية محل تلاعب جميع الأطراف يجنون من ورائها مكاسب طائلة، بما فيهم الفلسطينيين أنفسهم.

فمنهم من كان يزايد عليها لكسب زخم سياسي ومنهم من كان يغتنم من ورائها ومنهم من كان لديه أطماع لا حدود لها في أرضها، مما قد يشكك في نهاية المطاف من أن أحدًا كان فعلًا يريد حلًّا عادلًا ودائمًا لها.

وعلى الرغم من أن أربعة حروب اندلعت بسبب القضية الفلسطينية وإصدار مجلس الأمن قراره الشهير رقم ٢٤٢ مشترطًا الأرض مقابل السلام، فإن أساس إفساد القضية من حيث المبدأ وإفقادها دلالتها جاء على يد هنري كيسنجر، السياسي الأمريكي المحنك، مبتكرًا السياسة المكوكية ومرتكزًا على تجزئة القضية وسياسة الخطوة بخطوة، مستبعدًا تمامًا القضية الفلسطينية من أي أطر للمفاوضات.

وعلى الرغم من بعض المحاولات الواضحة من قبل الرئيسين السادات وكارتر في كامب ديفيد لطرح القضية الفلسطينية على مائدة المفاوضات (١٩٧٨)، وبعدها من قبل بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر في إطار مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ثم اتفاقية أوسلو (١٩٩٣)، فإن إسرائيل لم تقدم أي تنازلات ذات مغزى للفلسطينيين. واستمرت الفجوة بين ما تقدمه إسرائيل وما يطالب به الفلسطينيون تتسع أكثر فأكثر.

وتهلل إسرائيل وتبتهج كل مرة يرفض فيها الفلسطينيون والعرب ما تقدمه من فتات إلى حين جاء الرئيس الأمريكي ترامب وقام بتفريغ القضية تمامًا من مضمونها وترسيخ الوضع الراهن بل وترك العنان لإسرائيل للتمادي في تحقيق أطماعها.

ومن الطبيعي أننا لن نخوض في هذا المقام في سرد تاريخ القضية الفلسطينية وما قدمته إسرائيل وما رفضه الفلسطينيون، إنما سنركز على المأزق الذي أوقعنا فيه الرئيس المقاول صانع الصفقات وكيفية الخروج منه بأقل الأضرار. فمما لا شك فيه أن هناك ضررًا حقيقيًّا وقع، يتطلب تضافر الجهود والتعقل وضبط النفس لقمعه والعودة مرة أخرى إلى الأساسيات المشروعة للقضية الفلسطينية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

والأمر لن يكون سهلًا في ضوء الصراعات المندلعة في كل مكان في المنطقة والتي يرى الكثيرون أنها طغت على مركزية القضية الفلسطينية.

وقد نتساءل إن ستلجأ الإدارة الجديدة إلى ما انتهت إليه إدارة أوباما وإعادة فتح الإطار الذي كان قد أعده جون كيري وزير الخارجية آنذاك والذي نال ترحيب وتأييد الدول العربية دون استثناء باعتباره الإطار الأقرب إلى المبادرة العربية للسلام التي تبنتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى اتساقه والغالبية العظمى من القرارات المشروعة للأمم المتحدة. وهو الإطار الذي يقيم السلام في المنطقة على أساس مبدأ الدولتين، الذي كان من بين الكثير مما مزقه الرئيس ترامب لسياسات سلفه. ويشمل هذا الإطار -الذي ما زالت المنطقة متمسكة به- كل ما أغفلته صفقة القرن، من حيث رفضه للمستوطنات، واعتبار حل الدولتين السبيل الوحيد للسلام، وأن دولة واحدة معناه احتلال دائم، موضحًا أن التوسع الاستيطاني لا علاقة له بأمن إسرائيل على حد ما تزعمه.

ويتناول هذا الفصل إلى جانب تقييم تداعيات صفقة القرن على المنطقة وخيبة أمل الدول العربية بما تتضمنه، وكذا عمليات التطبيع التي نجحت إدارة ترامب في إتمامها في إطار صفقات مجدية وإن تبقى جميع الدول العربية ملتزمة بتسوية القضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين. وأخيرًا توقعات تحرك الإدارة الجديدة موضحة أن الحل يكمن في المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين ودول الجوار ذات الاهتمام وإسرائيل، مع أهمية دور الولايات المتحدة كراع وداعم ومحفز لتلك المفاوضات، على نحو ما ردده كثيرًا السيد وزير الخارجية السابق نبيل فهمي عن قناعة وإيمان بدور وأداء المنطقة في إيجاد حلول ذاتية لمشاكلها. ويبقى على عاتق دول المنطقة مسئولية لفت نظر الإدارة الجديدة إلى استمرارية حيوية وأولوية هذه القضية بالنسبة للاستقرار في المنطقة وكبح الجهاديين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أ- صفقة القرن

جاء دونالد ترامب وكله حماس مقدمًا نفسه على المسرح الدولي وللمنطقة كأفضل صانع للصفقات، متباهيًا بقدرته دون غيره من الرؤساء أنه الوحيد القادر على تسوية القضية وإيجاد صفقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لا يمكن لأحدٍ أن يرفضها. ويبدو أن ترامب قد ترك العنان لخياله اعتقادًا منه أنه أكفأ من غيره في التوصل إلى اتفاق يرتضيه الطرفين. ولم يسع لنا إلّا أخذ ذلك بحذر وشك شديدين لعلم المنطقة أكثر من غيرها بتعقيدات الصراع والتي غالبًا كانت غائبة عن ترامب والبيت الأبيض. وكان أول القصيدة كفر، ففي الأسابيع الأولى من توليه منصبه كشف على الملء عن تفضيله الشخصي لحل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، متجاهلًا كل من رفع لواء الدولتين وعقدين من دعم سياسة بلاده لنموذج الدولتين، منحازًا بشكل كامل لموقف نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي.

ومع ذلك، فقد آثرت قيادات المنطقة مجاراة تحمس الرئيس ترامب والتحاور معه لعل تستطيع إعطائه الصورة كاملة بتفاصيلها. كما شعر محمود عباس حسن (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية بقدر من الارتياح لكونه من بين القادة الأوائل المدعوين إلى البيت الأبيض بعد انتخاب الرئيس ترامب. وكم أراد أن يثق بوعود وحسن نية السيد ترامب في ذلك الوقت ومسايرة تفاؤله كصانع للصفقات وأن يُوجِد حلًّا للمشكلة التي طال أمدها. وكان التصور من الزيارتين المتعاقبتين لكل من السيد الرئيس السيسي والملك عبد الله الثاني ملك الأردن أن الرئيس الأمريكي يفكر مليًّا -ومستلهمًا من مؤتمر مدريد- بعقد قمة في واشنطن تضم الفلسطينيين والإسرائيليين والأطراف الإقليمية الفاعلة للتوصل إلى اتفاق لحل القضية الفلسطينية. ولو أن المنطقة اعتبرت مبادرة ترامب عند التلويح بها خطوة عملاقة بعد سنوات من الجمود والانهيار التام للمفاوضات، فإن هذه القمة ظلت سرابًا أكثر منها حقيقة طوال فترة رئاسة ترامب ولم تر النور أبدًا.

وقام كل من الرئيس السيسي، مفوضًا من القيادة الفلسطينية، والملك عبد الله الثاني، مفوضًا من القمة العربية بعرض الموقف العربي للرئيس الأمريكي بوضوح، مؤكدين على مبدأ الأرض مقابل السلام وأن أساس أي حل يبقي إقامة دولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل المعترف بها من جميع دول المنطقة. غير أنه كعادته، ترامب لم يكن منصتًا ويبدو أن جاريد كوشنر صهره والذي فوضه الرئيس ترامب فيما بعد لإيجاد تسوية لم يكن حاضرًا هذه المقابلات، لأن الصفقة جاءت فارغة من أي مضمون.

فلم يكن اختيار جاريد كوشنر مبشرًا للخير للفلسطينيين والدول العربية، فكيف يتأتى للرئيس ترامب تفويض شخص على قناعة بأن أحد أطراف النزاع ينتمي إلى منظمة إرهابية؟ وكيف يمكن لمثل هذا الشخص أن يجد تسوية عادلة للمأساة التي تعيشها المنطقة؟

وقام أبو مازن احتجاجًا على مثل هذا التعيين المتحيز بسحب السفير الفلسطيني من واشنطن. وبدلًا من تدارك الموقف وتفهم أن جاريد كوشنر ليس بالشخص المناسب لمثل هذه المهمة، اتجهت واشنطن إلى اتخاذ موقف أكثر قسوة وضراوة بوقف المساعدات الإنسانية للاجئين بحجة كونهم هم أيضًا من بين الإرهابيين.

ومن الواضح أنه سواء ترامب أو صهره جاريد كوشنر لم يكن أيهما على يقين من أنه للتوصل إلى حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يتعين عليهما التعامل أساسًا مع أربع قضايا خلافية، ألا وهي: الأمن واللاجئين والأرض والقدس. وكان الرئيس ترامب قد طلب بداية من صهره أن يتعاون مع ريكس تيلرسون وزير الخارجية آنذاك، غير أن هذا التعاون -إن وجد- لم يستمر طويلًا. وقام جاريد كوشنر بتكوين فريق عمل محدود خال من الأمريكيين خبراء الشرق الأوسط المعروفين وتعامل بقدر كبير من التكتم والسرية بما تعارف على تسميته "صفقة القرن".

وبعد ثلاث سنوات من الإعداد، طرحت إدارة ترامب على العالم ما أطلق الرئيس ترامب عليه بـ"صفقة القرن"، وهي خطة سلام لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحتوي على جزأين، أحدهما اقتصادي والثاني سياسي، جاء الإعلان عن الشق الاقتصادي أولًا في المنامة بالبحرين في يونيو ٢٠١٩ وأتبعه بعد ستة أشهر الإعلان عن الشق السياسي في يناير ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من تعاظم حجم الخطة الكاملة التي تشمل ١٨١ صفحة وقيامها بتغطية مجموعة من التفاصيل والقضايا الحساسة بالمنطقة، فقد تم رفضها رفضًا ساحقًا في مجموعها.

وإذ كنت حريصة هنا على التطرق إلى بعض ما أوردته هذه الخطة من تفاصيل بالنسبة للإطار العام، فإن هذا ليس لتأييدها أو البحث عن إيجابيات -الله يحفظنا بحفظه- وإنما لإيماني أن الإدارة الأمريكية لجو بايدن لن تستبعدها وسوف ترتكز على كثير بما جاءت به. فهذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها رئيس أمريكي خريطة مفصلة من هذا النوع. وعليه، فلا ينبغي لنا تجاهلها تمامًا، لأنها يمكن أن تعيد كلًّا من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات إذا وافقت الإدارة الجديدة على موازنة بعض أجزائها وإعادة صياغة البعض الآخر، بما يجعلها أكثر عدلًا وقبولًا. ويزعم مؤيدو خطة ترامب أنها إحدى الخطط القليلة التي تعترف بدولة فلسطينية منفصلة، إذا ما كانت ما تشمله يمكن تلقيبه بدولة، مع قنوات مفتوحة للتعاون الاقتصادي والأمني المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كما أن للخطة أربعة ملاحق: ملحق أول بشأن الحدود المقترحة للدولتين، وآخر يأخذ في الاعتبار مخاوف إسرائيل الأمنية، وملحق ثالث حول معايير مكافحة الإرهاب التي يجب أن تفي بها الدولة الفلسطينية ذات سيادة محدودة، أو بالأصح فاقدة السيادة، تحت إشراف أمني إسرائيلي كاملًا. وتوطيد السيطرة الأمنية الإسرائيلية على دولة فلسطينية "منزوعة

السلاح"، بما في ذلك الحق في التدخل المباشر في أي تهديدات محتملة تراها داخل حدود الأخيرة. ملحق رابع تؤكد المعابر الدولية مع الأردن ومصر وتنظيم المياه الإقليمية للدولة الفلسطينية المقترحة.

وتنص الخطة على ضم ٨٧٪ من الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى إسرائيل. في حين سيعيش ٠.٣٪ في جيوب داخل الأراضي الإسرائيلية ويحملون الجنسية الإسرائيلية، ٩٧٪ من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية سيعيشون في ظل الدولة الفلسطينية المقترحة، إذا ما استوفت جميع الشروط المفروضة، بما فيها الاعتراف بالدولة اليهودية وتحمل مسئوليتها في قمع حركات المقاومة الفلسطينية، مما يعني التقاتل فيما بين الفلسطينيين، وغيرها من الشروط. أما بالنسبة للاجئين، فسيسمح لعدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم بدخول الدولة الفلسطينية دون أن يدخل أي منهم إسرائيل. غير أن الخطة لا تشمل الاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية، الأمر الذي قد يستغرق أربع سنوات إذا قبل الفلسطينيون الخطة، وإذا ما ألقت حماس والجهاد الإسلامي أسلحتهما وتوقفت السلطة الفلسطينية عن دفع أموال للإرهابيين والتحريض على الإرهاب. عندئذ فقط قد تعترف الولايات المتحدة بدولة فلسطينية وتنفذ خطة اقتصادية ضخمة لمساعدتها.

وتنص الخطة على أن القدس ستبقى العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل. وستكون عاصمة الدولة الفلسطينية في الجزء الشرقي من المدينة في الشمال والشرق وهي المناطق الواقعة خارج الجدار الأمني الإسرائيلي، ويشار إليها بـ "القدس". أو أي اسم آخر تختاره السلطات الفلسطينية. قال ترامب إن القدس ستبقى غير مقسمة كعاصمة لإسرائيل، وهو ما لم يعترض عليه جو بايدن الرئيس الأمريكي الحالي.

كما ستحتفظ إسرائيل بجميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بأوسع تعريف ممكن، ويشمل ذلك أيضًا ١٥ مستوطنة معزولة، والتي ستكون جيوبًا داخل الدولة

الفلسطينية في نهاية المطاف. ويجوز لجيش الدفاع الإسرائيلي الوصول إلى المستوطنات المعزولة في أي وقت.

ويتضح لنا مما تقدم أن الخطة بشموليتها تحتاج إلى تضافر الجهود ومفاوضات مطولة بين أطراف النزاع. وإذا كانت إدارة ترامب قد اشترطت من حيث المبدأ الأخذ بالخطة كصفقة متكاملة أو تركها برمتها، فقد يبدو أن الإدارة الجديدة أكثر مرونة وقبولًا لفتح قنوات للحوار والتفاوض بشأنها. الأمر الذي في النهاية يرجع للفلسطينيين وحدهم لقبوله أو رفضه، على أن يتحلى قاداتهم بالشجاعة والإقدام على والرغبة في تغيير "الوضع الراهن".

وربما أكثر ما أساء إلى هذه الخطة هو تقديمها على جزأين، حيث بدا الجزء الاقتصادي الذي تم الإعلان عنه في البداية كصفقة بيع الحق والحلم الفلسطيني والعربي مقابل حفنة من الدولارات. فليت كان الإعلان عن الخطة كاملة في آن واحد، لعل هذا كان استلزم الدراسة المتكاملة للخطة بجميع أجزائها، وربما كان أسهم في النهاية إلى تغيير بعض ردود الفعل. وربما أيضًا الاستعداء الذي بادر الرئيس ترامب بزرعه بالنسبة للإجراءات العدائية والمنحازة ضد الفلسطينيين لم تكن تمهيدًا ملائمًا أو مبشرًا لتهيئة المنطقة لاستقبال صفقة القرن بإيجابية وطمأنينة.

وكان معروفًا عن كوشنر ميوله الإسرائيلية المطلقة ودعمه الكلي لدولة إسرائيل. إذن، كان معروفًا مسبقًا أن "خطة السلام" المكونة من ٨٠ صفحة لن تعدو أن تكون حبرًا على ورق داعمة بقوة المواقف الإسرائيلية دون استثناء. وكان تقديم الخطة على جزأين أكثر تضليلًا للفلسطينيين والدول العربية. وجاء الجزء الاقتصادي في يونيو ٢٠١٩ خاليًا من أي محتوى سياسي. فلم تقم إدارة ترامب فقط باستبعاد القدس من أية مفاوضات محتملة والاعتراف بها كعاصمة أبدية والإبقاء على جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما يعمل على دحض قيام دولة فلسطينية، ولكن قامت أيضًا باستبعاد اللاجئين

الفلسطينيين ضمن معادلة الصفقة "الترامبية" وجزء لا يتجزأ من أي اتفاقية للسلام الدائم في المنطقة. وذلك على نقيض ما سبق أن أعلنه الرئيس كارتر من خلال رؤيته الشاملة للتسوية وضرورة تضمين إقامة وطن للاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق شامل للصراع العربي الإسرائيلي في إطار اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨). غير أنه على ما يبدو وبعد أكثر من أربعة عقود من الزمن فقدت المشكلة الفلسطينية الكثير من بريقها في نظر الكثيرين. ولا عجب في أن استمرار تعنت إسرائيل ضد إقامة دولة فلسطينية ليس محل جدال من قبل إدارة ترامب. وبالتالي تقويض السلطة الفلسطينية وسلبها من هدفها الوحيد ومنطق وجودها.

ولم تكن الصفقة الاقتصادية التي دفع بها جاريد كوشنر وأعلن عنها في البحرين في يونيو ٢٠١٩ سوى إقرار للأمر الواقع الأليم لما وصلت إليه القضية الفلسطينية، أو كما وصفها السفير والكاتب الدكتور مصطفى الفقي والمدير التنفيذي لمكتبة الإسكندرية بأنها بمثابة "رشوة مؤقتة". قام كوشنر بخرق جميع القيم والمبادئ الدولية المتفق عليها لصياغة حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. فقد غضت هذه الصفقة النظر عن أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني وكل ما أسفرت عنه كحل للقضية هو إنشاء صندوق بمبلغ وقدره خمسون مليار دولار كاستثمار لإنماء الاقتصاد الفلسطيني. وإذا ما اعتقد كوشنر أو السيد حماه أنه يمكن لهما أن يخدعا الفلسطينيين بحزمة استثمار بقيمة ٥٠ مليار دولار وجعلهم بذلك يستغنون عن تسوية سياسية عادلة ومتكاملة مكتفين بالفتات، فإنهما يكونان في الواقع قد خدع أنفسهما.

وفي تقديري أن هذا أمر في منتهى الخطورة يستوجب أن نعي تمامًا بما يجري حولنا من تضليل وخداع. كما لم يشر أحدٌ من قريب أو بعيد إلى من سيدير هذا الصندوق، ومن المتصور أنها ستكون بالطبع الحكومة الإسرائيلية، حيث إن الفلسطينيين الذين يعيشون في

الأراضي المحتلة سيصبحون جزءًا من حل الدولة الواحدة ومن ثم تحت إمرة الإدارة الإسرائيلية. فإن هذا الصندوق في الواقع من الأمر يصبح مزيدًا من المساعدات الأمريكية لدولة إسرائيل كدولة احتلال تقوم بالإنفاق منه وفقًا لما يحلو لها.

وحتى بعد إضافة الجزء السياسي بعد أكثر من ستة أشهر، فقد أثبتت صفقة القرن أنها ضرب من الخيال أكثر منها حقيقة وبعيدة كل البعد عن أي تسوية سياسية شاملة. فقد ألغت خطة جاريد كوشنر ببساطة كل الحقائق، التي أجمع عليها المجتمع الدولي على مر السنين والعقود، وجردت الفلسطينيين من جميع حقوقهم المشروعة.

وبالنسبة لكوشنر، الخبير المزعوم، فقام بوصف المواقف الفلسطينية المعروفة بالنسبة لإقامة دولة عاصمتها القدس الشرقية بأنها لا تعدو أن تكون أحلام يقظة ونسجًا من خيال القادة الفلسطينيين الذين أساءوا لشعبهم وقاموا باستغلاله أسوأ استغلال. وكانت الحوافز الاقتصادية هي بمثابة الطُّعم للتخلص نهائيًا من المشكلة السياسية الفلسطينية. ولم يقتصر الأمر على قيام إدارة ترامب بإقصاء المشكلة الفلسطينية، ولكن أيضًا تحيز ترامب وتحالفه مع نتنياهو قام بطمس أي رؤية لحل متماسك ومتوازن للقضية في عهد ترامب.

واتخذت الدول العربية جميعها موقفًا سلبيًّا إزاء صفقة القرن وأبت حتى التعليق عليها. وماتت صفقة القرن وهي في مهدها مع انعدام الأمل في إعادة إحيائها. إن مثل هذا الوضع اليائس لن يؤدي سوى إلى هجمات متجددة ضد إسرائيل من قِبَل الفلسطينيين والإسلاميين المتطرفين وحركة حماس، على الرغم من مقاومة القيادة الفلسطينية التي تخشى مثل هذا التصعيد، ويبقى الفلسطينيون على مواقفهم بالنسبة لحل الدولتين مع القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧ بالإضافة إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين ولا يمكن للإدارة الجديدة أن تتهرب من تناول القضية الفلسطينية وأن تعمل على تمزيق ما قدمته إدارة ترامب من بِدعة.

ب- تداعيات صفقة القرن

لقد كان الرئيس ترامب مقتنعًا أن نهجًا جريئًا جديدًا أصبح ضروريًا لتحريك المياه الراكدة. فقام بتحريكها. الخطأ الذي حدث هو الاعتقاد بأن الفلسطينيين أضعف من أن يقاوموا وأن الحكومات العربية ستخضع لتصورات صهره الخيالية. فأتت الصفقة بنتائج عكسية تمامًا، لأنها رسخت من عدم الاستقرار في المنطقة وسوف تعرض المواطنين المدنيين في إسرائيل لمزيدٍ من الخطر. فإن إدارة ترامب -عن سذاجة أو عن عمد- قامت بتصعيد التوتر لدى المتطرفين في المعسكرين، الإسرائيلي والفلسطيني، بما لا يمكن معه استبعاد المواجهة العسكرية. فإن ما قدمه لنا الرئيس ترامب على صينية من فضة زاد الطين بلة في المنطقة ودفع الكثيرين إلى الاعتقاد باندثار حل الدولتين، وإن كان ذلك سيتم بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في ظل إدارة ترامب. فقد تمنح إسرائيل بعض السلطات إلى الفلسطينيين ولكنها على غير استعداد بعد أن حصلت على كل شيء أن تتنازل عن السيادة لدولة مستقلة.

وكانت خيبة الأمل من الجانبين. فبينما ساورت خيبة الأمل كل من مصر والأردن والمملكة العربية السعودية لأنها لم تلق آذانًا مصغية من الإدارة لحل الدولتين والأرض مقابل السلام، فلم يخف ترامب خيبة أمله في عدم تبني أصدقائه من الدول العربية في المنطقة صفقة القرن وممارسة الضغط على الفلسطينيين للرضوخ لخطة كوشنر، وهو لا شك كان أملًا خياليًا بعيد المنال ولا أساس له من حيث المبدأ. وعلى العموم فقد بدا أن إدارة ترامب مقتنعة بأنها أدت ما عليها، ولا يمكن لأحدٍ أن يلوم الرئيس ترامب بأنه لم يحاول.

ومن جانبنا، لا ننكر أن إدارة ترامب نجحت فيما فشلت فيه الإدارات من قبل، وهو إقصاء القضية الفلسطينية وجعلها مجرد نسج خيال للقادة الفلسطينيين لإثراء أنفسهم وتفكيك عملية السلام التي تبنتها الولايات المتحدة لعقود من خلال انتهاج -على الأقل ظاهريًّا- نهجٍ متوازن.

بيْد أنه لا يمكن لإسرائيل أن تهيمن إلى أجل غير مسمى وتحرم عدة ملايين من الفلسطينيين من حقوقهم في الضفة الغربية وغزة دون تقويض مكانتها على الصعيد العالمي وتقويض نظامها الديمقراطي في الداخل. وقد تشعر حركة حماس أنها مضطرة لاستخدام صواريخها، التي تصل إلى عمق الأراضي الإسرائيلية وتسبب أضرارًا كبيرة للمدنيين. وهذا قد يدفع إسرائيل إلى العودة إلى عش الدبابير في غزة حيث توجد أعلى معدلات البطالة على وجه الأرض لتنافس اليمن في كارثتها الإنسانية. موقف تود إسرائيل تجنبه بأي ثمن، فهو لن يشوه سمعتها دوليًّا فحسب، بل يعرضها مرة أخرى للتقاتل مع الفلسطينيين والضغط العالمي. وعليه، تبقى تداعيات خطة كوشنر على السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين والاستقرار في المنطقة أسوأ من الخطة نفسها، حيث إنها تبدد البصيص الأخير لحل الدولتين.

إن الفلسطينيين سيبقون وسوف يتزايدون، سواء في غزة أو في الضفة الغربية جنبًا إلى جنب مع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. فهذا هو الواقع والذي لا يمكن تجاهله أو الهروب منه والذي سيفرض نفسه على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في نهاية المطاف وضرورة التعامل معه. فالواقع بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين هو أنه لا توجد طريقة لتجاوز الآخر. فإنه يوجد عدد متساوٍ تقريبًا من اليهود والعرب في المنطقة الواقعة غرب

نهر الأردن. لا اليهود ولا العرب الذين يعيشون هناك سيذهبون إلى أي مكان. فإن وجود سكان فلسطينيين عديمي الجنسية ودون دولة فلسطينية ومحرومين من حقوقهم سيقوض في نهاية المطاف الطبيعة اليهودية والديمقراطية لإسرائيل، مما سيجعلها عرضة للانتقادات والضغوط العالمية. ويبدو أن الإدارة الجديدة تستشعر كل هذه المخاطر وتفضل أن تنأ بنفسها عن الخوض في دهاليز هذه القضية المستعصية، وهو ما قد يصعب تفاديه.

كما أن خطة كوشنر تحمل في طياتها تداعياتها ومخاطر جمة لكل من الأردن ومصر. ويعتقد الأردن أن استبعاد حل الدولتين سيأتي على حسابه بالضرورة، فإن إسرائيل ستجعل مشكلة الدولة الفلسطينية مشكلة أردنية بحتة برفضها تواجد دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة. وإذا كانت إسرائيل لا تريد أن يكون لها أغلبية فلسطينية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فقد تحاول إسرائيل إما الطرد الجماعي للفلسطينيين إلى الأردن، وهو أمر لم يعد محتملًا بعد الأزمة السورية، حيث يقوم الأردن بإيواء أكثر من ستة ملايين سوري. أو يمكن منح الأردن سيطرة إدارية على تلك الأجزاء من الضفة الغربية التي لا تريد إسرائيل الاحتفاظ بها. وتتجاهل الخطة الأمريكية تمامًا الدور المحوري التقليدي للأردن واعتبرت ما قد يحل على الأردن ليس سوى ضرر جانبي، يعتبر ثانويًا، ولا يهم كثيرًا في إطار الحل الشامل لصفقة القرن. وما زال اليمين الإسرائيلي المتطرف يروج أن "الأردن هو فلسطين". وعززت الخطة الأمريكية هذا الفكر المتطرف داخل إسرائيل من خلال استبعاد حل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية والاكتفاء بكيانات هشة متناثرة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل

وقابلة للتعديل المستمر. وهو ما قد يعتبره الأردن بمثابة انتحار وانتهاك لدولته، بل توسيع وتعميق القضية الفلسطينية.

والحال كذلك بالنسبة لمصر، حيث تتجاهل صفقة القرن الدور المحوري لمصر وعدم التشاور معها يمكن أن يخفي وراءه مصيبة أكبر وهي احتمال احتساب سيناء كبديل لاستقبال الطرد الجماعي للفلسطينيين. ألم يكن ذلك ما أشاعته جماعة الإخوان المسلمين لإغراء إدارة أوباما إلى تأييدها؟ وتقوم خطة ترامب ولأول مرة على تهميش دور كل من مصر والأردن واعتبارهما أضرارًا جانبية لا بد أن يتعاملوا معها.

فما خفي في صفقة القرن كان أعظم بالنسبة لرفض حل الدولتين، وهو إمّا الدفع بالتصور الإسرائيلي بأن الأردن هو فلسطين أو إلى حقيقة أن سيناء يمكن أن تقدم دولة للفلسطينيين أو تعمل على إيوائهم، وكلا الأمرين مرفوضان شكلًا وموضوعًا. وما سبق أن أشاعته جماعة الإخوان في أثناء توليها الحكم في مصر سبق أن رفضه الشعب المصري دون جدال واعتبره بمثابة انتحار بالنسبة لمصر وانعدام دورها المتوازن كدولة استقرار في المنطقة.

ج- إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل

وقعت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وبموافقة ضمنية من المملكة السعودية اتفاقات في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ مع إسرائيل بالبيت الأبيض لإقامة علاقات دبلوماسية. ومن ثم أصبحتا ثالث ورابع دولة عربية تقومان بذلك، بعد مصر عام ١٩٧٩ والأردن عام ١٩٩٤. وفي ٢٣ أكتوبر أقام السودان علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وعقبته المغرب في ١٠ ديسمبر كالدولة العربية السادسة. وقبل التطرق إلى الحديث عن هذا التطور أو الانصياع وراء التهليل له أو تهويله، يتعين علينا التذكير بأنه سبق لكل من قطر وعُمان والمغرب وتونس إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من خلال تبادل فتح مكاتب عام ١٩٩٦ في أعقاب اتفاقيات أوسلو. كما حافظت الكثير من الدول العربية على روابط سرية والتعاون مع إسرائيل مخابراتيًا. ولا يعني إقامة علاقات مع إسرائيل أو التعاون معها سرًا أو جهرًا أنها أصبحت أكثر شعبية في العالم العربي، لأنه ما زال ينظر إليها على أنها دولة احتلال للأراضي العربية ومغتصبة لحقوق الفلسطينيين.

وإن كان هذا التحرك جاء طعنة في ظهر الفلسطينيين، على نحو ما وصفه رئيس السلطة الفلسطينية، لاعتبار القيادة الفلسطينية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ -والتي أعيد التأكيد عليها في عام ٢٠٠٧ ثم في عام ٢٠١٧- اعتبارها وسيلة ضغط مهمة لاشتراطها أن يأتي التطبيع بين العالم العربي وإسرائيل بعد السلام مع الفلسطينيين وإنهاء الاحتلال. وكانت دول الخليج وعلى رأسها المملكة السعودية تصر دائمًا على أنه يتعين على إسرائيل أن تحل مشاكلها مع الفلسطينيين قبل إقامة علاقات دبلوماسية معها. واعتمد الفلسطينيون على هذه المبادرة، ولذا كان غضبهم كبيرًا عندما تم تغيير مسارها وانقلبت المبادرة رأسًا على عقب، التطبيع أولًا، وربما السلام لاحقًا.

غير أنه في ضوء التغييرات الديناميكية المتلاحقة التي طرأت على المنطقة والمهددة لأمن دول الخليج العربي، بما فرضته هذه التغييرات من معادلة صعبة على قيادات دول

الخليج للخيار ما بين حماية أنفسهم من المدّ الإيراني، باعتباره العدو الأول، أو حفاظهم على التضامن مع الفلسطينيين خوفاً من الشارع العربي، جاء إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل كخيار حتمي وملزم. وازداد اقتناعهم بضرورة ذلك إزاء مضاعفة مخاوفهم حينما شاهدوا تقاعس الرئيس ترامب عن التحرك ضد إيران بعد مهاجمتها للمملكة السعودية.

وبالنظر لما عُرف عن إدارة ترامب بأنها إدارة الصفقات، فقد كان لكل دولة من الدول التي قامت بالتطبيع جائزة كبرى، فكان بالنسبة للإمارات صفقة مقاتلات أمريكية من طراز F-35، وهو ما لم تكن تمتلكها سوى إسرائيل في المنطقة، وكان للمغرب وعد الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بالحكومة الصحراوية وللسودان حذفها من قائمة الإرهاب ومن ثم الحصول على مساعدات أمريكية مجزية. كما كان على نتنياهو التخلي عن خطة ضم الضفة الغربية، وهو ما تخلى عنه على الأقل مؤقتاً في سبيل إقامة علاقات دبلوماسية مع كل من الإمارات والبحرين. ومرة أخرى خرجت إسرائيل بالجائزة الكبرى في عهد ترامب، فقد حصلت إسرائيل على التطبيع دون دفع مقابلة أي ثمن للفلسطينيين.

وإن حاولت دولة الإمارات تبرير إقامتها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على أنه جاء لدرء خطر أكبر وهو وقف الضم الإسرائيلي للضفة الغربية، التي كان نتنياهو يخطط القيام به في ظل فترة حكم ترامب وعلى الرغم من أن إدارة ترامب لم تكن مؤيدة له من حيث المبدأ. غير أن هذا التبرير لم يفلح في تهدئة الفلسطينيين أو إقناعهم، خاصة أن ذلك لم يصطحب بوقف حقيقي للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني في الضفة الغربية. ويخطأ كثير من الإسرائيليين حينما يعتقدون أن التطبيع يسمح لهم بالالتفاف حول الفلسطينيين، أو بما يسميه نتنياهو "السلام مقابل السلام". غير أن مثل هذا التصور لن يؤدي إلّا إلى تفاقم المشكلة بالنسبة لإسرائيل.

ومهما كان الأمر، فإن إقامة علاقات رسمية بين الدول العربية وإسرائيل هي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير للفلسطينيين وفقدانهم ورقة المساومة الأخيرة التي كانوا

يلوحون بها. وهو الأمر الذي قد يستتبعه مزيد من التطرف داخل المعسكر الفلسطيني وربما تكرار الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦ التي فازت بها حماس، الأمر الذي سيعقد بشكل خطير العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل والغرب.

وتهتم إسرائيل بإمكانات دول الخليج أكثر من "سلامها البارد" مع كل من مصر والأردن. كما تخشى دول الخليج امتلاك إيران سلاحًا نوويًّا، وربما أكثر من امتلاك إسرائيل له. ويأتي هذا التقارب منطقيًّا على أساس المثل القائل إن عدو عدوي هو صديقي. وتحدث الرئيس دونالد ترامب عن التطبيع العربي مع إسرائيل على أنه "فجر شرق أوسط جديد"، ولكنه في الحقيقة مظهر من مظاهر الاتجاهات الإقليمية الحالية أكثر منه تغيير ثوري وتزايد الخوف من إيران وحلفائها (نظام الأسد في سوريا، حزب الله، والحوثيين) من ناحية، ومجموعة من السنيين المتطرفين (تركيا وحماس) من ناحية أخرى. والتخوف من اندفاع الفلسطينيين بقوة إلى جبهة إيران والجبهة التركية.

وعليه، جاء رد فعل الفلسطينيين سريعًا ورافضًا لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. فتم عقد اجتماع بين وفدي حماس وفتح للمصالحة في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠ في أنقرة. وإن كان عقد الاجتماع في أنقرة له دلالته وأعطى تركيا نفوذًا لا تستحقه لدى الفصائل الفلسطينية على حساب الدول العربية، فطالما فشلت محاولات المصالحة بين حماس وفتح في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤. وإن اتفق الوفدان هذه المرة على المضي قدمًا في المصالحة بإجراء ثلاثة انتخابات منفصلة في غضون الأشهر الستة المقبلة، للمجلس التشريعي الفلسطيني، ورئاسة السلطة الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني. وقد يؤدي ذلك بالفعل إلى المصالحة ولكن في أية اتجاه؟ خاصة إذا كان لتركيا والإخوان المسلمين يدٌ فيها.

وتمثل المصالحة بين فتح وحماس ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى في ضوء الوضع المأساوي لكل منهما. فإنه لا بديل لتوحيد الجبهة الفلسطينية إذا أراد الفلسطينيون

الصمود وعودة المساعدات الإنسانية الدولية لكل من غزة والضفة، لا سيما بعد الانخفاض الحاد في المساعدات العربية (٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٦٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩)، وهو ما أدى إلى شل اقتصاد الضفة الغربية تمامًا ووصل إلى حافة الانهيار. كما أن "حماس" لم تعد في وضع يسمح لها بالمناورة. فهي تواجه ضغوطًا شديدة بسبب الوضع الخانق في غزة، يدفعها إلى أن تولي أهمية أكبر للتعامل مع الأزمة الإنسانية بدلًا من المقاومة. فضلًا عن أن تصنيفها دوليًا على أنها منظمة إرهابية، لا يعطي "حماس" سوى مساحة محدودة للمناورة. ويتعين الاعتراف، على أية حال، أن "حماس" تسعى إلى اتخاذ مواقف تتسم بالمرونة منذ بضعة سنوات وقبولها إقامة دولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧. ولنفترض نجاح عملية التصالح فيما بين الطرفين، فهل يكفي ذلك إعادة إحياء القضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي؟

فإن فكرة أن الفلسطينيين يمكنهم تحقيق أهدافهم الوطنية دون دعم من الدول العربية الرئيسية أو اتصالات مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة هي فكرة تبعد عن الواقع. فيتعين على الفلسطينيين العمل على إصلاح علاقتهم بدول الخليج واستئناف الاتصالات مع إسرائيل وواشنطن. وقد يكتفى أن تعيد الإدارة الجديدة الوضع إلى ما كان عليه قبل ترامب، وإعادة فتح قنوات التفاوض من جديد وأن تستمر مصر والمملكة السعودية ودول الخليج في الدفع باتفاقية سلام أكثر عدلًا وتوازنًا من تلك التي قدمها جاريد كوشنر. وإن كان معروفًا مسبقًا أن الإدارة الجديدة لن تولي حل القضية الفلسطينية الأولوية في المنطقة، بينما تنتظر بايدن مشاكل جمة داخلية وخارجية، تستوجب اهتمامًا أكبر في المرحلة القادمة، فإنه عليها أن تدرك أيضًا أنه لا يمكن إغفالها القضية الفلسطينية لارتباطها بالاستقرار في المنطقة ككل.

د- توقعات تحرك الإدارة الجديدة

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل يمكن لإدارة بايدن أن تكون قوية بما يكفي لردع إسرائيل على الأقل عن التوسع في بناء المستوطنات غير المشروعة في الضفة الغربية؟ علمًا أنه كلما تباطأت في التحرك وتباعد الحل، زاد الانقسام داخل المعسكر الفلسطيني، وازداد التطرف وسيطرة حركة الإخوان المسلمين داخل حماس في قطاع غزة كموطئ قدم مسلح إضافي للإخوان ومزيد من العنف والقتل من الجانبين.

وفي ضوء هذه التعقيدات والغيوم التي تحوم حول الإدارة الجديدة وكيفية تناولها القضية الفلسطينية بعد أن قام الرئيس ترامب بتثبيت آخر مسمار في نعشها وأصبحت الصحف العالمية والإقليمية تسهب في نعي القضية، اتصلت بالسيدة الدكتورة تمارا ويتس، التي كنت سعدت بالتعاون معها أثناء عملي كمدير مركز الأمير الوليد بن طلال للدراسات والأبحاث الأمريكية واشتركنا معا في الإعداد لمؤتمر في القاهرة عن مصير العلاقات العربية الأمريكية في ظل رئاسة ترامب. وكان في ذهني أسئلة عديدة عن التحركات المستقبلية للإدارة الجديدة.

وتمارا تنتمي إلى الحزب الديمقراطي وكانت تشغل منصب مدير مركز سياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنجز المعروف بواشنطن، كما عملت في إدارة أوباما كنائب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وكانت تربطها علاقة قوية بهيلاري كلينتون. وسألتها عن رؤيتها بالنسبة لموقف إدارة جو بايدن ووزير خارجيته توني بلينكن من القضية الفلسطينية، وما إذا كانت ستقتفي خطوات إدارة ترامب، أم أنها سوف تعاود إحياء إطار جون كيري وزير خارجية إدارة أوباما والذي سبق أن حظي بتأييد من الدول العربية؟

أشارت أنها بصدد إنهاء كتابها بعنوان "استراتيجية أمريكية جديدة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، وإن ترى أن الوضع لن يستمر على نحو ما كان عليه في إدارة ترامب، حيث

إن حقائق اليوم تتطلب تغيير الولايات المتحدة نهجها تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأنه لم يعد في وسعها أن تواصل دورها كوسيط منفرد بين الفلسطينيين والإسرائيليين لما يلقيه ذلك من أعباء مالية وجهد إضافي في عالم يفرض عليها تفشي وباء الكورونا والانقسامات الداخلية والمنافسة الأمريكية مع الصين أولويات جديدة تستلزم اهتمامها.

وهي مقتنعة بأهمية استمرار الإدارة الجديدة في تعزيز حل الدولتين، حيث يظل النهج الوحيد الذي ما زال يتمتع بالإجماع الدولي وكذا عدم الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وإن ترى أن التسوية النهائية يجب أن تتم من خلال مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة المعترف بها. وانطلاقاً من هذا يصبح من الضرورة تحقيق الوئام بين السلطة وحماس والاتفاق فيما بينهما على خط موحد وإن ترى أهمية إعادة فتح القنوات بين الإدارة الأمريكية الجديدة والقيادات الفلسطينية.

وما ذكرته تمارا ويتس يتفق تمامًا وما يعطيه الرئيس الجديد جو بايدن من وزن والتزام بالقانون الدولي والعمل من خلال المؤسسات على الأصعدة الداخلية والإقليمية والصعيد الدولي.

غير أنه في ضوء دعم إسرائيل دون حدود من قِبَل الحزبين في الكونجرس الأمريكي، فليس من المتصور أن يكون بايدن أكثر قدرة عن غيره من الرؤساء السابقين أو بالقوة التي تسمح له بإلغاء قرارات الإدارة السابقة، لا سيما ذلك القرار الخاص بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والذي حظي بالتأييد المطلق من قبل الكونجرس والشعب الأمريكي على حد سواء.

وتقف إدارة بايدن عند مفترق الطرق. فهل يمكنها التراجع عن السياسات العبثية لإدارة ترامب والتي لا شك أنها أثرت سلبًا على سمعة الولايات المتحدة؟ ولمَ لا؟ ألم يتحدَّ السيد ترامب نفسه جميع المعايير الدولية وقرارات مجلس الأمن التوافقية؟

وفي ذلك، أوضحت تمارا ويتس الخبيرة في المنطقة أنه سيتعين على الإدارة الجديدة التراجع عن عدد من الخطوات التي اتخذتها إدارة ترامب والتي قوضت العلاقات الأمريكية الفلسطينية.

بينما لا ينبغي للولايات المتحدة إعادة سفارتها إلى تل أبيب، يجب على واشنطن أن توضح أنها تدعم نتيجة تمكّن الطرفين من إقامة عاصمتيهما في القدس وأن وضع القدس هو قضية يجب حلها من خلال المفاوضات.

هذا، ووفقًا لتصريحات الرئيس بايدن، فإنه لن يتراجع عن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل كما أنه لن يعيد السفارة الأمريكية إلى تل أبيب. غير أنه لم يشر إلى ما إذا كان سيلغي اعتراف الولايات المتحدة بأحقية إسرائيل في هضبة الجولان.

وفي حين تتزايد التعليقات والتحليلات على مستوى مراكز البحوث الأمريكية إلى أن حل الدولتين لم يعد قابلًا للتطبيق، فقد أشار السيد مروان المعشّر -وزير خارجية الأردن الأسبق والذي يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس لدراسات الشرق الأوسط في مؤسسة كارنجي للسلام الدولي- في مقال حديث له مستندًا إلى استطلاعات رأي حول مستقبل الشرق الأوسط أجراها السيد الأستاذ شبلي تلهامي إلى كيف ينظر هؤلاء الخبراء المقيمون في الولايات المتحدة للوضع السياسي في إسرائيل والأراضي المحتلة. وصف أكثر من ٦٠ بالمائة الوضع الراهن هناك بأنه واقع الدولة الواحدة الشبيه بالفصل العنصري.

ويعلق مروان المعشّر في مقاله على شجاعة هؤلاء الخبراء الأمريكيين إزاء الحساسيات السياسية للمؤسسات الأمريكية لوصف نظام إسرائيل كما هو: نظام فصل عنصري في غياب حل الدولتين. وهو الأمر الذي يتعين علينا استغلاله لصالح القضية الفلسطينية والدفع بكل قوة نحو إقامة دولتين مستقلتين، لا سيما في ضوء إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢ قرارًا يغير وضع "كيان" فلسطين إلى "دولة مراقبة غير عضو" بتصويت مائة وثمانية وثلاثين مقابل معارضة تسعة أصوات، مع امتناع واحد وأربعين عضوًا عن

التصويت. وهو ما يعني أن عبء الإثبات يقع الآن في المعسكر العربي، فعلى جميع المستويات قادته ومفكريه وخبرائه بذل كل الجهد الممكن لإقرار إعادة حل الدولتين بجدية في المفاوضات المقبلة، وفي تحدٍّ صريح لما تستهدفه إسرائيل من إقرار الأمر الواقع. من المهم أيضًا أن يعكف خبراء العالم العربي على طرح جميع سلبيات الدولة الواحدة، وليس أقلها عدم تمكين إسرائيل من العيش في سلام وتمتع شعبها بالسكينة وراحة البال.

هذا، وأن أخطر ما في الأمر أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر إلى إسرائيل كدولة احتلال. ومن خلال سياسات تطبيع عدد من الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل، تكون الأخيرة قد فازت بالجولة الأولى في فرض مبدأ السلام مقابل السلام احتفاظًا بالأرض ودون تقديمها أية تنازلات. ويبقى الأمر رهن المفاوضات المباشرة بين الطرفين وراعيا محايدًا أو رعاية دولية متعددة الأطراف توصلًا لأفضل الحلول المحتملة. والتساؤل الذي يطرح نفسه هو مدى استعداد الإدارة الجديدة في استثمار رأس مالها السياسي في ممارسة أي ضغط ذي مغزى على إسرائيل.

واعترافًا بوصول الأمور إلى أدنى مستوياتها، فقد يغري ذلك الإدارة الجديدة للولايات المتحدة العمل على استعادة موقف أكثر توازنًا وأقل تحيزًا، وبما يمكّن الرئيس بايدن، بصفته على الأرجح رئيسًا لولاية واحدة لكبر سنه، أن يكسب الكثير دون أن يخسر شيئًا إذا ما أعاد تقويم الأمور في المنطقة وإعادتها إلى مسارها الصحيح. فإن الأمل الوحيد للإدارة الجديدة هو التنصل من فترة ترامب في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإعادة إحياء عملية السلام بموجب مبادئ القانون الدولي المعترف بها. إذا نجحت الإدارة الجديدة في القيام بذلك، فسوف تثبت أن الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على قيمها ومصداقيتها وإعادة تشكيل النظام العالمي والإقليمي بقدر أكبر من العدالة.

بيْد أن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان هذا الوضع المتدهور في الشرق الأوسط يعتبر فرصة أم نكبة للإدارة الجديدة، حيث إن المخاطر عالية لأي نجاح محتمل.

بالإضافة إلى ضرورة عدم إنكار العلاقات الودية بين الرئيس بايدن ونتنياهو، فإن الأخير سيعمل جاهدًا على تقويض أي تحرك محتمل من جانب الإدارة الجديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية.

ومع ذلك، فعلى المنطقة ككل ألّا نتوقع الكثير من الرئيس بايدن والإدارة الجديدة حول كيفية مشاركة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فالتوجه العام أن الولايات المتحدة، وكما يراه الكثير من المحللين، لم يعد لديها إلّا القليل من المصالح الحيوية المتبقية في المنطقة أو تلك التي تستحق التدخل عمليًّا من أجلها فيما عدا أمن إسرائيل والتي أصبحت كفيلة بحماية نفسها.

لقد ولت الأيام التي قاتل فيها ١٨٠ ألف جندي أمريكي في العراق أو عندما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى كبح الاقتصاد الأمريكي. وكان التفشي المروع لوباء عالمي بمثابة تذكير صارخ بما يتعين على الولايات المتحدة أن تفعله لإعادة ترتيب أولوياتها على التحديات الحالية والمستقبلية الأكثر إلحاحًا.

غير أنه يقع على الإدارة الجديدة أن تأخذ كل احتياطاتها. فإن تقليص حجم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط (وهو ما فشل فيه أوباما وإلى حد كبير ترامب)، يعني في ذات الوقت ترك الساحة مفتوحة لقوى خارجية وإقليمية لترسيخ نفوذها في غياب تام للولايات المتحدة. فدبلوماسية سلبية ومزيج من التدخل العسكري المنفرد وغير المحسوب أعطى القوى الإقليمية وروسيا شيكًا على بياض للبقاء في المنطقة وخلق الفوضى واتسعت الصراعات وبقيت المنطقة على شفا الكارثة. فكيف يتأتى للولايات المتحدة الحد من تواجدها العسكري وفي الوقت نفسه فرض التوازن في المنطقة حفاظًا على مصالحها المتبقية والنفوذ الأمريكي كقوة عظمى؟ فقد حاول الرئيس ترامب وكانت النتيجة مأساوية، انتهت إلى إرسال ما يقرب من ٢٠ ألف جندي إضافي إلى المنطقة.

هـ- الخطوات التي يمكن للإدارة الجديدة البناء عليها

وقد بادرت الإدارة الجديدة بالفعل إلى اتخاذ خطوات ملموسة سبق أن طمستها إدارة ترامب مثل إعادة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وإعادة برامج المساعدة الاقتصادية لوكالة المعونة الأمريكية للشعب الفلسطيني والتفكير جاديًّا في إعادة فتح قنوات للتواصل مع القيادات الفلسطينية والالتزام بعلاقات مستقلة معهم بعد أن قام جاريد كوشنر في صفقة القرن بتجاهلهم تمامًا.

ومن الضرورة إعادة النظر أيضًا في فتح البعثة الأمريكية للفلسطينيين في القدس الشرقية وإلزام إسرائيل بوقف بناء المستوطنات وردع التوسع الاستيطاني ورفع الحصار الذي تفرضه على الاقتصاد الفلسطيني والقيود المفروضة على التجارة. وهو ما لم يتسن للاتحاد الأوروبي القيام به رغم الضغوط التي مارسها على إسرائيل في ظل مطالبة وزراء تجارة دول الاتحاد من أجل المتوسط برفع الحظر. فمن المعروف أن إسرائيل لن تذعن سوى للولايات المتحدة. كما يقع على عاتق الولايات المتحدة مطالبة إسرائيل بفتح الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية وإن كان لمساعدتهم للوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء والتي أصبحت خدمات نادرة لديهم.

وفي ضوء صعوبة إدارة بايدن من إعادة فتح البعثة الفلسطينية في واشنطن بالنظر إلى ما أقره قانون الكونجرس في عام ١٩٨٧ من منع الفلسطينيين في فتح مكتب في الولايات المتحدة، علمًا بأن الرؤساء المتعاقبين استطاعوا الالتفاف حول التشريع بصورة أو بأخرى. لكن القوانين اللاحقة التي صدرت في ٢٠١٥ و٢٠١٨ تُحد من قدرة الرئيس على

التحايل على القيود السابقة، فقد يكون من المناسب التفكير في تعامل الإدارة الجديدة مع المكتب الفلسطيني بالأمم المتحدة في نيويورك وإن كان بصفة مؤقتة.

ويتعين على الفلسطينيين والمنطقة أن يعوا أنه حتى لو علقنا بعض الآمال على عدالة وتوازن الإدارة الجديدة، فعلينا أن نعرف جيدًا أن الإدارة الجديدة لن تحيد عن "دعم واشنطن غير المحدود" لإسرائيل، والذي يمثل الركيزة السياسية للحزبين الديمقراطي والجمهوري. ولا ينفي أحد وجود بعض الفوارق البسيطة في صفوف الحزب الديمقراطي لأمور مثل وضع شروط للمساعدة الأمريكية لإسرائيل وفقًا لمقترحات الجناح التقدمي للحزب من أمثلة المرشحين الديمقراطيين بيرني ساندرز وإليزابيث وارين، غير أن مثل هذه المقترحات تم رفضها من الرئيس جو بايدن وأكد عدم المساس بالمساعدات السنوية البالغة ٣٫٨ مليار دولار لإسرائيل. فعلى الرغم من معارضة الرئيس بايدن للضم الإسرائيلي، استبعد بشكل قاطع مساومة إسرائيل أو ربط المساعدة العسكرية الأمريكية بوقف المستوطنات (مثلما فعل بوش الأب من قبل).

وقد تكون إدارة ترامب بالفعل قد وضعت حجر الأساس من خلال ما قامت به من تيسير العلاقات الدبلوماسية بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، سواء أردنا الاعتراف بذلك أم لم نرد. وعلى الإدارة الجديدة البناء على هذا من خلال الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات للفلسطينيين. فإن إبداء النيّة الحسنة من جانب الدول العربية وإقامة هذه العلاقات لم يكن غير مشروط. فهذه الدول -إن كان علنًا أم سرًا- سوف تطالب إسرائيل بتقديم المقابل، لتمكين المنطقة من العيش في سلام وتقبل إسرائيل كجزء منها.

فإن على الرئيس جو بايدن أن يثبت نفسه كرجل حق ومبادئ أمام شعبه والعالم. ومع ذلك، علينا أن نحذر من قوة الإقناع الاستثنائية التي يتمتع بها الرئيس الإسرائيلي نتنياهو إن ظل في الحكم. فلن يكون من الصعب عليه أن يضع الإدارة الجديدة في قبضة يده. فقد عاصرت نتنياهو كسفير لبلاده في نيويورك خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٨، حيث شغلت منصب سكرتير أول بالبعثة المصرية لدى الأمم المتحدة في نيويورك في ذات الفترة. وكنا بالبعثة المصرية نتسارع للذهاب إلى مجلس الأمن للاستماع إلى مداخلات السفير الإسرائيلي ونستعجب لقوته في إقناع الجميع بكلماته المضللة ونظرياته الكاذبة دون أن يرمش لدرجة أنه يكاد يقنعنا نحن أيضًا رغم فضحنا لكل أكاذيبه.

كما نجح خلال فترة عمله في الأمم المتحدة فيما لم ينجح فيه أحد من قبله، فألزم سكرتارية الأمم المتحدة وأمينها العام (خافيير دي كويلار من بيرو) بفتح أرشيف الأمم المتحدة للمجرمين النازيين والذي كان على أعلى درجات السرية حتى تلك الأيام. فما زال علينا أن نحتاط لمثل هذا الرجل رغم ما يقال من أن الرئيس الأمريكي جو بايدن من خلال تعامله مع نتنياهو ملم تمامًا بشخصيته وكذبه المتواصل.

فهل الإدارة الجديدة واعية وقادرة على استكمال ذلك؟ فإن الأمر يستلزم الآن حوارًا إقليميًا متعمقًا على أكثر من مستوى. قد يتضمن المستوى الأول الدول العربية المعنية، بما في ذلك دول الخليج وإسرائيل حول قضايا السلم والأمن لحماية المنطقة من ويلات الحروب والأطماع الإقليمية. ولا مانع من أن يضم هذا الحوار مشاركين من خارج المنطقة، بما في ذلك روسيا وأوروبا وعلى هذا المستوى أن يوجد تسوية مرضية للقضية الفلسطينية.

لحتى لو لم يعد الشرق الأوسط يمثل أولوية، فإنه ما زال مصدرًا لاضطرابات كبيرة خارج حدوده، بدءًا من الإرهاب مرورًا بمشاكل اللاجئين وصولًا إلى الانتشار والتنافس النووي، بما يعني ضرورة استمرار الولايات المتحدة كقوة توازن داخل المنطقة وكبح اندلاع كوارث أكثر تفاقمًا والتي قد تحوم بالفعل في الأفق ببوادر أطماع جديدة لتركيا والتي قد تنافس أطماع كل من روسيا وإيران، وما عليهما سوى التصدي لها بإشعال مزيد من الحروب بالوكالة. فإنه حتى مع انتهاء حرب الولايات المتحدة في أفغانستان واتباعها نهجًا مختلفًا تجاه إيران، فهذا لا يعني انسحاب أمريكي من المنطقة، بل يعني إعادة الانتشار بسبل ودبلوماسية مغايرة، منعًا للتصعيد وتهدئة للاضطرابات الموجودة والتي ستستمر بالتأكيد من الأراضي الفلسطينية ولبنان إلى العراق وما وراءه. ستكون هناك حاجة إلى سياسات أخرى لمعالجة المعارك المزعزعة للاستقرار بين الفصائل المتناحرة والتي قد تؤدي إلى تفاقم الكثير من القضايا الأمنية في المنطقة.

ويتطلب ذلك كله الصبر والمثابرة وتمويل وافر، لأنه عادة ما تصطدم الخطط الأمريكية بحقائق إقليمية كبدت لها خسائر كبيرة؛ سواء كانت فاجعة هجوم ١١ سبتمبر في أولى أيام حكم جورج بوش الابن أو كانت القاعدة وصعود الدولة الإسلامية (داعش) التي أدت إلى إخفاق آمال إدارة أوباما في تخليص الولايات المتحدة من حروب الشرق الأوسط، أو الإدراك البطيء لإدارة ترامب أن إيران لن تنهار ببساطة أو تستسلم تحت ضغط العقوبات المتجددة. وستة أشهر من وباء الكورونا والسياسات العنصرية للرئيس ترامب كانت كفيلة بالإضافة إلى سلسلة الاضطرابات في الولايات المتحدة والتي يرثها الرئيس الأمريكي الجديد في عام ٢٠٢١.

وعلى الرغم من معاصرة جو بايدن كل هذه الاضطرابات سواء في كواليس الكونجرس الأمريكي أو لثمان سنوات متوالية كنائب للرئيس أوباما، فهو ما زال يبدو متوترًا كصانع للسياسة في واشنطن إزاء تداعيات الشرق الأوسط وكيفية التعامل معها كإدارة جديدة.

*****

الفصل الرابع:

لا منطق وراء منطق الحرب الأهلية في سوريا

لم تعان دولة من عواقب الربيع العربي مثلما عانت سوريا. فقد وصلت موجة الانتفاضات العربية التي بدأت في يناير ٢٠١١ في مصر وتونس بعد أقل من شهرين إلى سوريا، عندما خرج سكان درعا -بلدة صغيرة في جنوب سوريا بالقرب من الحدود الأردنية- للاحتجاج رافعين اللافتات ضد الحكومة، وما لبثت أن امتدت الاضطرابات إلى أجزاء أخرى من البلاد مطالبة بالإصلاحات والحريات السياسية وعزل الرئيس بشار الأسد. وقدمت الحكومة السورية عدة تنازلات، إلّا أن المتظاهرين اعتبروها غير كافية، الأمر الذي أدى إلى تحول الانتفاضة السورية إلى حرب أهلية عصيبة دامت حتى الآن أكثر من عشر سنوات. فأرسلت الحكومة الدبابات إلى المدن المضطربة لقمع المتظاهرين.

وتفاقمت تعقيدات الصراع في سوريا بسبب الانقسامات العرقية والتي لا تمثل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس الأسد والنخبة السياسية والعسكرية سوى أقلية صغيرة في بلد ذي أغلبية سنية اتسمت بالتسامح والتعايش مع الطوائف الأخرى.

وأود هنا أن أضع ثلاثة خطوط تحت كلمة "متسامحة"، لأنني بالفعل عايشت هذا التسامح منذ كنت أزور أبي سنوات الوحدة بين مصر وسوريا في أواخر خمسينيات العقد الماضي. وكان قائد القوات المصرية السورية آنذاك في القنيطرة. وعايشت التآلف بين الطوائف كسنة ومسيحيين ودروز وعلويين لا تمييز ولا تحامل بينها، وعايشت عشق السوريين بطوائفهم المختلفة لمصر وشعبها، كما كان لي دائمًا أصدقاء سوريون سواء أثناء

عملي كدبلوماسية في الدول التي عملت بها أو فيما بعد. وحرصت دائمًا على الحفاظ على هذه الصداقات وتعميقها ومتابعتي معهم للأحداث بين الحين والآخر، وهو ما أسهم في إثراء هذا الفصل وجعله أكثر دقة وعمقًا. وقصوا لي قصصًا يقف لها شعر الرأس عن التلاعب الأمريكي والتركي في المنطقة والتي حفظنا الله منه بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ونجاح الرئيس السيسي في الانتخابات.

وأود التأكيد هنا على أن ظهور الإسلاميين المتطرفين في سوريا ظاهرة حديثة نسبيًّا بخلاف مصر التي نشأت جماعة الإخوان المسلمون برئاسة الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨ وترعرعت في مصر وأصبحت جزءًا من نسيجها الوطني. فقامت بمحاربة الاحتلال الإنجليزي وشاركت -وإن بسرية كاملة- في ثورة ١٩٥٢ مع الضباط الأحرار. ثم ما لبثت أن عادت إلى جحورها لتعمل في الخفاء في عهد الرئيس جمال عبد الناصر لما كان يحمله لها من ضغينة وعداء لتعارض المصالح والمبادئ وقيام الجماعة بالترويج للقومية الإسلامية في تناقض صريح للقومية العربية.

وفي المقابل لم يندمج الإخوان المسلمون بين السوريين وإن شنوا حربًا شعواء في الفترة الممتدة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٢ متخذين مدينة حماة مقراً لهم. وأراد هؤلاء قلب نظام الحكم البعثي في سوريا وحملوا السلاح من خلال ميليشيات مسلحة سميت "الطليعة". وقامت بمحاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد في ٢٦ يونيو ١٩٨٠. وقاد ذلك إلى مجزرة حماه في ١٩٨١، حيث قام الجيش السوري بتوجيهات الرئيس حافظ الأسد بقمع ميليشيات الجماعات الدينية المتطرفة. وفرت القيادات الإسلامية إلى الأردن وتركيا والدول الأوروبية. وفي ضوء ما مُنيت به ميليشيات الطليعة من هزيمة منكرة، اعتبرتها جماعة الإخوان منشقة عنها، حيث كانت الجماعة الإسلامية في ذلك الوقت لا تحبذ حمل السلاح.

ثم ظهرت الجماعات الإسلامية في سوريا مع بدء الربيع العربي في عام ٢٠١١ أي بعد ثلاثين سنة بظهور جبهة النُّصرة والتي أصبحت فيما بعد هيئة تحرير الشام وأصبحت

في غضون أشهر أبرز القوى المعارضة للنظام السوري. وأنشأ المنشقون السوريون رسميًّا المجلس الوطني السوري الذي ضم ممثلين عن مجموعة إعلان دمشق، وهي شبكة من الإخوان المسلمين السوريين وحزب سياسي إسلامي محظور. كما أنشئ الجيش السوري الحر بانفصال بعض ضباط القوات المسلحة السورية الذين أعلنوا أن هدفهم هو إسقاط حكومة بشار الأسد. وساعدت الولايات المتحدة على إنشاء ما عُرف بالقوات السورية الديمقراطية في عام ٢٠١٥، وهو تحالف متعدد الأعراق ميليشيات عربية سورية وأشورية وسريانية وشيشانية وكردية وضعت دستورًا لها يؤكد أن مهمتها إنشاء سوريا علمانية وفيدرالية دون المطالبة بالانفصال. والجناح السياسي لهذه القوات أطلق على نفسه اسم مجلس سورية الديمقراطية. وإن خصوم هؤلاء الأساسيين هم الدولة الإسلامية (داعش) وتركيا وتنظيم القاعدة.

ولا أزايد هنا حين أقول إن السوريين يحبون رئيسهم. وفي أحاديثي المتشعبة مع المهاجرين السوريين في مصر ومن بينهم أصحاب المطاعم الشهية بالأكل السوري ورجال الدين والشباب يؤكدون جميعهم أن الرئيس بشار الأسد هو الذي يحافظ على تماسك سوريا ويكفل الحماية للمسيحيين والأعراق الأخرى. وأنه لو سقط، فإن هؤلاء سوف يطاردون ويعانون كثيرًا، ويتعجب الكثيرون من رفض الإدارات الأمريكية أن ترى أن الحرب الأهلية في سوريا من صنع الجماعات الإسلامية. كما أنهم لا يتفهمون المخطط الأمريكي ومقاصده من إسقاط حكومة الأسد في وقت يزعمون فيه أنهم يحاربون الجماعات الإسلامية، وهو ما يقوم به بالضبط الرئيس السوري.

وأوضحت لي إحدى صديقاتي، التي تعرفت عليها أثناء عملي كسفيرة لبلادي في أثينا في أحاديثها معي عبر شبكة التواصل الاجتماعي إلى مدى تشابك وتعقد الموقف في سوريا وظهور وسقوط الجماعات المختلفة مثل الفطر في العشر سنوات الماضية. وأسهم ذلك كله في جعل ساحة المعركة معقدة للغاية. وتضيف من هؤلاء ما اختفى ومنها نشطاء حسب

التمويل الذي يتلقونه وتدعمه قوى إقليمية ودولية متنافسة. وسرعان ما تحول الصراع بدلًا من المطالبة بالإصلاح الاقتصادي والحريات الأساسية إلى صراع على السلطة تطلعًا لتحقيق أطماع سياسية خاصة، وهو ما أدى إلى احتدام القتال مع الحكومة وإطالة أمده ودخول قوى خارجية إشعالًا للمنطقة ولنيل نصيبها من الكعكة.

وتحولت سوريا إلى ساحة للمنافسة بين القوى الإقليمية والعالمية تحتدم فيها الصراعات بين غايات كل منها ومقاصدها مبرزة نقاط ضعف وقوة كل منها على حدة وداخل المنطقة. وكانت أولى هذه الصراعات بين رؤى كل من روسيا والولايات المتحدة. فبينما كانت الأولى واضحة ومحددة فيما تريده وهو العودة مرة أخرى إلى المنطقة وإعادة ترسيخ أقدامها، أظهرت الثانية ضعف وتردد وعدم وضوح في الرؤى بل وتناقض صريح في أهدافها ما بين القضاء على الدولة الإسلامية (داعش) من ناحية، والتردد في استخدام قواتها العسكرية خوفًا من الانزلاق في حرب جديدة في المنطقة، من ناحية أخرى، مما أدى إلى فقدان الولايات المتحدة لنفوذها ومصداقيتها. وليس هناك مكان أكثر من سوريا أظهرت فيه الولايات المتحدة ضعف قدرتها على اتخاذ القرار ما بين مواصلة دورها البوليسي في المنطقة أو الانسحاب لصالح "أمريكا أولًا"، ومن ثم التنازل عن دورها كقوة استقرار وتوازن دولية.

كما اتخذت سوريا مسرحًا لصراعات القوى الإقليمية، لا سيما تركيا وإيران، ليس في مواجهة بعضهما البعض ولكن لتحقيق كل منها مطامعه الخاصة.

فبالنسبة لإيران كان الأمر يستوجب تضمين سوريا للمثلث إيران-العراق-سوريا بُغية العمل على استقرار إيران كقوة إقليمية لها وزنها في مواجهة المملكة السعودية ودول الخليج.

أما مطامع تركيا فكانت تفوق ذلك من خلال تغذيتها القوى الإسلامية ضد نظام الرئيس الأسد بُغية استعادة مجد الإمبراطورية العثمانية.

يركز هذا الفصل على الآثار السلبية لسياسة أوباما على المنطقة وعلى الولايات المتحدة، مع إظهار الفرق بينه وبين خليفته ترامب، الذي كانت أولويته المطلقة هي اقتلاع فترة أوباما من تاريخ الولايات المتحدة، واقفًا بالمرصاد لكل ما قام به.

وكانت سوريا إحدى الساحات التي استخدمها ترامب لغرضه، فبادر بتوجيه ضرباته إلى سوريا. ورغم ضبابية سياسة ترامب هي الأخرى في المنطقة فكان أداؤه في سوريا -على الأقل في البداية- حاسمًا يعكس إبانة قدرته على اتخاذ القرار دون تردد وتوجيه رسائل واضحة إلى كل من روسيا والصين وإيران.

ويتناول هذا الفصل أيضًا أطماع وطموحات الرئيس التركي العلنية والخفية في المنطقة.

وأخيرًا وليس آخرًا، احتمالات وكيفية تحرك الإدارة الجديدة لجو بايدن فيما تركه لها كل من أوباما وترامب من إرث صعب ومعقد في سوريا ووقوعها بين المطرقة والسندان. وإن نرصد مؤخرًا بعض المؤشرات الدالة على مساعي الإدارة الجديدة للانخراط العسكري مرة أخرى في سوريا كإحدى أوراق الضغط لإلزام إيران بخوض مفاوضات مجددة تحديثًا للاتفاق النووي.

أ- آثار سوء إدارة أوباما في سوريا

حاولت صديقتي السورية جاهدة إضفاء منطق لموقف لا منطق له تجاه سوريا. ومع ذلك، فهي حرصت على الإشارة إلى أنه قد يكون من المفيد بداية أن نذكر أن إدارة أوباما قامت بمساعدة وتمويل الجيش السوري الحر وزودته بالأسلحة والمعدات وقامت بتدريب عناصره. وافتتحت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية آنذاك الدورات التدريبية. وإزاء اختلاف هذه الفصائل فيما بينها وتعدد انتماءاتها وقيامها بتصفية بعضها البعض، توقفت إدارة أوباما عن إمدادها بالسلاح.

وقد نتساءل أين الجيش السوري الحر الآن؟

فنجد أن نصفهم انضم إلى الدولة الإسلامية ومنهم من فر إلى تركيا يحاربون طواحين الهواء، على حد تعبيرها.

واستطردت أن كل همّ إدارة أوباما هو إسقاط الرئيس بشار الأسد ادعاءً أنه مناهض للديمقراطية والحريات ويقمع شعبه بقسوة ووحشية. وكيف يمكن تصور أن الرئيس أوباما الذي حصل على جائزة نوبل -لمجرد أنه جاء ليعكس حقبة جديدة في السياسة الأمريكية الخارجية تقوم على التواصل مع العالم واستنكار السياسات الفردية والغطرسة الأمريكية- أن ينتهي به المطاف إلى أن يتخذ موقف المتفرج من الكوارث الإنسانية في المنطقة واحدة تلو الأخرى، في اليمن وسوريا وليبيا، وكان الكثير من صنعه.

وتستطرد صديقتي أن الرئيس أوباما وإدارته آثروا أخذ موقف المتفرج وترك الساحة مفتوحة للفصائل الإسلامية لتتقاتل فيما بينها.

استمر أوباما في تقاعسه عن التدخل، حتى بعد قيام هذه الجماعات بتشريد نصف سكان البلاد، بحجة رفضه الانجراف في حرب أخرى في الشرق الأوسط، وهو الذي تعهد في حملته الانتخابية على إنهاء الحروب في كل من العراق وأفغانستان.

غير أن أفعال إدارة الرئيس أوباما كانت حقًّا محيرة. فبينما كانت تعلن على الملأ أنها ترغب في القضاء على الدولة الإسلامية، نجد أن الرئيس أوباما وقف دون حراك أمام تدهور الوضع في سوريا وازدياد الدولة الإسلامية قوة وبطشًا. وعلى الرغم من أن قلةً من المحللين قاموا بربط موقف أوباما في سوريا مع موقفه في مصر، فإن هذا الربط جائزٌ بل وقائم. فكان الرئيس أوباما مؤيدًا علناً للإخوان المسلمين في مصر باعتبارهم اختيار الشعب ويمثلون ديمقراطية الانتخابات. وبنفس المنطق ترك الأمور تتفاقم مقتنعًا أن المشكلة هي نظام الأسد وليس بزوغ الدولة الإسلامية وتوسعها بقوة السلاح. ورفض أن يرى الآلاف من مسلمي أوروبا الذين ذهبوا للقتال في سوريا وأغمض عينيه عن تركيا القوة الخارجية حليف الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلنطي التي كانت تقوم بتسليح الإخوان والجماعات الإسلامية. وظل أوباما على قناعة أن الرئيس الأسد هو المشكلة والذي يستوجب إسقاطه بأي ثمن.

ومع ذلك، لم توجه الإدارة الأمريكية أي ضربة لوقف إسالة دماء المدنيين، حتى بعد الهجوم الكيميائي الذي قيل إنه من أفعال نظام الأسد في أغسطس ٢٠١٦، بما كان بمثابة تحدٍّ صارخ لإعلان باراك أوباما منذ عامٍ مضى بأن استخدام الحكومة السورية لأية أسلحة كيميائية يكون بمثابة تجاوز "للخط الأحمر" وسيبرر عملًا عسكريًّا أمريكيًّا. وإن لزامًا علينا الاعتراف أنه كان محقًّا في تراجعه عن توجيه ضربة إلى الحكومة السورية في غياب دليل ملموس ضدها وبالنظر إلى رفض حلفائه الرئيسيين مثل المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية مجاراته في الهجوم على سوريا. وعلى النقيض من ذلك، لم يتردد أوباما في تسديد ضرباته إلى ليبيا وإغراء حلف شمال الأطلنطي بالتدخل تصعيدًا للوضع في ليبيا دون أي حساب لتداعيات مثل هذا الغزو على ليبيا والمنطقة وغير مبالٍ بما قد يحدث للمدنيين ودون أن تتعظ أمريكا من تجربتها في العراق. وترك أوباما ليبيا في حالة مزرية من الفوضى والتناحر تقاسي منها والدول المجاورة لها.

ونلمس اليوم تداعيات أخطاء إدارة أوباما الفادحة في كل من سوريا وليبيا. وظن البعض أن سياسته اتسمت بالواقعية والتحفظ ومراعاته أولًا وأخيرًا المصالح الأمريكية. غير أن الغالبية ارتأت أن كثرة تردد الرئيس أوباما في اتخاذ القرار يعكس ضعف شخصيته وإحراجه للولايات المتحدة كقوة عظمى، بما لا يقل وطأة عن الإحراج الذي سبق أن سببه لها الرئيس كارتر في أزمة الرهائن الأمريكية في إيران، وهو ما كلفه فترة رئاسة ثانية.

وأثبتت إدارة أوباما أنها لا علم لها ببواطن الأمور وتمسكت بديمقراطية وهمية لتبني عليها سياستها الخاطئة في سوريا والمنطقة. كما توهمت أنه بمسايرتها الدولة الإسلامية بشكل مستتر في سوريا والإبقاء على حكم الإخوان في مصر كفيلان وحدهما بالدفاع عن مصالحها وأهدافها، لا سيما بالنسبة للأطماع الإسرائيلية والتنازل عن سيناء للفلسطينيين.

وكانت الجماعات الإسلامية في سوريا مثلها مثل ما كانت عليه في مصر منظمة ومجهزة بشكل أفضل للقفز على الحكم، مما أدى إلى أن تكون المفاضلة في النهاية بين حكومة الرئيس بشار الأسد والإسلاميين المتطرفين. وبنفس السيناريو الذي فضلت الإدارة الأمريكية أن تكون السلطة للإخوان المسلمين وإنهاء حكم الرئيس مبارك مبكرًا ورفضها خلفًا له من داخل المؤسسة، أرادت تطبيق ذات السيناريو في سوريا، معتبرة أن المتأسلمين يعبرون عن الديمقراطية والحريات السياسية.

وأظهرت إدارة أوباما ازدواجية في سياستها في سوريا. ففي حين تعاونت ومنذ عام ٢٠١٤ مع الأكراد السوريين لمحاربة الدولة الإسلامية، أبدت مرونة تجاه الحركات الإسلامية.

ألم تكن الإدارة الأمريكية على علم بصعود قوة الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا وبأهدافها وأطماعها؟

ألم تكن على علم بأن فوز أي مجموعة من المتظاهرين المعتدلين ستلقي نفس المصير الذي لاقاه المتظاهرون في مصر على يد الإخوان المسلمين مهددين بالفوضى العارمة إن حاول الجيش إيقافهم؟

ألم تكن -إدارة أوباما- على علم بأن الرئيس الأسد كان يحارب التوسع الإسلامي للإخوان المسلمين في سوريا بكل ضراوة وكان هو وحده القادر على هزيمة الدولة الإسلامية (داعش)؟

كانت الإدارة الأمريكية لأوباما على علم بذلك كله، ومع ذلك آثرت إغفاله. فقد تركت الأمور تستفحل. وكان لنفس السيناريو المصري أن يتكرر ألا وهو استدراج الرئيس الأسد للتنازل لصالح المتظاهرين، ثم وثوب الدولة الإسلامية على الحكم في سوريا وهو ما قد يثبته لنا التاريخ.

وفي تبريره لسياسته السلبية والمغلوطة تجاه سوريا، جادل أوباما بأن مؤيدي النظام -أمثلة روسيا وإيران- لديهم مصالح في سوريا أكثر من الولايات المتحدة، وهم على استعداد للقتال دفاعًا عنها، موضحًا أن أي تدخل أمريكي سيؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة وعلى الولايات المتحدة تجنب أي احتكاك مباشر بينها وبين روسيا.

وأثبتت إدارة أوباما نظرتها الضيقة والمحدودة على عكس روسيا تمامًا، الذي قرأ رئيسها بوتين الموقف في سوريا بوضوح وخاض الحرب منذ البداية مؤيدًا لحكومة الأسد ولم يتذبذب لحظة ما بين تأييد الفئات المختلفة من المتظاهرين والمتمردين، مثلما تخبطت الإدارة الأمريكية في تأييدها بين المتظاهرين المعتدلين والإسلاميين المتطرفين والأكراد. فدخلت روسيا بكل ثقل وكانت تعلم جيدًا ما تريد، العودة مرة أخرى إلى الشرق الأوسط مع تهميش الولايات المتحدة. ونجحت روسيا في ذلك دون جدال، مع العلم بأن روسيا لها مطامعها. والمهاجرون السوريون في مصر على قناعة أيضًا بأن روسيا كانت خير عون للرئيس الأسد وأنقذت بلادهم من الهلاك وحافظت على تماسكها.

كما يرفض الكثير من بين المهاجرين السوريين ما يتردد من احتمالات إعادة هيكلة اتفاقية سايكس بيكو مستبدلين المملكة المتحدة وفرنسا بالولايات المتحدة وروسيا. ويقولون إن هناك أطماعًا أخرى كثيرة ومتنافرة بين القوى الإقليمية التي قد تحول ولن تسمح بإبرام اتفاقية جديدة على غرار سايكس بيكو.

وظلت أمريكا متذبذبة فيما تريده من المنطقة، الانسحاب، النفوذ، الدفاع عن مصالحها، حماية إسرائيل، تحجيم روسيا، محاربة إيران، القضاء على الدولة الإسلامية (داعش) وهي التي بدأت قوتها تترعرع في المنطقة بتأييد كامل من تركيا حليفة الولايات المتحدة وعضو حلف شمال الأطلنطي، كانت الأهداف الأمريكية عديدة ومتناقضة. ولسخرية القدر يعلن أوباما في كتابه "أرض الميعاد" أنه حاول الحفاظ على سوريا موحدة وإقناع المجتمع الدولي بذلك ومنع انهيارها. ولعل يكون هدفه من ذلك إرسال رسالة واضحة وجريئة إلى الإدارة الجديدة بأهمية الحفاظ على وحدة سوريا وبما تتضمنه أيضًا بشكل مستتر من أسفه إزاء إخفاقات سياساته. وكأنه -سواء في فترة رئاسته أو فيما بعد- لم ير أي تناقض ما بين مطالبة إسقاط نظام بشار الأسد والحفاظ على وحدة سوريا.

ومن العجب والحال كذلك في مغامرة الولايات المتحدة في العراق أيام بوش الابن (٢٠٠٣) على عكس والده الذي عرف المدى الذي يتعين عليه التوقف عنده بالنسبة لحرب العراق الأولى (١٩٩١) حفاظًا على نظام صدام حسين ليس لأنه يؤيده ولكن خوفًا من المجهول والحفاظ على وحدة العراق.

وعلى غرار بوش الابن في العراق تمادت إدارة أوباما في ليبيا إسقاطًا لنظام القذافي، واهمة بذلك أن الديمقراطية سوف تسود من بعده، مما يظهر مدى جهل الولايات المتحدة بقوة الفصائل والجماعات والانقسامات في هذه الدول التي في الواقع تتطلب حنكة ويدًا من حديد للحفاظ على الاستقرار والأمن فيها وسلامة شعوبها وإجهاض أطماع وطموحات قيادات فصائلها.

ب- أولوية ترامب: استئصال فترة رئاسة أوباما من التاريخ

كل ما أراده ترامب في أثناء فترة رئاسته -وعلى نحو ما بيناه- هو محو حقبة أوباما، واستئصال أي عمل قام به على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال مجرد القيام بعكسه أو إلغائه، وكأن ذلك وحده كفيل بإثبات أخطاء رؤى أوباما وسياساته. وعلى رأي المثل أن "الانتقام طبق يفضل أن يقدم باردًا"، فكان على ترامب أن يمتثل بمزيدٍ من الدبلوماسية والحنكة إذا ما أراد القضاء على فترة رئاسة أوباما.

غير أن ترامب هو الآخر لم يكن موفقًا لقلة خبرته وعدائه لبعض اللبنات الأساسية للقوة الأمريكية والمبادئ التي قامت بإرسائها منذ الحرب العالمية الثانية، إلى جانب بطشه ومواقفه العنصرية داخليًّا.

وقد يعجب المرء لما بدا من تشابه بين كل من ترامب وأوباما من خلال تصريحاتهما، فكلاهما يتفق على أن التدخل الأمريكي يجب أن يكون انتقائيًّا ويقتصر على أينما يكون هناك مصالح مباشرة وملموسة أو تهديد حال لأمنها القومي. واتفق الاثنان على أن أمريكا ليست مجبرة على أن تتمسك بقيادة العالم بشكل مطلق، فإن ذلك من شأنه تكبيد خسائر فادحة لها ولشعبها، تكون في غنى عنها. بل إن إدارة ترامب ارتأت في شعار "أمريكا أولًا" العودة إلى سياسة العزلة بما قد يعفيها عن دورها كقوة استقرار وتوازن دولية. ويتناسى كلاهما أن ما انتزعت عقيدتي كلينتون وبوش الابن من حقوق استثنائية وفريدة للولايات المتحدة دون غيرها من الدول هو لدورها البوليسي وامتثالها بالحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين. وإلّا فكيف لها أن تبرر مثل هذه الحقوق إن أرادت اتباع سياسة العزلة والتراجع عن دورها ومسئولياتها كقوة عظمى؟ وعلى الرغم من أوجه التشابه هذه، فلا يمكن وضع الرئيسين في سلة واحدة، وذلك للاختلاف الجذري بينهما في التنفيذ.

فبينما كان أوباما يميل إلى التعامل من خلال المؤسسات وإن اتسم بكثرة التردد والتمادي في دراسة القرارات قبل اتخاذها، مما كان يفوت عليه فرصة اتخاذ القرار الصحيح

في الوقت المناسب، كان ترامب جسورًا إلى حد التهور في تصرفاته وكان همه الأساسي هو التأكيد على القوة والنفوذ الأمريكي. وإزاء هذا الاختلاف يمكن وضع أوباما مع كارتر وبوش الأب في سلة واحدة. وعلى العكس من ذلك، يأتي ترامب في سلة مع كل من ريجان وكلينتون وبوش الابن في حبهم للتملق والانفراد بالقرار. وتحتوي كل سلة على رؤساء ديمقراطيين وآخرين من الحزب الجمهوري، فإن توجهات السياسة الأمريكية ما بين إظهار القوة المنفردة والتعددية لم تكن حكرًا لحزب دون آخر، إنما كانت تتجاوب مع التوقيتات والظروف المحيطة.

وكان ترامب يميل إلى ضرب أي شخص يعبث مع الولايات المتحدة مثله في ذلك مثل ريجان وكلينتون وبوش الابن. غير أن أكثر ما أساء لترامب هو افتقاده لإرساء هدف محدد توجيهًا لضرباته وإظهارًا لنجاحاته على غرار كل من ريجان وبوش الابن. أضاع ترامب البوصلة لترشد طريقه ولم يستطع أحد مسايرته، سواء في إدارته أو حلفائه من قادة العالم.

ولم يُناقض الرئيس ترامب نفسه في أي مجال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة مثلما حدث في سوريا. فمنذ عام ٢٠١٣ وهو يقف بالمرصاد لسياسات أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، حيث أكد مرارًا في تغريداته ضرورة البقاء بعيدًا عن سوريا، مساويًا بين سوء المتمردين وسوء نظام الأسد، مؤكدًا معارضته بشدة لاستخدام القوة في سوريا. ولم تتغير آراؤه أثناء الحملة، حيث نبّه من أن تدخل بلاده قد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، فإن الولايات المتحدة لن تقاتل سوريا وحدها، بل سوريا وروسيا وإيران، تمامًا مثلما صرح به الرئيس أوباما من قبله بشدة انخراط ومصالح هاتين الدولتين في الشأن السوري.

وما لبث أن تحولت سياسة ترامب ١٨٠ درجة فور تقلده منصب الرئيس. ودون انتظار صدور التقرير النهائي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو آلية التحقيق المشتركة

التابعة للأمم المتحدة تأكيدًا لقيام الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين أو حتى امتلاكها لها، قام ترامب بشن غاراته الجوية ضد النظام السوري. بل ولم تراع إدارة ترامب أن الحكومة السورية نفسها هي التي طالبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحقيق في أحداث ٤ أبريل ٢٠١٧ وكشف حقيقة من يمتلك هذه الأسلحة في سوريا إيماء إلى توجيه اتهام صريح إلى الدولة الإسلامية. ومثل هذا النهج يعيد إلى الأذهان ذكريات التدخل العسكري الأمريكي المتهور للعراق عام ٢٠٠٣ من خلال اتهام النظام امتلاكه أسلحة نووية دون انتظار أي إثبات من قِبَل منظمة الطاقة النووية في هذا المجال. بل وعلى العكس من ذلك، أفاد مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة آنذاك أنهم لم يعثروا على ما يشير إلى أن العراق يمتلك أسلحة نووية أو برنامجًا نشطًا.

وكتبت صحيفة نيويورك تايمز حينئذ أن الرئيس ترامب أصدر أوامره بالهجوم على سوريا، حيث تم قذفها بتسعة وخمسين صاروخًا توماهوك وبلغت تكلفة الصواريخ وحدها حوالي ٥٠ مليون دولار. ومع ذلك لم تأت الضربة بأية نتائج ملموسة ولم يكن الغرض منها واضحًا اللهم إلّا وفقًا لما قام بتصويرها بأنها ضربة إنسانية. ويبدو أن اندفاع ترامب نحو القيام بهذه الضربة كان موجهًا أساسًا لمؤيديه بالداخل ومنتقديه بالخارج. فلم تكن الضربة بهدف أو حتى كافية لإسقاط أو استبدال حكومة الرئيس السوري بحكومة أكثر مركزية أو أكثر ائتلافًا، كما لم تكن كافية لإضعاف الدولة الإسلامية، ولم يكن متوقعًا أيضًا من مثل هذه الضربة أن تلقى تأييد الشعب السوري أو شعوب المنطقة، بما يساعد على استرجاع الولايات المتحدة لنفوذها. بل على العكس من ذلك كله، كان واضحًا أن هذا القصف سيؤدي إلى تصعيد لا مبرر له.

عدم الاكتراث بالحصول على موافقة الكونجرس الأمريكي للهجوم على سوريا

على الرغم من علم ترامب جيدًا أن القيام بهجوم عسكري يتطلب موافقة مسبقة من الكونجرس، وهو ما كان من بين العوامل التي قيدت أوباما في قرار التدخل لتمسكه بالعمل من خلال المؤسسات، فإن ترامب لم يول أي اهتمام لذلك، وشن هجومه على سوريا دون أن يحصل على موافقة الكونجرس، مستشهدًا بما أُشيع في وسائل الإعلام من هجوم نظام الأسد بالأسلحة الكيماوية على المتظاهرين المدنيين. ومرة أخرى، شنت الولايات المتحدة هجومًا عسكريًّا على دولة ذات سيادة بأمر من رئيسها دون أي إثبات صحيح، مستندًا إلى ما تناقلته وسائل الإعلام. وهناك الكثير ممن أيّد قرار ترامب بالهجوم من أعضاء الحزب الديمقراطي والجمهوري على حد سواء، على اعتبار أنه قرار قوي وحاسم بعد ما سمَّوا ترددات سلفه، وإن شدّد البعض منهم على أنه كان من الأجدى الحصول على تفويض الكونجرس مسبقًا. وذلك من منطلق أنه يتعين على الرئيس عرض قضيته أمام الشعب الأمريكي والسماح لممثليه المنتخبين بمناقشة فوائد ومخاطر التدخل العسكري على الأمن القومي.

وينص الدستور الأمريكي أنه لا يصح للولايات المتحدة أن تخوض حربًا على دولة ذات سيادة لم تهاجم الولايات المتحدة أو حلفاءها ولا تهدد أمنها. وعلى الرئيس أن يتناقش مع الكونجرس. ولم يفعل ترامب، وعليه فكان قراره بالهجوم على سوريا غير قانوني.

ولنا أن يتساءل:

ما فائدة الدستور الذي لا يوقع العقاب على رئيس ينفرد بقرار العمل العسكري، وهو وإدارته على بينة تامة من أن الكونجرس وحده هو الذي يمنح سلطة الحرب للرئيس؟!

وأخطأ الكونجرس عند عدم محاسبة ترامب على غزوه لسوريا، بل قامت وسائل الإعلام الأمريكية وقاعدته الشعبية وحزبه بالتهليل لهذه الضربة ولم يتفوه الحزب الديمقراطي

بكلمة ضدها. وإن دل ذلك على شيء، فإنه دليل للوقوف السلبي للحزبين بالكونجرس إزاء انتهاك سلطتهم كممثلين للشعب الأمريكي والضرب بعرض الحائط لقوانينهم من قبل الرؤساء -سواء كانوا من الديمقراطيين أو الجمهوريين- الذين ينتخبهم الشعب الأمريكي. وكأن خوض حرب غير شرعية ضد دولة ذات سيادة لمجرد زيادة شعبية الرئيس أقل أهمية وأخف وطأة ولا تدعو للمساءلة مقارنة بحالات التصنت على الحزب المعارض أو فضيحة جنسية أو مزاعم حزبية لطلب تدخل روسيا لفضح منافسته هيلاري كلينتون في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ثم معاودة طلب ترامب مساعدة روسيا في إعادة انتخابه لعام ٢٠٢٠.

مبررات واهية لإدارة ترامب لقذفها سوريا

وعدم اهتمام ترامب بتقنين ضربته وجعلها ضربة مشروعة أمام الكونجرس والشعب الأمريكي، دفع إدارته في "حيص بيص"، حيث اختلط عليها الأمر في تبرير الهجمات الجوية على سوريا وإضفاء الشرعية عليها. وإن بادرت بالبحث عن مبررات وإيجاد الحجج تأكيدًا لاتساقها والدستور. فما كان على وزير الدفاع الأمريكي سوى الاستناد إلى المادة الثانية من الدستور، التي تسمح للرئيس بصفته القائد العام، استخدام القوة العسكرية دفاعًا عن المصالح القومية الأمريكية المهمة. ومن ثم، فكان يحق للرئيس استخدام القوة العسكرية ضد سوريا بزعم ردع استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية. وهو ما ارتآه الرئيس مناسبًا.

واستكمالًا لتقديم الحجج، أثارت الإدارة الأمريكية اتفاقية الأمم المتحدة لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٧. علمًا بأن الاتفاقية لا تنص في أي مكان على استخدام القوة من جانب واحد في حالة انتهاكها. وإذا كان الأمر كذلك، فما كانت أي دولة وافقت على الانضمام إليها بداية. فضلًا عن أن معاهدات الأمم المتحدة يحكمها الميثاق

ومجلس الأمن. فلا يوجد سبب على الإطلاق للاعتقاد أن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية يمكن إنفاذه بقوة منفردة من قِبَل دولة واحدة وخارج نطاق الميثاق. هذا، وجاء انضمام سوريا لهذه الاتفاقية في عام ٢٠١٣ كدليل على أن الحكومة السورية حريصة على تدمير كل الأسلحة الكيميائية الموجودة على أرضها، بما في ذلك تلك التي وقعت في أيدي المتمردين.

ثم توالت المبررات العديدة الأخرى والمتناقضة وغير المؤسسة للهجوم على سوريا. فذهب البعض إلى الإشارة إلى أن الهجوم على سوريا جاء تباعًا لتطبيق عقيدتي كل من الرئيس السابق بيل كلينتون في التدخل الأحادي الجانب لأسباب إنسانية وحماية الشعوب المغلوبة على أمرها، إلى جانب عقيدة الحرب الوقائية للرئيس السابق جورج بوش الابن والضربة الاستباقية للدول التي تهدد أمن الولايات المتحدة، بموجب قرار قمة الأمم المتحدة التوافقي بشأن المسئولية في الحماية لعام ٢٠٠٥، وتعليل الإدارات الأمريكية المتتالية بأن مثل هذا الحق قاصر على الولايات المتحدة دون غيرها، بما يضفي الشرعية على العمل الأحادي.

والتفسير الأكثر ترجيحًا هو أن الهجوم الكيماوي قدم لترامب ذريعة لاستعراض القوة ومرة أخرى إظهار مدى ضعف سلفه. فلم ينجح ترامب فقط في إظهار قدرته على اتخاذ القرارات الصعبة حيث فشل أوباما، متأرجحًا بين الهجوم من عدمه وإبانة عدم قدرته على الحسم، بل أظهر ترامب وبشكل فعّال أنه دائمًا على أهبة الاستعداد للرد بعنف في حالات غير متوقعة حيث لم يضع خطوطًا حمراء -على نحو ما قام به أوباما ثم تخلى عنها- ولم يُعطِ أي تحذير ثم تنازل عنه، وأظهر أنه رجل قاطع وقادر على اتخاذ القرارات دون تردد.

الولايات المتحدة مثل الدول النامية تخوض حربًا للمناورة

لا يبدو أن سياسات الولايات المتحدة كقوة عظمى تختلف كثيرًا عن سياسات الدول النامية، حيث اعتادت هذه الدول الدخول في حروب لتشتيت شعوبها عن الاضطرابات الداخلية وسياسات قادتها. وكان الاعتقاد أن مثل هذا التمويه يصعب اتباعه في الديمقراطيات الغربية، لتمتعها بنظم وآليات مراقبة السلطة التنفيذية، فما بالك في دولة عظمى. ويبدو أنه كان سهلًا بالنسبة للولايات المتحدة خوض عمليات عسكرية محدودة لتأتي بتأثيرها داخليًّا، لا سيما في فترات يمكن الإطلاق عليها بأنها فترات هشاشة سياسية. فشهدنا تلاعب رؤساء الولايات المتحدة بشكل منهجي بتوقيت ووتيرة العمليات العسكرية. وقد يكون ذلك في الفترات التي تسبق الانتخابات أو عندما يحتاجون إلى دعم من قاعدتهم السياسية أو الرغبة في دعم أعضاء الحزب في الانتخابات النصفية للكونجرس أو أثناء التهديد بالمساءلة، والأمثلة على ذلك كثيرة. فكل رئيس له حساباته الداخلية وعينه على ما قد يكون لتحركاته الخارجية من تأثير بالداخل. فقد تكون غارة جوية محدودة -دون مبالاة بما تتكبد الدولة من تكلفة مالية باهظة أو ما قد تحققه من خسائر فادحة للدولة المغار عليها- وسيلة لتحفيز الناخبين وزيادة معدلات التأييد. فمثلًا قام الرئيس روزفلت بتحديد توقيت دخوله الحرب العالمية الثانية بموعد انتخابات التجديد، وتخلى كارتر عن الدبلوماسية في معالجة أزمة الرهائن وشنّ هجومًا لتحرير الرهائن في طهران قبيل انتخابات فترة الرئاسة الثانية، وإن قوبل بالفشل الذريع. كما شن الرئيس بيل كلينتون غارات جوية على السودان وأفغانستان لتحويل الانتباه عن فضيحته مع المتدربة بالبيت الأبيض مونيكا لوينسكي. وبالمثل، أسهمت غارة ترامب على سوريا في ١٧ أبريل بوقف التدهور في شعبيته قبيل انتخابات منتصف المدة والتغطية على عجزه في إلغاء قانون الرعاية الصحية لأوباما، كما وعد مرارًا من منصة الحملة الانتخابية. فلم يكن في الواقع للقصف الجوي على سوريا معنى استراتيجي أو استرجاع للنفوذ الأمريكي في المنطقة بقدر ما استهدف به المناورة داخليًّا. والتاريخ هو الملاذ الأخير للحكم على رئاسة كل من أوباما وترامب.

ج- المنطق وراء الهجوم الأمريكي والرسائل الموجهة

ومع محاولات إيجاد المبررات القانونية للهجوم الجوي لإدارة ترامب على سوريا، فهي كانت ضربة محسوبة لأهداف داخلية، كما كان لها رسائل محددة. ولا يبدو أنّ أيًّا من هذه الرسائل موجهة إلى سوريا على وجه الخصوص أو لتسوية أزمتها. لقد قامت إدارة ترامب ببساطة بتسييس الوضع في محاولة لتوجيه رسائل محددة إلى كل من الصين وروسيا وإيران، تؤكد من خلالها أنه ما زال لها نفوذ في سوريا وأنها القوة العظمى المنفردة على المستوى الدولي.

وفيما يتعلق برسالة الرئيس ترامب إلى الصين في وقت كان فيها يستعد لزيارة الصين، أراد إظهار قوته وسلطته المنفردة في اتخاذ القرار. فإن مهاجمة سوريا قبل لقائه بالرئيس الصيني شي جين بينغ، وبعد المحادثات المعقدة والمباشرة مع كوريا الشمالية، كان من شأن الهجوم السوري على سوريا أن يعزز صورة ترامب باعتباره "الرجل القوي". مثل هذا النهج لا يخلو من سابقة في السياسة الأمريكية، حيث قام الرئيس ريجان وبُغية تغيير النظرة السوفيتية إليه كممثل هوليود، قام ريجان، إثر إضراب موظفي مراقبة الحركة الجوية في أغسطس ١٩٨١ في المطارات الأمريكية والبالغ عددهم ١١,٠٠٠، قام بجرة قلم بتوقيع جزاء الفصل عليهم جميعًا دون استثناء. وأدى ذلك إلى تغيير جذري في نظرة السوفييت له كرئيس له كلمته. واعتبرت موسكو ريجان خصمًا أكثر خطورة يتعين أخذه مأخذ الجد.

وكان ترامب من المعجبين بإرث وأسطورة ريجان في إسقاط الإمبراطورية السوفيتية. وكثيرًا ما كان ترامب يردد عندما كان منتقدوه يصفونه بقلة خبرته بأن أسلوب القيادة يتفوق على الخبرة عندما يتعلق الأمر بإدارة الشئون الخارجية للبلاد. وكان على الرئيس ترامب أن يثبت للرئيس الصيني "قوة" ضمانًا لسير المفاوضات بينهما بشكل أكثر توازنًا حول التجارة وكوريا الشمالية عن مجرد رجل أعمال مع رئيس دولة قوة عظمى ناشئة.

أشار الهجوم على سوريا بوضوح إلى أن الرئيس ترامب يترجم تهديداته إلى أفعال وينفذها حتى النهاية. وبدوره، يتوقع ترامب أن يقوم الرئيس "شي" بتوجيه رسالة القوة هذه إلى كوريا الشمالية ليعرف رئيسها أنه يتعامل مع رئيس أمريكي يتسم بالقوة والحزم.

أمّا الرسالة الثانية فكانت موجهة إلى روسيا، الحامية والحليفة لسوريا، بما لها من هدف مزدوج ووضع الأمور في نصابها الصحيح. أولهما، أن الولايات المتحدة تعتزم أن تكون لاعبًا أساسيًّا في الصراع السوري، فإن الولايات المتحدة لن تقبل بدور هامشي في سوريا. وثانيهما، يستوجب على بوتين احتواء بشار الأسد. ولن تسمح للأسد بالتباهي علانية بـ "الخط الأحمر" لواشنطن. ويبدو أن ترامب كان يعتزم إجراء تغيير في ميزان القوى على الأرض لصالحه.

وبالمثل كانت رسالته الثالثة قوية وموجهة إلى إيران، فإن توجيه الضربة الأمريكية لأقرب حليف إقليمي لإيران يلقي الضوء على أن أمريكا ستعمل على تقويض الدور الإقليمي لإيران في المنطقة وهو ما اعتبرته إدارة ترامب كإحدى أولوياتها. ولم تكن إدارة ترامب بعد -افتقارًا لدعم حلفائها- قد بادرت بالتحرك المنفرد في إلغاء الاتفاق النووي مع إيران أو إعادة فرض العقوبات عليها. واستخدمت بداية مجموعة من التكتيكات من بينها توجيه الضربة الصاروخية لسوريا للضغط على إيران للرضوخ. ومع ذلك، فقد أتت الضربة الأمريكية بآثار عكسية وعجّلت بإشارات تحذير مضادة من إيران وروسيا. ففي نظرهم، تجاوزت واشنطن "الخط الأحمر" من خلال استهداف سوريا ونظامها بشكل مباشر، وسترد الدولتان على أي هجوم مستقبلي كما أنهما ستواصلان تكثيف دعمهما للنظام السوري.

ولم تكن تحركات ترامب التحريضية ضد إيران غائبة عن الحكومة أو المؤسسة الدينية في إيران. فإن الهجمة على سوريا والهجمات على اليمن، بالإضافة إلى فرض العقوبات الجديدة على إيران وتضييق الخناق عليها بتحريض حليفي أمريكا في المنطقة (المملكة السعودية وإسرائيل) على إلغاء الاتفاق النووي، كل ذلك أتى بآثار عكسية وإضعاف

المعتدلين داخل إيران وتحول التأييد الشعبي لصالح المتشددين على حساب الاتفاق النووي، واتهمت إيران واشنطن بزعزعة استقرار الشرق الأوسط، مما يشير إلى استمرار بل وازدياد الصراع بين الدولتين.

وفي هذا السياق، كان أدعى لإدارة ترامب المصالحة والتقارب مع روسيا، حيث تحتاج القوتان إلى تفاهم فيما بينهما للخروج بخطة يكون لها صدى واسع النطاق إقليميًا ودوليًا وليس بالضرورة من نوع سايكس بيكو، ولكن خطة أكثر توازنًا وشمولًا مع احتواء أطماع القوى الإقليمية لكل من إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا وتفهم اهتمامات ومصالح سائر دول العالم مثل الصين وأوروبا التي ما كانت أن تترك الدولتين لينفردا بالكعكة وحدهما. واستثمرت إيران الكثير من الموارد المالية والعسكرية في العراق وسوريا لقبول الإقصاء من اللعبة النهائية. ومع ذلك، فإن مخاوف طهران تتجاوز عواقب الضربة الأمريكية إلى تخوفها من أي احتمال لتقارب الولايات المتحدة وروسيا على حساب الواقع الذي فرضته إيران وتغلغلها في سوريا والعراق واليمن تطويقًا للمملكة السعودية ودول الخليج وتعظيم دور إيران في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الضربات كانت تهدف إلى تعزيز الموقف التفاوضي للولايات المتحدة بشأن سوريا واستبعاد القوى الإقليمية الناشئة من المعادلة، فقد قامت بتعريض أولوية إدارة ترامب للخطر في المنطقة، ألا وهي محاربة الدولة الإسلامية (داعش). ولتحقيق هذا تحتاج إدارة ترامب إلى مساعدة روسيا وسوريا معًا، وهما ألد أعداء تنظيم الدولة الإسلامية وأكثرهما تصميمًا للقضاء عليها. وأثبتت فترة رئاسة ترامب بما لا يدع مجالًا للشك أن سياسات ترامب الخارجية كان أغلبها قفزة في الظلام وليست قائمة على أرض صلبة تضفي عليها مصداقية ونفوذًا، وتظل عواقبها وانعكاساتها غير معروفة وغامضة وممتدة إلى الإدارة القادمة لجو بايدن والذي يحسب في الواقع على الرئيس أوباما.

د- طموحات إردوجان وغزو تركيا لشمال سوريا

حكى لي الزملاء الدبلوماسيون السوريون الكثير عن تركيا ورئيسها إردوجان. ويبدو أن الشعب السوري أسوة بالشعب المصري يعرف تمامًا خطورة ما يخططه الرئيس التركي في المنطقة وأحلامه وطموحاته الشخصية في استعادة مجد الإمبراطورية العثمانية. ويقف المرء حائرًا أمام سياسات ترامب المتخبطة والمزدوجة بالنسبة لتركيا تجاه سوريا، فبينما كان واضحًا -على نحو ما رأينا- ما قامت به ضربة ترامب الجوية من توجيه رسائل محددة إلى كل من الصين وروسيا وإيران، كما كانت واضحة بالنسبة لما أرادت تحقيقه على الصعيد الداخلي من استعادة ترامب لشعبيته قبيل انتخابات نصف المدة، لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لتركيا.

سياسات ترامب الكارثية

لم يكن لدى ترامب سياسة ثابتة وواضحة. ففي أواخر عام ٢٠١٨، ظهرت بوادر اهتمامه بسحب جميع القوات الأمريكية من سوريا، مدعيًا أن داعش قد هُزِم بنسبة مائة في المائة، ولم يشر من قريب أو بعيد إلى اهتمامات الولايات المتحدة الأخرى من حيث انتقال السلطة في سوريا أو الإقلال من النفوذ الإيراني في المنطقة. وعارض العديد من الخبراء العسكريين والمدنيين مثل هذا التوجه على اعتبار أن الأمر ما زال يستدعي وجود القوات العسكرية الأمريكية وأن الدولة الإسلامية لم تهزم بعد، وهو ما وحدا بوزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس والمبعوث الخاص لسوريا إلى الاستقالة احتجاجًا على تصرفات الرئيس. وإثر ذلك اكتفى ترامب بسحب جزء من القوات الأمريكية في شمال سوريا وادعى الفضل في إعادة القوات الأمريكية إلى الوطن. وأبقى النصف الآخر متمركزًا حول آبار النفط السورية، وبما يسمح للقوات السورية المناوئة للنظام من استخراج كميات تكفي

تغطية نفقاتها وإعلانه بجاحه أن أمريكا هي الأخرى تريد حصتها في كعكة النفط. كما كانت ترى إدارة ترامب أن سيطرتها على آبار النفط سيمنحها دورًا أكبر في ملامح أي تسوية سياسية للأزمة السورية.

وفي غضون أشهر أجرى الرئيس ترامب اتصالًا مفاجئًا ودون سابق إنذار بالرئيس التركي رجب طيب إردوجان في ٧ أكتوبر ٢٠١٩ لزف خبر سحب القوات الأمريكية على طول الحدود التركية السورية، وفقًا لتحليل للبيت الأبيض.

وأتفق مع زميلي الدبلوماسي السوري الذي وصف أن الرئيس ترامب تصرف بعقلية "المقاول" الذي يسعى إلى تخفيض النفقات وتحقيق المكاسب ولم يكن لديه أي استراتيجية واضحة. ولفت نظري إلى ما كتبه جون بولتون رئيس مجلس الأمن القومي في كتابه عن شخصية ترامب، "المقاول السياسي". فقد كانت مكالمة الرئيسين -ترامب وإردوجان- بمثابة انعكاس مذهل وفجائي خروجًا عن سياسة الولايات المتحدة. وبالنسبة للكثيرين، فإن الفراغ الذي تركته الإدارة الأمريكية يمثل لغزًا وكابوسًا في المنطقة. واستاءت فرنسا عندما وجدت قواتها في سوريا فجأة ودون إشعار مسبّق قد تم التخلي عنها بانسحاب القوات الأمريكية، مما أغضب الرئيس الفرنسي ماكرون إزاء تصرف ترامب المنفرد ودون تنسيق.

ولم ترغب تركيا في تفويت فرصة التخبط الأمريكي في سوريا دون أن تحقق غاياتها هي الأخرى. فبمشاهدتها ترسيخ كل من روسيا وإيران موطئ أقدامهما في سوريا، قامت بشن هجومها على الجزء الشمالي الشرقي من سوريا في ٩ أكتوبر ٢٠١٩ معلنة عن رغبتها في إنشاء ممر آمن لعودة اللاجئين والسماح بعودة ٣,٥ مليون لاجئ سوري من الإسلاميين المتطرفين الذين فروا من الحرب ووجدوا ملاذًا آمنًا في تركيا. غير أن اختراق الحدود السورية وضرب

إردوجان للأكراد وإضعافهم أسهم في فرار الآلاف من المساجين التابعين للدولة الإسلامية، حيث كان يحتفظ الأكراد بأكثر من ١٢ ألف سجين تابعين لها.

وفر الكثيرون منهم إلى أوروبا لممارسة العنف والتطرف فيها، علمًا بأن ما يقرب من ٦٠٠٠ مسلم أوروبي ذهبوا للقتال في سوريا. غالب الظن لم يكن ذلك كله في حسابات الرئيس ترامب عندما أمر بالانسحاب. وفي تبرير إصدار أوامره بانسحاب القوات الأمريكية والرد على هروب الإرهابيين، ثم التراجع وسحب نصف القوات إزاء استقالة وزير الدفاع، ذكر أن هروب المنتمين إلى الجماعات الإسلامية لا يشكل تهديدًا مباشرًا لأمريكا، حيث إن الإرهابيين سيهربون إلى أوروبا. فأصبح على أوروبا وحدها مواجهة زحف الإرهاب الجهادي إلى دولها، بعد أن تخلت أمريكا تمامًا عن محاربتها في سوريا وانسحابها دون التنسيق مع حلفائها ودون أي اعتبار لعواقبه.

وأخطأ الرئيس ترامب وأخطأت الإدارة الأمريكية وأخطأ معه الشعب الأمريكي عندما صدقوا أن ترامب يستطيع بمهاراته كرجل أعمال وصانع الصفقات إدارة سياسات الولايات المتحدة الخارجية. فإن ذلك منظور ضيق للغاية لإدارة سياسات دولة وما بالك أن هذه الدولة هي الولايات المتحدة. فإن اعتقاده أنه في إمكانه استعاضة انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة بإبرام صفقات رابحة ببيع كميات هائلة من الأسلحة الأمريكية باهظة الثمن يغنيها عن التواجد العسكري بحجة وبما تعمل على إظهار ترامب كأعظم صانع للصفقات. وقد لوحظ ذلك بوضوح في هجمات إيران الأخيرة على أرامكو في المملكة العربية السعودية، لمَا شعرت به من تراجع فعلي في الاهتمام الأمريكي. وتحركت الولايات المتحدة بالكاد لإدانة هذه الهجمات.

أهداف الرئيس إردوجان الخفية

وما خفي من بين أهداف الرئيس إردوجان كان أعظم. فأولى هذه الأهداف هو تغيير التركيبة السكانية للمنطقة واستبدال سكان الشمال السوري بالمتطرفين الذين نزحوا إلى تركيا، وغالبيتهم إن لم يكن جميعهم من الإسلاميين الانتهازيين أثناء الحرب الأهلية ليظلوا شوكة في حلق سوريا والمنطقة ومصدر قلق وتوتر دائم، وفي الوقت نفسه إضعاف الأكراد السوريين وقطع أي صلة بينهم وبين الحزب الكردستاني. ويقوم إردوجان بذلك كله بدعوى أنه يسعى إلى إيجاد حل سلمي لمشكلة اللاجئين السوريين، مستوليًا على الأراضي السورية التي تقع تحت مراقبة القوات الأمريكية والأكراد السوريين وبمباركة السيد ترامب، متجاهلًا تمامًا أن الأكراد كانوا خير عون له ولسلفه في محاربة الدولة الإسلامية (داعش) عند ظهورها.

وتتلقى الدولة الإسلامية مساعدات من تركيا لجمع قواها من جديد وإعادة ترتيب صفوفها. وهناك معارك ضارية جارية يوميًّا بين الجيش السوري وفلول داعش. ويعد هذا الهدف الشيطاني أيضًا من بين أهداف إردوجان الخفية، التي يخطط لها في سوريا. وهدف آخر يزداد وضوحًا يومًا بعد يوم من خلال ألاعيب ومناورات الرئيس التركي في المنطقة بتحالفه مع القوة الإسلامية هو إعادة إحياء الدولة العثمانية. كما لم يعد يخفي نواياه في الإطاحة بالرئيس بشار الأسد وإضعاف الرئيس السيسي لتصديهما للإخوان المسلمين والدولة الإسلامية وعرقلتهما مطامعه في استعادة نفوذ وسيطرة الإمبراطورية العثمانية ولإرضاء حفيظته الشخصية ضدهما. كما يسعى الرئيس التركي من خلال مخططاته الفوضوية تغطية ما يواجه من توتر ومظاهرات بالداخل إزاء الوضع الاقتصادي المتدهور وسياسته القهرية.

ونجح الغزو التركي بضرب عصفورين بحجر على نحو ما شدّد عليه الدبلوماسي السوري. الأول هو عودة المهاجرين إلى سوريا وتأمين توطينهم وكلهم بلا استثناء مؤيدين للإخوان المسلمين وبالتالي للخلافة الإسلامية والقومية الإسلامية وكمنطقة عازلة بين الأكراد في سوريا والحزب الكردستاني. والثاني مطاردة الأكراد وإلحاق هزيمة منكرة بهم، مشيرًا إلى حقد الأكراد لتركيا بسبب المذابح التي ارتكبتها الأخيرة ضد الأكراد الأتراك الذين نزحوا إلى شمال سوريا وتزاوجوا فيما بينهم. وهم الذين يطالبون اليوم بإنشاء منطقة حكم ذاتي ويأملون في المكافأة من الحكومة السورية في نهاية الحرب وتمكينهم من إقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي لتتحد مع إقليم كردستان بالعراق.

وإن يستطرد الدبلوماسي السوري أن الموقف الرسمي السوري هو التحرير الكامل للأراضي المحتلة. وليس واقعيًّا منح حكم ذاتي للأكراد لمَا قد يعنيه ذلك من تطبيق ذات المعاملة على الأقليات الموجودة. ومع ذلك، فإن الأمور لا يزال يكتنفها الغموض انتظارًا لمسار التحالفات الدولية والشكل الجديد المحتمل لدول المنطقة. كما يوضح أن هناك خلطًا -متعمدًا أو عن سوء فهم- بين الأكراد من أصل سوري أبًا عن جد، ومنهم أبرز الأدباء والشعراء والنواب ورؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء وسفراء وعائلات كردية عريقة سورية تعود إلى أصول كردية معروفة ومحترمة، ويعلّق أن هؤلاء كانوا سوريين أكثر من السوريين أنفسهم. فهناك فرق بين الأكراد السوريين وبين الذين هربوا إثر المذابح التركية في العشرينيات من القرن الماضي. وأن الأكراد السوريين جزء من النسيج السوري ولهم مدارسهم التي تقوم بتدريس لغتهم ولهم حقوقهم ولم يطالبوا قط بالانفصال.

وترجع المشاركة الأمريكية للأكراد إلى فترة رئاسة باراك أوباما والذي حسنًا ما فعل بعدم ربطهم بحزب العمال الكردستاني التركي أو تصنيفهم بالإرهابيين، على نحو ما قام به النظام التركي. وهو ما سمح لإدارة أوباما ومن بعدها إدارة ترامب بالتعاون مع الأكراد لمحاربة الدولة الإسلامية (داعش). فقد ارتأت الإدارتان أنه بدلًا من إرسال مزيد من

القوات الأمريكية إلى سوريا والتورط في الحرب الأهلية السورية، أن يقوم الأكراد بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية وهو ما كان يستحق الامتنان والتقدير الأمريكي بدلًا من خزلهم وجعلهم في متناول إردوجان وجيشه.

ومرة أخرى أثبتت السياسة الأمريكية ازدواجيتها وتحايلها على شعوب المنطقة ودولها لمصالحها. فطالما سعت إدارة أوباما إلى تهدئة إردوجان من خلال تأكيدها أن تعاونها مع الأكراد "مؤقت وتكتيكي". غير أن هذا لم يهدئ من مخاوف الحكومة التركية. واقترحت تركيا وبجاحه منقطعة النظير قوة سنية بديلة لمحاربة الدولة الإسلامية. وجاء تشكك الولايات المتحدة إزاء هذا المقترح في محله. فكان من المرجح أن تكتفي هذه المجموعة السنية بالإطاحة بالرئيس بشار الأسد دون القضاء على الدولة الإسلامية، بل على العكس من ذلك، كان الاحتمال الأكبر هو تحالفها مع الدولة الإسلامية تحت الرعاية التركية.

ونجح الغموض السياسي بشأن سوريا لبعض الوقت، ولكن كان مقدرًا له أن يصبح عبئًا في مرحلة ما. فمنذ مكالمة ترامب مع إردوجان والغزو التركي اللاحق لسوريا، فقدت الولايات المتحدة نفوذًا كبيرًا على الأحداث هناك.

وتجدر الإشارة إلى أن أولئك الذين حققوا نجاحًا على حساب الولايات المتحدة مثل روسيا وتركيا وإيران، هي كلها دول كانت واضحة الرؤى والأهداف في المنطقة وسعت وراءها دون كلل أو ملل. بينما كانت عواقب سياسات ترامب المشوشة وخيمة من حيث تضاؤل النفوذ الأمريكي وافتقاد المصداقية، وتشويه سمعتها كشريك موثوق، وضعف حملة مكافحة الإرهاب، والشراكات الأمريكية المتوترة، والمعاناة الإنسانية الهائلة.

تمثيلية إردوجان الهزيلة للتنسيق إزاء الأزمة السورية

قام إردوجان بتمثيليته في سبتمبر ٢٠١٩ وأراد أن يُظهر للعالم أنه يقوم بالتنسيق مع القوى الموجودة في سوريا لتهدئة الأوضاع وبحجة العمل من أجل وحدة سوريا

واستقرارها، وقام بتنظيم قمة رئاسية بينه وبين الرئيس الإيراني حسن روحاني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الأسبوع الثالث من سبتمبر ٢٠١٩ في أنقرة في إطار ما عُرف بـ"الثلاثية" تعمدًا لاستبعاد الرئيس السوري بشار الأسد. وكأنه أراد إبداء أن الرئيس السوري لا حول له ولا قوة وليس مخولًا بالتفاوض حول مستقبل بلاده.

وكانت القمة الثلاثية فريدةً من نوعها ويبدو أنها كانت في أحسن الأحوال مخاطبة بين صمم الأذن. فبدلًا من نزع فتيل التوتر المستمر في سوريا، كان الرؤساء يتحدثون كلّ في اتجاهه دون الإصغاء إلى بعضهم بعضًا. فبالنسبة لمكافحة الإرهاب، أحد الموضوعات الرئيسية على مائدة المفاوضات، اعتبر الرئيس فلاديمير بوتين -المؤيد لوجهة نظر الحكومة السورية وحرصه على الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية- الإرهاب يتركز في الجماعات الإسلامية المتطرفة في إدلب، بينما كان إردوجان يتحدث عن الأكراد على أنهم هم الإرهابيون في المنطقة. علاوة على ذلك، في حين أن روسيا ترى أن الحرب في سوريا انتهت بهزيمة واضحة لجماعة داعش الإسلامية، يجادل إردوجان أن الحرب في سوريا لم تنته، مؤكدًا أن المعركة ضد الأكراد لا تزال معلقة في شرق الفرات.

وفي حين تتفق روسيا وإيران معا على انتصار فعلي للحكومة السورية ضد الجماعات الإسلامية، وتشعران بضرورة دفع الغرب والمجتمع الدولي إلى قبول هذا النصر باعتباره أمرًا واقعًا وضرورة إضفاء الشرعية على النظام السوري الحالي وتزويده بالموارد المالية اللازمة لإعادة الإعمار، أراد إردوجان تمويل إعادة المهاجرين من الإسلاميين المتطرفين إلى شمال سوريا. فكشفت القمة الثلاثية عن خلافات عميقة بين الرؤساء الثلاثة ولم تكن أكثر من مجرد واجهة لتمكين إردوجان من تخطيط وتبرير الهجوم على منطقة شمال شرق سوريا.

إذا كانت نيّة إردوجان سليمة وكانت هناك رغبة صادقة لإنهاء مأساة الحرب، فكان يتعين على سوريا أن تكون شريكًا كاملًا في هذه القمة.

هـ- الإدارة الجديدة بين المطرقة والسندان

تشابهت سياسات إدارتي أوباما وترامب في محاولاتهما احتواء المشاكل في سوريا وليس حلها. فليس أمام إدارة بايدن الجديدة مهمة سهلة، فكيف يمكن لها اتباع سياسة واضحة وأهداف محددة في ظل إدارتين أمريكيتين استعصى عليهما الأمر في التعامل مع سوريا. فبين تأرجح إدارة أوباما بالتهديد تارة والتراجع تارة أخرى، وبين إدارة ترامب التي اتسمت بالغموض والتضارب، فإن الإدارة الجديدة في وضع لا تحسد عليه.

وكانت الأحكام المتسارعة وغير المدروسة والغطرسة هي السمات الغالبة لسياسات الولايات المتحدة في سوريا. ويعد سحب بعض القوات الأمريكية من سوريا مع استمرار تمركز ما تبقى منها حول آبار النفط السورية أحد أحدث القرارات في دائرة التخبط والسياسات غير المدروسة لإدارة ترامب. وأعلى ذلك من شأن بوتين في سوريا، بل ترك فراغًا لإيران لترسيخ موطئ لقدمها كحليف لسوريا. فضلًا لما أعطاه من حرية مطلقة لتركيا بادعاء أنها دولة حليفة في الناتو لغزو شمال سوريا، وهو ما يعد انتهاكًا للسيادة السورية على أراضيها ويتعارض صراحة مع قرار مجلس الأمن بالحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي السورية.

ومن الصعب تبين ما إذا كانت السياسات الأمريكية هي مجرد نتيجة للافتقار إلى فهم الأبعاد والآثار الحقيقية أو أنها ناشئة عن التحيز الغريزي المتطرف ضد المنطقة وشعوبها. فإذا كانت هي الأولى، فمن الواضح أن الولايات المتحدة لم تتعلم شيئًا من تورطها في العراق والتي لم تخدم مصالح الولايات المتحدة، بل على العكس، دفعت الدبلوماسية الأمريكية إلى حافة الهاوية. أمّا إذا كان التحرك الأمريكي ناشئًا عن تحيزها المطلق ضد

المنطقة وسكانها، فذلك يكون عذرًا أقبح من ذنب ولا يغتفر. وعلى شعوبنا أن تعي ذلك ونتقي شر السياسات الأمريكية في المنطقة.

ولا يزال التردد والضبابية، اللذان كانا السمة الأساسية للدبلوماسية الأمريكية طوال الحرب البشعة في سوريا، يقوضان موقف الولايات المتحدة.

وتعتقد الولايات المتحدة أنه بعد انسحابها من سوريا يمكنها إعادة تمركز قواتها في العراق، الأمر الذي يثير في حد ذاته العديد من علامات الاستفهام، حيث تظل أمريكا غير واعية للنفوذ المتزايد لإيران في سوريا والعراق واعتماد كليهما بشكل كبير على إيران في قضاياها الأمنية.

ومن الواضح أن العراق أصبح يضع شروطًا جديدة في علاقاته مع الولايات المتحدة برفضه القاطع لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية، ستجد الإدارة الجديدة صعوبة في بسط نفوذها أكثر من أي وقت مضى. والأمر يتوقف على كيفية تعامل الإدارة الجديدة مع طهران بعد أن انعدمت ثقتها في التعامل مع واشنطن، بما قد يسهم في إنجاح المتطرفين في الانتخابات القادمة في طهران ويضع مزيدًا من العراقيل أمام احتمالات التفاوض توصلًا إلى اتفاق جديد بين واشنطن وطهران.

فكيف يتأتى للإدارة الجديدة إصلاح الوضع الراهن؟

وكيف يمكن لها استعادة مصداقية الولايات المتحدة بين الأكراد أو حلفائها الأوروبيين؟

وهل يمكن للولايات المتحدة الوقوف وحدها في ساحة القتال في المنطقة أم ستنسحب كلية وبذلك تفقد نفوذها كلية ولفترة ممتدة مستقبلًا؟

وكيف ستتعامل الإدارة الجديدة مع النظام الأوتوقراطي التركي؟

كل هذه التساؤلات وغيرها، إزاء الإرث الذي تركه لها ترامب وأوباما على حد سواء، تحملها الإدارة الجديدة في ملفاتها وينتظر العالم ردها.

ومرة أخرى، يقف العالم والمنطقة في حيرة أمام كيفية تعامل الإدارة الجديدة لجو بايدن مع أطماع وطموحات الرئيس التركي، هل ستتعامل معه بنفس القدر من التسامح الذي تعامل به كل من أوباما وترامب معه باعتباره حليفًا في الناتو أم ستُخرج له الكارت الأحمر وتوقفه عند حده؟

هل ستغض البصر عن طموحاته وأطماعه العدائية لدول المنطقة -بحجة أن تركيا دولة حليفة في الناتو- أم أنها ستشجب سياسة إردوجان وتتصدى له؟

والإدارة الجديدة تعلم جيدًا أن أيًّا من دول المنطقة ليس على استعداد في الوقت الحاضر للتصدي للزحف التركي أو الإيراني بعد خروج الولايات المتحدة من المشهد.

فمصر أصبحت تولي اهتمامًا وأولوية لإعادة بناء استقرارها من جديد والذي أضعفته حكومة الإخوان المسلمين التي استمرت في الحكم عامًا كاملًا.

والمملكة العربية السعودية منهكة بحربها في اليمن وتحاول ترتيب أوراقها إزاء الموقف العالمي العدائي تجاه نظامها بعد اغتيال جمال خاشوقجي. فهي لن تنخرط في مواجهة مع إيران. ناهيك عن أن المملكة أثبتت هشاشتها وضعفها في مواجهة هجمات إيران على أرامكو، أكبر منتج للنفط في العالم.

أما بالنسبة لإسرائيل، فهي على غير استعداد لخوض حرب ضد إيران وقد تكتفي -إن فلحت- بتحريض الولايات المتحدة للقيام بذلك نيابة عنها. وستعاود ذلك دون كلل

مع الإدارة الجديدة، خاصة إن لم تستجب إيران لمطالب إدارة جو بايدن. أمّا إسرائيل وبدهاء سياستها فسيستمر بقاؤها في الظل.

وسوف يقع على عاتق الإدارة الجديدة التعامل مع هذه التداعيات، بل وأكثر من ذلك سرعان ما ستجد نفسها في مواجهة الخلايا النائمة التي تستجمع قواها في شمال سوريا دون أية مقاومة وبدعم مباشر من تركيا.

فعلى الرغم من أن السيد ترامب أوضح أنه لن يغامر بتواجد القوات الأمريكية في أي جزء من العالم، إلّا إذا كان ذلك يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الأمريكي، فإن زيادة التطرف في المنطقة يهدد المصالح البترولية والأمن القومي الأمريكي مباشرة وأيضًا استقرار وأمن إسرائيل.

ومع ذلك، فهناك الكثيرون الذين يرجحون أن الإدارة الجديدة لن يكون لها ما تضيفه بالنسبة للسياسة في سوريا، بل إن الاحتمال كبير أنها لن تُغير الكثير، وإن من المتوقع أن تتجنب التردد الذي انتاب إدارة أوباما والمواقف المتضاربة على غرار ما حدث إبان حكم ترامب.

وسيتعين على الإدارة الجديدة أن تعي تمامًا أن القاعدة أو الدولة الإسلامية أو غيرها من المنظمات الإسلامية الإرهابية تهدد جميعها الأمن القومي الأمريكي، وهو ما لن يتحقق دون استئصال الإرهاب من جذوره. فإن الاحتفاظ بجزء بسيط من القوات الأمريكية في الجزء الشمالي من سوريا ليس كافيًا للتصدي لعناصر الدولة الإسلامية التي سرعان ما ستستعيد قوتها وستقوم باستغلال وجود آبار النفط في شمال سوريا لتمويل عملياتها وتسليح نفسها.

وهناك محددات على الإدارة الجديدة أخذها في الاعتبار وعدم التساهل فيها مثلما قامت به إدارة ترامب. وأولى هذه المحددات وضمن بقائها في شمال سوريا مواصلة التعاون مع الأكراد والتصالح مع فرنسا والتنسيق معها بدلًا من الانسحاب دون مشاركتها. ويعتبر الأكراد والجيش الديمقراطي حليف الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية وبالتالي على الولايات المتحدة أن تدعم هؤلاء ضد القوات التركية، وهو ما يعتبر أمرًا شديد الحساسية.

وهنا يأتي ترجيح الإدارة الجديدة لسياسة أكثر اتساقًا بدلًا مما قامت به الإدارة السابقة من السماح للقوات التركية بانتهاك الأراضي السورية ومحاربة الأكراد وتوطين المتطرفين الإسلاميين في شمال سوريا وكلها تتعارض مع السياسة الأمريكية بالنسبة للقضاء على إرهاب الإسلام السياسي.

وينفجر اليوم تهديد الإرهاب الإسلامي على يد الدولة الإسلامية بشكل أكبر في أماكن أخرى، مثل العراق وسوريا ودول الساحل الإفريقي التي تمتد من السنغال، وموريتانيا غربًا، حتى السودان، وإريتريا شرقًا، وهو ما يجب أن توليه الإدارة الجديدة اهتمامها. وعليها أن تبقى إلى حين تنجلي الأمور أكثر في الشرق الأوسط. وما زال أمامها الكثير لإنجازه قبل التفكير في ترك الأمور مبهمة وفوضوية.

ومن غير الوارد أن تتجه الإدارة إلى سحب القوات الأمريكية الموجودة في سوريا بعد فوز بايدن، مثلما حاول ترامب من قبل وتراجع بعدها، إلا في حالة التوصل لحل سياسي مُرضٍ لواشنطن.

وعلى الإدارة الجديدة أن تتعامل مع الوضع الراهن في إطار المثلث الإيراني-العراقي-السوري. وترسيخ إيران قدمها كقوة يعتد بها في المنطقة، ولا يمكن اعتبارها دخيلة بعد الآن، فإنها تحافظ على أمن دولتين عربيتين. فبعد إنهاك الحكومة السورية في حرب

الاستنزاف، فهي لم تعد في وضع يسمح لها بتقرير مصيرها باستقلالية. وتصبح إيران لاعبًا أساسيًّا في المنطقة وقوة يحسب لها حساب من قبل المسلمين السنة وكذلك إسرائيل. فهناك ديناميكيات قوة جديدة بعيدة عن القومية العربية، بل وتعمل على استبعاد الدول العربية من معادلة اللاعبين الأساسيين ذوي الوزن في المنطقة وأصبحت القوى الإقليمية الجديدة وروسيا لها تأثيرها على الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

ولا يزال من غير الواضح إذا ما كانت الإدارة الجديدة مهيأة لتحمل مسئوليتها من جديد أو البقاء بمعزل بحجة أن المنطقة لم تعد تشكل لها أولوية وبعد أن لعب الرئيس ترامب أوراقه وخسر. ويرجع الأمر للإدارة الجديدة لاتخاذ قرارها بالنسبة لمتى وكيف يمكن لها العودة إلى المنطقة.

سيكون على الولايات المتحدة في الغالب بداية تغيير صورتها أمام سوريا والعراق، وقد يكون ذلك من خلال العودة إلى سوريا والمشاركة في إعادة الإعمار والإنفاق لتحسين الوضع الاقتصادي المتدهور، بشرط قبول إيران واستعداد بوتين لقبول عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة.

ومن المشاهد اليوم كيف أن السيد ترامب بخرقه أدنى مستويات التوافق بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري والمخاطرة بنفوذ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وضع بلاده في موقف تتضرع فيه من أجل العودة وبشرط موافقة روسيا وإيران على دور جديد لها يقوم على الدبلوماسية الاقتصادية. كما أن نجاحها في إعادة التفاوض على الاتفاق النووي مع إيران هو أساسي وضروري لإعادة المياه إلى مجاريها.

وكشف جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق لترامب، أن تقبل الشعب الأمريكي لخطاب ترامب "أمريكا أولًا" بمثابة تقبله أيضًا لتراجع الولايات المتحدة كقوة عظمى عن دورها في حفظ السلام والأمن في العالم.

وعلى الإدارة الجديدة إعادة تصحيح ذلك كله. وعليها تقبل أن العالم قد تغير، وأن فترة أحادية القطب قد ولت وأن المنافسة بين القوى العظمى الصاعدة أصبحت السمة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية لتقسيم النفوذ على المستويات الإقليمية خاصة ومستوى العالم بصفة عامة. فلقد انتهت فترة محاربة الشيوعية، وإن عاجلًا أم آجلًا ستنتهي حرب مكافحة الإرهاب الإسلامي كهدف مركزي للسياسة الخارجية الأمريكية. وبدأت فعلًا روسيا والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط الكبير وبدرجة أقل الصين يتنافسون على القسمة في غياب تام للولايات المتحدة.

وتقع الإدارة الجديدة أيضًا بين المطرقة والسندان في الحرب الدائرة على مستوى اللجنة الدستورية التي تشكلت في سبتمبر ٢٠١٩ في جنيف بين وفدي حكومة الأسد والمعارضة إضافة إلى أعضاء عن المجتمع المدني. وما زالت الحرب دائرة بين هذه الوفود الثلاثة على محتوى الدستور الجديد والأحكام الانتقالية وتحديد ما هي القوات الأجنبية التي يتم تصنيفها ككيانات صديقة وأخرى محتلة، الأمر الذي يفرض على الأخيرة الانسحاب من سوريا.

فبينما يصر ممثلو الحكومة على تصنيف تركيا وأمريكا وحدهما كقوات احتلال، تريد المعارضة إضافة إليهما كل من القوات الروسية والإيرانية، وهو ما يرفضه وفد الحكومة على اعتبار أن دخولهما سوريا جاء بناء على طلب حكومة دمشق الشرعية.

وتؤثر هذه الخلافات على عمل اللجنة، مما حدا بالحكومة إلى الإعلان عن إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد في منتصف يوليو ٢٠٢١ على أساس مرجعية الدستور

الحالي. علمًا بأن هذا لا يتعارض -على نحو ما بررته الحكومة السورية- مع استمرار عمل اللجنة الدستورية الذي قد تعطل لشهور طويلة بسبب جائحة الكورونا. ويعني ذلك كله إعادة انتخاب الرئيس الأسد مجددًا واستبعاد مطلب إسقاطه وعلى الإدارة الجديدة التعامل معه وإعادة حساباتها.

ومن غير المتصور أن تقوم الإدارة الجديدة لجو بايدن بإحداث ثورة في السياسات الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة ومن غير المتوقع أن يتخذ بايدن قرارًا بالخروج من المشهد السوري، بما يسمح بمزيد من التوسع في النفوذ الروسي والإيراني.

ويهم الإدارة الجديدة بالدرجة الأولى السعي لاتخاذ خطوات يُمكن من خلالها الحفاظ على دورها في عملية إعادة صياغة الترتيبات السياسية والأمنية التي ربما تشهدها سوريا خلال المرحلة القادمة، وإن يتوقع السوريون أن تقترب السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة مما كانت عليه أثناء ولاية أوباما بناء على أن بايدن كان شريكًا في تنفيذ سياسة أمريكا في سوريا وقتئذ كنائب للرئيس. غير أنه من المتوقع أن يتجنب بايدن العودة إلى نهج أوباما المتردد. وأنه من المتصور وفي ضوء التغييرات الجذرية التي طرأت على سوريا والمنطقة، إعادة تقييم الموقف في صالح الإبقاء على القوات البرية في سوريا بل وتعزيزها حماية للحقول النفطية المهمة في الشمال والحيلولة دون وصول الجماعات الإسلامية أو روسيا إليها وضمانًا للإدارة للمشاركة في التسوية.

ويبدو أن إدارة بايدن بدأت تُظهر بعض اتجاهاتها، حيث اختارت البديل العسكري مرة أخرى تعزيزًا لحضورها وضمانًا لتواجدها عند إعادة صياغة الترتيبات الجديدة في سوريا وعدم ترك المجال مفتوحًا لكل من روسيا وإيران وتركيا في غياب تام لها.

واللافت للنظر في هذا السياق أيضًا أن واشنطن تتصيد من جديد الاتهامات لإضعاف حكومة الأسد، سواء كان ذلك بالنسبة لإعادة فتح ملف الأسلحة الكيماوية السورية أو لإيوائها ميليشيات عراقية موالية لإيران.

وتأمل الإدارة الأمريكية من خلال إظهار الحسم في تحركها السريع وتوجيه ضربة عسكرية في شرق سوريا إلى اكتساب ورقة ضغط في مواجهة إيران وموازنة النفوذ الروسي المتصاعد وكذا إيفاد رسالة قوية إلى الدولة الإسلامية، لا سيما في ضوء الفشل الحالي الذي ينتاب مسار جنيف وقيام الأطراف الثلاثة بإعادة إحياء مباحثاتهم.

وإن كان هناك حرص بالحفاظ على الاستقرار في المنطقة والقضاء على الدولة الإسلامية، يظل من الأهمية بمكان الحفاظ على بنية حكومة سوريا الشرعية تجنبًا لتكرار النموذج الليبي أو حتى اليمني، والحفاظ على مؤسسات وأجهزة الدولة والحكومة المركزية لسوريا والجيش السوري. وقد يتعين على إدارة بايدن دراسة هذا البديل بتمعن والعمل على إنجاحه لا دحضه أو إضعافه.

الفصل الخامس:

اليمن: حالة مستعصية أم حالة منسية؟

قلما تجذب حالة اليمن المتدهورة والميؤوس منها انتباه العالم. فإن لم تصرخ وتولول المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدات الإنسانية، فلا أحد يعير أكبر أزمة إنسانية في العالم -على نحو ما وصفها سكرتير عام الأمم المتحدة - الاهتمام الذي تستحقه أو يسعى إلى إيجاد تسوية لها والذي يدخل الصراع بها عامه العاشر، حيث يحتاج سكانها وأطفالها ونساؤها ضخ مساعدات إنسانية مستمرة لمجرد إبقائهم على قيد الحياة. فمستوى الجوع الحالي في اليمن الذي يعاني منه أكثر من ثمانين في المائة من السكان أي ما يصل إلى ٢٤ مليون نسمة غير مسبوق.

وفي السعي نحو تفهم الأسباب التي حدت باليمن للوصول إلى هذا الوضع المتدني، سوف أحاول -وإن بشكل متواضع وفي ضوء شدة تعقيدات وتشابك الموقف في اليمن- إلى تبسيط الشكل البانورامي للوضع الراهن. ولا أخفي جهلي هنا، حيث مثل غيري كنت أنظر إلى الحرب في اليمن في سياق مبسط للغاية كجزء من الحرب بين الشيعة والسنة والتناحر

والتنافس بين المملكة السعودية وإيران في المنطقة. وإن كان هذا ليس خطأً وإنما تفهم سطحي لما وصل إليه الوضع القائم في اليمن من تعقيدات.

وفي ضوء أحاديثي المتشعبة مع زملائي في السلك الدبلوماسي والتي كانت لديهم الفرصة للخدمة في المنطقة، أكد هؤلاء وإن كان الوضع في ظاهره أصبح حربًا شرسة بين الشيعة والسنة إلا أن جذور الأزمة في اليمن أكثر عمقًا، فإن المعضلة في اليمن شديدة التعقيد والتداخل، ولا تمثل الحرب بين الشيعة والسنة فيها سوى ظاهرة حديثة في تاريخ اليمن لم يعرفها على مر العصور. فإن الخلافات بين القبائل مترسخة بعمق في النسيج الاجتماعي اليمني.

وبعد خلفية مقتضبة للوضع المتشابك في اليمن، يوضح هذا الفصل الأطراف المعنية في النزاع اليمني مؤكدًا على أنه لم يكن صراعًا سنيًّا شيعيًّا في البداية، وهو ما يغيب عن الكثيرين، وإنما تطور بدخول التحالف العربي بقيادة المملكة السعودية لتقويض توسع الحوثيين بمساندة إيران.

كما يتناول الفصل التعامل الخطأ والمنقوص لكل من الرئيسين أوباما وترامب مع الحرب اليمنية والوضع في اليمن.

وأخيرًا يسعى إلى تقديم بعض التوصيات التي قد يستوجب على الإدارة الجديدة لجو بايدن أخذها في الاعتبار إن أرادت إيجاد تسوية في اليمن تمهيدًا لتهدئة الأمور مع إيران والتفاوض حول اتفاق أكثر شمولًا.

وقد يكون محقًّا من يتساءل:

لماذا نتطرق إلى حرب اليمن وبهذا القدر من التفصيل؟

إن أهمية تناول اليمن ليس لأنها أصبحت أكبر كارثة إنسانية على وجه الأرض ولكن لأنها في تقديري أصبحت اختبارًا حاسمًا لقدرة الولايات المتحدة على استعادة قوة التوازن والحسم في المنطقة. ولإخراج نفسها من المأزق الذي أوقعتها فيه إدارة أوباما وتفاقم على يد إدارة ترامب.

وكان قد حذّر أحد كبار المسئولين في إدارة أوباما عندما وافق على دخول المملكة السعودية حرب اليمن في عام ٢٠١٥ بقوله: "كنا نعلم أننا ربما نركب سيارة مع سائق مخمور" مثلما ورد في مقال لروبرت مالي، الذي تم تعيينه مؤخرًا مبعوثًا خاصًا لإدارة بايدن في إيران. ولم يمنع ذلك من مباركة إدارة أوباما للتدخل السعودي معتقدة أنها ستوجه ضربة قاضية لإيران في المنطقة، فلم تتراجع واشنطن من تقديم كل الدعم اللازم، بالنسبة لمبادلة المعلومات الاستخباراتية الدقيقة وتزويد المملكة بالأسلحة وتقديم الغطاء الدبلوماسي، وهو ما استمرت إدارة ترامب عليه فيما بعد.

هذا، وإن إيجاد تسوية لليمن ليس سهلًا بل سيتطلب بذل جهد مضنٍ لتجنب الفشل، وما قد يكون لمثل هذا الفشل من تداعيات وخيمة وطويلة المدى. فإن تزايد قوة الحوثيين وكراهيتهم للمملكة السعودية قد تضاهي مستقبلًا قوة حزب الله في لبنان. ومثل ما يشكل حزب الله إزعاجًا لإسرائيل، فإن الحوثيين سيشكلون إزعاجًا للمملكة وتهديدًا لاستقرارها وأمنها.

أ-خلفية تاريخية لأزمة معقدة ومتشابكة

لم يعرف اليمن في تاريخه الطويل وقبل الربيع العربي الخط الفاصل بين السنة والشيعة، لأن المذهب الذي ساد في اليمن لآلاف السنين هو مذهب الزيدية والذي يوصف دائمًا بأنه أقرب المذاهب الشيعية إلى السنة وإقرارهم بخلافة أبي بكر وعمر بن الخطاب، وعدم لفظهما كما تفعل أغلب مذاهب الشيعة. وعليه، فمذهب الزيدية والذي تأثر بالسنية هو مذهب مقبول من أغلب الفرق الإسلامية وكان يمثل أتباعه ما يقرب من أربعين في المائة من سكان اليمن الشمالية ويسودون على طول الحدود السعودية وظلت الأئمة التي أتت من بينهم تحكم شمال اليمن أكثر من ألف سنة وفي انسجام تام مع المملكة السعودية.

وانصهرت الزيدية اليوم ما بين طائفتي السنة والشيعة. ويرجع تقسيم اليمن إلى الشمال والجنوب وتفتيته إلى قبائل ودويلات منذ عهد الاستعمار البريطاني، الذي ظل مستعمرًا جنوب اليمن وعاصمته عدن لما يقرب من مائة وثلاثين عامًا، أي منذ عام ١٨٣٩ وحتى نوفمبر ١٩٦٧ بقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عدن. وكان هناك شبه اتفاق شرف بين الاستعمار البريطاني وشمال اليمن في ظل نظام الإمامة الزيدية على أن يبقى بعيدًا عن الجنوب حرصًا لبقائه في سدة الحكم.

وفي إطار انقلاب عبد الله السلال في الستينيات من القرن الماضي على حكم الأئمة في شمال اليمن نشبت حرب اليمن. وتدخلت مصر تأييدًا للانقلاب في حين تحالفت المملكة السعودية مع الشيعة ضد القوات المصرية. وكان الصراع بين مصر والمملكة السعودية على السيادة الإقليمية للعالم العربي. ويبدو أن الرئيس عبد الناصر استخف بأهمية اليمن بالنسبة للسعودية، التي ما كانت لتترك اليمن يفلت من نفوذها أو توافق على حكومة تعمل على خلخلة المملكة وأمنها في فنائها الخلفي، حتى لو فرض ذلك عليها التحالف مع الشيطان.

وانتهت الحرب بتوقيع اتفاق الخرطوم عام ١٩٦٧ بين مصر والسعودية، قضى بسحب مصر قواتها من اليمن مقابل إيقاف السعودية دعم الموالين لحكم الأئمة في مواجهة الثورة.

وليت مصر ما دخلت حرب اليمن التي استنزفت مواردها وأضعفت اقتصادها بل وأهلكت قواتها لسنوات حرب طويلة، كانت تُعرف بحرب العصابات وحرب الجبال. خسرت مصر أكثر من ٧٠,٠٠٠ جندي كان من الأجدى أن يقوموا بالدفاع عن أرض مصر وأمنها القومي، بدلًا من خوض حرب لا تعنيها وتبعد عن أرض مصر أميالًا وبحارًا، ومما أثر لاحقًا على هزيمتها في حرب ١٩٦٧. وحسنًا ما فعل السيد الرئيس السيسي بالابتعاد عن حرب اليمن الراهنة.

وعلى الرغم من فوز ثورة السلال في اليمن، نجحت المملكة على مر السنين في تطويع اليمن من خلال تهجير أعداد من السنيين والوهابيين ودفع مبالغ طائلة لرؤساء ومشايخ القبائل لضمان ولائهم والاحتفاظ بقوة تأثيرها على القرار السياسي في اليمن. وجاء استقلال الجنوب متوازيًا مع نجاح الثورة وظهور فكرة وحدة اليمن وجعلها دولة واحدة ذات كيان مستقل. وإن لم يخلُ الجنوب هو الآخر من صراعات داخلية على مر العقود ومنذ الستينيات بين قبائل الجنوب، فنرى أنه حتى بعد استقلاله، قام صراع داخلي بين تياري الشيوعية، فانحاز فريق إلى الشيوعية الصينية والآخر إلى الشيوعية الماركسية التابعة للاتحاد السوفيتي، كل منهما إيماء إلى من يرعاهم ويمولهم، وهو ما يدل في الواقع على تأقلم العداءات بين القبائل في أشكال وتيارات مختلفة ليس بالضرورة عن قناعة أو تقوى ولكن من أجل السلطة والنفوذ.

ولم يبدأ الحوثيون في الظهور على المسرح اليمني سوى في أوائل هذا القرن بعودة حسين الحوثي إلى اليمن، وهو ابن بدر الدين الحوثي، الأب الروحي للحوثيين والمنحاز إلى مذهب

الشيعة الإيراني، حيث عاش الاثنان في إيران لأكثر من عشر سنوات. وبدأ حسين الحوثي ينشط سياسيًّا وقام بتسمية حركة الحوثيين بأنصار الله، حيث خاض معارك مدوية ضد الرئيس اليمني عبد الله صالح وكان من ألد أعدائه لدعمه غزو الولايات المتحدة للعراق. واتخذت حركة الحوثيين شعارها (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام).

ولم ينج اليمن مثل غيره من الدول العربية من ويلات الربيع العربي، فقد أشعل الحرب في اليمن مثلما كان وراء اندلاع الحرب في كل من سوريا وليبيا.

هذا، وفي ضوء هجرة كثير من الشباب اليمني إثر اندلاع الحرب إلى إثيوبيا للرزق، التقيت -أثناء سفرياتي العديدة إلى أديس أبابا كمستشار لوزير التجارة والصناعة للتفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية بمنظمة الوحدة الأفريقية- بشاب يمني أنهى دراسته في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن ويعمل اليوم سائقًا في أديس أبابا، حيث كان يحرص عند التحدث عن كارثة اليمن على إبانة أطماع المملكة السعودية التي عملت منذ ثورة السلال وخروج الإنجليز من عدن على إبقاء بلاده منقسمة وهشة ضمانًا لاستمرار سيطرتها عليها، بل وكانت تدعم القوى والقبائل المختلفة شمالًا وجنوبًا لاستمرار التقاتل فيما بينها.

وأضاف هذا السائق المثقف والمُلم بتاريخ اليمن حاكيًا لي قصصًا وقلبه يمتلئ حسرة وألم على بلده وعلى عائلته التي تسكن عدن ويسعى إلى مساعدتها بكل ما يكسبه. وكنت أحزن لقصصه عمّا آلت إليه دولة "اليمن السعيد"، وهو الوصف الذي طالما سمعته عن اليمن والذي لم يصبح كذلك قط، فاليوم يعاني من مجاعة كارثية.

ويستطرد محدثي أن اليمن لم تكن مستقلة إلا اسميًّا، متمنيًا أن يُترك اليمن ليحدد مصيره بنفسه إلى حد عدم ممانعته من عودة الفصل بين الشمال والجنوب إذا ما كان في ذلك استقرارها وسلامة أهاليها.

ولم تكن المملكة السعودية تريد يمنًا متحدًا إلى أن أتى الرئيس عبد الله صالح واستطاع من خلال التوازنات بين الشمال والجنوب إقامة وحدة اليمن في ١٩٩٠ وأصبح أول رئيس لليمن الموحد. واحترف لعبة التوازنات بين القبائل اليمنية في الشمال والجنوب وحكم لمدة ٣٣ سنة بيد من حديد. وإن بدأ حكمه ديمقراطيًّا، فقام بتعيين نائب الرئيس علي سالم البيض عن الجنوب وتم تشكيل مجلس رئاسي من خمسة أشخاص للمساعدة في الحكم. وسرعان ما تنازل عن نائبه وتراجع عن صيغة مجلس الرئاسة عند ظهور أولى بوادر حركات الانفصال في الجنوب، التي أخمدها معطيًا لنفسه صلاحيات منفردة. وتبادلت مواقفه بين خصمٍ للمملكة السعودية وبين حليف لها حسبما يتفق ومصالحه ومناوراته مع القبائل المختلفة.

غير أن ذلك لم يمنع من استمرار التدخلات الخارجية استغلالًا للوضع القبائلي الهش في اليمن وتحريض الصراعات والاغتيالات الداخلية بين القبائل، مما يدل على العداءات المبيتة في النسيج الاجتماعي لليمن.

وجاء الربيع العربي وبدأت الحركات الانفصالية في الجنوب تظهر من جديد، والحوثيون في الشمال يتظاهرون ضد الرئيس عبد الله. ودفعت المملكة السعودية بداية للحفاظ بنظام علي عبد الله صالح لرفضها المجهول من الربيع العربي ولتبقى على صيغة التوازنات بما يضمن احتفاظها بنفوذها وقدرتها على التأثير في القرار السياسي. ولكن إزاء اشتداد حدة المظاهرات الشبابية في اليمن أسوة بالدول العربية الأخرى، أتت المملكة بنائب

الرئيس عبد ربه منصور هادي وفرضته على اليمن والعالم، وهو ما أدى لحاقًا إلى تحالف عبد الله صالح مع الحوثيين في الشمال ضد حكومة نائبه والذي لا يبدو أنه كان الخيار الأول للمتظاهرين.

وعلى الرغم من منح عبد الله صالح الحصانة غير المشروطة عند تنحيه، فاتجه إلى مؤازرة الحوثيين في النزاع في اليمن إلى حين انقلب عليهم وقام الحوثيون باغتياله في ديسمبر ٢٠١٧.

والمملكة السعودية التي كانت تخشى قفزة المتأسلمين في الربيع العربي على اليمن أسوة بما شاهدته في تونس ومصر وسوريا وتخوفها من تمدد الفكر الإسلامي المتطرف إليها، وعدم الامتثال بالاتفاق الأزلي بين العائلة الملكية والوهابيين، أصبحت تؤيد حكومة اليمن التي لم تتراجع في الاستعانة بالإسلاميين المتطرفين لدعمها. ويبدو أن بين النفوذ الشيعي الإيراني وبين التطرف الإسلامي، فإن السعودية تجنح إلى الأخير معتقدة أنها في نهاية المطاف قادرة على تهذيبه والتفاهم معه.

ب- الربيع العربي أشعل فتيل الصراعات

وتنقسم الكتابات عن اليمن ما بين تلك التي ترى أن المملكة السعودية تسعى إلى إنقاذ اليمن وإنقاذ رئيسها عبد ربه منصور هادي المعترف به دوليًا باعتباره الرئيس الشرعي لحكومة اليمن، وما بين تدخل السعودية لترسيخ أقدامها في حرب بالوكالة ضد إيران يقودها الحوثيون الشيعة الذين يقطنون شمال اليمن لما يشكلونه من خطر مباشر على أمنها القومي.

وترى المملكة السعودية أن تنامي النفوذ الإيراني بات يهدد منطقة الخليج عمومًا والسعودية على وجه التحديد بعد أن توسعت إيران في أربع عواصم عربية في بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، ويُرفع القبعة للمملكة السعودية في نجاحها أيام معدودة قبيل إنهاء ترامب فترة رئاسته وبالتحديد في ١٠ يناير ٢٠٢٠ من إقناع الإدارة الأمريكية قبل المغادرة، وهي ما سبق أن رفضته، بالاعتراف بحركة الحوثيين كجماعة إرهابية أسوة بحزب الله في لبنان وإبلاغ الكونجرس بالقرار أيام قبل مغادرتها وهو ما أصبح ضمن إرث ترامب لخلفه جو بايدن، وتزداد علامات الاستفهام حول هذا القرار وتوقيته.

هل هو يستهدف إحراج إدارة جو بايدن وإضعافها في مفاوضاتها مع إيران أم ما تتهامس الناس وتتساءل في المجالس غير الرسمية عن المقابل المادي لهذا القرار؟

وقام جو بايدن بدحض قرار اعتبار الحوثيين جماعة إرهابية أيام قليلة بعد أن تولى الرئاسة. هذا، وأن الجرائم والكوارث الإنسانية يرتكبها الجانبان ويدفع ثمنها اليمنيون الأبرياء من الأطفال والنساء.

وكأن اليمن لم يكن به ما يكفيه، فقام الرئيس منصور هادي فور توليه الحكومة -وبحجة الاستجابة إلى الإصلاح الاقتصادي الذي نادى به المتظاهرون في الربيع العربي- برفع الدعم عن المشتقات النفطية بإيعاز من صندوق النقد الدولي.

وكانت هذه هي القشة التي قسمت ظهر البعير والشعلة التي أشعلت المظاهرات من جديد وحمل الحوثيون السلاح بالتحالف مع قوات الأمن للرئيس السابق ضد حكومة منصور هادي وبعد أن كان الحوثيون وعبد الله صالح ألد الأعداء تحالفوا ضد الحكومة وقادوا انتفاضة ٢٠١١.

فإن الحرب الأهلية التي يعيشها اليمن اليوم والتي تُعد المملكة العربية السعودية اللاعب الأبرز فيها يرجع تحديدًا إلى مظاهرات الربيع العربي.

وأعقب نقل السلطة عقد مؤتمر الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، حضره أكثر من ٥٠٠ مندوب لصياغة دستور جديد توافق عليه أغلبية الفصائل اليمنية. وعجز المندوبون عن حل خلافاتهم بالنسبة لتوزيع السلطة فيما بينهم وفشل مؤتمر الحوار الوطني واتسعت الانقسامات السياسية المتأصلة في النسيج اليمني وأدت إلى صراع عسكري واسع النطاق إثر تدخل القوى الإقليمية والدولية تعيشه اليمن حتى يومنا هذا.

وتعاظم الدور الإيراني نتيجة لتعثر عملية الانتقال السياسي وتفاقم الانقسامات الداخلية، ووجدت إيران الفرصة مواتية لضرب السعودية في معقلها وتنافسًا على السيادة الإقليمية. فزادت إيران من دعمها للحوثيين وأصبحت جزءًا من الصراع، وإن ظلت تنكر ذلك لفترة ممتدة. واستقالت حكومة هادي تحت الضغط في يناير ٢٠١٥، وقام الحوثيون بسجنه وإن تمكن منصور هادي من الفرار من صنعاء إلى ميناء عدن الجنوبي اليمني في مارس ٢٠١٥، ثم بحرًا إلى المملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي مهد الطريق لتدخل سعودي مباشر وبقوة للدفاع عن الحكومة اليمنية الشرعية في المنفى. فأقامت تحالفها مع ثماني دول عربية وإن ظل تحالفًا صوريًا في معظمه. وفي هذه الفترة ومنذ اندلاع ثورة الربيع العربي، ظهر تنظيم القاعدة بقوة، معلنًا سيطرته على مناطق عدة في جنوب وشرق اليمن.

ج- أمراء الحرب في اليمن

ومنذ اليوم الأول من تولي عبد ربه منصور هادي السلطة وهو يكافح للتعامل مع مجموعة متنوعة من المشاكل، بما في ذلك الحركة الانفصالية في الجنوب والولاء المستمر لأفراد الأمن للرئيس السابق وتصعيد الجهاديين لهجماتهم وكذلك الفساد والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. وعلى نحو ما بينًّا لم يكن اليمن في أي وقت مضى ساحة للتنافر والتصادم بين السنة والشيعة. ودليلٌ على ذلك، أن حركة الحوثيين نفسها تضم يمنيين من السنة والشيعة، بما في ذلك وهابيين وخشيت المملكة تزايد قوة الحوثيين في فنائها الخلفي وتهديدًا لأمنها القومي، فضلًا عن رغبتها المؤكدة في إيجاد دور إقليمي، أسوة بكل من تركيا وإيران، فارتأت معالجة المشكلة في اليمن من منطلق تصويرها كحرب بين الشيعة والسنة لتعبئة الدعم الدولي ضد إيران.

وتشابكت الأطراف في النزاع اليمني ما بين المتمردين الحوثيين، الذين يتواجدون في المناطق الجبلية قرب الحدود السعودية الأكثر اكتظاظًا بالسكان والعاصمة صنعاء وقوات الأمن الموالية للرئيس السابق، من ناحية، والقوات الحكومية لمنصور الهادي، من ناحية أخرى. واستغلت الحركة الانفصالية في الجنوب الموقف واستقرت في عدن وأرادت أن تنفصل باليمن الجنوبي. ومما زاد الطين بلة تحالف منصور الهادي مع الإسلاميين المتطرفين وعودة ظهور الجماعات الإسلامية بقوة في شرق وجنوب اليمن.

كما تزاحمت مع هذه الفصائل وغيرها قوات التحالف العربي والتي قامت المملكة السعودية بتشكيلها من كل من مصر والبحرين والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات العربية المتحدة، مستهدفة إعادة الشرعية اليمنية إلى العاصمة صنعاء ودعم حكومة منصور الهادي واستعادة السلطة من الحوثيين. غير أن هذا التحالف كان

ظاهريًّا أكثر منه حقيقيًّا، حيث رفضت مثلًا مصر المشاركة بقواتها العسكرية البرية في حرب اليمن بعد تجربتها الأليمة في الستينيات.

لقد تعلمت مصر الدرس بالطريقة الصعبة، وبقيت مصر خارج اليمن على الرغم من علاقاتها الودية مع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وطلب المملكة مشاركتها الفعلية في القتال ضد الحوثيين.

وما كان على الرياض سوى شن حملاتها الجوية شبه منفردة ضد الحوثيين بهدف إعادة حكومة هادي وبدعم دولة الإمارات العربية المتحدة في الجنوب، حيث لعبت الإمارات الدور العسكري الأكثر أهمية في التحالف إلى جانب المملكة السعودية وأسهمت بنحو عشرة آلاف جندي معظمهم في جنوب اليمن. غير أنه بسبب السمة القبلية للبلاد، والكراهية المدفونة بين قادتها، اندلعت اشتباكات بين الميليشيات المدعومة من الإمارات والقوات الداعمة لحكومة الرئيس هادي في الجنوب، مما يكشف عن انقسامات عميقة في التوازنات السياسية والعسكرية في اليمن خارج نطاق الحوثيين.

وكان على القوات الإماراتية مساعدة الحكومة الشرعية في الجنوب، غير أنها قامت بدعم حركة الانفصال الجنوبية ولصالح ما عُرف بالمجلس الانتقالي وبدأت بناء تشكيلات شبه عسكرية معظمها من "السلفيين"، الأمر الذي يعني أن القوات الإماراتية أدخلت عنصرًا إضافيًّا إلى أطراف النزاع وأطلقت على هذه القوة "الحزام الأمني". وقامت المملكة بإلقاء اللوم عليها بشدة وانتقادها القوات الإماراتية. وبقي الصراع محصورًا بين المملكة السعودية وإيران، وكلاهما له أطماعه ومصالحه.

ويتعين على أي طرف -سواء الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، إن أراد أيهما بالفعل إيجاد تسوية- أولًا تفهم هذا الوضع المعقد والمتشابك قبل الخوض في أية عملية للتسوية. ولكل هذه العناصر والفصائل والمصالح جذور متأصلة في النسيج اليمني.

كما دخلت في فترة لاحقة الجماعات الإسلامية بكل ثقل، لا سيما الدولة الإسلامية (داعش) ومسلحو القاعدة الذين اتخذوا مركزًا لهم السعودية في الحرب الأهلية اليمنية، حيث استفاد تنظيم القاعدة من الفوضى في أبريل ٢٠١٥ وكثف دعمه لأنصار تنظيم القاعدة في اليمن. كما احتفلت الدولة الإسلامية بدخولها اليمن في مارس ٢٠١٥ بهجمات انتحارية على مسجدين زيديين في صنعاء، مما أسفر عن مقتل حوالي ١٤٠ مصليًا. وتبنت الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة منذ ذلك الحين هجمات أخرى على الحوثيين. وتقدّر الأمم المتحدة أن صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن بالمئات والقاعدة بالآلاف.

وباعتبار إيران الداعم الرئيسي للحوثيين، فقامت بإمدادهم بالدعم العسكري والسلاح، كما توفر لهم الآن وبالتعاون مع حزب الله اللبناني المعدات اللازمة والخبرة في برنامج الصواريخ والطائرات بدون طيار الذين يقومون بهجمات متواصلة على المدن السعودية والقواعد العسكرية. فلا يمكن إغفال المصالح الجيوسياسية المشتركة بين الحوثيين وإيران، حيث تسعى الأخيرة وبكل الطرق إلى تحدي الهيمنة السعودية والأمريكية في المنطقة.

وعلى صعيد آخر، لن تقبل الرياض سيطرة الحوثيين على اليمن، مما يعنيه تقبلها جارًا معاديًا في فنائها الخلفي والعمق الاستراتيجي لأمنها، فضلًا عمّا يعنيه ذلك من انتكاسة في صراعها الطويل مع طهران.

د- وما زالت الحرب مستمرة

أردت بهذه الخلفية المطوّلة بيان حقيقة الصراعات داخل اليمن والدور البارز للمملكة السعودية في كل مرحلة ومنذ أولى حركات استقلال هذا البلد في الستينيات والثورة على نظام الأئمة، واليوم وبتحول الصراع إلى حربٍ بين طائفتين، دخلت المملكة حربًا من نوعٍ آخر أكثر شراسة وضراوة لتحقيق نفوذها الإقليمي في مواجهة إيران، وهو ما جعل اليمن أكثر أهمية للمملكة وللولايات المتحدة في آن واحد في حربهما ضد عدو مشترك وهو إيران، غافلين حربهما ضد الجماعات الإسلامية التي برزت قوتها في اليمن بعد خسائرها في كل من سوريا والعراق.

واعتقد ولي العهد محمد بن سلمان ومهندس حرب اليمن أنها لن تعدو أن تكون نزهة ولن تطول أكثر من أيام أو أسابيع على الأكثر. وكان ذلك ضرب من ضروب الخيال، حيث افتقر ولي العهد محمد بن سلمان الخبرة العسكرية وظهرت أخطاؤه الفاجعة منذ البداية وفشل في تطوير استراتيجية شاملة أو نهاية قابلة للتحقيق. فمن خلال محاكاة حرب العراق الثانية للولايات المتحدة أو حرب حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في ليبيا بإيعاز من إدارة أوباما، دخل ولي العهد السعودي اليمن دون أن يخطط للخروج الآمن.

واعتقدت المملكة أنها بفرض حكومة عبد ربه منصور هادي وتطويعها لنفوذها تكون قد حققت الاستقرار والنفوذ في المنطقة وحظيت على مباركة الولايات المتحدة. بدأت المملكة العربية السعودية الحرب في اليمن لمنع إيران من الحصول على موطئ قدم على مضيق باب المندب الاستراتيجي. ولهول ما خبأ لها القدر، فقد أعطت حرب اليمن على العكس

فرصة لإيران لترسيخ أقدامها وأغرقت المملكة العربية السعودية نفسها في مستنقع مكلف للغاية، ولا يبدو أن هناك مخرجًا سهلًا. وتشاهد إيران بـ "شماتة" استنزاف المملكة لمواردها المالية والعسكرية والاستمرار في تشويه صورتها في الخارج ولدى الولايات المتحدة. ومما لا شك فيه أنه في مرحلة ما، سيتعين على السعوديين خفض سقف طموحاتهم في اليمن. كما كانت تكلفة هذه الحرب أو بالأصح مغامرة ولي العهد محمد بن سلمان كبيرة على إدارة ترامب تحديدًا، كلفتها سمعتها ومكانتها، لاستمرارها في دعم الحرب في اليمن بشكل مطلق، حتى عندما لم يكن هناك دعم من الكونجرس لها.

ولقى الحوثيون في حربهم دعم العديد من القبائل اليمنية، بما في ذلك السنة وأدى تحالفهم مع قوات الجيش الموالية للرئيس المخلوع عبد الله صالح إلى تحقيق انتصارات ضخمة في صنعاء والحديدة والمناطق المجاورة. وفي ذات الوقت استغل الانفصاليون الجنوبيون الوضع المتأزم لتكثيف سعيهم للانفصال. وازداد الوضع سوءًا، حيث تأسس في سياق هذه الأزمة المجلس الانتقالي الجنوبي في مايو ٢٠١٧ لتنظيم صفوف الجنوبيين والدفع بالحكم الذاتي في الجنوب وبدعم من القوات الإماراتية. وأشعلت القوات المتنافسة في الجنوب بقيادة ناصر نجل الرئيس منصور هادي وبالتعاون الوثيق مع المتطرفين الإسلاميين، معارك بين الجنوب والجنوب ضد ميليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي واستغل مسلحون من القاعدة في شبه الجزيرة العربية والجماعة المحلية للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية اتحادهم مع قوات الحكومة لإثارة المزيد من الفوضى وتنفيذ هجمات على عدن.

وعلى صعيد آخر، احتدم الخلاف في الجنوب بين القوات الحكومية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وانحياز القوات الإماراتية إلى قوات المجلس للتصدي لبطش المتطرفين

الإسلاميين في عدن الذين تحالفوا مع نجل الرئيس منصور هادي وقوات الحكومة التي أعطت لهم الضوء الأخضر. وكل ذلك من شأنه أن يضعف الجبهة المناهضة للحوثيين ويفتتها، مما حدا في النهاية إلى تدخل الرياض بقوة بُغية توحيد الصفوف ضد جبهة الحوثيين وإلزام كل من حكومة هادي ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي بالتوقيع في نوفمبر من العام نفسه على اتفاق الرياض. وفسح هذا الاتفاق المجال أمام إشراك المجلس الانتقالي في حكومة يمنية ما بعد الحرب، وهو ما يعتبر أحد المنحنيات المهمة في الصراع اليمني في عام ٢٠١٩. إلّا أن اتفاق الرياض أثبت أنه كان هشًّا، حيث صمم الانفصاليون في يوليو ٢٠٢٠ على تشكيل حكومة يمنية جديدة مع تمثيل المجلس الانتقالي الجنوبي دون انتظار انتهاء الحرب.

كما قام الحوثيون بتأسيس دولتهم في صنعاء والمناطق المجاورة. وأرسلت إيران أول سفير لها إلى صنعاء في أواخر أكتوبر ٢٠٢٠. وقدم السفير أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية الحوثي. إيران هي الدولة الوحيدة التي اعترفت بحكومة الحوثي في صنعاء وأرسلت سفيرًا لها من ضباط الحرس الثوري في طهران. وبالمثل، وفي أعقاب إعلان المرشد الإيراني آية الله علي خامنئي دعمه للحوثيين في أغسطس ٢٠١٩، رحبت طهران برفع مستوى التعاون مع الحوثيين إلى المستوى الدبلوماسي واستقبلت ممثلًا للحوثيين في إيران.

هـ- تداعيات الحرب الممتدة

وإن ينظر اليوم إلى الصراع على أنه جزء من صراع إقليمي على السلطة بين المملكة السعودية وإيران، فإن من بين أخطر تداعياته هو تعاظم قوة الدولة الإسلامية والقاعدة، لتحالفهما مع الحكومة اليمنية وبمباركة ضمنية من المملكة.

فعلى الرغم من تقويض الدولة الإسلامية جزئيًا في سوريا، فإن عقيدة الدولة الإسلامية لم تقوّض وكذلك قناعة قيادتها بفرض دوام انتشارها في أي مكان. كما أن التوسع أداة تعبئة لتنظيم الدولة الإسلامية وتعزيز أسطورتها بأن القوة الإسلامية لا تقهر، وهو ما يضاعف من قلق الغرب بسبب الهجمات المحتملة التي قد تنطلق من تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية إثر توسعها في اليمن ودول إفريقية. كما أن الخوف الأمريكي من التورط في حرب أخرى في الشرق الأوسط، أضعف ردود فعل كل من إدارة أوباما وترامب. فبينما آثرت الأولى عدم التدخل بعد طول تردد، اكتفى ترامب بضربات جوية بُغية إثبات قوة أكثر من إحداث تغيير على الأرض أو إضعاف حقيقي للدولة الإسلامية.

وفي ضوء تحول الصراع في اليمن إلى صراع طائفي ديني، فإنه أصبح يجذب الإسلاميين المتطرفين من السنة ويضفي المزيد من التعقيدات والصعاب على أي مسار للتسوية.

وفي حين أن القاعدة في المملكة السعودية ما زالت تخشى السلطة وتعمل لها ألف حساب وتتصرف بضبط النفس، فإن دخول الدولة الإسلامية إلى اليمن في بلد دون سلطة يؤدي حتمًا إلى مزيدٍ من التطرف في الصراع وتصاعد العنف العشوائي.

وفي كل ما تعيشه دول المنطقة من كوارث مأسوية وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة بإداراتها المختلفة حربها على الإرهاب والتطرف، لم تنجح الولايات المتحدة في ترهيب

الدولة الإسلامية (داعش) وتضييق الخناق عليها، بل اعتقدت أنه بقتل قياداتها تكون بذلك هزمت القاعدة والدولة الإسلامية من بعدها. وكم أخطأت كل من إدارة أوباما وإدارة ترامب في ذلك. وأعلنت الدولة الإسلامية إنشاء ولايات تابعة لها وقبلت عهود الولاء من الجهاديين في ليبيا والجزائر وأنصار بيت المقدس في شبه جزيرة سيناء واليمن والمملكة العربية السعودية. وجمع تنظيم الدولة الإسلامية أيضًا قسم الولاء من حركة طالبان الأفغانية والباكستانية السابقة وجماعة بوكو حرام النيجيرية المسلحة.

ولا يبدو أن الإدارات الأمريكية المتتالية واحدة تلو الأخرى لديها استراتيجية واضحة ومحددة ضد تنظيم الإرهاب المتأسلم. كما أن الولايات المتحدة لا تريد المخاطرة بمزيد من الاضطرابات في الشرق الأوسط.

هذا، ولم تفلت الولايات المتحدة نفسها من ضربات الإسلاميين المتطرفين وآخرها إطلاق أحد زعماء تنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية النار على قاعدة بحرية في ديسمبر ٢٠١٩ في فلوريدا وتفاخر بإعلان مسئوليته في ذلك، مما أسفر عن قتل ثلاثة طلاب طيران أمريكيين، وإن نجحت القوات الأمريكية في قتله في غضون أشهر من جريمته.

ولئن من الضرورة الاعتراف أن الولايات المتحدة قتلت أيضًا العديد من قيادات وأعضاء القاعدة والدولة الإسلامية، ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق اقتلاع أي من هذه الجماعات من جذورها، فإن قتل القيادات لا يحول بأي حال من الأحوال إلى توسعها، بل ازديادها عنفًا وبطشًا.

و- احتمالات وشروط حل الأزمة

قصر المجتمع الدولي والأمم المتحدة أطراف النزاع على حكومة هادي المعترف بها دوليًّا والحوثيين -واللذين اجتمعا ثلاث مرات فقط، في جنيف (٢٠١٥)، والكويت (٢٠١٦)، وستوكهولم (٢٠١٨)، لمناقشة إنهاء القتال- كان من وراء الأسباب التي أدت إلى فشل مفاوضات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، لما أظهر كلا الطرفين من اهتمام محدود بالسلام.

فالحوثيون لا يرون الحاجة إلى تسوية مع حكومة ضعيفة، خاصة وأنهم يسيطرون على مؤسسات الدولة وكذا مناطق شاسعة في الشمال، والحكومة بالطبع ترفض سيطرة الحوثيين. وتم استبعاد المجلس الانتقالي الجنوبي وممثلي الجنوب من مباحثات السلام والذين أيضًا يكثفون من قوتهم، لا سيما بعد استيلاء المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن في أغسطس ٢٠١٩. وهم ما زالوا يسعون إلى إقامة دولة مستقلة في الجنوب وسبق لهم رفض الوحدة اليمنية منذ عام ١٩٩٠. واستبعاد هؤلاء من عملية السلام سيؤدي إلى فشل أي تسوية برمتها ويزيد من زعزعة استقرار المنطقة. وتؤدي الانقسامات داخل التحالف الذي تقوده السعودية إلى إضعاف الآمال في التوصل إلى حل.

ويُعد إنهاء الحرب في اليمن ضرورة استراتيجية وإنسانية في آن واحد. غير أن السلام في اليمن لن يتم من خلال محاولة وساطة مبكرة أو استخدام ضربات صاروخية لترهيب الحوثيين أو السنة، كما أنه لن تتم بمحاولات يائسة من قِبَل المملكة وإيران لتسوية الخلافات بين الفصائل على السلطة. إنما تبدأ استراتيجية بناء السلام بمفاوضات مرحلية بين أصحاب المصلحة اليمنيين الرئيسيين والسياسيين دون استبعاد أحد، على غرار ما سبق أن سعت إليه الأمم المتحدة بالنسبة للحوار الوطني في ٢٠١٣. فلعل المأساة التي عاشها اليمن لأكثر من ثماني سنوات وأكبر كارثة إنسانية تدفع أصحاب المصلحة اليمنية التفاوض دون تلاعب أو تأثير خارجي ولمصلحة دولتهم ومواطنيهم.

إن حرب اليمن، على نحو ما رأينا، معقدة ومتعددة الجوانب ولا يشكل القتال ضد الحوثيين واستيطانهم في الشمال سوى عنصر واحد منها، وبما يهدد بشكل مباشر الأمن والاستقرار على الحدود السعودية.

والأجزاء الأخرى من المشكلة متأصلة بعمق في النسيج القبلي للمجتمع اليمني وإصرار الجزء الجنوبي على الانفصال وتشكيل دولته المستقلة في عدن وحضرموت أو أن يكون جزءًا من التطلعات المتجددة "لفيدرالية اليمن".

وعلى الرغم من كون منصور هادي من الجنوب، فإن الجنوبيين ثاروا عليه واتهموه بالانحياز لصالح إقامة دولة موحدة تسيطر عليها المملكة العربية السعودية والتحالف مع المتطرفين الإسلاميين. ومع ذلك، فإن هذه التناقضات والاختلافات لا يمكنها أن تستمر، حيث بدا التحالف الذي تقوده السعودية على وشك الانهيار. فعلى اليمنيين أنفسهم التعامل بداية مع كل هذه التشابكات. ويمكن للأطراف الإقليمية والدولية الانضمام في مرحلة لاحقة إلى العملية لحماية وضمان سلام دائم في اليمن، خاصة وأن اليمن ستظل ذات أهمية استراتيجية عالية للمملكة العربية السعودية وستظل تتمتع برعايتها وحمايتها على الدوام.

ويمكن للمرء أن يتصور إحلال السلام في اليمن كجزء لا يتجزأ من تسوية شاملة لأزمة المنطقة، بما في ذلك العراق وسوريا وربما حتى ليبيا. وقد يترتب على مثل هذه التسوية تبادل التنازلات المتعلقة بسوريا واليمن من جانب القوتين الإقليميتين المعنيتين، السعودية وإيران.

كما يجب أن تكون الولايات المتحدة وروسيا على استعداد لضمان التسوية النهائية، باعتبارهما القوى الدولية الكبرى التي لها مصلحة في استقرار المنطقة وتأمين سلامة الملاحة عبر مضيق باب المندب كطريق ملاحي حيوي.

كان من الممكن التوصل إلى تسوية سياسية بين حكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليًا والحوثيين، إلّا أن التغييرات الجذرية التي طرأت على أرض الواقع قد

أطاحت بمثل هذه الاحتمالات. وأصبح تمسك الحكومة اليمنية بتأييد المملكة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ في أبريل ٢٠١٥، مطالبًا الحوثيين بالتراجع والسماح للحكومة بالعودة إلى صنعاء من ضرب الخيال؛ فقد عزز الحوثيون سيطرتهم على الشمال وأنشأوا حكومتهم في صنعاء، مما منحهم قوة أكبر للمساومة. وما زاد الوضع تفاقمًا ترسيخ القوى الأخرى المتحاربة سيطرتها كل على منطقته ورفض تخليها عن مكاسبها. فإلى جانب الحوثيين والحكومة هناك المجلس الانتقالي الجنوبي الداعي للانفصال في عدن إلى جانب تصاعد قوة الجماعات الإسلامية والسلطات المحلية، بما يجعلها هي الأخرى حالمة بتحقيق غنائم شتى من جراء أي تسوية شاملة.

ولقد بات واضحًا أن هناك أساسيات للتسوية من الضرورة أخذها في الحسبان من جانب كل من الأطراف.

أولها: استبعاد بشكل مطلق إيجاد تسوية على أساس المكاسب العسكرية

ثانيها: اعتراف الحوثيين بأن السلطة لن تؤول لهم في ضوء قرار مجلس الأمن والحكومة المعترف بها دوليًا.

ثالثها: عدم إمكانية التغاضي عن القوى الأخرى، على نحو ما سبق أن قامت به الأمم المتحدة ومباحثات السلام السابقة.

رابعها: من الضرورة ألّا يعتقد أي طرف أن عامل الوقت في صالحه ومن ثم يماطل ويراوغ في التوصل إلى تسوية بما يزيد الوضع استفحالًا.

وأخيرًا: إن استمرار الحرب في اليمن له تأثيراته وتداعياته السلبية على مكانة الولايات المتحدة الدولية وعلى الناخب الأمريكي. ومن هذا المنطلق، أصدرت الإدارة الجديدة بما قد يقترب من "فرمان" بإنهاء الحرب في اليمن.

ز- الرؤساء الأمريكيون واليمن

على الرغم من أن الكونجرس الأمريكي منقسم منذ فترة طويلة حول مسألة اليمن، فقد دعمت الولايات المتحدة وكذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة التحالف الذي تقوده السعودية وكأن جميعها تتعلق بقشة في المحيط.

وتقوم المصالح الأمريكية على ضرورة الاستقرار في اليمن وتأمين الحدود السعودية وضمان المرور الحر والآمن في مضيق باب المندب، الذي يمر عبره أكثر من ستة ملايين برميل من النفط يوميًّا قبل جائحة فيروس كورونا ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تأمين ما اعتاد اليمن على تقديمه من عون في برامج مكافحة الإرهاب الأمريكية أثناء رئاسة عبد الله صالح وتوقع استمراره في ظل حكومة منصور هادي.

وعلى الرغم من معارضة الكونجرس توريد السلاح للمملكة السعودية لمَا قيل من ارتكابها من فظائع ضد المدنيين في اليمن بالسلاح الأمريكي، فضلًا عن فضيحة مقتل الصحفي في واشنطن بوست جمال خاشوقجي عام ٢٠١٨، المتورطة فيه المملكة، فإن الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب كانت مؤيدة بشكل مطلق وأكبر مورد للسلاح للسعودية. وقد استخدم الرئيس دونالد ترامب ثلاث مرات حق النقض ضد مشاريع القوانين لوقف مبيعات الأسلحة الطارئة إلى المملكة العربية السعودية. ومن المعروف أن المملكة السعودية ضليعة في المناورة والتحايل وأكثر الدول في المنطقة التي يعيش شعبها وقياداتها على حد سواء حياة مزدوجة، ويستحلون لأنفسهم ما يحرمونه على الغير، مؤمنة بقدرتها على إسكات المعارضين لها.

حكى لي أحد الزملاء الذين شاركوا في مجموعات المراقبة التي كانت تقوم جامعة الدول العربية بإيفادها إلى كل من سوريا واليمن لتقييم الموقف، قصة طريفة تدل على كيفية إسكات المملكة لمعارضيها.

يحكي أنه في مهمة رقابية شهد كيف أن السعودية تستخدم القوة الفتاكة في سوريا وقصفها المستشفيات والمدارس والمنازل، وهو لا يستبعد استخدامها للنهج نفسه في اليمن. وذكر هذا الزميل أنه عندما شرعت مجموعته المكونة من خمسة أعضاء تتضمنه إلى جانب مراقبين من السعودية والعراق والسودان والبحرين، في كتابة تقريرهم ومبينين أن قوات المعارضة (الجيش السوري الحر المدعوم أساسًا من المملكة) مثلها في ذلك مثل القوات الحكومية في سوريا ترتكب الفظائع وأعمال البلطجة والعنف ومزودة -أي المعارضة- بأحدث الأسلحة الأمريكية. وفور ما أفصحت المجموعة عن هذه الحقائق، قامت المملكة بسحب مواطنها السعودي من المجموعة، وسحبت السيارات المدرعة التي كانت قدمتها للمجموعة لحمايتها من القصف، وتدخلت لدى جامعة الدول العربية لإلغاء عمليات المراقبة، سواء في سوريا أو اليمن، وأوقفت تمويلها. فبعد أن كانت المملكة تحمل نفقات المراقبين وإعاشتهم، رفضت حتى تحمل نفقات العودة إلى بلادهم. وكانت هذه خبرته المحدودة في التعامل مع المملكة، وألا يستبعد تعاملها بنفس المنطق مع أي معارضة لها.

والسمة الغالبة لدى مرشحي الرئاسة الأمريكية أنهم يسعون خلال حملاتهم الانتخابية -دون استثناء- إلى التجاوب مع مطالب الناخبين وتقديم الوعود بتحقيق مطالبهم، فسرعان ما يتناسون وعودهم عند نجاحهم في الانتخابات ويتعللون أنهم ازدادوا معرفة واكتسبوا معلومات إضافية تبرر تغيير مواقفهم وضرورة التعامل مع الواقع الراهن.

وأخفق الرئيس ترامب مثلما سبق أن أخفق سلفه في الاستجابة لرغبة الشعب الأمريكي بإعادة القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، فاندفع السيد ترامب بشكل غير

متوقع إلى استخدام القوة، حيث انحرفت سياسته عن مضمون خطابه الانتخابي، خاصة فيما يتعلق بسوريا واليمن.

أراد الرئيس ترامب أن يظهر بمظهر الشخص القوي وغير المتردد وانفراده بالقرار. فلم يحاول إشراك الكونجرس ورجال حزبه أو حتى المقربين له في إدارته بشأن رؤيته الاستراتيجية والأسباب الكامنة وراء ضرباته الجوية لكل من اليمن وسوريا، كما لم يشعر بالحاجة إلى تقديم أي تفسير للكونجرس أو المجتمع الدولي. فكان لزامًا على المتحدث باسم البيت الأبيض تبرير الأعمال العسكرية التي توالت في المنطقة والانحراف عن خطاب الحملة الانتخابية وابتداع الأسباب التي حدت بالرئيس ترامب إلى اتخاذ هذه المواقف.

ففي حين شنت إدارة أوباما ١٨٥ غارة على مدى ثماني سنوات، قامت إدارة ترامب بأكثر من ١٠٠ غارة جوية خلال أقل من عامين، ويقدر المحللون أن تلك الضربات قتلت مئات المدنيين. وأحاط الجدل بالقرار المبكر لإدارة ترامب بالشروع في ضربات جوية عسكرية مفرطة ضد اليمن دون ربطها باستراتيجية ضد الدولة الإسلامية.

وكانت ضربات ترامب الجوية تأكيدًا لدعمه المطلق للمملكة السعودية وتأييدًا للخيار العسكري السعودي أكثر من التزامه بخطابه الانتخابي لشعبه وكذا استعداء إيران أكثر منه مطاردة وتعقب قيادات وأعضاء الدولة الإسلامية في اليمن.

ويبدو أن الضربات العسكرية الأمريكية والهجمات العشوائية بطائرات بدون طيار على اليمن، كانت ببساطة نتاج قرار فوضوي في البيت الأبيض، حيث إنها لم تأت هذه الضربات بأية نتائج ملموسة، حيث إن تسوية الأزمة في اليمن ما زالت تبدو سرابًا.

ح- التسوية في اليمن أمر حتمي لإدارة جو بايدن الجديدة

وفي إطار سعي الإدارة الجديدة إلى إيجاد تسوية سلمية في اليمن، فقد أعلنت إدارة بايدن عن عددٍ من الإجراءات، فضلًا عن إلغاء تصنيف إدارة ترامب للحوثيين كمنظمة إرهابية وتقليص الدعم للعمليات الهجومية للتحالف الذي تقوده السعودية في الصراع ودعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، قامت بتعيين مبعوث خاص لليمن لمتابعة عملية السلام التي تدفع بها.

كما إن توقيع الرئيس بايدن فور تسلمه الرئاسة في ٢٠ يناير ٢٠٢١ أمرًا تنفيذيًا يلغي اعتبار الحوثيين جماعة إرهابية، جاء لأكثر من سبب، وإن كان السبب المعلن والأكثر انتشارًا هو أن مثل هذا التصنيف من شأنه أن يعيق جهود منظمات الإغاثة الإنسانية لإيصال الغذاء والدواء إلى المدنيين اليمنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. ومن بين الأسباب الأخرى، أن الحوثيين لم يهاجموا الأمريكيين أو منشآتهم، فليس هناك ما يدعو لتصنيفهم بالإرهابيين. كما أن الإدارة الجديدة لا ترغب في عرقلة عقد اتفاق نووي أكثر شمولًا مع إيران. ويبقى تعاملها مع الحوثيين جزءًا من هذا الاتفاق وجزءًا من التسوية، لا سيما أن الحوثيين يسيطرون على معظم شمال اليمن. فإن تصنيفهم كمنظمة إرهابية سيحول دون التعامل معهم وهم يشكلون عنصرًا أساسيًّا لتسوية الأزمة اليمنية.

لقد دعمت الولايات المتحدة السعودية في حرب اليمن منذ بدايتها، وهو في الواقع ما أفاد إيران أكثر مما أضرها. فإنه قام بمنح إيران معقلًا في مفترق طريق عالمي مهم استراتيجيًّا تمر به ناقلات البترول. وحان الوقت لإعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة تجاه اليمن في ظل إدارة جديدة تتولي زمام الأمور في واشنطن، فكيف ينبغي لإدارة بايدن أن تتعامل مع اليمن؟

فيقع على عاتقها ابتداءً إعادة النظر في التدخلات الأمريكية السابقة تجاه اليمن والتي أتت بنتائج عكسية.

تحتاج الإدارة إلى تبني نهج جديد يمكن أن يساعد في إنهاء الصراع في البلاد ويحمي المصالح الأمريكية في المنطقة على المدى الطويل.

أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لليمن، كانت الإدارات الأمريكية السابقة تنظر إلى اليمن من منظور ضيق يقتصر على منظور أمني لمساعدتها في حربها ضد الإرهاب. وبعد تفاقم الصراع ومنذ مارس ٢٠١٥ تحديدًا، نظرت إدارتا أوباما وترامب إلى اليمن من منظور الصراع السعودي الإيراني، متجاهلتين تمامًا الديناميكيات المحلية للصراع. فامتنع كل من أوباما وترامب عن تدارس تفاصيل حقيقة الأزمة في اليمن واكتفى كل منهما بالأخذ بالقشور التي تمن عليهم المملكة بها مؤمنين بأن الحرب في اليمن حربًا بالوكالة بين السعودية وإيران. ولقد رأينا أن الأمر ليس كذلك. وعليه، يتعين على إدارة بايدن المزيد من التعمق وفهم أساس الحرب الأهلية في اليمن بل وتفهم أيضًا ديناميكيات القوى الإقليمية وما تمثله اليمن من مخرج لإيران من الستار الحديدي الذي نصبته لها الولايات المتحدة، من ناحية، وطموح ولي العهد السعودي الذي لا حدود له لوضع المملكة في صف القوى الإقليمية ذات وزن ونفوذ أسوة بكل من تركيا وإيران، من ناحية أخرى.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون بايدن متسرعًا في الخروج المعجّل عن مسار ترامب من خلال الضغط على السعوديين لإجبار حكومة منصور هادي اليمنية على قبول تسوية سياسية بوساطة الأمم المتحدة مع الحوثيين، حيث تركز عملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة فقط على طرفين في النزاع: الحوثيين المدعومين من إيران وحكومة هادي التي يسيطر عليها السعوديون، مع استثناء معظم الجماعات اليمنية من معادلة التسوية. الأمر الذي من شأنه أن يجعل التسوية السياسية في ظل الصيغة الحالية غير متوازنة ولن تدوم لأن الاحتمال الأكبر أن تكون في مصلحة الحوثيين، وبالتالي إيران.

ويتعين على إدارة بايدن استخدام رأسمالها السياسي للضغط من أجل وساطة أكثر شمولًا تضم كافة الجهات الفاعلة المحلية الأخرى في اليمن والنظر بعين الاعتبار إلى مطالبها.

ومن بين المشاكل المتناثرة في الشرق الأوسط، قد تعتقد إدارة بايدن خطأً أن حل النزاع اليمني هو الأكثر سهولة ويمكنها به تحقيق فوز سريع يزيد من زخمها لدى إيران وزيادة احتمالات فتح باب الحوار معها مجددًا حول اتفاق نووي متعدد الأطراف قد يتضمن أيضًا رسم حدود لامتداد النفوذ الإيراني في المنطقة. كما أن الضغط على المملكة السعودية نكاية في إدارة ترامب وتقييد إمدادها بالسلاح -وإن مؤقتًا- وإلزامها بإنهاء تدخلها في اليمن على وجه السرعة إلى ما غير ذلك من ضغوط لن يحل الصراع. وفي سياق متصل، سترى الإدارة الجديدة نفسها مضطرة إلى العزوف عن تقديم الشيك على بياض للمملكة على نحو ما قامت به إدارة ترامب، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات السعودية لحقوق الإنسان والحريات المدنية والمساءلة عن قتل الصحفي السعودي جمال خاشوشجي.

غير أنه سرعان ما سيتبين لها تصدي بائعي السلاح في أمريكا لاحتمال أي عداء للمملكة السعودية أو دولة الإمارات العربية وهما يعدان أقرب الشركاء العسكريين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأكثرهما سخاء في شراء السلاح الأمريكي. كما أن الإدارة الجديدة في أمس الحاجة إلى التعاون السعودي-الإماراتي في استقرار اليمن والمساعدة في إعادة الإعمار. فلا يمكن إغفال قوة المملكة السعودية ومجلس التعاون الخليجي في القضايا العالقة في الشرق الأوسط، ولا يمكن إغفال أهميتها في إنجاح جهود الإدارة الأمريكية الجديدة وسيستمر التنافس بين الإدارة والكونجرس في هذا الشأن رغم تمسك الإدارة الجديدة بالعمل من خلال المؤسسات.

كما علينا أن نتذكر أن التدخل السعودي في اليمن جاء بمباركة إدارة أوباما حينما كان جو بايدن الرئيس الحالي نائبه، ويبدو أن إعطاء السعودية الضوء الأخضر كان بمثابة عملية موازنة واسترضاء للمملكة إزاء توقيع إدارة أوباما الاتفاق النووي مع إيران والذي أثار

الريبة لدى دول الخليج. وكان على المملكة السعودية كبح وتقييد امتداد القوة الإيرانية وتطويق الدول العربية. وما زالت الإدارة الجديدة في حاجة إلى الحفاظ على نفس التوازنات.

ستظل الأسباب الكامنة وراء الصراع في اليمن معقدة. ومن غير المرجح أن تتنازل الفصائل السياسية عن تقاسم السلطة أو تخلي الميليشيات عن أسلحتها قبل التسوية النهائية. سيتطلب الحل الدائم استرضاء الفصائل الثلاثة الرئيسية: الحوثيون وحكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، ولكل منها مصالح خاصة بها. في غضون ذلك، ستحتاج أي حكومة جديدة إلى مساعدة خارجية كبيرة لمحاربة الجماعات الإسلامية التي أقحمت نفسها بقوة على الصراع اليمني، وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة للبلاد، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وسط جائحة فيروس كورونا.

وحتى اليوم فشلت الأطراف المتنازعة، سواء الحوثيون أو الحكومة اليمنية إلى تحقيق نصر عسكري يسمح لأي منها إنهاء الصراع أو التوصل إلى تسوية يتفق عليها الطرفان الرئيسيان. وقد يحتاج الأمر إلى مزيدٍ من الجهد والتفكير خارج الصندوق لإيجاد تسوية شاملة في المنطقة لإنهاء الحرب في اليمن والقضاء على الإسلاميين الانتهازيين وتحجيم الدور الإقليمي لإيران وكبح طموحات القوى الإقليمية.

إن اللعبة في اليمن لعبة محصلتها صفر، ولا يمكن إنهاؤها بغالب أو مغلوب، وعلى القوى الداخلية الاتفاق أساسًا فيما بينها على التوليفة التي تريدها، دولتان إحداهما في الشمال والثانية في الجنوب، أو اتحاد فيدرالي تتساوى فيه السلطات الثلاث أو أي شكل آخر ترتضيه الأطراف.

وعلى القوى الداخلية المتصارعة التوصل إلى اتفاق بمفردها دون تدخل من الخارج حفاظًا على التوازنات الداخلية التي من شأنها في النهاية أن تفرض نفسها على القوتين الإقليميتين المتنافستين، أي السعودية وإيران. ولا يجوز الرفض أو التغاضي عن مطالب

أي من هذه الفصائل، لأن لكل منها مطالبها المشروعة من منظورها والتي فرضتها بتواجدها طوال فترات النزاع اليمني.

فأولًا وأخيرًا، كانت مسببات الحرب اليمنية حربًا يمنية أساسًا، وكانت أطرافها هي التي سمحت للخارج بالتدخل ولعب دور هدام، لغياب النضج السياسي للمواطنين وانقياد كل منهم وراء الثروة والنفوذ دون ترجيح المصلحة الوطنية ومصلحة أهلهم وعائلاتهم. وإن يمكن مساعدة التوصل إلى هذا التوافق من قبل دولة محايدة تمامًا خارج المنطقة وليس لديها أي أطماع في ترجيح قوة على أخرى، ولنقل دولة من دول الشمال في أوروبا مثل النرويج أو السويد وكلاهما برعتا في أدوار الوسيط. وعلى الولايات المتحدة تعزيز هذا التوجه إذا أرادت الإدارة الجديدة فعلًا التوصل إلى اتفاق مع إيران أثناء تواجدها في الرئاسة يُحسب لها وللحزب الديمقراطي. وعلى المملكة أن تمتثل بهذا المسار أيضًا إذا ما أرادت إنقاذ علاقتها بالولايات المتحدة واستعادة مصداقيتها إقليميًّا ودوليًّا.

وفي النهاية، لا يتعين على أحد الإقلال من صعوبة الخيارات أمام الإدارة الجديدة في هذا الشأن، ومن بينها، هل هي جادة في عرقلة تدفق الأسلحة للمملكة ودولة الإمارات، وإن كانت جميع الظواهر حتى الآن أثبتت عكس ذلك؟ فالاثنان شريكان إقليميان ولهما وزنهما، مع الاعتراف بأن موردي الأسلحة المحتملين، مثل الصين وروسيا، لن يتراجعوا في تعويض السلاح الأمريكي في أي وقت. أمّا الخيار الأكثر صعوبة فهو يتمثل فيما إذا كانت الإدارة الجديدة على استعداد للمخاطرة بحلفائها في الخليج، وهو ما قد يقلل عمليًّا من الالتزام بخوض حروب في المنطقة تكون أقل ارتباطًا بأمنها القومي، على نحو ما تميل إليه قيادات الحزبين.

ولكن السؤال الذي قد يتبادر على الفور إلى الذهن:

وماذا عن أمن إسرائيل؟

فقد يستلزم الأمر مراجعة الضمانات الأمنية الأمريكية لتوفير مساحة أكبر للمناورة في المواقف الشبيهة باليمن وسوريا وليبيا والعراق والتي لا تمثل تهديدًا وجوديًّا للولايات المتحدة ولكن قد تمثل تهديدًا لسلامة وأمن إسرائيل.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن لم تقم إسرائيل بتسوية وضعها في المنطقة بشكل عادل ودائم ستظل وشعبها مهددين من الجماعات المتطرفة. فإن التداخل في المنطقة والترابط القائم بين سلسلة القضايا، تجعل أي تطور في أي مكان في المنطقة يمكن أن يكون له آثار مضاعفة في كل مكان.

وعلى كلٍّ فإنه على الولايات المتحدة وما كان لها من يد في اليمن منذ البداية، أن تحمل المسئولية عن دورها في هذه المأساة، إذا ما كانت صادقة وتعير حقوق الإنسان الأولوية في سياساتها والعمل على إنهاء الصراع.

*****

الفصل السادس:

المملكة العربية السعودية: قوة إقليمية بامتياز في المعادلة الترامبية

تعود العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى بداية الأربعينيات من القرن الماضي وبالأصح إلى عام ١٩٤٣، عندما استضاف الرئيس فرانكلين روزفلت في البيت الأبيض كلًّا من الأمير فيصل والأمير خالد بن سعود، اللذين أصبحا فيما بعد ملكين سعوديين، وذلك لتدشين أقدم علاقة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وكان النفط عنصرًا أساسيًا في العلاقات الأمريكية السعودية عندما ذهب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت للقاء الملك عبد العزيز بن سعود على متن سفينة حربية في قناة السويس عام ١٩٤٥، واعتمد الاقتصاد الأمريكي على التدفق المستمر والمنتظم من البراميل السعودية لعقود. ومنذ ذلك الحين، حتى بعد الحظر السعودي على مبيعات النفط للولايات المتحدة في عام ١٩٧٣، كانت العلاقات قوية بين البلدين. وكانت المملكة العربية ركيزة أساسية في كل من عقيدة الرئيس كارتر ومن بعده الرئيس ريجان الذي أكد فيها أنه لن يترك المملكة لتلاقي ذات مصير إيران في المنطقة.

كما أن العديد من الرؤساء الأمريكيين سافروا إلى المملكة للتأكيد على مواقفهم المساندة لها.

وزار الرئيس باراك أوباما المملكة العربية السعودية أربع مرات كرئيس. على الرغم من البرود الذي ساد العلاقات بعد الربيع العربي، قامت إدارة أوباما بتوريد الأسلحة إلى السعودية بما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ يفوق أيًّا من أسلافه. ودعمت إدارة أوباما ونائبه بايدن آنذاك الحرب السعودية في اليمن بدعم دبلوماسي وإعلامي وعسكري. وجاء الدعم رغم عدم وجود استراتيجية أو رؤية سعودية واضحة لمَا قد تؤول إليه هذه الحرب وتداعياتها. وبدلًا من ذلك، أصبحت اليمن مستنقعًا للسعوديين، حيث تكلفها حتى الآن أكثر من ٢٥ مليار دولار سنويًّا. وجاء ترامب رئيسًا وقام بأول زيارة خارجية له إلى المملكة السعودية.

ولم تكن في يوم ما العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة سهلة أو بديهية، وإن احتفظت دائمًا بطابع مميز. فقد شهدت العلاقات بين البلدين على مر العصور صعودًا وهبوطًا، لا سيما في الآونة الأخيرة، كما لم يحدث مع أي دولة عربية أخرى، باستثناء مصر. ومع ذلك، فقد وصلت العلاقة إلى حضيضها بعد هجوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولم يعمل على إعادة المياه إلى مجراها سوى الرئيس ترامب خلال السنوات الأربع الماضية.

وتعمل المملكة اليوم ألف حساب لإدارة بايدن القادمة وكيفية التعامل معها، خاصة وأنها قد لا تختلف كثيرًا في نهجها عن نهج إدارة أوباما. وعلى حين تعلم أن الرئيس بايدن لن يتردد في إخراج لها الكارت الأحمر لانتهاكاتها الحادة لحقوق الإنسان، فهي تشعر أيضًا بأنه رغم المشاكل التي تواجها في الوقت الراهن، أنها ما زالت تمتلك نفوذًا كافيًا في المنطقة للوقوف شامخة أمام الولايات المتحدة التي هي الأخرى لا تخلو من مشاكل جمة عليها مواجهتها. ومن المؤكد أنهما سيتجنبان إضفاء المزيد من التوتر على علاقاتهما.

ولو سبق أن نجح ولي العهد محمد سلمان في الإفلات من اللوم الأمريكي بفضل علاقاته الشخصية مع الرئيس ترامب، فهو بالفعل بدأ بترتيب أوراقه من جديد في المنطقة للتعامل من مركز قوة مع الإدارة الجديدة.

وللمملكة أوراق رابحة، لا سيما بالنسبة للعقود المبرمة مع الشركات الأمريكية بالبلايين من الدولارات في إطار العلاقات العسكرية والاقتصادية، أضف إلى ذلك التعاون القائم بين البلدين في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار في أسواق النفط، فمن غير المرجح أن يغامر الرئيس بايدن ويخاطر بالمصالح الأمريكية في أي من هذه المجالات.

وعلى الرغم من خفض الولايات المتحدة اعتمادها على النفط السعودي في السنوات الأخيرة، فإن المملكة لا تزال موردًا رئيسيًّا لعمالقة صناعة الدفاع الأمريكية والمقاولين العسكريين وكذا حلفاء الولايات المتحدة وعلى رأسهم أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية.

كما كانت السعودية دائمًا سندًا للسياسات الأمريكية في المنطقة. ولم يتراجع ترامب في ٢٠١٨ عندما كان يتم تداول النفط بالقرب من ٨٠ دولارًا للبرميل من الالتجاء إلى المملكة لضرب موسكو، مطالبًا الرياض بزيادة إنتاجها بُغية خفض الأسعار وضرب الاقتصاد الروسي المتهالك في الصميم. الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا والانهيار التام لأسعار النفط، فتدخل ترامب، باعتباره صانع الصفقات، للتوسط في اتفاق سلام بين الرئيس فلاديمير بوتين ومحمد بن سلمان، وخشية من فقدان عشرات الآلاف من الوظائف في تكساس وغيرها من الدول المنتجة للنفط.

وسوف تظل المملكة السعودية شريكًا مهمًّا للإدارة الجديدة أيضًا في الحفاظ على الاستقرار في الأسواق العالمية للطاقة واستخدام الدولار كعملة تسويقها.

فمن الواضح أن الرئيس جو بايدن سيتبع سياسة خارجية مختلفة عن تلك التي انتهجها دونالد ترامب. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل سيسعى للعودة إلى سياسات الرئيس باراك أوباما أم سيكون له مسار جديد؟

وهل سيعارض سياسات سلفه لمجرد المعارضة كما قام ترامب مع أوباما وعليه ارتكب أخطاء فادحة أم سيكون بايدن أكثر موضوعية ويقيم حساباته ويتدارس الأوضاع بقدر أكبر من التأني قبل المعارضة؟

فقد لا يوجد أي فائدة سياسية في الابتعاد عن الرئيس السابق لمجرد الابتعاد ولو أن أحدًا لن يريد اليوم ربط نفسه بالرئيس السابق أو حتى إعطاء الانطباع ولو من بعيد أنه يتفق وسياساته.

ويتناول هذا الفصل المهم موضوعات كثر الكلام عليها، وإن تزال في قلب العلاقات السعودية الأمريكية. ويفند الفصل التحالف السني المقترح من قبل إدارة ترامب وقناعة السيد ولي العهد محمد على سلمان على تمريره، وهو ما أثبت أنه ضرب من الخيال.

وعلى الرغم من تخصيص فصل قائم بذاته حول كارثة اليمن، فكان يتعين علينا التطرق إلى حرب اليمن في إطار الانتكاسات التي تواجهها المملكة وسط ألاعيب الرئيس ترامب وخزله المملكة عند تفجير إيران مصانع أرامكو وكذا خزلها في حرب اليمن وتهاونه في التعامل مع سوريا.

وإن قد تسعى الإدارة الجديدة إلى إعطاء علاقتها مع المملكة شكلًا مغايرًا تماشيًا مع توجهات الكونجرس المناوئة، ففي النهاية وفي ضوء أهمية هذه العلاقات، سيبقى التعامل معها من خلال البيت الأبيض. ونستطيع الجزم أنها لن تشهد تغيرًا ملحوظًا في المضمون وإن كان قد يختلف الشكل.

أ- عودة المياه إلى مجاريها

قوبل نجاح ترامب في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٦ بارتياح من قبل الكثيرين من القادة العرب، ولا شك أن من بين هؤلاء القيادة في المملكة العربية السعودية. وعلقت آمالًا واسعة على فوز الرئيس ترامب واعتبرته تحولًا عن العلاقة التي اتسمت بالفتور خلال الفترة الأخيرة من ولاية أوباما.

وجاء استقبال الرئيس ترامب ولي عهد المملكة العربية السعودية من بين أوائل الزائرين في البيت الأبيض مؤشرًا إيجابيًّا للمملكة لطي صفحات الماضي لإدارة أوباما وبدء عهد جديد وتشجيعًا للجانب السعودي على الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات مع الولايات المتحدة. إلّا أن هذا لم يمنع الرئيس ترامب من التلميح مرارًا وتكرارًا إلى ما ردده في حملته الانتخابية من أن المملكة تستغل الولايات المتحدة من خلال الاعتماد عليها لتمويل المظلة الدفاعية التي تحمي المملكة ودول الخليج (علمًا بأن هذه كانت السمة الغالبة في توجهات ترامب أن الدول سواء أوروبا أو اليابان أو الصين أو غيرها كانوا يستغلون الولايات المتحدة ويحققون أرباحًا طائلة من ورائها، من خلال المظلة الأمنية وكونها أكبر سوق مفتوح في العالم والاستثمارات الأمريكية، إلخ).

والتقى الرئيس ترامب وولي عهد المملكة في موقفهما المتشدد ضد إيران وانتقادهما خطة العمل الشاملة المشتركة أو ما عُرف بالاتفاق النووي مع إيران. وكان يبدو أن هناك اتفاقًا ضمنيًّا بينهما وعلى نحو ما سبق أن أعلن ترامب في أثناء حملته الانتخابية أنه سيعمل على تمزيق ما أسماه بالصفقة الكارثية مع إيران. كما كان الاتفاق بينهما واضحًا وصريحًا بشأن

دعم المملكة السعودية في حرب اليمن، وبما أسهم بتعجيل ترامب من إصدار أوامره بضرباته لليمن وسوريا. وكلها محاولات لكبح المقاومة الموالية لإيران في المنطقة ومساعدة المملكة السعودية على تبوء مكانتها الإقليمية في مواجهة إيران.

واختار ترامب الذهاب إلى الرياض في أول زيارة خارجية له كرئيس في عام ٢٠١٧، عندما أغدق الحكام السعوديون عليه والسيدة حرمه بالهدايا الثمينة وأدى رقصة السيف.

بالإضافة إلى ذلك، اتفق فيما بينهما -أي الرئيس ترامب وولي العهد السعودي- على تشكيل قوة عسكرية قوامها أربعون ألف جندي لمحاربة الإرهاب تحت مظلة ما يسمى بـ «التحالف السني الإسلامي». واعتبر ولي العهد الزيارة التي قام بها إلى البيت الأبيض ناجحة بكل المقاييس وتفاخر بها بلا حدود، خاصة وأنها مهدت الطريق لزيارة الرئيس ترامب التاريخية إلى المملكة بعد بضعة أشهر وساعدت في إعادة العلاقات بين الحليفين التقليديين إلى أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى.

ب- التحالف السني ولد ميتًا

غير أن فكرة التحالف الإسلامي السني لواشنطن والرياض ماتت في مهدها. ولم تتفهم كثير من الدول العربية وعلى رأسها مصر الغرض الحقيقي منها والدور الأمريكي فيها ولم تكن مبشرة للخير. واعتبرت مصر وغيرها من الدول العربية التسريبات حول تشكيل تحالف سني وربطه بشكل غير رسمي بإسرائيل وبرعاية مشتركة من الولايات المتحدة والمملكة السعودية غير موفقة بل وقد تتخذها شعوب المنطقة كإساءة إليها على أقل تقدير.

وغاب عن ترامب وولي العهد أن التحالفات تنجح إذا ما اشتركت دولها في نفس القيم والمصالح ووحدة الهدف. وبدا أن الهدفين المتفق عليهما للتحالف كانا بدرجة كبيرة من العمومية التي قد لا تحقق التماسك المطلوب بين دوله. فوحدة الهدف للحلف الأطلنطي عند نشأته مثلًا وتحديدها بوقف أي تمدد للشيوعية وقبول هيمنة الولايات المتحدة على الحلف عن طيب خاطر وتحملها نفقاته كانت من الأسباب التي أدت إلى دوامه.

وكيف يتأتى لمصر أن تدخل في تحالف معلن مع تركيا، وبما يكنه الرئيس طيب إردوجان من عداء للرئيس السيسي بعد الإطاحة بحلفائه من جماعة الإخوان المسلمين والتي كان يعتبرها -أي إردوجان- سنده وعزوته في مصر؟!

وتواصل تركيا ورئيسها رعاية الإخوان المسلمين وتوفير الملاذ الآمن لمسلحيها والهاربين من مصر وسوريا وغيرها من الدول العربية.

وتوهم ولي عهد المملكة أو هكذا أقنع الرئيس ترامب أنه قادر على المصالحة بين القاهرة وأنقرة تمهيدًا لإنشاء هذا التحالف. غير أن الخلاف أكثر عمقًا مما تصوره الاثنان، فإلى جانب احتضان إردوجان الإخوان المسلمين وهم ألد أعداء الشعب المصري بعد معاناته سنة كاملة حكموا فيها مصر وارتكبوا الفضائح وأثاروا الفوضى والانقسام فيما بين الشعب، فإن مصر على قناعة تامة بأن تركيا لديها طموحات خادعة ومراوغة تجاه المنطقة،

مما يضر بالدول العربية وشعوبها، فإن العلاقة بين مصر وتركيا ليس سوى أحد التحديات الجيوسياسية لإنشاء التحالف الإسلامي السني.

ومع ذلك، فقد أعاد ترامب طرح هذه الفكرة من جديد في القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض أثناء زيارته للمملكة، ويرى أن مثل هذا التحالف الذي قد يضم كلًّا من مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن ودول سنية أخرى يكون لغرضين أساسيين، أولهما موجهٌ ضد التوسع الإيراني، وثانيهما محاربة التطرف الإسلامي. ويفتقر التحالف المقترح من قِبَل الرئيس الأمريكي ترامب وولي العهد السعودي خصائص الوحدة، وما كان ليكتب له النجاح في حالة إنشائه وكان أن يثير احتكاكات أكثر منه ائتلاف بين دوله. فإن السياسات العربية تجاه إيران متباينة وتختلف الرؤى بين الدول العربية.

فبينما تتفق كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن التهديد الأساسي لأنظمتهما هو إيران. تتبنى دول مثل الكويت وسلطنة عمان وإلى حد أقل مصر نهجًا أقل عدائية. فقد صرح وزير خارجية مصر على ضرورة فهم نوايا إيران ولم يستبعد "حوار" بين القاهرة وطهران، إذا غيرت الأخيرة "نهجها".

وتتبنى الدول العربية أيضًا مناهج متفاوتة إلى حد بعيد في تعاملها مع التطرف الديني. فبينما تدعم قطر وتركيا الإسلاميين السياسيين وتقبل المملكة السعودية تمركز القاعدة على أراضيها وترى في ذلك دعمًا لنظامها ومصالحها، بل لا تمانع مثل هذه الدول وغيرها دمج الجماعات الإسلامية في الأنظمة السياسية لتحقيق الاستقرار على أنه جزء من حل مشاكل المنطقة. فعلى النقيض من ذلك، تتبنى مصر والإمارات مواقف معروفة وواضحة ونهجًا مناوئًا بل وعدوانيًا تجاه قوى الإسلام السياسي والتطرف وتسعى إلى القضاء عليه في دولها والمنطقة. وتنظر مصر والإمارات إلى المتأسلمين على أنهم أساس المشكلة وليس الحل،

وتعتبرهم تهديدًا وجوديًا لنظامهما. وترفض هاتان الدولتان بشدة الدعوات للتسامح أو التصالح مع المتأسلمين والتكيف معهم.

أمّا الأردن فموقفه وسط ويتسم بالتوازن تجاه الإسلاميين السياسيين بسبب أوضاعه الداخلية شديدة الحساسية. وعليه، فإن الدول ليست على وئام بالنسبة لهدفي الحلف الأساسيين.

علاوة على ذلك، أعاب المحللون سذاجة ترامب وإدارته السياسية اعتقادًا أنه يمكن للمملكة السعودية أن تقود مهمة القضاء على التطرف الديني في المنطقة. ولئن علينا الاعتراف بأن ولي العهد حاول جاهدًا إلى التمويه والحد من بعض السياسات التي طالما مارستها المملكة العربية السعودية بالنسبة للتشدد والتحريض على العنف ضد الأقليات الدينية وأشكال الإسلام الأخرى تحديثًا لبلاده وتهدئة لتطرفها الديني بهدف نقلها إلى القرن الحادي والعشرين، فإنه من المعروف أيضًا ومن المتعارف عليه أن مثل هذه السياسات كانت أحد شروط التعايش بين النظام السعودي والجماعات الدينية. بل إن النسخة السعودية من ممارسة الدين الإسلامي ليست سائدة حتى في دول الخليج، فدول مثل عُمان والإمارات والبحرين أكثر تسامحًا. فكيف يتأتى لهذه الدول مجتمعة -أضف إليها تركيا بالفلسفة المتأسلمة الخاصة بها- الاتفاق فيما بينها على قاسم مشترك ضد الإسلام السياسي والتطرف الإسلامي. في حين ما زالت تعيش بعض هذه الدول وشعوبها وكأنها في القرون الوسطى وتسعى إلى الحفاظ على استقرارها وتماسكها من خلال كسب الدعم السياسي لرجال الدين.

ويبدو أن إدارة أوباما ارتأت في التطرف الإسلامي مصلحتها وما تنشده من ديمقراطية لهذه الشعوب، فقامت بتأييد الإخوان المسلمين في الحكم في أعقاب الربيع العربي، بل مكّنتهم من القفز على الثورات الصادقة التي قامت بها الشعوب وشبابها ضد الاستبداد ومن أجل الإصلاح الشامل.

ج- الانتكاسات التي واجهتها المملكة السعودية

غير أن الانتكاسات التي واجهتها المملكة العربية السعودية على مدار السنتين الماضيتين وما واجهه ولي العهد السعودي بصفة خاصة من صعوبات جمة تشويهًا لسمعته أسهمت إلى حدٍّ كبيرٍ على إضعاف وضع المملكة لدى الولايات المتحدة وفي المنطقة. فما من شك أن جرأة ولي العهد السعودي في حربه في اليمن وتورط النظام السعودي في مقتل الكاتب الصحفي السعودي الإسلامي خاشوقجي مع سبق الإصرار والضغينة الشخصية ضد الرئيس السوري بشار الأسد والحرب المدمرة التي دامت ثماني سنوات في سوريا والعداء ضد قطر واحتجاز وربما إساءة معاملة العديد من العائلة الملكية السعودية والنخبة السياسية والتجارية، كل ذلك لم يكن مبشرًا للخير للسيد ولي العهد محمد بن سلمان.

ومع ذلك، ورغم كل هذه الأخطاء الفادحة للمملكة العربية السعودية ومبرراتها وأعذارها المتلاحقة، لقيت -وعلى غير المتوقع- رحابة صدر وتسامح من قِبَل إدارة ترامب، بل واستمرار دعمه لها. ويبدو أن السبب الفريد الذي أدى إلى مثل هذا التسامح هو الشخصية التجارية لترامب كرجل أعمال أكثر من كونه رجل سياسة وإصراره على استمرار توريد السلاح للمملكة العربية السعودية والمنطقة لصالح الصناعة الأمريكية، فضلًا عن استمرار صفقات البناء المربحة للغاية للشركات الأمريكية وتدفق الاستثمارات السعودية بملايين الدولارات في مشاريع ترامب العقارية، كما تلقت ابنته إيفانكا ترامب ملايين الدولارات لتأسيس صندوق خيري يدعم النساء في منطقة الشرق الأوسط. والحقيقة تقال لم أقرأ أو أسمع عن أي سيدة استفادت من الصندوق لإقامة مشروع.

الحرب في اليمن

وعلى الرغم من فردنا فصلًا كاملًا عن الحرب في اليمن ودور المملكة السعودية فيه، فلا يمكن تجاوز هذه الحرب ونحن نتناول علاقة المملكة السعودية بالولايات المتحدة رغم أن الكثير هنا قد يكون معادًا لكنه ضروري لوضع هذه العلاقة في إطارها الصحيح. وكما هو مألوف تمكنت العائلة المالكة من تعبئة الشعب السعودي وشعوب المنطقة تأييدًا لطموحات ولي العهد وتبرير الحرب في اليمن محليًا بخطاب ديني بزعم أنها جهاد ضد الكفار مقتبسين من الشخصية الأمريكية الفذة "رامبو"، الذي يدافع دائمًا عن الحق والفضيلة، وأن مقاتليها في اليمن يدافعون عن أرض الحرمين الشريفين بعيدًا عن أي مطامع شخصية أو مصالح ذاتية. فلم تقترب مبررات السعودية إلى أطماع ولي العهد في اكتساب وضع إقليمي جديد يستوي مع كل من إيران وتركيا في المنطقة. وعلى عكس ما اعتقد وتوقع ولي العهد محمد بن سلمان، تبين أن حرب اليمن مغامرة مكلفة استنزفت موارد المملكة وسمعتها.

ومع ذلك، لم يكن الوضع في اليمن في بدايته وفي أعقاب الربيع العربي سوى انتقال غير موفق للسلطة من الرئيس عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. ويبدو أن الأول أقسم قبل ترك السلطة بجعل عاليها سافلها، فتحالف مع حركة جيش الحوثي ضد حكومة عبد ربه. وادعى كلاهما -أي الحوثيون وحكومة عبد ربه منصور هادي- حقهما المشروع للحكومة اليمنية. وشعرت المملكة العربية السعودية أنها يمكن أن تستغل هذا الوضع المتفجر وتبسط سيطرتها الكاملة على اليمن، حيث كانت دائمًا أولوية رئيسية في سياستها الخارجية. ولتعبئة الدعم الإقليمي والدولي، أعلنت المملكة حربًا دينية بين السنة والشيعة، والتي لم يسبق لليمن أن خاضت أي حرب دينية بين فصائلها وقبائلها (٥٥٪ من السنة و٤٥٪ من الشيعة) في نظام عشائري.

ومن غرابة القدر أن اختار ترامب -على أساس سذاجة سياسية أو عدم دراية بحقيقة الوضع- المملكة السعودية تحديداً لتقود التعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد التطرف الديني، في وقت تحالفت فيه الجماعات الإسلامية في اليمن والمتمثلة في القاعدة والدولة الإسلامية مع حكومة عبد ربه التي ترعاها السعودية وتستضيفه بعد أن فر هارباً من اليمن. ولم تمانع المملكة مثل هذا التحالف بل قامت بمباركته.

واليوم يبدو أن المملكة وصلت إلى حالة من التدهور لدرجة أنها مستعدة للدخول في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين تمهيداً للتفاهم مع راعيهم إيران.

وتتخذ إيران موقفًا من الانتظار والترقب قبل الموافقة على إشراك الحوثيين في حوار مع المملكة السعودية أو الحكومة الهشة التي ترعاها، لعلمها أن انهيار المفاوضات سيقود إلى موجة جديدة من الاضطرابات. ويدل ذلك كله على فشل مسار الرياض في معالجة الديناميكيات المعقدة على أرض اليمن وتصعيد الصراع مع إيران وتعزيز مواقع الحوثيين في الشمال. وبهذا تزود إيران بفرص أكبر لتعميق ونشر نفوذها في اليمن، الذي يعتبر تهديداً وجودياً للرياض. بل ونجحت في ترسيخ طموحات الحوثيين في العودة مرة أخرى إلى سدة الحكم في اليمن، على الأقل شمال اليمن، مع الموافقة على استقلال الجنوب من جديد وإنشاء دولة خاصة به وعاصمته عدن. وهو ما قد تعتبره المملكة السعودية خسارة منكرة لها وغالب الظن أنها لن تقبل مثل هذا الحل.

وبعد مرور أكثر من ست سنوات على تدخل التحالف السعودي في اليمن، لم يتغير شيء يذكر، والظروف على الأرض لا تترك مجالًا كبيرًا للمفاوضات المستقبلية لإنهاء الحرب، ناهيك عن تباعد احتمال قيام اليمن الموحد مرة أخرى.

ثبت أنه من الصعب على المملكة العربية السعودية، أو أي قوة خارجية تغيير الخاصية الجوهرية للمجتمع اليمني. فعلى الحكومة الشرعية اليوم محاكاة نهج الرئيس السابق عبد الله صالح، الذي عرف كيف يتعايش تارة ويقسو تارة أخرى على الفصائل اليمنية ويُخضعها.

فمن المستحيل الحفاظ على السلطة في ظل قمع الفصائل المحلية التي رسخت سلطتها الخاصة في مناطق معينة، وسيتعين على السلطات المتصارعة الرئيسية، حكومة عبد ربه هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي والحوثيين، إيجاد مسارهم الخاص للتعايش، مع استبعاد تمامًا للعناصر الإسلامية التي يبدو أن الحكومة الشرعية لعبد ربه لم تمانع مساندتها في الصراع، وهو الأمر الذي رحب به الإسلاميون المتطرفون واتخذوا شرق اليمن مركزًا جديدًا لهم لأداء قفزاتهم بالداخل والخارج.

علاقة إدارة ترامب بالمملكة

لن يكون سهلًا على الإدارة الجديدة تبرير مزيد من تورطها في حرب اليمن إن لم يكن من أجل العوامل الإنسانية. فلا شك أن العلاقة الشخصية بين الرئيس ترامب وولي العهد السعودي أثرت إيجابًا في العلاقات بين البلدين طوال ولاية ترامب. واستمرت إدارة ترامب تلمس الأعذار وتعمل على تجويد علاقاتها مع المملكة السعودية، محتفظة بأحقيتها في استمرار بيع الأسلحة بمليارات الدولارات للسعودية على الرغم من قيام الكونجرس برفض هذه الصفقات أكثر من مرة وقوبل باستخدام الرئيس ترامب حقه في النقض ضد قرارات الكونجرس، وبالتالي الحفاظ على خاصية إبرام الصفقات وتفكير الإدارة الأمريكية بمنطق رجل الأعمال واكتساب الصفقات المربحة. وشعر ولي العهد بهذا التقارب وقام من جانبه بالإنفاق ببزخ على السلاح والمظلة الأمنية الأمريكية للخليج، وأعطى الرئيس ترامب ولي العهد السعودي الانطباع بأنه يستطيع الإفلات من أي شيء، حتى لو كان القتل عمدًا مع سبق الإصرار، وهو ما رفضه الكونجرس شكلًا وموضوعًا وإن لم يستطع القيام بشيء فترة ولاية ترامب.

بل جاءت تصرفات ولي العهد متعارضة مع المصلحة الأمريكية في كثير من الحالات، كأن مثلًا رفض تحرك البيت الأبيض إزاء عداء المملكة تجاه دولة قطر وتفويت فرصة تكتيكية مهمة للولايات المتحدة في حشد مجلس التعاون الخليجي ضد إيران. بل أتى هذا العداء لتحرك قطر وفقًا لما يحلو لها دون مبالاة بأي موقف موحد للمجلس وشعرت قطر أن شيئًا لم يعد يمنعها من الانفتاح على إيران. واكتفت إدارة ترامب بتوجيه اللوم إلى المملكة السعودية على ذلك.

كما لم تسارع المملكة السعودية -على نحو ما كان متوقعًا من البيت الأبيض- إلى تأييد صفقة القرن لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، بل قاموا بتعليق ردهم على كوشنر وفريقه. وتراجعت المملكة العربية السعودية عن ممارسة أي ضغط على الفلسطينيين، أو أي دولة في المنطقة، لفرض حل كوشنر الوهمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما أوقع الإدارة الأمريكية في حرج، حيث إنه لم يول أحد هذه الصفقة أي اعتبار.

وأصبحت المملكة السعودية مصدر إحراج للإدارة الأمريكية وإزعاج للشعب الأمريكي والكونجرس معا. ورغم انخفاض أهمية المملكة النسبية في ضوء أن الولايات المتحدة نفسها أصبحت منتجًا رائدًا للطاقة، ظلت إدارة ترامب متمسكة بعلاقاتها معها بحجة تطوير خطط الإدارة الأمريكية لاحتواء إيران. وبقي الاعتماد الشديد لكل منهما على الآخر محافظًا على الشكل الظاهري الأدنى لدوام العلاقة المميزة وأداء وظائفها.

وتبقى العلاقة قائمة بوجود حاجة كل منهما للأخرى وللمصالح المتبادلة بينهما. كما تعلم الإدارات الأمريكية جيدًا أن محمد سلمان سيصبح عاجلًا أو آجلًا ملك السعودية، وسيقع على عاتق الدول التعامل معه، خاصة وأنه من المتصور لصغر سنه أن يبقى ما لا يقل عن نصف قرن في الحكم. وسوف تظل المملكة السعودية في حاجة إلى إمدادات الولايات المتحدة لها بالمعدات العسكرية وقطع الغيار والخدمات اللوجستية والخبرة للحفاظ على مكانتها

في مواجهة القوتين الإقليميتين، تركيا وإيران، ولكن أيضًا للحفاظ على الحرب المستمرة في اليمن، والتي تشكل خطورة على أمن ووجود المملكة العربية السعودية ونظامها.

كما لا يمكن أن تقوم السعودية بتحويل مشترياتها العسكرية إلى روسيا أو الصين أو أي دولة أخرى بين عشية وضحاها. ومع كل ما تنفقه المملكة المتحدة على السلاح الأمريكي والحفاظ على مظلة الأمن الأمريكية والاستثمارات السعودية، فإن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنًا إثر هجمات ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ على مصانع معالجة النفط (أرامكو) في المملكة العربية السعودية، وهو ما يكشف الخط الفاصل في العلاقة بين البلدين وعدم استعداد الولايات المتحدة المخاطرة دفاعًا عن المملكة السعودية.

هذا، من ناحية، ومن ناحية أخرى تكشف أيضًا هذه الهجمات مدى ضعف المملكة حتى في رد اعتبارها. وتفاقم الوضع أكثر عندما أعلن الحوثيون كذبًا مسؤوليتهم عن الهجوم الصاروخي على منشآت نفط أرامكو. وخلص مراقبو الأمم المتحدة إلى أن الحوثيين لم ينفذوا الهجوم. ويرى الكثير من الخبراء أن رغبة الحوثيين في إعلان الهجوم هي علامة على تحالفهم المتزايد مع النظام الإيراني ومزيد من توريط السعودية في اليمن، خاصة وإن تجدد العنف في أوائل عام ٢٠٢٠ جلب للحوثيين مكاسب إقليمية. فكان من المعلوم أن إيران هي التي قامت بضرب أرامكو وسيكون لهذه الهجمات تداعيات خطيرة على ميزان القوى في المنطقة ككل.

تمثل مصلحة إيران الأساسية في الاندماج الكامل في المنطقة، على قدم المساواة مع إسرائيل وتركيا، اللتين أسستا بالفعل منافذ آمنة لهما كقوى إقليمية يحسب لها حساب في الشرق الأوسط.

شعرت إيران بأنها أقرب إلى هدفها بتفجير مصانع أرامكو النفطية السعودية، وتقييدها للمملكة، على الأقل لبعض الوقت وتخفيف الضغط على حركة الحوثي في اليمن فضلًا عن إظهار مدى ضعف المملكة وإفقادها مكانتها القيادية في الشرق الأوسط، وهو ما نجحت

فيه إيران إلى حد بعيد. فإن السعودية في وضع لا تحسد عليه نتاج مزيج من الأعمال والفشل من قبل مؤسساتها وحرب اليمن التي طال أمدها وفضيحة خاشوقجي وتراجعها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وإن امتنعت عن تأييد صفقة القرن وأخيرًا الهجوم على البنية التحتية النفطية دون أي مشهد انتقامي.

وبدا واضحًا وفي ظل عدم التحرك الأمريكي أن المملكة ليس لديها قوة للتصعيد ضد إيران. وأن الإدارتين الأمريكيتين سواء إدارة أوباما أو إدارة ترامب -ورغم التحريض المستمر من إسرائيل والمملكة السعودية- لن يوجها أي ضربات عسكرية مباشرة إلى إيران. كما أنه من المتصور بل ومن المؤكد أن تحذو الإدارة الجديدة حذوهما بعدم التورط في أي مواجهة عسكرية مع إيران. ولذا، فإن تكثيف المملكة محاولاتها العلنية والسرية لفتح قنوات للتفاوض مع الحوثيين في اليمن وإعادة فتح حدودها مع العراق بعد ثلاثين عامًا من الإغلاق محفزًا للتقارب بل وجاء صلحها مع قطر وإلزام مجلس التعاون الخليجي على التصالح مع قطر تتويجًا لجهود التهدئة التي تقوم بها المملكة أساسًا لإبداء نوايا حسنة إزاء استعدادها لإعادة حساباتها بشأن التنافس الإقليمي أو حتى تعليقه، لا سيما بعد أن مُني الرئيس ترامب بخسارة في الانتخابات.

ومع ذلك، فإن الأمور لم تتضح بعد وما قد تكون توجهات المملكة في ظل هذه التغييرات الجذرية في المنطقة. هل سيتنازل ولي العهد فعلًا -وإن مؤقتًا- عن أطماعه في أن تصبح المملكة قوة إقليمية يعتد بها؟ هل تهدف فعلًا للتقرب من العراق حكومة وشعباً أم أن تحركها جاء نكاية لإيران؟ هل تصبو فعلًا إلى التقرب من حركة الحوثيين واستخدامها كوسيط لتهدئة علاقاتها مع إيران؟

فمع الإدارة الجديدة، سيتعين على المملكة العربية السعودية أن تجد مسارًا جديدًا لتضع نفسها في دائرة اهتمام الرئيس الأمريكي بايدن.

ويبدو بالفعل أن ولي العهد يقوم بتغيير ١٨٠ درجة في سياسته والتخلي عن النزعة المتعجرفة والغطرسة السياسية ويزداد نضجًا وتسامحًا. هل سيكون لهذا صدى لدى الكونجرس والإدارة الجديدة؟

سيتعين على إدارة بايدن صياغة سياستها الخاصة في المنطقة تجاه المملكة العربية السعودية، بحساب الآثار واسعة النطاق لأي خطوة خاطئة. سيكون للوضع الراهن دور جيد بالنسبة لإيران، حيث إنها تعمل ببطء على تثبيت نفسها كقوة يحسب لها حساب في المنطقة، مستهدفة تحرير أيديها مستقبلًا لتتحول إلى مشاكلها الأعمق بكثير والمتمثلة في حل خناقها الاقتصادي.

جاءت المملكة العربية السعودية كفائزة صافية خلال فترة ترامب. فلم يكتف ترامب بإلغاء قرار أوباما بوقف الدعم الأمريكي بسبب الخسائر البشرية التي لحقت بالشعب اليمني بسبب الضربات التي تقودها السعودية، بل قام بالتمويه لأي فظائع ارتكبها ولي العهد السعودي، مثل التورط في مقتل المنشق السعودي جمال خاشوشجي في أكتوبر ٢٠١٨. علاوة على ذلك، قام بدعم العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن بالكامل.

ومن المقرر أن تتخذ إدارة بايدن وجهة نظر مختلفة تجاه المملكة العربية السعودية وقد يجد الرئيس الأمريكي الجديد من الضرورة إعادة هيكلة علاقاته مع المملكة وتهذيب أجنحتها وترشيد دعمه لولي العهد.

د- التوقعات المحتملة لإدارة بايدن

ولا شك أن بايدن سيسعى إلى سحب السياسة الخارجية الأمريكية مرة أخرى إلى الوسط، بعيدًا عن التطرف اليميني لإدارة ترامب، وعلى نحو ما شهدنا في حملته الانتخابية بعيدًا أيضًا عن الجناح اليساري الذي بدأ يقوى داخل الحزب الديمقراطي. وبذلك من المتصور أن يقترب كثيرًا من سياسات أوباما، التي وإن كانت كثيرًا ما تتسم بالتردد والتذبذب، فهي كانت دائمًا تسلك طريق الوسط في اختياراتها بين الشد والجذب يمينًا ويسارًا التي كانت تتعرض له.

وبدأت إدارة بايدن بالفعل في إظهار أنيابها، فقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية -على نحو ما ردد وزير الخارجية الجديد بلينكن- بوقف مؤقت لمبيعات الأسلحة إلى المملكة والنظر جديًا بالنسبة لمبيعات السلاح إلى الإمارات، وإن يبدو أن مثل هذا الفعل تقليدي أكثر منه استثنائي. لحاولت الخارجية تخفيفًا من وقع هذا القرار بالذكر أنها مسألة روتينية للإدارات الجديدة أن تراجع المبيعات والتحويلات التي وافق عليها الرئيس السابق.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل فعلًا ستعمل الإدارة الجديدة على وقف المبيعات -حتى لو كان وقفًا صوريًا- والتي تصل إلى مليارات الدولارات؟ كما أن هناك تعهدات من الإدارة السابقة للإمارات بمقاتلات من طراز ف-٣٥ في إطار تأسيس علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فهل ستكون هي أيضًا موضع مراجعة وربما الإلغاء بالنظر إلى دقتها وتطورها وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلكها في المنطقة؟

وعلى الرغم من أنها مراجعة عادة ما تقوم بها الإدارات الجديدة، فإن وقف صفقات الأسلحة مع دول الخليج مؤقتًا لفت انتباه الكونجرس والصحافة، لأنها كانت موضع نقاش حاد عندما تم الموافقة عليها في الأشهر الأخيرة من إدارة ترامب. وأعرب بعض الديمقراطيين عن أملهم في إلغاء المبيعات كلية. ومن المرجح أن تمضي هذه الصفقات جميعها في النهاية وإن سيتم وضعها في قالب مختلف. فمن المتصور أن تضع الإدارة الجديدة

شروطها في استخدام السلاح، خاصة في ضوء تصاعد الاتهامات الموجهة إلى السلاح الأمريكي من خلال ما يرتكب به من فظائع في كل من اليمن وسوريا ومقتل آلاف المدنيين. ويبدو أن الإدارة الجديدة، وفقًا لتصريح وزير خارجيتها أمام الكونجرس عند تثبيت تعيينه، ذكر أن الإدارة عازمة على وقف دعمها للحملة العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن وإن ذلك لن يحول من مواصلة دعمها للسعودية ضد هجمات الحوثيين. وسيكون على عاتق الإدارة الجديدة أن تحل هذا اللغز.

وتعلم السعودية جيدًا أن تعهد بايدن بتعليق مبيعات الأسلحة السعودية اتساقًا لقرارات الكونجرس يتعارض مع سجله السابق وعروض إدارة أوباما وبايدن نائب الرئيس أسلحة تزيد عن مائة مليار دولار. وأكثر من ذلك يتعارض تعليق المبيعات للسعودية أو حتى الإمارات مع مصالح الشركات الأمريكية الكبرى والتي لن تسمح بذلك، خاصة وإن كانت أسهمت في حملة بايدن. فإن غالب الظن أن إدارة بايدن ستتخذ موقفًا أكثر تشددًا -وإن كان على قدر من الاستحياء- فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لكن من غير المرجح أن تتخلى تمامًا عن التعاون السعودي الأمريكي القائم.

ويتساءل الديمقراطيون الوسط والذي من المرجح أن يتبع بايدن توجهاتهم عمّا إذا كانت منطقة الشرق الأوسط ما زالت تستحق نفس القدر السابق من الاهتمام والمشاركة العسكرية التي كانت سياسة الولايات المتحدة تمنحها إياها لعقود. وجادل الكثيرون الذين عملوا في إدارة أوباما واقترنت أسماؤهم بجو بايدن عندما كان نائبًا بأنه على الرغم من أن الشرق الأوسط لا يزال يمثل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، فإن هذه الأهمية تضاءلت بشكل ملحوظ مما كانت عليه في السابق. فإن التوجه العام للديمقراطيين الوسط هو خفض مشاركة والتزام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية. وإن يقر جميع هؤلاء الذين يريدون الابتعاد عن الشرق الأوسط بالحاجة إلى استمرار العمليات ضد الدولة الإسلامية أو المنتسبين إليها، فإن الأمر يتعلق بشكل أساسي

بتقليص الالتزامات الأمريكية التقليدية. وإن يرى آخرون، وهم ينتمون إلى المعسكر الإصلاحي والأكثر ليبرالي داخل الحزب الديمقراطي إلى الدور الذي ما زال على الولايات المتحدة القيام به وأخذ زمام المبادرة بالمصالحة بين القوى الإقليمية في المنطقة، لا سيما صياغة اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، ضمانًا لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، وبما يمكنهم من العودة بقوة إلى الاتفاق النووي الإيراني والعمل مع كل من مصر والمملكة السعودية والإمارات على مواجهة الدولة الإسلامية. ولإنجاح هذه الجهود سيقومون بمحاولة إعادة إحياء وإنقاذ حل الدولتين دون ممارسة الضغوط على إسرائيل.

كل شيء يعتمد على مدى عدائية إدارة بايدن في الواقع وليس في الخطاب تجاه المملكة العربية السعودية من يناير فصاعدًا. ولا يكترث المسئولون السعوديون كثيرًا بما ردده بايدن أثناء الحملة الانتخابية من تهديدات، ويعلمون جيدًا أن هذا الكلام سوف يزول متى قامت الإدارة بتقييم مصالحها بشكل أكثر موضوعية، مشيرين إلى أن ترامب كان أيضًا عدائيًّا أثناء حملته عام ٢٠١٦، حيث إن الناخب الأمريكي لا يحمل للمملكة أي محبة أو شعور إيجابي.

وكان بايدن فعلًا متشددًا في خطابه الانتخابي ضد المملكة السعودية، وخص الحرب السعودية في اليمن بأنها كارثة إنسانية حيث يقوم السعوديون بقتل الأطفال والنساء. كما أنه لم يتردد أثناء حملته الانتخابية في تهديد المملكة وأنه سيجعلها "تدفع الثمن" لقتل جمال خاشوقجي في ٢ أكتوبر ٢٠١٨ في القنصلية السعودية في إسطنبول ووعد أيضًا بإنهاء مبيعات الأسلحة للسعوديين. كانت تلك رسائل واضحة وعلنية من المرشح الديمقراطي بايدن موجهة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ولم يكن كبار المسئولين في الحزب الديمقراطي يحملون أي مودة للمملكة أو لولي عهدها، سواء كانوا ينتمون إلى الوسط أو إلى اليسار أو اليمين، فجميعهم وجهوا انتقادات لاذعة للمملكة السعودية لتصرفاتها الأخيرة.

وصرحت نانسي بيلوسي الرئيسة السابقة للكونجرس في أعقاب الهجوم الإيراني على أرامكو، أن الولايات المتحدة ليست ملزمة بالدفاع عن المملكة وأنها أسوة بجميع أعضاء حزبها ستستمر في التصويت ضد مبيعات السلاح للسعودية. ويبقى أن نترقب ما إذا كان الرئيس بايدن سيستخدم حق الفيتو على نحو ما استخدمه ترامب من قبله ثلاث مرات ضد مشاريع الكونجرس في هذا الشأن.

أمّا بالنسبة لقلق المملكة إزاء تعهد بايدن بإحياء الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، الذي تم الاتفاق عليه عندما كان نائبًا للرئيس في عهد باراك أوباما، فإن المحللين يرون أنه على الإدارة الأمريكية هذه المرة السعي إلى تحقيق توافق مسبق بين دول المنطقة، وهو ما سوف تسعى إليه إدارة بايدن ولن تكتفي إرضاء السعودية بعد الاتفاق كما فعل أوباما.

كما قد تذهب إدارة بايدن إلى مواصلة دعمها لاتفاقات التطبيع العربية الإسرائيلية الأخيرة وجذب المملكة السعودية إليها. وظهرت الكتابات التي تؤيد أن اتفاق التطبيع مع إسرائيل سيضع الأمير محمد بن سلمان في وضع أفضل بكثير مع إدارة بايدن. وعلى الرغم من توقع الكثيرين أن السعودية ستلحق بركب الدول التي قامت بالتطبيع، فإن الأمر قد يختلط على هؤلاء، لأن كل دولة قامت بالتطبيع حصلت على مقابل مغرٍ من الولايات المتحدة والحيلولة دون استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية التي كان من الواضح إمكانها القيام بذلك في ظل إدارة ترامب، التي أعطت إسرائيل شيكًا على بياض. وإن افترضنا جدلًا أن المملكة ستقوم بالتطبيع، فهل سيكون المقابل القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين في حدود عام ١٩٦٧؟

ففيما عدا ذلك قد لا يكون هناك الكثير الذي يمكن أن تحصل عليه المملكة. وقد يكون نجاحًا كبيرًا إن استطاعت المملكة التأثير على بايدن -مع احتمال بقائه في الرئاسة لفترة واحدة- للضغط على إسرائيل للحصول على مثل هذه التنازلات للفلسطينيين والعودة بنيّة صادقة إلى فكرة الدولتين. فإنه يبدو أن أجندة تطبيع الدول العربية مع إسرائيل لم

تتضمن تقدمًا حقيقيًّا للسلام الفلسطيني الإسرائيلي، بل قامت بتعزيز الوضع الراهن في غير صالح الفلسطينيين أو أي تسوية محتملة. فهل يمكن للسعودية اشتراط إحداث والضغط لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؟ وتحتفظ الرياض بورقة مساومة رئيسية مع إدارة بايدن حول ما إذا كانت ستعمل على تطبيع علاقتها مع إسرائيل في ضوء نجاح إدارة ترامب في التوسط في العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وكلٍّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب وإسرائيل. مع العلم أن المملكة السعودية تحافظ على علاقات أمنية هادئة مع إسرائيل في مواجهة إيران، واتخذت خطوات صغيرة لتليين العلاقات -مثل فتح المجال الجوي أمام الرحلات الجوية التجارية الإسرائيلية -إلّا أنها امتنعت عن إقامة علاقات دبلوماسية والتزامها تجاه الفلسطينيين بل وأكثر بالنسبة لوضع القدس. خاصة وأن بايدن صرح أنه لن يتراجع عن سياسات سلفه تجاه إسرائيل، بما في ذلك نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الغربية والاعتراف بهضبة الجولان كأراضي إسرائيلية.

وتأسيسًا على ما تقدم، فبينما من المرجح أن ينهي بايدن الدعم الأمريكي لحرب اليمن، وهي خطوة حظيت بدعم واسع في الكونجرس، فإنه سيحتاج إلى القيام بذلك بطريقة تحول دون إعطاء إيران والحوثيين موطئ قدم في اليمن لاستغلاله والتأثير بذلك على سلامة الأراضي وأمن المملكة السعودية.

علاوة على ذلك، تخشى المملكة أيضًا أن تميل إدارة بايدن إلى تفضيل احتواء إيران في سياساتها في المنطقة عن مراعاة مخاوف المملكة، كما فعلت إدارة أوباما. فإن إعطاء الأولوية للاتفاق النووي على حساب المملكة قد لا يكتب له النجاح، ويتعين على إدارة بايدن -على عكس ما قامت به إدارة أوباما- ضم المملكة العربية السعودية والإمارات وكذا إسرائيل للمشاركة في مفاوضات الاتفاق النووي، لأن استبعاد الرئيس أوباما هذه الدول جعله لا يتمتع بشعبية كبيرة في المنطقة.

فمن المرجح وإذا ما أولت إدارة بايدن اهتمامًا بالشرق الأوسط فستكون الأولوية بإعادة الاتفاق النووي مع إيران على نطاق أوسع، وقد يأتي في المرتبة الثانية -وإن أمكن- إحراز بعض التقدم في السلام الفلسطيني الإسرائيلي. وقد يبدو أن حاجة الإدارة الجديدة إلى كل من المملكة السعودية ودول الخليج تقتصر على عدم عرقلتها الجهود في هذا الاتجاه. ففي الوقت الذي تسعى فيه الإدارة الجديدة إلى إعادة التواصل مع طهران، فعليها أيضًا تقييم ما يمكن أن تقدمه للمملكة السعودية. أضف إلى ذلك أنه في سعيها نحو إعادة النظر في عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي يكثر الحديث عن التطبيع مع إسرائيل كأحد السبل لتقارب السعودية إلى واشنطن.

غير أننا نتوقع أن الإدارة الأمريكية تكون في حاجة إلى المملكة السعودية ودول الخليج بقدر أكبر. وهو ما قد يشمل احتياجها إلى علاقات مع المملكة العربية السعودية كجزء من تحالفات أوسع لمواجهة طموحات الصين وزعزعة الاستقرار من قِبَل روسيا وأطماع إيران وتركيا في المنطقة مستبعدين الولايات المتحدة من حسابات المنطقة. هذا، وحسنًا ما فعلت المملكة السعودية عند قيامها بتحسين العلاقات مع قطر، بما يعطي لدول الخليج قوة يعتد بها في المنطقة يمكن للولايات المتحدة الاستفادة منها. وبذلك يرغب بايدن في إقرار التوازن في المنطقة بدلًا من إحداث تحول ثوري في سياسته مقارنة بنهج ترامب.

بينما نسي الكثيرون سواء من الأمريكيين أو في المنطقة ارتباط بايدن عندما كان في مجلس الشيوخ بخطة مفادها إنشاء مناطق حكم ذاتي للعرب السنة والشيعة والأكراد في العراق، مما أثار وقتها كثيرًا من الجدل، فقد نتساءل اليوم أين تقع هذه الخطة في التوازنات التي يسعى بايدن القيام بها في المنطقة وإبرام اتفاق بين كل من المملكة وإيران بهدف الفصل بين الشيعة والسنة في كل مناطق النزاع (العراق، سوريا، اليمن) وما قد يكون مصير مثل هذه الخطة اليوم.

وفي حين يرجح العراق بالفعل احتمالات تدخل الرئيس بايدن مرة أخرى في الخلافات الداخلية في العراق، فما يكون الوضع بالنسبة للمنطقة من خطة إعادة تقسيمها بل وشرذمة دولها ما بين شيعة وسنة وأكراد وحوثيين وغيرها من الفصائل المنتشرة في جميع أنحاء العالم العربي. فهل هذا ما يمكن لنا أن نتوقعه من إقرار التوازن في المنطقة؟

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا تجتهد إلى إقامة التوازن من خلال الدبلوماسية الاقتصادية وإعادة الإعمار على نحو ما قامت به في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال والذي أعاد إلى أوروبا استقرارها وتوازنها. فلماذا بدلًا من شرذمة العراق بحجة العمل على استقرارها لا تستهدف الولايات المتحدة أن تساعدها اقتصاديًّا واستثماريًّا للحيلولة من تحول أزمتها المالية الطاحنة إلى ركود اقتصادي في ضوء أيضًا استمرار انخفاض أسعار النفط، مما يهدد مرة أخرى استقراراها؟ فيمكن للولايات المتحدة أن تساعد العراق من خلال نفوذها مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات استثنائية وبشروط بسيطة مثلما فعلت من قبل مع مصر إثر حرب الخليج الأولى في ٢٠٠٣ وكذلك الحال بالنسبة لسوريا واليمن وليبيا. فلم تسع أي من الإدارات الأمريكية إلى إيجاد حلول للمشكلات التي كثيرًا ما كان لها اليد في صنعها كما فشلت في احتوائها.

وسيستمر الجدل داخل الإدارة الجديدة بين أولئك الذين لا يرون سببًا لتغيير الافتراضات التي يقوم عليها نهج أوباما بشكل جذري وأولئك الذين يدفعون إلى التغيير تأكيدًا على استقلالية إدارة بايدن. ولا يعرف أحد بعد توجهات بايدن بدقة، فسواء الديمقراطيون الوسط أو الإصلاحيون كلاهما يلقيان استجابة ويتسقان ورؤى بايدن للسياسات الخارجية في الشرق الأوسط، ولكليهما وزنٌ في إدارته.

*****

الفصل السابع:

إيران قوة إقليمية يعتد بها

قد يتعجب المرء عمّا إذا كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تقوم على المصالح مثلها في ذلك مثل عامة العلاقات بين الدول، أم تحكمها العلاقات الشخصية بين قياداتها والضغينة التي يكن كل منهما للآخر، خاصة في مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، حيث انعكست التقلبات واسعة النطاق في السياسات بين الدولتين على مجافاة ونفور الشعبين -الأمريكي والإيراني- بعضهما بعضًا إلى حد الكراهية، التي وصلت ذروتها في عهد الرئيس ترامب.

وبينما كانت العلاقات وطيدة بين البلدين إبان حكم الشاه رضا بهلوي (١٩٤٨-١٩٧٩)، فإن الثورة الإيرانية لا تنسى قيام الولايات المتحدة بدعم العراق في الحرب العراقية الإيرانية، كما لم تنسَ الثورة الإيرانية دعم الولايات المتحدة لشاه إيران وخشيت الثورة أن يعيد التاريخ نفسه والإطاحة بها مثلما سبق أن دبرت المخابرات المركزية الأمريكية انقلابًا للإطاحة بحكومة محمد مصدّق رئيس الحكومة في ١٩٥٣ والذي كان قد تم انتخابه ديمقراطيًّا من قِبَل البرلمان الإيراني.

وكان مصدّق رجلًا وطنيًّا يرغب في استغلال ثروات بلاده البترولية للنهوض بشعبه وبلده، فقام بتأميم شركة النفط الإنجليزية وألغى امتياز النفط لبريطانيا الذي كان ينتهي تاريخه في نهاية العقد (١٩٩٩). وهو في الواقع ما قام الرئيس عبد الناصر بمحاكاته بضع سنوات فيما بعد بالنسبة لقناة السويس دون أي توجس وقام بتأميم القناة وإلغاء امتياز الشركة الفرنسية (١٩٥٦). وكان تأميم قناة السويس سببًا للعدوان الثلاثي الذي قامت به المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل على مصر دون الاستئذان من الولايات المتحدة، وهو غالب الظن الأمر الذي دفعها إلى التدخل لمساندة مصر أمام العالم من خلال إصدار تهديد صارخ إلى الدول الثلاث وإلزامها بالتراجع. ومنذ ذلك الوقت أصبح النفط وقناة السويس وأمن إسرائيل هي الركائز الثلاث لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مع اختلاف ترتيب الأولويات عبر السنوات.

ووجهت الثورة الإيرانية ضربتها الأولى إلى الولايات المتحدة فيما عُرف بأزمة الرهائن الأمريكية في إيران في عام ١٩٧٩ عندما اقتحمت مجموعة من الطلاب الإسلاميين المتطرفين في إيران السفارة الأمريكية بمباركة الإمام آية الله الخميني واحتجزوا ٥٢ أميركيًّا كرهائن بالسفارة ومطالبين الولايات المتحدة بتسليمهم شاه إيران التي كانت قد استضافته لأسباب تدهور صحته بعد ما كانت مصر هي الدولة الوحيدة التي وافقت على استضافته وعائلته عندما فروا هاربين من طهران. وهو ما حملته الإمبراطورة زوجة شاه إيران الشهبانو فرح بهلوي (فرح ديبا) جميلًا في ذاكرتها وكانت دائمًا حريصة على الحضور إلى السفارة المصرية عند زيارتها اليونان أثناء عملي كسفيرة في أثينا في مستهل العقد الجاري وإبداء شكرها لحكومة مصر والرئيس السادات لما قاموا به عند سقوطهم والتي ما كانت تنتظر أقل من ذلك لمعرفتها بشهامة ومروءة الشعب المصري.

وفشلت إدارة كارتر في معالجة أزمة الرهائن الأمريكيين آنذاك وفشلت العملية العسكرية في إنقاذ الرهائن، مما أدى إلى خسارة الرئيس كارتر في الانتخابات الثانية للرئاسة.

وأُفرج عن الرهائن رسميًّا بعد دقائق من أداء الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريجان اليمين في ٢٠ يناير ١٩٨١. ومنذ ذلك الحين اتسمت العلاقات بين البلدين بعداء مرير حتى بعد نجاح أوباما في انتخابات الرئاسة والذي أراد أن يتعامل مع إيران كدولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وكان على قناعة بضرورة إيجاد أدنى سبل التواصل بين البلدين على النقيض من سلفه والمحافظين الجدد الذين كانوا يتعاملون مع إيران بغطرسة وعداء.

وعلى الرغم من الرسائل المتباينة من الإدارات الأمريكية المختلفة إلى إيران، ظلت السمة الرئيسية والغالبة بينها هو مراعاة عدم التورط في أية مواجهة عسكرية ضد إيران رغم الضغوط والتحريض اللذين مارستهما كل من المملكة وإسرائيل على الإدارات الأمريكية.

ويتناول هذا الفصل من بين ما يتناوله الصعوبات الجمة التي تواجه الإدارة الجديدة. فعلى الرغم من أن إيران تحتل الأولوية الأولى في سياستها في الشرق الأوسط، فهي في حيرة تامة في كيفية إعادة فتح قنوات الاتصال لإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني بعد أن قام ترامب بقطع أي خطوط محتملة للعودة بطريقة "موقرة" تليق بالولايات المتحدة كدولة عظمى، وبعد مضي إيران في تطوير إمكاناتها النووية بحيث لم يعد أمامها سوى القليل لإنشاء السلاح النووي.

أ- رسائل مختلطة حول إيران بين إدارة بوش وأوباما وترامب

من المثير للاهتمام أن الإدارات الثلاث تعاملت كل منها بشكل مختلف مع إيران، ولكن كان بينها قاسم مشترك وهو أنّ أيًّا منها لم تحد عن التلويح أو فرض العقوبات على إيران. وكان لدى الكونجرس النور الأخضر بصفة مستمرة لفرض العقوبات. وحتى في ظل أوباما -كما سنرى- وبعد التوصل بمشقة إلى الاتفاق النووي (٥+١) والامتناع عن مناداة إيران بمحور الشر، لم يرفع العقوبات عنها كلية، واحتفظ الكونجرس بقدرته على استمرار عقوبات محدودة على إيران.

وبالمثل عندما انسحب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي دون سابق إنذار، لم يكن هناك حاجة إلى إعادة التصويت على تصعيد العقوبات، وإنما قام الكونجرس بذلك من تلقاء نفسه فور الانسحاب. وتحملت إيران هذا التلاعب السياسي بها من قبل القوة العظمى الفريدة، وإن استطاعت بدبلوماسيتها المراوغة ودعم نفوذها في محيطها في المنطقة.

إدارة بوش الابن والمحافظين الجدد

تعاملت إدارة بوش الابن مع إيران في أعقاب غزو ١١ سبتمبر وحرب العراق باعتبارها أحد محاور الشر، على الرغم من أن إيران لم يكن لها يد في غزو ١١ سبتمبر كما أنها اتخذت موقف المشاهد عندما شنت الولايات المتحدة حربها على العراق. وسعت مجموعات المحافظين الجدد والصقور الليبراليين خارج وداخل الإدارة إلى ممارسة ضغوط هائلة لتغيير النظام في طهران، حتى إلى حد عدم ممانعتها من سلوك نفس النهج الذي اتبعته مع العراق بمطالبة أجهزة المخابرات الأمريكية "بتلفيق" أدلة على "التهديد النووي" الإيراني

المزعوم، وبذلت جهود مضنية للتلاعب السياسي قمعًا لإيران ونظامها المناوئ للولايات المتحدة دون سبب موضوعي اللهم عقيدة بوش الابن التي قامت في الواقع على نظرية الافتراضات والاحتمالات وتجميع الدول في تكل وتجمعات من محض خيالها. فجاءت إيران ضمن محاور الشر. وكلمة "تلفيق" هنا ليست على سبيل المزايدة أو استفزاز النظام الأمريكي، بل إنها هي الحقيقة المؤلمة التي عايشناها جميعًا.

وعندما كنت سفيرة بلادي في اليونان واستقبلت الدكتور محمد البرادعي الذي كان زميلًا قبل أن ينتقل للعمل في الأمم المتحدة وأن يصبح مديرًا لوكالة الطاقة الذرية خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٩. أتذكر عندما حضر إلى أثينا في زيارة رسمية حيث كانت اليونان وقتئذ ترأس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣، وذكر لي بالحرف الواحد أن العراق لا يمتلك أي أسلحة نووية ولكن بوش سيغزو العراق في كل الأحوال وبغض النظر عن وجود إثبات مادي من عدمه بالنسبة لوجود أسلحة نووية أو أسلحة الدمار الشامل، لأن العراق أصبح خطرًا في المنطقة، بما يعني أنها قد تهدد أمن إسرائيل مستقبلًا.

وأضاف أن الرئيس صدام حسين كان من "الحماقة السياسية" التي جعلته يرفض بتعنت الانصياع إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ والتعاون مع وكالة الطاقة الذرية والسماح بالتفتيش الكلي للعراق. وإن أضاف أن الوكالة كانت على ثقة ومن خلال استخدام صور الأقمار الصناعية بأنه لا يوجد ما يشير إلى استئناف الأنشطة النووية في العراق من قريب أو بعيد، كما لا يوجد ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد اليورانيوم منذ عام ١٩٩٠ أو أنابيب الألومنيوم لاستخدامها في التخصيب. فكل ذلك أدلة قاطعة على أن العراق لم يكن يمتلك أسلحة نووية ورغم ذلك رفض صدام حسين التفتيش.

وعلى الرغم من أن هذه المعلومات كانت في متناول الجميع، غير أن ما طرحه البرادعي في ذلك الوقت من خطورة تزايد قوة العراق على أمن إسرائيل لم يكن متداولًا بين الأوساط

الدبلوماسية، وكثيرًا ما كان دبلوماسيو الاتحاد الأوروبي واليونانيون يضربون كفًا بكف عما كانت إدارة بوش تخططه بالنسبة للعراق دون أن يكون لديها أي خطة بديلة أو ماذا بعد هزيمة صدام حسين؟

ولم يكن مستبعدًا أن تقوم إدارة بوش الابن في ظل قبضة المحافظين الجدد على الإدارة بعملية عسكرية على إيران أسوة بالعراق بعد اختلاق تهمة مماثلة لها على أنها تهدد السلام والأمن الدوليين.

وأتذكر جيدًا ما ذكرته لي السيدة بربرا بوش زوجة بوش الأب في حفل عشاء أقامه رئيس اليونان ودعا إليه أعضاء السلك الدبلوماسي أثناء زيارة ودية كانت في صحبة زوجها، وبعد أن أشادت بالاحترام الذي يكنه زوجها إلى الرئيس مبارك، أرادت مني أن أنقل إلى السلطات المصرية أن زوجها يعارض تأثير ديك تشيني على ابنه ولا يتفق والضغوط التي يتعرض لها من قِبَل المحافظين الجدد، وطالما اقترح عليه الاستعانة بالفريق الذي عمل معه وعلى رأسه جيمس بيكر الثالث ولكنه رفض. وكان المحافظون الجدد وعلى رأسهم ديك تشيني نائب الرئيس بوش الابن بالقوة التي كانت تمكّنهم من دفع أفكارهم المتطرفة والعدائية في التعامل مع إيران.

غير أنه لم يكن سوى في نهاية فترة رئاسة بوش الابن الثانية عندما بدأت تظهر مقاومة في بعض دوائر اتخاذ القرار لأوجه القصور الاستراتيجي في نهج المواجهة مع إيران. وبدأت تتيقن أن هذه السياسة كانت تزيد من العناد الإيراني قيادة وشعبًا ضد الولايات المتحدة. ويشتهر الإيرانيون بدبلوماسيتهم المعتدلة والعريقة وحسن تقديرهم السياسي العام، على نحو ما عاصرتهم طوال فترة عملي في السلك الدبلوماسي، ومنذ تعييني سكرتير ثان في السفارة المصرية في بون كدبلوماسيين لنظام الشاه ثم أثناء عملي في الدبلوماسية متعددة الأطراف في كل من نيويورك وجنيف كدبلوماسيين الثورة. فكانوا دائمًا من خيرة الدبلوماسيين يدرسون ملفاتهم بجدية ومواقفهم واضحة ومتوازنة.

كما تبين أن الغزوات التي قادتها إدارة بوش بإيعاز من المحافظين الجدد لأفغانستان (في أكتوبر ٢٠٠١) والعراق (في مارس ٢٠٠٣) كانت بمثابة هدية لإيران التي عرفت كيفية استغلالها لصالحها. فقد قضت الولايات المتحدة بهذه الحروب على القوى الإقليمية المتصدية للأطماع الإيرانية في المنطقة وتركت إيران دون منافس. ولم تتوار إيران من تحقيق أقصى استفادة من جراء ذلك وبما مهد لها الطريق لبسط نفوذها الإقليمي بشكل متزايد، لا سيما في العراق ما بعد صدام، وأفغانستان ما بعد طالبان، وتحفيز المشاعر ضد الولايات المتحدة والاحتلال الذي تقوده بأشكاله المختلفة.

ونجحت إيران في تحريك جماعات الشيعة في المنطقة وأنفقت ببذخ على هذه الجماعات في الدول التي نفذت إليها مثل العراق ولبنان ثم سوريا واليمن، بحيث أصبحت هذه المجموعات السياسية تتمتع بقاعدة انتخابية قوية تتسلل إلى النسيج المجتمعي لتلك الدول. وأصبحت إيران جزءًا من الترتيبات الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، ومن المفارقات أنه أصبح المحافظين الجدد في هوسهم لتقويض إيران وتغيير النظام بها هم الذين أتاحوا لها هذه الفرصة الذهبية وإكسابها قوة وتأثيرًا في المنطقة وإعادة تشكيل جزء كبير من دول الشرق الأوسط مؤيدًا لها. وليس ذلك بغريب على سياسات الولايات المتحدة التي تفتقد إلى فهم بواطن أمور المنطقة، حيث لا يغيب عنّا ما أسهمت به الولايات المتحدة من قبل في دعم ومساندة حركة طالبان لمحاربة القوات السوفيتية في أفغانستان إلى اختلاق المارد الإسلامي الذي انقلب ضدها فيما بعد وما زال العالم يعاني منه حتى الآن.

ويبدو أن نصح والده كان له صداه وإن كان متأخرًا، ففي وقت تعالت فيه الأصوات ضد سياسات بوش الابن ومخاوف احتمالات محاربة إيران، وافق بوش على اقتراح الكونجرس بإنشاء مجموعة لدراسة حرب العراق عُرفت بـ Iraq Study Group برئاسة جيمس بيكر الثالث وزير الخارجية بإدارة بوش الأب (جمهوري) ولي هاملتون عضو الكونجرس عن الحزب الديمقراطي.

واهتم جورج بوش الابن بتقرير بيكر-هاملتون في ديسمبر ٢٠٠٦، الذي اتسم بالواقعية. والاثنان اتفقا في تقريرهما على معارضة إدارة بوش الابن والمحافظين الجدد (ولنعيد إلى الذاكرة أن بيكر وزير خارجية بوش الأب كان من القلائل الذين بذلوا جهدًا صادقًا لإيجاد تسوية في إطار أكثر شمولًا للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية من خلال عقده مؤتمر مدريد تحت رعاية كل من الرئيس بوش الأب وجورباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفيتي).

وكان تقرير بيكر-هاملتون (٢٠٠٦) بمثابة أول اعتراف بإخفاق المحافظين الجدد في العراق وضربة لتشيني ورونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في إدارة بوش الابن وأقوى المتحالفين مع تشيني. وقدم التقريرُ عددًا من التوصيات للإجراءات التي يجب اتخاذها في العراق والمنطقة تقوم أساسًا على جهود دبلوماسية جديدة بعيدة عن سياسات التطرف والمناورة. فكان للتقرير الفضل الأول في إجهاض توجهات المحافظين الجدد والدفع بسياسة مناقضة لسياسات المحافظين الجدد. فأعاد تجربة فيتنام إلى الأذهان وتصاعدت مخاوف الشعب الأمريكي من تكرار هذه التجربة الأليمة وطالب بإخراج القوات الأمريكية القتالية من العراق والعمل على إعادة الاستقرار في العراق والمنطقة.

كما أضاف التقرير أن مثل هذا الجهد الدبلوماسي لا يجب أن يقتصر على العراق فحسب بل يمتد ليشمل دول الجوار، خاصًا بالذكر كلًّا من إيران وسوريا، لما لهما من قدرة على التأثير في الأحداث داخل العراق ومصلحتهما فيه.

كما أوصى التقرير بنهج جديد ينطوي على الانفتاح الدبلوماسي تجاه إيران والذي كان قد تم تصنيفها إلى جانب سوريا بـ "الدول المارقة" في محاولة لتحسين مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما اتبعته إدارة أوباما فيما بعد. بعبارة أخرى، تدارك جورج بوش الابن قبل مغادرته منصبه تصرفاته الخاطئة وأراد التراجع عن وطأة المحافظين الجدد الذين سيطروا تمامًا على إدارته. وتقوم سياسة هؤلاء على عدم مخاطبة إيران أو التعامل معها، وهو

في الواقع ما انتهجه ترامب لاحقًا، مخفقًا تمامًا مثل بوش الابن في أن يرى أن المواقف المتطرفة لم تنجح في السابق في تحقيق النتائج المرجوة بإضعاف وعزل إيران بل أتت بآثار عكسية إثر تعامل إيران بذكاء وتلاعب سياسي أكثر دهاء من الولايات المتحدة.

وأخيرًا أشار التقرير إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل بشكل مباشر وشامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يعكس فكر وقناعة بيكر وجهوده المضنية أثناء عمله كوزير خارجية في إدارة جورج بوش الأب لإنجاح مؤتمر مدريد والتزام الرئيس بوش في يونيو ٢٠٠٢ بحل الدولتين لإسرائيل وفلسطين.

وإذ يلاحظ تأرجح سياسة الولايات المتحدة في السنوات الماضية، فإن الإدارة الجديدة قد ترى مصلحة في إعادة إحياء تقرير بيكر-هاملتون لتوازنه وعدالته وشموليته في التعامل مع المنطقة بعيدًا عن التقلبات الحادة في أمزجة القيادات الأمريكية.

وكان تطرف إدارة بوش في سياسته القسرية تجاه إيران والمزايدة في الإجراءات العقابية (العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية والعسكرية) من أجل إلزام إيران على الرضوخ قد أثار مخاوف وغضب الحلفاء، إزاء قناعتهم بأن سياسة بوش سوف تدفع العالم إلى شفا حرب كارثية أخرى في تلك المنطقة.

ولم تكن إيران قادرة فحسب على دعم مكانتها الإقليمية ولكنها لم توقف برنامجها النووي على الرغم من الضغوط الشديدة والعقوبات الكارثية التي تعرضت لها.

واستغل باراك أوباما فشل سلفه لتغيير لهجة السياسة الأمريكية في حملته الانتخابية وأعطى مؤشرًا لنهج جديد تجاه السياسة الإيرانية.

إدارة أوباما ومحاولة تدارك الموقف مع إيران

وإزاء هذه الخلفية، فرضت الضرورة نفسها على إدارة أوباما لصياغة نهج أكثر واقعية وتصحيح مسار السياسة الأمريكية تجاه إيران. ففي حين فضل المحافظون الجدد والصقور الليبراليون استمرار السياسات القهرية ضد إيران بحجة استمرار افتراضات التهديد النووي الإيراني، إن لم تتراجع إيران عن التخصيب النووي، وأن هذا كفيل بإضفاء الشرعية على قيام الولايات المتحدة بخيار حرب، اتجهت إدارة أوباما إلى إعادة إدخال أسلوب سياسة العصا والجزرة الذي طالما نجح في إطار السياسة الأمريكية سواء مع جيرانها في أمريكا اللاتينية أو مع الرئيس كارتر ودفعه بهذه السياسة مع كل من الرئيسين السادات وبيجين إنجاحًا لكامب ديفيد.

وسبق أن اتخذ باراك أوباما أثناء ما كان عضواً في مجلس الشيوخ مواقف متشددة ضد إدارة بوش لسياستها العدائية تجاه إيران وحذّر من أي عمل عسكري متعجل، الذي كانت تجنح إليه إدارة بوش الابن في ظل سيطرة المحافظين الجدد أمثلة ديك تشيني نائب الرئيس ورونالد رامسفيلد وزير الدفاع، بل انتقد أوباما بشدة أعضاء حزبه الديمقراطي المؤيدين لمثل هذا التوجه. فانتقد سياسات هيلاري كلينتون التي كانت عضواً هي الأخرى بمجلس الشيوخ عن مدينة نيويورك في الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٩ لدعمها الموقف المتشدد داخل مجلس الشيوخ ضد إيران، والذي اعتبره الكثيرون تشجيعًا للرئيس بوش لشن عمل عسكري ضد إيران.

ولم يكن الخيار العسكري هو الخيار الأول لدى أوباما رغم قناعته كعضو في المجلس ثم كرئيس للولايات المتحدة أن إيران تمتلك القدرة على إنتاج أسلحة نووية في غضون سنوات قليلة، وكان يراها في ذلك مثل غيره تهديدًا حقيقيًا للاستقرار في المنطقة وللمصالح

الأمريكية ويتخوف من أن التعامل بمرونة معها من شأنه أن يقود دولًا أخرى في المنطقة، لا سيما مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا أن تحذو حذوها.

ولم توافق الولايات المتحدة بإداراتها المختلفة في أي وقت سابق أو لاحق على المبادرة المشتركة بين مصر وإيران بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مستهدفين بذلك إسرائيل على وجه التحديد.

وأتذكر أثناء عملي في البعثة المصرية في نيويورك ثم جنيف الحجج الواهية التي كان يدفع بها دبلوماسيو الولايات المتحدة عن أن الخيار النووي لدى إسرائيل يحفظ لها أمنها ووجودها وكأن جميع الحروب التي خاضتها وكسبتها ضد العرب والمساندة الأمريكية المطلقة التي تحظى بها إسرائيل ليست تأكيدًا كافيًا لأمنها ووجودها.

وكان على دول المنطقة الرضوخ وقبول إسرائيل كدولة منفردة تمتلك أسلحة نووية، وعدم موافقة الولايات بل إن أوباما نفسه -رغم ما أبان من نوايا حسنة تقوم على الدبلوماسية والمفاوضات المباشرة مع إيران لحيلولتها دون صنع أسلحة نووية- فإنه آثر اتباع نهج سلفه بوش الابن بأن الولايات المتحدة هي التي تقرر وحدها أي دول بالشرق الأوسط يمكنها امتلاك أسلحة نووية من عدمه، كما أنه لم يطرح جانبًا في أي وقت احتمال فرض عقوبات صارمة كوسيلة لمنع إيران من صنع أسلحة نووية. اختلفت اللهجة وليس المضمون. فعلى عكس سلفه كان باراك أوباما على استعداد للتحدث مع إيران دون شروط مسبقة، في حين جعلت إدارة بوش المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران مشروطة بتعليق إيران لبرنامج تخصيب اليورانيوم.

ولعبت سياسة العصا والجزرة مرة أخرى دورها مع إيران، وكان رفع العقوبات الاقتصادية مقابل تعليق تخصيب اليورانيوم، والمزيد من الضغط الاقتصادي والعزلة

السياسية في حالة اعتراض إيران. غير أنه قد حان الوقت لإعادة النظر في هذا الموقف والدفع بقوة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فمثل ما تخشى الولايات المتحدة وإسرائيل امتلاك إيران للسلاح النووي، على إيران هي الأخرى وفي ظل تنامي قوتها في المنطقة أن تخشى على أمنها وسلامتها من جراء امتلاك إسرائيل للسلاح النووي.

وكانت إدارة أوباما حريصة على تنفيذ دبلوماسيتها بالتنسيق عن كثب مع حلفائها باعتباره أفضل الطرق لممارسة الضغط على إيران والتوصل إلى أفضل النتائج. وعلى الرغم من صعوبة المفاوضات، فلم تفقد إدارة أوباما/بايدن حتى النهاية الأمل في التوصل إلى اتفاق مرضٍ لجميع الأطراف. وهو الذي تم في يوليو ٢٠١٥، حيث توصلت الولايات المتحدة بالمشاركة مع الصين وروسيا والحلفاء الثلاثة في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، إلى اتفاق مع إيران يمنع طهران من الحصول على أسلحة نووية.

في المقابل، انضمت الإدارة الأمريكية إلى المجتمع الدولي لتخفيف بعض العقوبات الاقتصادية ضد إيران مع الإبقاء على البعض الآخر ضمانًا لتنفيذ الاتفاق وإلزام إيران من جانبها بمتابعة اتخاذ خطوات لبناء الثقة مع سائر الدول.

وقد أدى الاتفاق النووي إلى إطالة الوقت اللازم لإنتاج سلاح نووي من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهراً على الأقل وأنشأ أقوى نظام تفتيش تم التفاوض عليه على الإطلاق.

ومع ذلك، فكان واضحًا من روح الاتفاق أنه إذا قامت الولايات المتحدة بإضافة عقوبات جديدة من جانب واحد، فإن إيران يحق لها استئناف أنشطتها النووية التي أوقفتها بموجب الاتفاق النووي، وهو ما حصل إبان فترة إدارة ترامب لاحقًا.

ترامب والمزايدة على إدارة بوش الابن

ومنذ دخول الصفقة حيز التنفيذ، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثماني مرات أن إيران ملتزمة بشروطها، وهو رأي أيده الجيش وقادة المخابرات الأمريكيون وصادق عليه مرارًا الرئيس باراك أوباما والرئيس دونالد ترامب مرتين من بعده.

وجاءت نتيجة فوز ترامب بالرئاسة الأمريكية في عام ٢٠١٦ بمثابة صدمة للحكومة الإيرانية. مثل الكثير من دول العالم، كان الإيرانيون يستعدون لرئاسة كلينتون وأصيبوا بالذهول من فوز السيد ترامب. وما أثار قلق الإيرانيين بشكل خاص هو التصريحات السلبية العديدة التي أدلى بها السيد ترامب بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي وصفها بأنها "أسوأ صفقة على الإطلاق" وهدد بتمزيقها، وهو ما قام به بالفعل في ٢٠١٨.

وكانت تتمنى إدارة ترامب، لو قامت إيران بتيسير مهمتها وخرقها للصفقة في النهاية، غير أن ذلك لم يحدث. واضطر الرئيس ترامب التأكيد للكونجرس مرتين كل ٩٠ يومًا أن إيران تمتثل لالتزاماتها في الاتفاقية. وإن ظل في قرارة نفسه يخطط لكيفية تمزقها. وإذ باءت جميع محاولاته في إقناع حلفائه ومجلس الأمن بالتراجع عن هذا الاتفاق، ما كان عليه في النهاية سوى إلغائها منفردًا، معلنًا أن مشكلته الرئيسية مع الاتفاقية هي أوجه القصور العديدة التي اتسمت بها من حيث ما لا تتضمنه، فإنها لم تكن تعالج النطاق الكامل للتهديدات التي تشكلها إيران، واقتصرت على الخطر النووي.

وفي الواقع لا غبار على ذلك، فإن الاتفاقية كانت تتناول كيفية التعامل مع امتلاك الأسلحة النووية وهي كانت أشد التهديدات حدة على الإطلاق.

وبعد ستة أشهر من توليه الحكم، قام الرئيس ترامب بالتشكيك علنًا وأنه لن يقوم بالتصديق على امتثال إيران بالاتفاق عندما يُطلب من الإدارة القيام بذلك، الأمر الذي يعني إعطاء النور الأخضر للكونجرس بإعادة فرض العقوبات على إيران في غضون ٦٠ يومًا، وهو ما يعتبر انتهاكًا للولايات المتحدة لالتزاماتها وعدم امتثالها بالاتفاق وليس إيران، وهو ما تم فعلًا، بما فتح الباب على مصراعيه لإيران لإعادة تخصيب اليورانيوم والمضي قدمًا في بناء السلاح النووي.

واتبعت إدارة ترامب مثل إدارة بوش قبلها السياسات القسرية دون ضابط وتصعيد العقوبات والتهديدات ضد إيران بل وتمادت إدارة ترامب في أعمال التخريب والاغتيالات المستهدفة لكبح البرنامج النووي الإيراني.

وغني عن البيان ما تعده مثل هذه السياسات من انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة والذي يطالب أن "تمتنع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة جميعًا في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومبادئ الأمم المتحدة وأهدافها."

ولم تنص هذه الفقرة على استثناء الولايات المتحدة من الالتزام بهذه المبادئ. ولم يعر أي من ترامب أو بوش من قبله أي أهمية لهذه المبادئ أو غيرها التي قامت الولايات المتحدة نفسها بصياغتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان هدف ترامب مثل بوش من قبله الفوز بتعاطف الشعب الأمريكي مع قراراتهما قبل اهتمامهما بالشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة.

وتتفق كبريات مراكز الفكر في الولايات المتحدة أمثلة بروكنجز وكارنجي ومجلس العلاقات الخارجية ومعهد الشرق الأوسط بواشنطن انتهاج الإدارات الأمريكية سياسات

أكثر واقعية من أجل خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة التي يعتقدون أن المحافظين الجدد بسياساتهم المتطرفة أغفلوها تمامًا، وإن لم تستبعد هذه المراكز "الاستراتيجية القسرية" من قاموسها. فعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتعامل مع إيران من خلال احتوائها وليس تحديها، حتى لو كانت دولة نووية. وليس سهلًا أن تقوم الإدارة بتنفيذ مثل هذه السياسة المتعقلة، حيث سيقف لها اللوبي الإسرائيلي والإنفاق السعودي السخي والمجمع العسكري الصناعي بالمرصاد، الذين كانوا يتوارون خلف تشدد مواقف المحافظين الجدد. فكل هذه تحالفات قوية ومترابطة وتحارب أي احتمالات للتقارب الأمريكي الإيراني، بما يعني استمرار استباحة فرض الإجراءات العقابية.

وفي تقديري أن الوقت قد حان لكي يفكر الغرب في سياسة إيران خارج نطاق العقوبات. فقد أعاقت هذه السياسات أي تقدم في الموقف الدبلوماسي ولم تعزز بأي حال من الأحوال الأهداف التي كان يرمي إليها المتشددون في الإدارة الأمريكية، بل دفعت على العكس من ذلك إلى زيادة التشدد داخل إيران ومؤيدي الإمام آية الله خامنئي ورفضهم الخوض في أية مفاوضات جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، دفعت هذه السياسات المتطرفة إيران لاتباع هي الأخرى سياسات أكثر حسمًا على الصعيد الإقليمي وتعزيز التيار المتشدد داخل إيران، حيث يعتقد هؤلاء أن إيران اتخذت كبش فداء لتصفية الحسابات لعداء يكنه رئيسان أمريكيان لبعضهما البعض (أوباما-وترامب) دون أن يكون لإيران أي يد فيه.

وإيران حكومة ومؤسسة دينية على قناعة بالتمسك ببرنامج الصواريخ الباليستية وكذا نجاحاتها على الصعيد الإقليمية من خلال ما تمتلكه لدى المليشيات الطائفية الموالية لها في

دول الأزمات، وتعتبرهما الآليات الأساسية التي تعطي لها السند للرد على الإجراءات التصعيدية التي قد تتخذها أي إدارة أمريكية أو إسرائيل ضدها.

ومن المهم الاعتراف أنه طوال رئاسة ترامب والسياسات التعسفية التي اتخذتها إدارته ضد إيران سواء بالنسبة لإعادة فرض العقوبات الاقتصادية والمالية أو بقرار حظر سفر المسلمين الذي أضر كثيرًا بالإيرانيين أيضًا، فإن الحكومة الإيرانية في ظل الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية جواد ظريف حيث يعد الاثنان من الحمائم في النظام بذلت قصارى جهدها لتجنب تصعيد استعداء إدارة ترامب. وهو الأمر الذي كان محل اعتراض المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي والذي يعد من قمم الصقور في النظام. وذهب الإيرانيون إلى أبعد الحدود لضبط النفس في عدم السماح بمظاهرات ضد الولايات المتحدة أو منتقدة لترامب شخصياً في البداية وإلى حين يظهر لهم اتجاهات ترامب الحقيقية.

وهناك انقسام داخل المؤسسة السياسية الإيرانية، بين المتشددين السياسيين ورجال الدين والمعتدلين الديناميكيين مثل روحاني وظريف.

وكان روحاني، الذي من المقرر أن يدخل الانتخابات في غضون بضعة أشهر، محل انتقادات لاذعة من آية الله خامنئي وأعوانه، الذي أبان أوجه قصور الاتفاق النووي من وجهة نظره وأنه فشل في إنعاش الاقتصاد الإيراني كما كان متوقعًا، موجهًا -خامنئي - تحذيرًا إلى روحاني، يشير إلى مبالغته بسرد إيجابيات الصفقة ومحاولات روحاني للتقارب مع الغرب.

وطالما هدد الإمام أنه إذا استمر ترامب في عدم احترام إيران وتقويض فرصها الاقتصادية فستكون العواقب مدمرة.

ب- إيران: قوة إقليمية فائزة

وتعلم إيران أنها لن تواجه إدارة أكثر سوءًا لها من إدارة ترامب. فقد تحالفت إدارة ترامب وولي عهد المملكة السعودية للنيل من إيران وصوروا حروب المنطقة على أنها حروب طائفية للشيعة ضد السنة، وجاءت النتائج سلبية بالنسبة لهذا التحالف.

وخرجت إيران في الواقع فائزة بكل المقاييس على الصعيد الإقليمي وقامت بتثبيت أقدامها بكل قوة في كل من سوريا والعراق واليمن. وهي في موقف أفضل لترقب ردود فعل الإدارة الجديدة وكيف ستتعامل مع إيران، وإذا ما كان لديها وقت كاف لتولي لها الاهتمام الواجب.

فإذا ادعى أي شخص أنه يعرف كيف ستتعامل الإدارة الجديدة مع إيران، فهذا محض خيال. قد يكون صحيحًا أن إيران تبرز كفائز من تهور سياسات ولي عهد المملكة العربية السعودية بينما يكتفي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بموقف المتفرج. لا يمكن لأحد أن ينكر أو يجادل في الخبرة التي اكتسبتها إيران في التعامل على مدار السنوات القليلة الماضية مع الأزمات العديدة التي واجهتها والثقة والمهارة التي اكتسبتها والتي أثارت غضب الرئيس ترامب وولي العهد السعودي وكذا نتنياهو. وأن هذه القوة الجديدة هي في الواقع التي أسهمت في كبح الرئيس ترامب وإدارته من المخاطرة بضربة عسكرية ضد إيران رغم تعدد القوى الخارجية والداخلية التي تحرض على ذلك. فعلى عكس العراق، فإن إيران مستعدة بشكل أفضل لأية ضربة محتملة. كان من الممكن أن تؤدي الضربة إلى حرب شاملة بالمنطقة. كان هم إدارة ترامب، منذ انسحابها المنفرد من الاتفاق النووي في ٨ مايو ٢٠١٨، العمل على تصعيد عزل طهران والدخول في جولة جديدة من العقوبات وشن حرب اقتصادية على إيران ومؤسساتها وشعبها مستهدفة إسقاط النظام. وفي المقابل،

لم تنكسر إيران بل قامت من جانبها بتكثيف تدخلها في المنطقة وتثبيت طموحاتها الإقليمية في كل من العراق ولبنان وسوريا واليمن.

لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة غير قادرة على توجيه ضربة عسكرية لإيران، لكن يبدو أن ما أوقعته على نفسها من كارثة في العراق يفرض عليها التفكير مليًّا والتريث قبل أن يتم جرها إلى كارثة مماثلة من قِبَل إسرائيل أو غيرها والتي كانت دون شك سببًا غير مباشر لحرب العراق في ٢٠٠٣ بعد أن أقنع المحافظون الجدد الرئيس بوش الابن وإدارته بخطورة العراق على إسرائيل.

كما كشف العراق بوضوح إزاء غزوه للكويت عن طموحاته الإقليمية وبذلك تعريض إسرائيل وأيضًا المملكة ودول الخليج حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة للخطر.

غير أنه بات واضحًا، لا سيما بعد الضربة العسكرية على منشآت أرامكو وعدم تحريك الولايات المتحدة ساكنًا، أنه على الرغم من التأييد المطلق للرئيس ترامب وإدارته للمملكة السعودية، فإنهم على غير استعداد للمخاطرة. وقامت إيران بمغامرة محسوبة على منشأة النفط السعودية، وقامت الولايات المتحدة باحتواء هذه المغامرة مكتفية بشجبها، وهو ما جعل ولي العهد السعودي يعرف مكانه الصحيح في دائرة أولويات السياسة الأمريكية.

ونجحت إيران في دبلوماسيتها بفضح الضعف السعودي على الرغم من ترسانتها والإظهار جليًّا من أن الولايات المتحدة لن تنقذها بالضرورة. فالمملكة العربية السعودية ليست إسرائيل. وفي ذلك أيضًا نجحت إيران في إيفاد رسالة مهمة وواضحة إلى المملكة السعودية ولا لبس فيها، بأنه سيتعين عليها بمفردها أن تتصالح وتتعامل مع مشاكلها في المنطقة والتي كانت إلى حد كبير من صنعها.

وفي اعتقادي أن مثل هذه الرسالة ستجد صدى أكبر لدى الإدارة الجديدة لجو بايدن. وفي اعتقادي أيضًا أن هذه الرسالة وصلت إلى المملكة السعودية وولي العهد، لأنه بدأ بالفعل في استدراك أخطاء سياساته -وإن تدريجيًا- وتصحيحها بادئًا باستعادة علاقاته بقطر وإعادة لم شمل مجلس التعاون الخليجي والذي يمثل دعمه الحقيقي في مواجهة إيران.

وواصلت إدارة ترامب قبل خروجها فرض عقوبات جديدة على إيران، في إشارة إلى سعيها إلى وضع مزيد من العقبات أمام إدارة الرئيس الجديد جو بايدن وقبل أن تحاول اختبار مدى إمكانيتها الوصول إلى تفاهمات محتملة مع إيران في المرحلة القادمة. وقد كان لافتًا في هذا السياق، تجديد العقوبات على مؤسسات الدولة المختلفة في إيران، على غرار الحرس الثوري أو الشركات الرئيسية مثل شركات الطاقة والبتروكيماويات وغيرها. كما امتدت هذه العقوبات لتحد من الإنفاق الإيراني خارج حدودها لتأييد جماعات الشيعة في دول المنطقة مثل سوريا ولبنان والعراق واليمن والتي لم يبخل النظام الإيراني في الإنفاق على هذه الجماعات لدعم نفوذها في تلك الدول وبتوجيهات مباشرة من المرشد الأعلى. وترجع هذه الموارد الضخمة إلى ما قامت به الحكومة من تأميم ممتلكات المعارضين وفلول نظام الشاه.

وقد أشارت تقديرات عديدة إلى أن تلك الموارد تقدّر بنحو ٢٠٠ مليار دولار. وتنفق هذه الموارد ببذخ على المقاتلين في سوريا الذين يقاتلون إلى جانب حكومة الأسد وعلى الحوثيين في اليمن، وكذا داخليًا على الانتخابات لصالح مرشحي الإمام من الأصوليين وضد الرئيس الحالي حسن روحاني، باعتباره معتدلًا ويرغب في سياسة أكثر اتزانًا مع الغرب. ولن تتأثر كثيرًا هذه الموارد من جراء العقوبات الأمريكية ومن المتوقع أنها سوف تواصل أدوارها المختلفة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة القادمة.

ج- الإدارة الجديدة في موقف لا تحسد عليه والخيارات أمامها محدودة

لا يبدو أن لدى الإدارة الجديدة خيارات كثيرة في ضوء إرث الإدارات الثلاث السابقة وما تركته من لغز شديد التعقيد. فبدلًا من أن تجد الإدارة الجديدة نفسها في مواجهة إيران مكسورة وضعيفة بعد المعاملة القسرية لأكثر من ٢٠ عامًا للإدارات الثلاث المتعاقبة، تجد الإدارة الجديدة اليوم نفسها أمام إيران أكثر قوة وثباتًا تلزمها على إعادة حساباتها.

فهل سيواصل جو بايدن نفس سياسات أسلافه رغم أنها لم تأت بالنتائج المرجوة؟

ولنقل صراحة أن جو بايدن لن يكون له فسحة من الوقت للمناورة في ضوء أن الاحتمال الأكبر أنه سيبقى لفترة واحدة، والخيارات أمامه محدودة للغاية، إمّا التدخل بقوة مع ضمان أن يحقق نتائج متسقة وأهداف الولايات المتحدة وهو تقويض إيران كقوة إقليمية وقوة نووية في المنطقة، مع علمه مسبقًا أنه عليه التعامل مع مطالب إيران الجديدة. أم المفاضلة بعدم التدخل على الإطلاق وأن يكتفى بما لديه من مشاكل داخلية جمة عليه التعامل معها كأولوية مطلقة مع ما يكون لذلك من عواقب مضرة على وضع ومكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة بل وما هو أكثر خطورة على تعاظم قوة إيران في المنطقة.

ومع ذلك، يبدو أن إدارة جو بايدن، رغم كثرة مشاغلها الداخلية، اختار خيار الحوار مع إيران، وهو ما اعتبر آنذاك تتويجًا للسياسة الخارجية لإدارة أوباما. ووضعت الإدارة الجديدة إيران على قمة أولوياتها في الشرق الأوسط. وترى أن أنسب مسارات التنفيذ يكون من خلال اتباعها القنوات الدبلوماسية وبالتعاون من جديد مع حلفائها

بالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والعمل بشكل مشترك وترتيب أوراقهم معا لأن إيران قادرة على استغلال أي فجوة في علاقات الغرب مع روسيا أو الصين.

ويجب أن يؤدي هذا المسار الدبلوماسي إلى خطة طريق محكمة ومضمونة لتخفيض تصعيد العقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة مع استعداد إيران للجلوس مرة أخرى على مائدة المفاوضات لتنفيذ برنامجها لنزع السلاح النووي وربما في إطار مراجعة أكثر شمولًا وأكثر توازنًا. كما أنه قد يقع على عاتق الطرفين عدم الإفراط في مطالب كل منهما للآخر.

وأبدى بايدن استعداده إلى رفع العقوبات الاقتصادية والتي فرضها ترامب على إيران والتي ألحقت ضررًا كبيرًا بها، بيْد أنه طالب أيضًا بالذهاب إلى مدى أبعد من الاتفاق النووي لأوباما، على أن يكون أكثر شمولًا وعمقًا، متضمنًا تمديد المهلة الأصلية البالغة ١٥ عامًا على قدرة إيران على إنتاج سلاح نووي.

كما أنه من المتوقع أن يضغط المفاوضون الأمريكيون على إيران للتراجع عن دعمها للوكلاء الإقليميين في لبنان وسوريا والعراق واليمن والأراضي الفلسطينية. وهو ما ترفضه إيران بشدة.

وقد تسعى الإدارة الأمريكية الجديدة إلى إضافة لاعبين إقليميين مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذا إسرائيل. وهذا من شأنه أن يساعد على معالجة مخاوف الانتشار النووي.

ويخشى بايدن من مخاطر حدوث سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط يشارك فيه مصر والسعودية وتركيا في حالة حصول إيران على قدرة نووية متفجرة.

ومما لا شك فيه أننا أمام معادلة صعبة للغاية للجانبين الأمريكي والإيراني على حد سواء. وتقع الإدارة الجديدة وسط عملية شد وجذب بين حلفائها الأوربيين من ناحية، وكل من إسرائيل والمملكة السعودية من ناحية أخرى.

فبينما سيمارس الأوروبيون مزيدًا من الضغوط على الإدارة الجديدة للتوصل إلى توافق معقول مع إيران، لاهتمامهم بعودة الشركات الأوروبية للتعامل مع إيران وفتح مجال تصدير النفط الإيراني، ستقف كل من إسرائيل والمملكة السعودية، على النقيض من ذلك، مؤيدة لفرض مزيد من العقوبات الأمريكية إلى حد أنهما قد لا يمانعان من توجيه ضربة إلى النظام الإيراني، وإن كان الاحتمال بعيد. فإن كليهما -أي السعودية وإسرائيل- لا يثقان بأي محاولة لاستئناف المفاوضات مع إيران ورفع العقوبات عنها تدريجيًا.

وأخيرًا، سيواجه بايدن معارضة داخل الكونجرس من الجمهوريين، الذين ما زال يهيمن ترامب على الكثير من بينهم، في جميع محاولاته للتصحيح على جبهتي السياسة الداخلية والخارجية، بما في ذلك إيران.

أما إيران، فهي تريد إظهار بوضوح أنها فازت في المعركة الأولى مع ترامب، وتريد بذلك أن تؤكد فشل سياسات ترامب في تقويض القوة الإيرانية في المنطقة وعلى من يخلفه أن يضع ذلك في حسبانه.

بيْد أن معادلتها أيضًا صعبة ومعقدة بين رئيسها حسن روحاني الذي يخشى استجابته إلى مفاوضات جديدة قد تكلفه الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها منتصف عام ٢٠٢١ وتؤدي إلى خسارته أمام الأصوليين بدعم من المرشد الأعلى علي خامنئي.

ويحرص خامنئي على التأكيد في كل مناسبة أن إيران على غير عجالة للعودة إلى مائدة المفاوضات قبل تعزيز موقفها التفاوضي على أرض الواقع، قاصدًا بذلك المزيد من التخصيب والاقتراب إلى الخيار النووي والمزيد من الدعم لبرنامج الصواريخ الباليستية وهو

برنامج قامت إيران فعلًا بتطويره وتقويته وأصبحت الصواريخ تصل مداها لمئات الكيلومترات وتميز بدقة التصويب وبقوة تدميرية عالية جدًّا، كما أنها قادرة على المرور عبر معدات الحرب الإلكترونية وفقًا لتصريحات المسئولين الإيرانيين.

ومن دون شك، فإن إيران لن تتراجع بسهولة عن إدخال مزيد من التطور والتحديث في برنامجها الصاروخي، حيث تعتبر إيران أن البرنامج الصاروخي هو مصدر القوة الأساسي الذي تمتلكه وتستطيع من خلاله تقليص احتمالات التعرض لهجمات عسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، باعتبار أن تلك الصواريخ قادرة على الوصول إلى إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة.

غير أن روحاني يعلم أن هذا لا يمثل بديلًا واقعيًّا كما يعلم جيدًا أن عدم الاستجابة للعودة للمفاوضات سيؤدي إلى وضع أسوأ اقتصاديًّا على الرغم مما حققته بلاده من مكاسب إقليمية. وقد يفقد حتى هذه المكاسب بدلًا من تثبيتها في حالة تدخل أكثر عدوانية وضراوة من جانب للولايات المتحدة. وذلك على الرغم من تشكيك إيران عامة في مدى قدرة الإدارة الجديدة على التحرك، لا سيما في ضوء المشهد الأخير لمهاجمة الكونجرس من قِبَل مؤيدي ترامب في ٦ يناير ٢٠٢١ أثناء التصديق على نتائج انتخابات الولايات وما هو متوقع من استمرار التوتر الداخلي في الولايات المتحدة على يد متظاهري ترامب.

ويبدو أن المحرك الرئيسي لحسن روحاني لقراره بالنسبة لإجراء مفاوضات من عدمه ستكون الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ١٨ يونيو من هذا العام، ويتطلع تيار المحافظين الأصوليين، بدعم من الحرس الثوري، إلى تعزيز فرص أحد مرشحيه للفوز بها، وإلى ذلك الحين وإلى أن يتبين حقيقة الموقف، لا يمتلك الرئيس حسن روحاني مجالًا واسعًا للمناورة، وغالب الظن لن يكون هناك أي مبادرات حتى منتصف هذا العام واستقرار الحكومة الإيرانية الجديدة، وكل ذلك يقتطع من وقت فترة رئاسة جو بايدن.

ويتعين العمل على انفراج هذه المعادلة من الجانبين، من ناحية الموافقة على الدخول في مفاوضات، حيث إنه من المتصور أن تؤيد الدول الأوروبية دعوة الرئيس بايدن لتوسيع نطاق المفاوضات ليشمل برنامج الصواريخ الباليستية ودور إيران الإقليمي، ويمكن أن تطالب إيران بقدراتها المتميزة على التفاوض باتفاقية تسمح لها بالاحتفاظ بمكاسبها في المنطقة وبذلك تصبح هذه المكاسب حقًا مشروعًا.

وقد يتطلب ذلك بالضرورة مشاركة المملكة السعودية والمجلس الخليجي في هذه المفاوضات أو مطالبتهم بالتوصل إلى توافق بينهما -أي إيران والمملكة السعودية- بشأن كل من سوريا واليمن والعراق والمنطقة قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

كما يجوز لإيران أن ترفض جلوس إسرائيل معها على نفس مائدة المفاوضات والأمر ما زال معلقًا بالنسبة لكيفية التعامل مع إسرائيل كجزء من تلك المفاوضات.

وقد تعاود إيران مطالبتها بما اكتسبته من قوة في المجال النووي بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، وسوف تحظى بذلك على تأييد جيرانها العرب وعلى رأسهم مصر، حيث شاركت كل من مصر وإيران من خلال إعلان مشترك في ١٩٧٤ بدفع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٧٤ إلى إصدار قرارها رقم ٣٢٣٦ الداعي إلى إنشاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان خالية من الأسلحة النووية.

وعلى صعيد آخر، على الولايات المتحدة أن تحدد سقف مطالبها وإبداء مزيد من حسن النية في رفع بعض العقوبات في إطار زمني محدد في محاولة لإقناع إيران بتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل ملفات أخرى مثيرة للجدل، وعلى رأسها برنامج الصواريخ الباليستية ودور إيران الإقليمي، وذلك توصلًا إلى اتفاق واقعي وقابل للتنفيذ.

د- مكانك سر

لا شك أن أولويات الولايات المتحدة الداخلية سوف تستأثر بالجهد الأكبر للإدارة، سواء فيما يتعلق بكارثة جائحة الكورونا أو العودة إلى اتفاقية تغير المناخ مرورًا بالمشاكل الاقتصادية المتفاقمة في أعقاب الجائحة وأخيرًا التعامل مع الانقسامات الفظيعة والعنصرية داخل المجتمع الأمريكي، فكلها أولويات لا يمكن تأجيلها. وعليه، فقد أنشأ الرئيس الأمريكي في اليوم الأول من توليه السلطة مركزًا يقتصر على التعامل مع المشاكل الداخلية للولايات المتحدة وقام بتعيين الدبلوماسية المخضرمة سوزان رايس التي كانت مستشار الأمن القومي في إدارة أوباما وكانت قبل ذلك سفيرته في الأمم المتحدة في نيويورك وهي وثيقة الصلة بالرئيس جو بايدن ويتوقع الكثيرون أن تكون بمثابة رئيس الظل في الإدارة الجديدة، خاصة وأنها تتولى أكثر المهام تعقيدًا وذات الأولوية على الصعيد الوطني.

وتميل تصريحات الإدارة الجديدة إلى تضمين إسرائيل ودول الخليج في أية مفاوضات مستقبلية بشأن تسوية الأزمة مع إيران.

ويشير كثير من المحللين في المنطقة أن هم الولايات المتحدة الأول هو كيفية إضعاف إيران حتى لا تكون تهديدًا لإسرائيل. فهؤلاء على قناعة تامة أن كل شيء في المنطقة يصب في النهاية في صالح إسرائيل. وأن الولايات المتحدة تريد محاكاة نجاحها المزعوم في العراق في كل من إيران وسوريا في الوقت الحالي.

ويرى هؤلاء أيضًا أنه إذا ما استرجعنا تاريخ الرئيس بايدن أثناء كان رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، فتصويته كان دائمًا على يمين باراك أوباما. فإن تصويته بنعم لصالح القرار الذي أذن بشن الحرب على العراق عام ٢٠٠٢ معتبرًا الرئيس العراقي آنذاك تهديدًا يجب التخلص منه، كما أن بايدن قام وقتذاك بدعم فكرة

تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم اعتمادًا على مرجعية طائفية، لكنه فشل بحصد القبول على فكرته. ومن المحتمل إعادة طرح هذه الفكرة بالنسبة لسوريا وليبيا واليمن، وهذا أكثر ما تخشاه المنطقة، الشرذمة إلى دويلات.

وفي حالة التوصل إلى اتفاق جديد بعلم الاتحاد الأوروبي وهو ما ستدفع إليه روسيا بجدية أنه يمكن استمالة الميليشيات التابعة لإيران والاستفادة منها في محاربة الإسلام السياسي والتطرف الإسلامي في المنطقة وإن كان ذلك أمرًا يستوجب معالجته بعناية ويتسم بالحساسية الشديدة، خاصة في ضوء أنه -على النقيض- تسعى تركيا إلى زيادة نفوذها في المنطقة كمنافس لإيران وإلى حد ما للمملكة السعودية والمجلس الخليجي من خلال استيعابها واستخدامها الجماعات الإسلامية المتطرفة لتعمل لصالحها.

فإن المحددات الحاكمة للسياسة الإيرانية تحتوي على تناقضات صارخة اعتمادًا على المنظور الذي يُنظر منه إليها، فهي تمثل عامل استقرار إذا ما نجحت بالفعل على أن توقع الهزيمة على نشاط التنظيمات الإسلامية الإرهابية، وهو السبب الذي حدا إلى كل من سوريا واليمن والعراق الالتجاء إلى ميليشيات إيران. وحكومات تلك الدول على قناعة من أن التعامل معها أكثر طمأنينة، فإن هذه الميليشيات في النهاية تابعة لدولة ذات مؤسسات فاعلة ونظام قائم يمكنه التعامل مع تلك الميليشيات من خلال النظام في طهران.

أمّا الجماعات الإسلامية -وإن كان النظام التركي مؤثرًا في ومسيطراً على بعضها- فهي في النهاية جماعات مستقلة لا يحكمها نظام أو قوة تعلوها، ومن ثم فهي فوضوية وأكثر إجرامًا لا يحكمها قانون أو قيم وصعب التعامل معها بموضوعية وتعقل.

وتبقى ميليشيات الشيعة سلاحًا ذا حدين، تستعين بها حكومات ونظم مثل سوريا واليمن والعراق، في حين تعتبر إرهابية في نظر كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا

والمملكة السعودية، لأنها تهدد مصالحها وتقلل من نفوذها في المنطقة، لا سيما في ضوء طموحات وأطماع كل من تركيا والمملكة على وجه الخصوص لتبوء مكانتهما كقوى إقليمية.

وسوف تقيم إيران حساباتها بدقة قبل الانخراط في مفاوضات مجددة مع الغرب مدفوعة من الولايات المتحدة، فبالإضافة إلى تقييم مدى قوة الإدارة الجديدة في تمرير مواقفها في الكونجرس ومدى قدرتها على الاستمرارية، ودراستها بجدية الضمانات التي يمكن أن تقدمها الإدارة الجديدة للحيلولة دون تكرار موقف إدارة ترامب مرة أخرى، فإن إيران عليها أيضًا أن تنظر إلى الإيجابيات التي قد تعود عليها من جراء فتح قنوات جديدة مع الولايات المتحدة والغرب، على نحو ما تعرضنا إليه عاليه.

ويعني ذلك في المقام الأول، أن إيران تنتظر أن تبادر الإدارة الجديدة بالخطوة الأولى على أساس تنفيذها بنود الاتفاق السابق قبل أن تراوغ بفتح ملفات جديدة. بل إن إيران لن تتراجع في الوقت نفسه على أن تعمل على رفع مستوى التخصيب وإنتاج المزيد من اليورانيوم المخصب عمّا كفله لها الاتفاق بموجب قرار مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان الإيراني) في أول ديسمبر ٢٠٢٠ برفع مستوى التخصيب بإيعاز ودفع المحافظين الأصوليين، توقعًا لضغوط الإدارة الأمريكية الجديدة.

وعارضت روسيا -حليف إيران في المنطقة- قرار البرلمان برفع نسبة التخصيب ورفضت تأييد إيران في تلك السياسة ودعتها إلى التوقف عن المزايدة. مع وقف عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حالة عدم رفع العقوبات الأمريكية.

وعلى نحو ما صرح به السيد نبيل فهمي وزير الخارجية السابق وخبير متمرس في موضوعات نزع السلاح أنه سيكون من الصعب على إدارة بايدن العودة إلى الاتفاق قبل

أن تتراجع إيران عن تخصيب اليورانيوم، وتتنازل عن مخزونها الذي يتجاوز الحدود التي سبق الاتفاق عليها، وهو مطلب بقدر سلامته قد يصعب تحقيقه في ضوء أن الولايات المتحدة هي التي بادرت بالانسحاب من الاتفاق، وأن إيران أمامها عام انتخابي حاسم في المستقبل القريب، سوف يشهد المزايدة والهجوم على التيار المعتدل في المنظومة الإيرانية، بمن فيهم الداعمون للاتفاق النووي. فإن نبيل فهمي يستبعد احتمال تراجع إيران عن طيب خاطر بالتقدم الذي أحرزته فعليًّا في رفع مستوى التخصيب والاقتراب عمليًّا من صناعة السلاح النووي.

فمن سيأخذ بزمام المبادرة وكيف سيتم التحرك؟

ولن تتهاون إيران في التأكيد على أحقيتها بأن تخطو الولايات المتحدة الخطوة الأولى، على اعتبار أنها كانت من قامت بخرق الاتفاق. وقد يكون مقترح وزير خارجية إيران جواد ظريف له مغزاه في أن يتم التحرك بالتوازي من خلال الخطوة بخطوة، وإن ما زال كيفية تنفيذ المقترح محل تفاوض وجدل.

والسؤال الملح بالنسبة لإيران هو: ما الذي يدفعها إلى مفاوضات جديدة تفرض عليها التزامات مجددة أكثر شمولًا؟

إلّا أن الضغوط الاقتصادية المتصاعدة بسبب استمرار العقوبات الأمريكية، فضلًا عن التقارب الملحوظ في السياسات الأوروبية والأمريكية تخوفًا من اقتناء إيران للسلاح النووي، كل ذلك يفرض متغيرات جديدة سوف يكون لها تأثير مباشر على حسابات طهران التي تنتظر في الوقت الحالي ما يمكن أن يقدم عليه الرئيس الأمريكي جو بايدن من خطوات من أجل تنفيذ مقاربته الجديدة التي بدأت تواجه عقبات عديدة مبكرًا.

وستحاول إيران من جانبها المماطلة والمناورة إلى أبعد الحدود إلى أن تنجلي الرؤية وتستكمل الانتخابات بها.

ومن الآمن أن نقول إن هناك عناصر في إيران تستفيد من العداء للولايات المتحدة وترحب بالعزلة الاقتصادية النسبية. وتخشى فقدان النفوذ والسيطرة الإقليمية التي قد تأتي مع انفتاح أكبر، وسياسيًّا لا ترغب في أن ترى ترجيح القوة المعتدلة والممثلة في شخصية الرئيس حسن روحاني. وقد يرحب مثل هؤلاء بانهيار المفاوضات، وعليه، فمن المتصور أن يتفق الفريقان -المعتدل والمتشدد- على الإبقاء على الوضع الحالي كأقل الأضرار لإيران حاليًا.

من يريد التغيير؟ الولايات المتحدة والغرب أم إيران؟

الجانبان لهما حججهما التي قد تدفعهما إلى التغيير والأخرى التي تطلب منهما التريث وترقب تطور الموقف. فأحد لا يريد أن يبادر بالخطوة الأولى. فيمكن للأمور أن تتحول إلى الأفضل ولكنها يمكن أيضًا أن تسوء. الأمر الذي يتطلب من الجانبين التحلي بالهدوء والاستمرار في تمكين التعامل من خلال الدبلوماسية.

في النهاية، يمكن القول إن ما سبق في مجمله يوحي بأن التشدد سوف يبقى سمة رئيسية في السياسة الإيرانية خاصة إزاء العلاقات مع الدول الغربية، من أجل ممارسة ضغوط على الدول الأوروبية لدفعها إلى تقديم مزيد من الحوافز الخاصة برفع مستوى العلاقات الثنائية لإنقاذ الاتفاق النووي من خطر الانهيار وكذا رفع مستوى المعاملات الاقتصادية مع الشركات الأوروبية وحثها على زيادة استثماراتها في إيران.

وقد تدفع إيران بالتعاون مع روسيا وعلى النقيض من تركيا أنها تمثل خط الدفاع الأول للدول الأوروبية ضد انتشار الإسلام السياسي وتصاعد الإرهابيين في المنطقة.

كما ستواصل الإدارة الأمريكية سياستها القهرية في ظل بقاء الوضع معلقًا.

وتبقى علامات الاستفهام في تعامل الغرب مع إيران، لا سيما فيما إذا كان الغرب والولايات المتحدة جادين في التوصل إلى اتفاق على أسس تفاوضية متوازنة وسليمة مع إيران أم أنهم يريدون فقط دحض وتقويض قوتها ومركزها الإقليمي المكتسب.

في حين أن الإدارة الجديدة لجو بايدن ترى أن التصدي لإيران سيضفي عليها قوة ويعمل على تقريبها من جديد إلى حلفائها الأوروبيين بل وأيضًا إلى روسيا، حيث تجتمع مواقفهم على إلزام إيران بالتفاوض حول اتفاق جديد.

ما تخشاه إيران هو وقوفها بمفردها في مواجهة روسيا والغرب وإسرائيل والمملكة السعودية والمجلس الخليجي وربما تقحم تركيا نفسها أيضًا على هذه المفاوضات.

*****

الفصل الثامن

مصر: الحلقة المفقودة في سياسات الإدارات الأمريكية المتتالية

يتناول هذا الفصل والذي نعيره أهمية خاصة في كتابنا تطور العلاقات المصرية الأمريكية وصولًا إلى أدنى مستوى لها في فترة إدارة أوباما وما كنا نتوقعه من تحسين العلاقات إبان إدارة ترامب متعاونين في محاربة الإرهاب والمتأسلمين في المنطقة، إلّا أن سرعان ما انشغل ترامب بقضايا أخرى داخلية وخارجية ألهته عن ملاحقة التطرف الإسلامي والقضاء عليه. وصرف الرئيس ترامب النظر، مكتفيًا بضربات خاطفة وسطحية أكثر منها ضربات تستهدف اقتلاع الإرهاب بجدية.

وترجع أيضًا أهمية هذا الفصل إلى قيامه بفضح المخطط الأمريكي لإعادة ترسيم منطقة الشرق الأوسط سواء فيما قامت به إدارة بوش الابن من طرح مفاهيم جديدة تتمثل في "الشرق الأوسط الأكبر" أو "الشرق الأوسط الجديد" إلى ابتداع ما عُرف بالفوضى الخلاقة سعيًا نحو تنفيذ المفهوم الجديد وهو التي قامت في نهاية المطاف إدارة أوباما بتنفيذه في خطة محكمة فيما أطلقت عليه الربيع العربي، الأمر الذي يتعين علينا التنبه له.

كما يشمل الفصل ضرورة لفت انتباه الإدارة الجديدة لدور مصر كشريك محتمل متوازن ومتعقل لا تحكمه أطماع إقليمية ولا تحركه جماعات متطرفة. وفي هذا السياق، استأثرت الأزمة الليبية، بما لها من تأثير على الأمن القومي المصري بجانب كبير مما تتضمنه

هذا الفصل، وإن يبدو الأمر قد هدأ نسبيًّا بالنظر إلى ما تناولته الصحف في أوائل فبراير ٢٠٢١ من نجاح الحوار السياسي الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة في اختيار المجلس الرئاسي للسلطة التنفيذية وإلى حين إجراء الانتخابات العامة والمتوقعة في نهاية هذا العام. ومرة أخرى يساور الشك الكثيرين من المحللين من مدى دوام نتائج هذا الحوار.

وفي حين كانت خيبة أمل مصر وشعبها كبيرة إزاء إدارة أوباما وتأييدها الأعمى للإخوان، فإن الفصل يقوم أيضًا بتعداد خيبات الأمل من جراء إدارة ترامب في أكثر من مناسبة، على سبيل المثال لا الحصر، خيبة الأمل فيما أخرجته إدارة ترامب بالنسبة لصفقة القرن أو بالنسبة لما وعدت به من تعاون بين البلدين لمحاربة الإرهاب، وكذا خيبة الأمل في تسامح إدارة ترامب ومعاملة أطماع الرئيس التركي إردوجان في المنطقة بقدر من التكيف والليونة. وكذا استخفاف ترامب بالتوسط بين مصر وإثيوبيا بالنسبة لسد النهضة وعدم تعامله مع هذه الأزمة على نفس مستوى الجدية التي تعامل بها كارتر مثلًا بالنسبة لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل. وإن لم يتوار الرئيس ترامب بتحذير إثيوبيا عندما أحبطت المفاوضات الثلاثية برعايته موجهًا أن مصر حين سترى مصالحها الحيوية تهدد سوف تلجأ إلى تفجير السد وهذا من حقها.

ويقدم الفصل مصر كأنسب دول المنطقة في التعامل مع الإدارة الجديدة إن أرادت استقرار المنطقة وإعادة اعتبارها ومصداقيتها لدى الدول، حيث نجحت مصر في أن تنأى بنفسها عن المنافسات الإقليمية والأطماع الضيقة التي فرضتها الدول الإقليمية الخارجية مثل تركيا وإيران والتي أدت إلى اشتعال الحروب بالوكالة وتفاقم الخراب في المنطقة. كما تعتبر مصر أكثر خبرة وأقدر من غيرها لتقديم المشورة الناضجة والمتوازنة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي سيكون حتمًا على الإدارة الجديدة التطرق إليه وإعادة النظر فيما قامت به إدارة ترامب من تخريب وتقديم ما أشاعته بصفقة القرن.

أ- الركود في العلاقات المصرية الأمريكية

كانت واحدة من أولى الأزمات الكبرى التي واجهت الثنائي أوباما- ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون في منطقتنا هما الأسبوعان التي اجتاحت الاحتجاجات فيهما ميدان التحرير في يناير وفبراير عام ٢٠١١ وأدت إلى تنحي الرئيس مبارك.

وأتذكر أنني دُعيت في مناظرة مع الدكتور عماد جاد، نائب مدير مركز الأهرام وعضو مجلس النواب في ١٨ أغسطس ٢٠١٦ في برنامج السيد إبراهيم عيسى عن الانتخابات الأمريكية للمرشحين ترامب وكلينتون. وكان الطريف في هذه المناظرة قيام إبراهيم عيسى آنذاك بجرد أصوات المتفرجين للبرنامج لصالح أي من المرشحين الأمريكيين، فجاءت أصوات المتفرجين ٨٧٪ لصالح ترامب و١٣٪ لصالح هيلاري كلينتون. وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل بوضوح على رفض الشعب المصري لفترة أوباما أو من يخلفه من الذين عملوا معه وتأييده بشكل شبه كلي للسيد ترامب، الذي لم يكن يعرف الكثير عنه سوى تصريحاته الصريحة خلال حملته الانتخابية أنه سيعمل على تغيير السياسة الأمريكية المؤيدة للإسلاميين المتطرفين، مشيدًا بالمصريين في حربهم ضد الإرهاب وتصديهم للإخوان.

فإن إدارة أوباما، من خلال دعم جماعة الإخوان المسلمين كممثلين شرعيين للشعب المصري، ألحقت بنفسها بلا شك أضرارًا بالغة تجاوزت دعوة إدارة بوش الابن الطنانة والمفرغة للديمقراطية وحقوق الإنسان والتي كانت تمثل أيضًا عنصرًا للضغط على الرئيس مبارك والحكومة المصرية.

هلل المصريون وابتهجوا لفوز ترامب تمامًا مثلما سبق أن هللوا للرئيس أوباما عقب خطابه الشهير في جامعة القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٩ وقاموا بتهنئة أنفسهم آنذاك لما قام به الرئيس الأمريكي المسلم الاسم باراك حسين أوباما من مدح للإسلام ومحاولاته الواضحة والرغبة الشديدة في خطابه للتقارب مع العالم الإسلامي. وكان المصريون سعداء بهذه النغمة الجديدة وتوقعوا المعجزات. غير أنه سرعان ما أدركوا أن خطاب أوباما كان بلاغيًّا واستعراضًا أكثر منه حقيقة. وكما ظهر لنا فيما بعد كان السيد أوباما في الواقع يتحدث عن إسلام يختلف عن الدين الذي اعتنقناه ومارسناه. ولعله جاء إلى القاهرة لينبهنا بل وينبّه العالم العربي كله بما تخبئه الأقدار من تحولات إسلامية متطرفة آتية لا مناص لم نكن واعين لها في ذلك الوقت.

فكانت خيبة أمل المصريين كبيرة بعد أن شهدت التأييد المطلق لإدارة أوباما للإخوان المسلمين في ثورات الربيع العربي واستمرار تمسك إدارة أوباما بالمتأسلمين، حتى بعد أن دحض المصريون شرعية ذلك النظام بمسيرة شارك فيها أكثر من مليون نسمة. ورفضت ثورة ٣٠ يناير ٢٠١٣ التعامل مع إدارة أوباما انتظارًا لإدارة جديدة برؤية مغايرة وآفاق جديدة لعلاقة مختلفة بين البلدين.

وساد الشعور بالفخر والارتياح لدى الشعب المصري وحكومته بعد الزيارة التي طال انتظارها للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى البيت الأبيض خلال المائة يوم الأولى لرئاسة ترامب (٤ أبريل ٢٠١٧)، وكانت أول زيارة يقوم بها الرئيس المصري للبيت الأبيض منذ ثمان سنوات. وكان من المتوقع بعد الاجتماع بين الرئيسين السيسي وترامب

والذي اعتبر ناجحًا بكل المقاييس والثقة التي نمت بينهما وما أبداه ترامب من رغبة أكيدة في وضع خطة مشتركة ومحكمة مع مصر لمحاربة الإرهاب أن تصبح مصر أكثر نشاطًا وتبتعد عن نهج "الانتظار والترقب".

غير أن حسنًا ما فعل الرئيس السيسي معطيًا لنفسه فرصة أطول من مجرد لقاء مع ترامب في البيت الأبيض نائيًا بنفسه وبمصر عن سياسات ونوايا ترامب، التي اتسمت فيما بعد بالضبابية أكثر منها بوضوح الرؤية وشفافية الهدف سواء بالنسبة لما اقترحه على المملكة السعودية من إنشاء التحالف السني أو لضرباته المفاجئة ودون سابق إنذار لكل من سوريا واليمن ووقفاته الموالية لتركيا دون فهم واضح لما تقوم به في سوريا أو ليبيا والمنافي تمامًا للسياسة الأمريكية في المنطقة والمستهدفة القضاء على الدولة الإسلامية. وعليه، آثر المصريون ورئيسهم التصرف بحذر وترقب شديدين لتوجهات وأهداف إدارة ترامب، حيث كانوا يخشون تكرار التجربة التي مروا بها مع سلفه أوباما في أعقاب زيارته للقاهرة والتي كانت لا تزال حية في أذهانهم.

ب- العلاقة الترابطية بين المصطلحات الأمريكية المبتكرة للشرق الأوسط والربيع العربي

اليوم، ونحن نكتب هذه السطور تتضح لنا إطلالة المفاهيم والأحداث التي قامت الإدارات الأمريكية المتوالية بنسجها بدقة وحرفية في شريط سينمائي متقن أدخل المنطقة في حالة من الفوضى غير المسبوقة. قد يجدر بنا في هذا المقام التذكير بمصطلح الشرق الأوسط الأكبر Greater Middle East الذي طرحته إدارة بوش الابن في مارس ٢٠٠٤ للدلالة على منطقة جديدة ينصهر فيها العالم العربي مع دول مثل أفغانستان وإيران وإسرائيل وباكستان وتركيا. وكنت سفيرة لبلادي في أثينا في ذلك الوقت وعلى صلة جيدة بالسيد سعيد توفيق الخوري، رجل أعمال سخي وفاعل خير فلسطيني بارز، أسس شركة اتحاد المقاولين مع ابن عمه حسيب صباغ. وكان منزله مفتوحًا دائمًا للسفراء العرب وكنا كثيرًا ما نجتمع عنده. فقد كان شخصية مثقفة ومتواضعة وقارئًا جيدًا في التطورات السياسية وملمًّا بالأحداث التي تجري في منطقتنا. وكنا نتساءل عمّا تستهدفه الولايات المتحدة من هذا التضليل بحدود المنطقة ونتساءل: لصالح من؟ وكان رده واضحًا ومحددًا لكسر القومية العربية وتفتيت العالم العربي الذي أثبت في أكثر من مناسبة أنه قادر على العمل المشترك بما هز العالم أكثر من مرة. ويضيف -وهو كان من محبي الرئيس جمال عبد الناصر- أنها تخشى -أي الولايات المتحدة ربما- ظهور عبد الناصر جديد، بما من شأنه تشكيل خطورة فعلية على أمن ومصلحة إسرائيل في المنطقة. فكان من الضرورة إضعاف ما يسمى بالعالم العربي من الداخل وإضافة أجسام خارجية تشتته وتفرغه من كيانه.

ولم يكن صعبًا أن نأخذ الخيط من هنا ونتابع عزم الولايات المتحدة على إدخال الفوضى في المنطقة وهو ما أسمته كوندوليزا رايس وزيرة خارجية بوش الابن "بالفوضى الخلاقة" constructive chaos تحت ادعاء الإصلاح ودمقرطة النظم العربية بما يتسق

والمصلحة الأمريكية وترسيخ التواجد الإسرائيلي. غير أن الإدارة الأمريكية استشعرت قلق ومخاوف الدول العربية إزاء توسيع نطاق حدود الشرق الأوسط من خلال تضمينه دولًا أخرى تختلف في الهوية واللغة والدين. ولذا تم استبدال مفهوم الشرق الأوسط الأكبر بمصطلح أكثر لباقة ودبلوماسية وهو "الشرق الأوسط الجديد" دون تحديد أي توسع لحدوده أو تضمينه دول إقليمية خارج نطاق الشرق الأوسط الذي طالما عرفناه، وهو المفهوم الذي أطلقته كوندوليزا رايس للمرة الأولى في يونيو ٢٠٠٦ من تل أبيب.

ولم يكن لأحدٍ يتصور في ذلك الوقت أنه كان على الإدارة اللاحقة -وهي إدارة باراك حسين أوباما- تنفيذ الفوضى الخلاقة في المنطقة من خلال اختلاق خطة محكمة أسمتها بالربيع العربي على صعيد أكثر من دولة عربية وفي آن واحد وكأنّ هناك يدًا خفية تحرك هذه الاضطرابات وتقودها بالتوازي. وبدأ الأمر يتضح رويدًا رويدًا. وكان واضحًا أن ما طرحته إدارة بوش من مصطلحات وما ادعته من إصلاح وديمقراطية إنما كان بغرض واحد ألا وهو إعادة ترسيم منطقة الشرق الأوسط وإضعاف دولها والقضاء على القومية العربية بما يخدم المصالح الأمريكية ومصالح إسرائيل في المنطقة وبما يتناسب مع حاجاتها وأهدافها الاستراتيجية.

وما تم في هذه الحقبة الزمنية يدل بوضوح على تلاحم استراتيجية الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الشرق الأوسط بُغية تحقيق أهداف ومصالح محددة وواحدة. فالسيمفونية التي قامت إدارة بوش الابن بتأليفها وتلحينها للفوضى الخلاقة، قام المايسترو أوباما بعزفها بكل جدارة وحرفية وتراقصت المنطقة على أنغامها.

فقد ارتأت إدارة أوباما الفرصة مواتية لخلق الفوضى وبدء إنفاذ خطة إعادة ترسيم الشرق الأوسط من خلال الربيع العربي وبمساعدة الإخوان المسلمين، مقتنعة تمامًا بأن الإسلاميين الانتهازيين هم وحدهم القادرون على العمل معهم لصالح استقرار إسرائيل

وازدهارها في المنطقة. ألم تنجح في جذب وعد صريح ومحدد من حكومة الإخوان التي استباحت لنفسها تقديم أرض سيناء على صينية من فضة وطناً للفلسطينيين.

ورفضت مصر وغيرها ما آلت إليه المنطقة من جراء حقبة أوباما من خراب ودمار لدولنا وقلبها رأسًا على عقب. وانتظرت مصر وغيرها زوال إدارة أوباما. وكان الأمل يغمرنا جميعًا لمجرد ما أظهر لنا ترامب من معارضة شديدة لسلفه وكراهيته له. وارتأت دول الخليج، بقيادة المملكة العربية السعودية، في الرئيس ترامب حليفًا لإعادة بناء العلاقة التاريخية مع واشنطن بعد سنوات من اللامبالاة عانت منها خلال فترتي بوش الابن وأوباما لمبالغة كلا الإدارتين في تغليب مظاهر الديمقراطية والمعايير المزدوجة لحقوق الإنسان. متغاضين تمامًا تجاهل حق الإنسان الفلسطيني أو حقوق التنمية والعيش الكريم لسكان المنطقة.

وعلى عكس هؤلاء، بدا أن الرئيس ترامب لا يعير هذه التوجهات أهمية كبيرة في أطر سياساته ويعتبر المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي شركاء رئيسيين في خطط سياسته الخارجية الإقليمية. ووضعت المملكة آمالها كلها على إدارة ترامب لتمكينها من الحفاظ على الدعم الأمريكي في إسقاط نظام الأسد في سوريا وحربها في اليمن وتشوقها إلى ترسيخ أقدامها كقوة إقليمية في مواجهة إيران.

حتى إسرائيل، التي كانت دائمًا -وما زالت- الطفل المدلل للولايات المتحدة وإداراتها المتتالية بغض النظر عن سيطرة أي من الحزبين اللذين يدعمانها بشكل مطلق، كانت تتوق إلى تغيير الرئيس أوباما وكانت راضية عن رؤية تغيير الحرس. كان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من بين أوائل القادة الذين زاروا صديقه الأمريكي في المكتب البيضاوي وخرجت إسرائيل رابحة دون منازع خلال فترة رئاسة ترامب، وهي اليوم قلقة إزاء التغير المحتمل لإدارة جو بايدن والعودة مرة أخرى إلى أساسيات العيش في سلام في المنطقة.

ج- فترة المائة يوم الأولى لرئاسة ترامب وزيارات البيت الأبيض

ومع ذلك، لم تكن فترة المائة يوم الأولى لرئاسة ترامب مبشرة بالخير والتي قام خلالها باستقبال الرؤساء والقادة العرب مثلما لم يفعله رئيس أمريكي من قبله. فلا ينبغي في ردود الفعل المتفاوتة لدول المنطقة على رئاسة ترامب أن نغفل صعوبة التنبؤ بقرارات وسياسات الرئيس ترامب، فهو متسرع، قلما يعطي لنفسه وقتًا لدراسة تفاصيل الموضوع أو حتى التفكير في عواقب ما يتخذه من قرارات. كما أنه وعلى نحو ما رأينا غير مهتم بإشراك أصدقائه وحلفائه الدوليين في قراراته، ناهيك عن طمأنتهم أو التشاور معهم. كما أنه لا يبدي التزامًا تجاه الكونجرس أو حتى تبرير أفعاله بل قام بمقاطعته، لا سيما عندما اشتدت المعارضة ضده داخل الكونجرس. كما أدى التسرع في إصدار أوامر تنفيذية بحجة وقوف الكونجرس له بالمرصاد وفشله المتكرر في إصدار قرار بمنع مواطني سبع دول ذات أغلبية مسلمة آنذاك (تم رفع العراق لاحقًا من القائمة) من دخول الولايات المتحدة، وهو ما اضطره إلى إصدار أمر تنفيذي لتحقيق ذلك (قام جو بايدن بإلغائه ضمن أولى أوامره التنفيذية كرئيس). بل إنه يمكن لنا أن نجزم أنه لم يكن للرئيس ترامب أي حس سياسي، ويكفي هنا أن نعيد إلى الذاكرة حدوث الغارات الجوية على منشآت النظام في سوريا أثناء وجود الرئيس المصري في واشنطن.

وأراد الرئيس ترامب بأعماله الاستعراضية سواء في سوريا أو اليمن ضرب عصفورين بحجر على الصعيدين الداخلي والدولي وبما يعكس أساسًا تفوقه على سلفه. فأراد أن يظهر قوته الفعلية على الحسم دون تردد بالتوازي مع التفاخر ببراعته وامتيازه كمحاور ومفاوض متمرس.

ولم يسبق أن التقى رئيس أمريكي بثلاثة زعماء عرب خلال المائة يوم الأولى من الرئاسة. وكم أحيا ذلك الأمل على الأقل لدى رجل الشارع أن ترامب لديه نوايا صادقة لإخراج المنطقة من المستنقع الذي حفره لها أوباما.

كما وجه الرئيس ترامب دعوة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس والتقى به في ٣ مايو، بعد فترة وجيزة من انتهاء المائة يوم. وعلى الرغم من أنه لم يكن ممكنًا آنذاك التنبؤ بنتائج هذه الاجتماعات، كنا جميعنا نستبشر بها خيرًا. فلم يول أي رئيس أمريكي سابق هذا القدر من الاهتمام للتحدث مع قيادات المنطقة والاستماع إليها مثل ما فعل ترامب في أولى أيام رئاسته. وبصرف النظر عن محاولة إنشاء ما يسمى بالتحالف السني ضد إيران، كثرت الأحاديث عن عقد مؤتمر للشرق الأوسط خلال ستة أشهر من تولي ترامب الرئاسة، وهو ما لم ير النور أبدًا. وظل الرئيس الفلسطيني بحاجة إلى إشارة واضحة وبصيص من الأمل لإقناعه بالانضمام إلى التفاؤل الذي عم المنطقة بفوز الرئيس ترامب. فكنا كلنا أمل في أن تتبنى إدارة ترامب مواقف أكثر بناءة وعقلانية.

وظهرت معالم تخوف مصر والعالم العربي من جنوح الرئيس ترامب إلى أن يأتي بأفكار خارج الصندوق وغير مألوفة للتفكير العربي التقليدي، خاصة عند قيامه في أولى أيام الرئاسة بقصف سوريا واليمن على غير المتوقع وفي تناقض صارخ لتصريحاته خلال الحملة الانتخابية. بل أكثر من ذلك قام بإصدار أوامره لإلقاء أكبر قنبلة غير نووية في العالم، تُعرف بـ "أم القنابل"، بتكلفة ١٦ مليون دولار وعلى واحدة من أصغر ميليشيات داعش بولاية خراسان في أفقر المناطق في أفغانستان. وانهالت الانتقادات على الرئيس ترامب وإدارته في ذلك الوقت لعدم تناسب تكلفة القنبلة مع الهدف الذي حققته من جراء تفجيرها. فكانت الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لتلك القنبلة ضئيلة. واليوم، تبدو الأمور أكثر وضوحًا من وراء هذه العمليات بالنسبة لقصف كل من سوريا واليمن وإلقاء القنبلة على أفغانستان، فلم تكن أكثر من استعراض للعضلات في أولى أيام الرئاسة أراد بها ترامب

أساسًا مخاطبة الداخل وإبانة قوته لوسائل الإعلام الأمريكية على أنه رجل عملي وليس رجل بلاغة مثل سلفه. كما أنه كانت لديه رغبة أكيدة في استرضاء مؤسسة الجيش، التي نادرًا ما تتاح لها فرصة تجربة أسلحتها واختراعاتها عمليًا لارتفاع التكلفة وعدم مجاراة كثير من الرؤساء الأمريكيين مثل هذه الرغبات المكلفة.

فكيف يمكن لمصر والعالم العربي، الذي نال نصيبه من تقلبات الإدارات الأمريكية صعودًا وهبوطًا وأمزجة رؤسائها، من التعامل مع تقلبات مجددة والقصف لمجرد الاستعراض الداخلي بغض النظر عن وقع مثل هذا القصف دون سابق إنذار على دول المنطقة وشعوبها. وكان واضحًا من هوس الرئيس ترامب بتغريداته أنها كانت تعكس آراءه كصانع ومتخذ القرار وما أعطاه لنفسه من حق ومقدرة على الانفراد بالقرار السياسي. وطالما كان مساعدوه في حيرة من أمرهم لكيفية تبرير الخط السياسي لترامب الذي كان يبدو للكثيرين دون منطق وهم على غير علم بخلفيته، لا سيما بالنسبة لهجماته الأولى بطائرات بدون طيار على اليمن.

وساد الاعتقاد لدى دول المنطقة وشعوبها أن المستهدف بهذا القصف هو الجماعات الإرهابية الإسلامية وكانت هذه الشعوب تتوق إلى عودة الاستقرار في المنطقة واقتلاع الإرهاب الإسلامي من جذوره. إلّا أنها سرعان ما أدركت أن هذه الضربات كانت أغلبها عشوائية واستعراضًا للقوة ومخاطبة للشأن الداخلي. وفي هذا، لا يختلف ترامب كثيرًا بمفاهيمه الرنانة "أمريكا أولًا" و"تعظيم الشأن الأمريكي من جديد" عن الرؤساء الأمريكيين السابقين، حيث كان جميعهم دون استثناء يستهدفون من جراء سياساتهم الخارجية خدمة مواقفهم الداخلية ودعمها.

علاوة على ذلك، فإن وصف سياسات ترامب لحقوق الإنسان بأنها تمثل تحولًا جوهريًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة نحو دعم الديكتاتوريين الاستبداديين هو تجاهل لعقود طويلة من دعم واشنطن للأنظمة الاستبدادية التي كانت تعينها في محاربة

الشيوعية سواء كان ذلك في دول المنطقة أو غيرها من الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا. وأن دعمهم للديكتاتوريين آنذاك لم يمنع زعماء العالم الحر من الحفاظ على هذه الأنظمة ما دامت تحقق أهدافهم، كما أنهم لم يتراجعوا عن إزالتهم لما انتهى دورهم.

وكنا في جلساتنا نضرب أخماسًا في أسداس غير مصدقين عشوائية السياسة الأمريكية وهي القوة العظمى الوحيدة، وكنا نشتاق إلى أيام الحرب الباردة التي كانت تهذيبًا للقوتين وتعاملهما بحذر مع دول المحور مدركين المدى الذي يمكن لكل منهما الذهاب إليه دون أن تتجاوزه. وكان التناقض كبيرًا فيما يتبناه فريق يؤمن بأن الرئيس الأمريكي -عاجلًا أم آجلًا- سيستشير مصر ورئيسها في التعامل مع المنطقة وسيستمع إلى نصحها لما لها من خبرة في محاربة الإسلام السياسي والمتطرفين، وبين فريق آخر فاقد الأمل في السيد ترامب بل في الولايات المتحدة وإداراتها المتعاقبة التي لم يأت منها سوى المصائب، وليت فعلًا أن تُصرف النظر عن اهتمامها بالمنطقة. وشهدنا كيف أن الفريق الثاني كانت له الغلبة. فعلى الرغم من الصداقة الظاهرة بين الرئيسين -السيسي وترامب- وما نسميه فخرًا بـ "العلاقة الاستراتيجية"، آثر السيد الرئيس الابتعاد عن مغامرات الرئيس ترامب في المنطقة. وتبين أن هذه العلاقة الاستراتيجية مليئة بالثغرات الجسيمة التي تعكس التناقضات بين البلدين فيما يتعلق بالسياسة والتكتيكات في المنطقة، حيث بالكاد نرى وجهًا لوجه بشأن العديد من القضايا الحيوية. وكم كانت خيبة الأمل عندما ارتأينا جميعنا أن هذه الهجمات التي قتلت مئات المدنيين وشردت مئات الأطفال لم تكن سوى هجمات استعراضية.

وفي أحاديثي مع بعض رجال الصحافة المصرية كان هؤلاء دائمًا حذرين ويطالبونني بضرورة تخفيف التوقعات والابتعاد عن بناء القلاع في الرمال، حيث إنهم لم يكونوا يرون النور ولو خافتًا في نهاية النفق، ولا تزال استراتيجية الولايات المتحدة غير واضحة المعالم في المنطقة وغير متوقعة وفي حالة تغير مستمر. ومع ذلك، كنت دائمًا أجادل أن علامات الاستفهام العديدة التي تحيط بالرئيس ترامب والانفراد بعملية صنع القرار لديه لا تقوض

حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط على مشارف فجر جديد ويكفينا أن ترامب يمقت التطرف الإسلامي وسوف يخلصنا منه، وهذا وحده كفيل لثقتنا به.

ولا أعرف في الواقع السبب الذي كان يدفعني بأخذ الرئيس ترامب مأخذ الجد وعدم استبعاده منذ البداية، هل كان ذلك لتصرفاته التي كان يغلب عليها طابع البديهية والتي وضح أنها كانت لها قوة تأثيرية على الشعب الأمريكي وعلينا كعرب وكمصريين؟ أم كان ذلك لمجرد نقمي وتذمري على فترة أوباما وتعامله مع مصر وشعبها باستخفاف، خاصة بالنسبة لثورة الشعب في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، التي خرج فيها الشعب المصري بنيّة خالصة لإنهاء حكم الإسلاميين؟

وأعاد ذلك إلى ذاكرتي أنني في الواقع لم أخرج مع الشعب بكل جوارحي وقواي سوى في وقعتين. كانت أولهما عندما خرج المصريون قاصدين بيت الرئيس عبد الناصر عند الإعلان عن وفاته في مساء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وثانيهما تأييدًا لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وخرج الشعب المصري في المرتين من تلقاء نفسه، وخرجت أنا معه في المرتين كطفلة ثم كشخص ناضج. وفي المرتين بكيت دموعًا حارة الأولى محملة بالأسى والثانية محملة بالأمل والفرحة. وما زلت أتذكر الرجال والنساء يبكون على عبد الناصر وحزنهم الشديد لموته، كما أتذكر صدق شعور المصريين في المرة الثانية لرفضهم بكل قوة حكم الإخوان المسلمين الذي كانوا قد أمضوا عامًا واحدًا في الحكم وإعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي كان وزير الدفاع وقتئذ في ٣ يوليو إنهاء حكم الإخوان على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا السيد عدلي منصور إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وهو ما أقام إدارة أوباما ولم يقعدها، حيث رفضت إدارته صحوة الشعب المصري ورفضه حكم الإخوان، لأنه كان يتعارض بكل قوة مع خطط الإدارة الأمريكية في مصر والمنطقة. ومرة أخرى قمنا بتصديق الرئيس الأمريكي الجديد الذي كان على نقيض سلفه بكل المعايير.

د- على الولايات المتحدة أن تتيقن أن مصر شريكًا مهمًّا في المنطقة

تقليديًّا، كانت مصر تجيد دائمًا اللعبة السياسية والمناورة على القوتين الأعظم، مما كان يظهرها في موقف يفوق بكثير وضعها وأداءها الاقتصادي الحقيقي. بيْد أنه في الآونة الأخيرة، تنبهت مصر لأهمية تطورها الاقتصادي إن أرادت أن تكون قوة مؤثرة إقليمياًّ، لا سيما بعد الربيع العربي وحكومة الإخوان المسلمين، والتي تسببت في الفوضى وانهيار المؤسسات المصرية. وفي حين أن مصر نجحت نسبيًّا في إعادة اقتصادها القومي، تشهد على ذلك المؤسسات المالية متعددة الأطراف، فإن خطوات مصر في محاربة المتأسلمين تواجه تقلبات حادة ومقاومة شديدة. فكان نجاح برنامج التصحيح لصندوق النقد الدولي، والتحسينات في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات العملات الأجنبية، وتحديث البنية التحتية وبناء مدن وطرق جديدة، محور اهتمام حكومة الرئيس السيسي، بهدف استقرار مصر واستعادة سلامة أراضيها وأمنها.

وليس من قبيل المبالغة إن قلت إن نضج السياسة المصرية الراهنة يتمثل فيما توليه من أولوية للنهوض بوضعها الداخلي وإنعاش اقتصادها. كما أنه ليس من قبيل المبالغة إن قلت هنا أن الفترة التي كانت تعتبر فيها مصر لاعبًا مؤثرًا في المنطقة قد مضت وولت، تلك الفترة التي بدأت في الواقع بعقيدة أيزنهاور وتأييده لمصر في وجه العدوان الثلاثي بُغية نقل صورة إيجابية للولايات المتحدة للعالم ووقوفها مع دولة نامية في وجه الاستعمار. ومن ثم، تناقل هذه الصورة لدول العالم الثالث جميعها والدول المستقلة حديثًا عن أن الولايات المتحدة تؤيد حقوق هذه الدول. ثم اعتماد دبلوماسية كيسنجر وكارتر في الشرق الأوسط، حيث كانت مصر هي ركيزة هذه الاستراتيجيات والعمود الفقري لها. كما كانت مصر لاعبًا أساسيًّا وبحق مفتاح الحرب والسلام في الشرق الأوسط.

فإذا اختارت مصر السلام، تتبعها دول عربية أخرى عاجلًا أم آجلًا، وإذا لم تفعل ذلك، فلن تكون هناك حروب ضد إسرائيل دون مصر. كما كانت مصر أول من أدخل الاتحاد السوفيتي المنطقة رغم الموقف الرافض للولايات المتحدة وأول من أخرجه عندما أعلن الرئيس السادات أن تسعة وتسعين في المائة من حل القضية العربية الإسرائيلية يقع في يد الولايات المتحدة. وأظهرت مصر كذلك أهميتها إبان فترة بوش الأب ووزير خارجيته بيكر في تعبئة تحالف المنطقة في أوائل التسعينيات بالنسبة لحرب العراق الأولى.

ولم يأت الربيع العربي لمصر بالإخوان فحسب، إنما أطلق العنان للفوضى وخلق فراغات سياسية وخلل في التوازن في المنطقة ككل مما أدى إلى تسرب القوى الإقليمية الخارجية داخل المنطقة، حسبما كان مخططًا لها من قِبَل أمريكا. ودخلت إيران وتركيا وأصبح الميزان يتمايل تدريجيًا نحوهما. وإذا كانت الولايات المتحدة ساعدت تركيا على أن تمتطي جوادها عاليًا في المنطقة واعتبرتها حليفها في الحروب بالوكالة وتنفيذًا لخططها، فإن إيران استأثرت بميزان القوى رغم أنف أمريكا.

ومع ذلك، نجت مصر من الحروب الأهلية التي لازمت الربيع العربي وأعادت بناء نظامها السياسي والاقتصادي. ولم تتورع مصر عن حربها ضد التطرف الإسلامي، حتى عندما كان اسم اللعبة السياسية التي أرادت إدارة أوباما فرضها على مصر هي الشمولية، بمعنى حكومة ائتلافية تتضمن الإسلاميين وتسمح بالأحزاب الدينية أن تتوارى بدورها وراء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. يجب ألّا يكون هناك شك في أذهان المجتمع الدولي أن مصر كانت وستظل دائمًا حليفًا قويًا في الحرب ضد الإرهاب والتطرف الذي جاءنا متنكرًا في الزي الإسلامي وسوف تستمر في مطاردة الإخوان المسلمين الذي لا يكون ولاؤهم للوطن وإنما لأحلام العظمة والسيطرة الإقليمية.

لمصر أن تحدد مسارها السياسي والاقتصادي باستقلالية

من المهم لمصر أن تفكر بشكل مستقل وأن تكون قادرة على رسم مسارها السياسي الخاص بها وأن تقيم ما هو الأفضل لها وللمنطقة لما لذلك من شأنه أن يعمل على توفير الاستقرار والأمن. وهو ما سعت إلى تحقيقه خلال السنوات الأربع الماضية حينما شهدت التحول الواضح في السياسة الترامبية ورفض ترامب الاستماع أو الاقتناع. فابتعدت مصر بمحض إرادتها وبتعقل شديد عن الصراعات الإقليمية واهتمت بإعادة بنائها.

وعلى العكس من ذلك، انصاع ولي عهد السعودية وراء أحلام طموحة معتقدًا أن مساندة ترامب وتأييده له سوف تحقق له تطلعاته. ونرى ما جلبته تلك الأحلام للمملكة السعودية. فأرادت أن تلعب لعبة ترامب وأن تحارب إيران شبه منفردة في المنطقة، لأن حتى إسرائيل رفعت أيديها وابتعدت لما استشفته من سياسة ترامب وإدارته من تراجع في أي تورط محتمل. ووقعت واشتدت الخلافات بين السعودية وإيران في قلب العديد من الصراعات في المنطقة في ضوء إقحام نفسها على المنطقة إزاء السياسات الأمريكية المغلوطة والمضطربة. والأمر كذلك بالنسبة لتركيا، وأصبحت الدولتان على نحو المخطط الأمريكي جزءًا لا يتجزأ من المعادلة الإقليمية للمخطط الأمريكي للشرق الأوسط الجديد أو الكبير. وقام كلاهما بأفعالهما الفاضحة في العالم العربي وأتيا بالتطرف والتنافس والحروب بالوكالة. وأيًّا كانت التسمية التي اختارتها الولايات المتحدة، فقد نجحت في إنهاك قوى المنطقة وتدهورها.

والإجابة معروفة، فيأتي هذا في إطار "أم المؤامرات" والواقع المرير الذي نعيشه وهو الإبقاء على هذه المنطقة ضعيفة لصالح بقاء وازدهار إسرائيل بها.

وبعد ما أشعلت الولايات المتحدة بتحالفها مع الإخوان النار في المنطقة واستهتارها بما قدمته بالنسبة لصفقة القرن وما قامت به إدارة ترامب من ضحك على العقول، فإن سمعة الولايات المتحدة بحاجة إلى عمرة كاملة.

ويمكن لمصر أن تقوم بدور محوري في إعادة بناء الثقة بين الولايات المتحدة والعالم العربي، إن امتثلت الإدارة الجديدة لجو بايدن بصوت العقل والتوازن الذي تعبر عنه مصر في المنطقة دون أطماع إقليمية متطرفة.

ومصر لاعب رئيسي على الخطوط الأمامية لمحاربة داعش والقاعدة وغيرهما من المتطرفين الإسلاميين؛ لديها أكبر جيش في المنطقة وتتمتع بعلاقة جيدة مع الجيش الأمريكي.

وكان يمكن جذب مصر لكي تكون شريكًا في المعركة ضد هدف محدد ومشترك وهو الإرهاب الدولي، على نحو ما كان مخططًا. فتحقيق أي نجاح في هذا الشأن لكان أكسب الرئيس ترامب زخمًا وتأييدًا على الصعيد الداخلي والدولي أمكنه في النهاية من التفاخر أنه قضى على الإرهاب. غير أن هذا لم يحدث.

دور مصر في النظام الإقليمي الناشئ

عندما يحين الوقت وهزيمة الدولة الإسلامية (داعش) واقتلاع التطرف الإسلامي كاملًا، ستكون هناك حاجة ماسة لحل سياسي لصراعات المنطقة. وهنا يمكن لمصر بالتعاون مع دولة مثل عُمان المعروفة باستقلالية سياستها وحيادها، أن تحدد مسارًا جديدًا للحوار والتفاهم نحو إنهاء هذا الانجراف المستمر إلى الطائفية والصراعات بالوكالة. ولكي تلعب مصر دورًا في النظام الإقليمي الناشئ، ستحتاج إلى مهادنة إيران، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ستحتاج إيران إلى إعادة توجيه نهج سياستها الخارجية لكسب القبول الإقليمي.

ولنُعِد إلى الأذهان ما سبق أن قاله وزير خارجية مصر وأشرنا إليه في الفصل السابق من ضرورة فهم نوايا إيران وعدم استبعاد حوارٍ بين القاهرة وطهران، إذا غيرت الأخيرة نهجها.

ومع ذلك، يظل السؤال حول من سيدعم دور الوساطة المصري.

أولًا، قد لا أبالغ إن قلت إن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح شريكًا وراء الكواليس، لأن لها في نهاية المطاف مصلحة في استقرار الشرق الأوسط وإيقاف هذا السيل من الدماء في كل أنحائه. ولا أقول شرق أوسط قويًّا عسكريًّا، لأن هذا قد لا يتماشى مع وجود إسرائيل وأهداف الولايات المتحدة، التي ما زالت القوة العظمى. ولكن أقول شرق أوسط مستقرًّا اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا شاملًا فئاته المهمشة نساءً وأطفالًا تعيش شعوبه آمنة ومستتبة.

ثانيًا، سيتعين على مصر التنسيق بشكل وثيق مع كل من المملكة العربية السعودية والإمارات كحليفين لا غنى لمصر عنهما.

ثالثًا، سيتعين على مصر إغراء اللاعبين الإقليميين الصغار مثل عمان وكذلك الأردن ليقوما بدورهما من أجل تمهيد الطريق لمسار جديد.

رابعًا وأخيرًا، سيقع على عاتق مصر وقد يكون ذلك بالتعاون مع الإمارات إقناع إسرائيل أن مصلحتها استقرار المنطقة وإيجاد تسوية شاملة ودائمة للقضية الفلسطينية، أخذًا في الاعتبار الموقف العربي الحازم "لا بديل عن حل الدولتين" وحتى يتسنى العمل معًا بإيجابية وفاعلية. فإن البديل هو تفاقم الصراعات ودخول قوي لإيران وتركيا، بما هو ليس في صالح إسرائيل أو صالح المنطقة ككل.

هناك حاجة لخطاب جديد بين الدول العربية التي تقبل بإيران كقوة إقليمية جديدة وليست قوة للتدخل في المنطقة العربية.

وعلى أية حال، فإن نتيجة مثل هذا النهج والتوجه سيكون حتمًا أفضل للمنطقة ودولها من التوجه المحتمل في ضوء الصراعات الفتاكة القائمة وهو شرذمة وتفتيت المنطقة إلى دويلات لا حول لها ولا قوة، والأمثلة بدأت تتضح لنا في كل من سوريا واليمن وليبيا.

ومصر قادرة على العودة إلى دورها التاريخي كوسيط إقليمي وفاعل قوي وهي أيضًا تضع شروطها ونظرتها على وضعها الداخلي. فإن أولويتي مصر هما دون جدال محاربة التطرف الإسلامي والمتمردين الإسلاميين في مصر وتأمين اقتصادها والارتقاء به. وكلا الأولويتين يمثلان حجر زاوية في استقرار مصر ودعم قوتها الإقليمية.

وكما كان متوقعًا، لم تُقدم إدارة ترامب على مساعدة مصر مثل إدارات سابقة كإدارة كارتر وبوش الأب، فقامت مصر بالتفاوض بمفردها مع صندوق النقد الدولي دون أي تدخل من قِبَل إدارة ترامب لدعم الموقف التفاوضي المصري والتخفيف من حدة شروط الصندوق النقد الدولي. ونجحت مصر في برنامج الإصلاح مع الصندوق الذي استشهد بها الأخير كمثال يهتدى به في أوساط الدول النامية والحريصة على الخروج من عنق الزجاجة.

وقد هيأت مصر نفسها خلال السنوات الأربع الماضية لدور جديد تقوم به في منطقتنا شديدة الاضطراب، سيتعين على مصر الاستمرار بحكمة وعقلانية في خطاها بين الأقطاب المتصارعة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون مصر مستعدة أيضًا للتعامل مع الأهداف الأكثر خطورة لتركيا في المنطقة وقادرة على إقامة التحالفات القوية للتصدي للأطماع التركية في كل من سوريا وليبيا، ولا سيما في ضوء التهديدات المباشرة للأمن القومي المصري التي قد تأتي لها من الغرب. وتعتبر مصر ليبيا جزءًا لا يتجزأ من أمنها القومي.

هـ- عدم حسم إدارة ترامب الأزمة في ليبيا وتداعياتها على مصر

وكان أول ما يقع على عاتق مصر القيام به هو كيفية التعامل مع عدم اكتراث إدارة ترامب بما يحدث في ليبيا. وكان ذلك من المؤكد نكاية في سلفه، فهو أراد أن تشهد مصر والمنطقة حقيقة الكارثة التي قام بها أوباما في ليبيا متحججًا بحقوق الإنسان والديمقراطية، وتهاوت سيناريوهات أوباما لإرساء دولة ديمقراطية، بما أدى إلى تعاظم دور المتطرفين وانتشار الدولة الإسلامية على غرار ما جرى في سوريا، وترك أوباما الأمر يستفحل، بما كان بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لتركيا حليفة الولايات المتحدة في الناتو واستباحة تدخلها في ليبيا مؤيدة للإخوان.

ومرة أخرى انخدع العالم والحلفاء الأوروبيون باللعبة الأمريكية في ليبيا وحالة الفوضى التي اختلقها الربيع العربي لتهيئة الجو للإسلاميين المتطرفين للقفز على الحكم. وكانت حملة قصف الحلف الأطلنطي (الناتو) التي أطاحت بالقذافي في عام ٢٠١١ بإيعاز من إدارة أوباما، ورضوخًا للخطط الأمريكية نقطة البداية لما تعيشه ليبيا اليوم من حرب أهلية وظهور المرتزقة والجماعات المسلحة وتفتيت ليبيا وتداعياتها المباشرة على مصر وأمنها القومي.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن أوباما اعترف في أبريل ٢٠١٦ بأن التدخل في شئون ليبيا ربما كان أسوأ "غلطة" خلال فترته الرئاسية.

ليبيا ملاذ آمن للإخوان المسلمين والإسلاميين المتطرفين

وعاد اللواء خليفة حفتر -أحد الضباط الأحرار الذين أسسوا الجمهورية مع القذافي ثم انقلب عليه في منتصف التسعينيات وفر هاربًا إلى الولايات المتحدة- إلى ليبيا مع اندلاع الربيع العربي وقاد ما يُعرف بالجيش الوطني الليبي في ٢٠١٤. وفي ظل الفوضى التي عصفت بليبيا بعد الإطاحة بالقذافي في ٢٠١١ وتولي الإسلاميين الحكم، كان حفتر مقتنعًا بأنه يستطيع محاكاة ما نجحت فيه مصر من قبل في ليبيا والتصدي لوثب المتأسلمين على الحكم.

واعتبر حفتر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي معلمه ومثله الأعلى. ومع ذلك، فإن النسيج القبلي للمجتمع في ليبيا يجعل الوضع أكثر تعقيدًا مما هو عليه في مصر. فلا توجد قبائل في مصر، بينما تعاني ليبيا من انقسام قبلي تضرب جذوره في أعماق التاريخ الليبي، حيث نجح القذافي في قمعها من خلال الصفقات المربحة والرشوة ونظام المحسوبية القبلي. ويبدو أن حفتر أقل بلاغة في مثل هذه المهمة.

وما كان لمصر أن تقف موقف المتفرج أمام استفحال الوضع في ليبيا. وأصبح القتال ضد المتمردين الإسلاميين على الحدود المصرية الليبية أكثر إلحاحًا من مجرد هفوة القيام بدور إقليمي مؤثر واستأثر بأولوية في سياسة مصر أسوة بالإصلاح الاقتصادي والحرب ضد المتمردين الإسلاميين في شبه جزيرة سيناء. فكان الوضع في ليبيا محفوفًا بالمخاطر وأن امتداد الصحراء الغربية على الحدود لأكثر من ١٠٠٠ كيلومتر، جعل من السهل عبورها ونقل الاضطرابات إلى داخل مصر، بما يشكل مشكلة أمنية كبرى.

ومما زاد الطين بلة التدخل التركي المباشر في ليبيا بهدف محاصرة مصر من الغرب وتقويض أمنها من خلال دعم الإسلاميين وإحياء التعاون بين الفرع المصري لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفرع داعش الليبي المتشدد.

ولم يقتصر الأمر على تسلل الأسلحة إلى فرع الإسلاميين في مصر، بل تسللوا أيضًا عبر الحدود من ليبيا للانضمام إلى القتال في مصر. والعكس صحيح، ففر العديد من الإسلاميين إلى ليبيا التي تكفل لهم ملاذًا آمنًا وهربًا من قوات الأمن المصرية.

ولا يخفى على أحد أن الميليشيات الإسلامية في طرابلس متورطة في تسهيل حركة الجهاديين الأجانب من سوريا والعراق إلى ليبيا، وأن تصبح قاعدة لهجمات المسلحين في إفريقيا وجنوب البحر المتوسط.

كما لا يخفي على أحد أن أعلى المناصب يتولاها "الإخوان المسلمين" في ليبيا. فإن رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، إخواني، ورئيس المجلس الراسي المنتخب، محمد المنفي، يميل أيضًا إلى تيار الإسلام السياسي، وغيرهما. وقد يعرقل ذلك في حد ذاته المصالحة الليبية والتسوية السلمية.

فشل الرئيس ترامب في الفصل بين موقف الخارجية ومستشاره للأمن القومي

وعلى الرغم مما آلت إليه ليبيا من كونها اليوم ملاذًا آمنًا للإسلاميين بجميع تجمعاتهم للإقامة وشن هجماتهم عبر حدودها الشرقية والجنوبية إلى إفريقيا، وعلى الرغم من أن محاربة الإسلام المتطرف يمثل أرضية مشتركة للتعاون بين مصر والولايات المتحدة، فقد فضل ترامب البقاء على هامش هذه الحرب. فكانت مهمة حسم المعضلة الليبية شاقة وثقيلة بالنسبة له، حيث كان عليه أن يحسم ما بين بومبيو وزير خارجيته وجون بولتون مستشاره للأمن القومي، وهو ما لا يتلاءم مع طبيعته ورغبته دائمًا في تجنب مثل هذا التشتت. ففي حين أن الأول كان يرى ضرورة وقوف الإدارة مع الحكومة الإسلامية لفايز السراج على اعتبار أنها كانت الحكومة المعترف بها والتي يؤيدها الحليف التركي، وبذلك تخفف الإدارة على نفسها أي انتقادات خارجية محتملة. فقد انحاز بولتون لدى تقلده منصبه في إدارة ترامب

إلى خليفة حفتر، المعروف أيضًا بأنه الرجل الأمريكي، حيث عاش ما يقرب من عشرين سنة في الولايات المتحدة بعد فشل انقلابه ضد الرئيس القذافي في تسعينيات القرن الماضي. وعجز ترامب عن اتخاذ قرار بين هذين النقيضين وآثر إبعاد الإدارة الأمريكية بما يحدث في ليبيا.

واكتفت الولايات المتحدة بمراقبة كيفية تعامل دول المنطقة مع هذا الصراع المتنامي وشعر ترامب أن المسؤولية تكمن أكثر في المجتمع الدولي والمعسكر الأوروبي للتعامل مع هذه التطورات المحفوفة بالمخاطر في ليبيا، حيث أن تداعياتها أكثر إثارة للقلق بالنسبة لأوروبا ولا تؤثر بشكل مباشر على أمن وسلامة الولايات المتحدة، وهو شرط مباشر لإدارة ترامب للانخراط في أي عمليات عسكرية في المنطقة. فإن تراخي الإدارة الأمريكية وسلبيتها في ليبيا بغض النظر عن أن إدارة أوباما كانت السبب الكامن وراء الفوضى الراهنة، يؤديان إلى تفاقم الوضع.

وتشعر مصر بالقلق عندما تغض الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الطرف عن تقديم تركيا الدعم المباشر لميليشيات الإسلاميين، مما يؤدي فقط إلى إطالة أمد الصراع في ليبيا على حساب جيرانها في الشرق والغرب وامتداده إلى الجنوب في قلب إفريقيا.

واعتقد المحللون أن حفتر مع قيادته لجيش قوي، يمكنه إعادة الوحدة في ليبيا واكتساب الشرعية الدولية والدعم السياسي الداخلي. وكاد أن ينجح في ذلك لو لم تتدخل تركيا بكل قوة دعمًا للحكومة الإسلامية بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج بالسلاح. غير أن هذه الحكومة تظل في نظر القبائل في ليبيا حكومة ضعيفة ولا تحظى بالاعتراف بها محليًّا، بل واعتبرها البرلمانيون المتنافسون في الشرق وفي طرابلس غير شرعية. فلم يكن للحكومة أي دعم حقيقي، باستثناء القوى الإقليمية الخارجية لخدمة مصالحها الخاصة.

تهميش الدور الأمريكي في ليبيا

ومرة أخرى تهربت الولايات المتحدة كقوة عظمى من مسئوليتها وتركت الساحة للتنافس بين روسيا وتدخل القوى الإقليمية في التحكم في اللعبة السياسية في ليبيا، التي أصبحت لغزاً للقوى الإقليمية والدولية على حد سواء. ولن تقبل مصر، كدولة مجاورة مباشرة لها في الغرب، حكومة تدعمها تركيا والإخوان المسلمين، مما يسمح باستمرار تسلل الإسلاميين عبر حدودها.

واعتقد حفتر أنه قادر على استدعاء كل أنواع الدعم من الولايات المتحدة، الأمر الذي ثبت أنه مجرد وهم، لا سيما في ظل إدارة ترامب.

وبغض النظر عن طموحات تركيا وأطماعها في ترسيخ أقدامها كقوة إقليمية، اعتقدت تركيا أن فتح الطريق للإخوان في ليبيا سيمكنهم مرة أخرى من العودة إلى مصر. وطبيعي -إن كان سرًّا أو جهراً- يتلقى حفتر دعمًا من مصر والإمارات والسعودية وروسيا في قتاله ضد المتأسلمين.

والوضع ما زال غير مستقر في ليبيا على الرغم من انتخاب لجنة الحوار الوطني الليبي، برعاية الأمم المتحدة، السلطة التنفيذية الجديدة. مما يترك المجال بلا رقيب ولا حسيب مفتوحًا لتركيا والميليشيات الإسلامية لخلق الخراب وسكب المزيد من الزيت على النار المشتعلة.

هذا، وعلى السلطة التنفيذية الجديدة قيادة البلاد إلى حين إجراء الانتخابات العامة نهاية هذا العام. ودون الذهاب إلى حد التشكيك في احتمال إجراء الانتخابات الليبية في

ديسمبر ٢٠٢١ على نحو ما هو مخطط له، فإننا نتساءل: كم من الوقت ستدوم هذه السلطة التنفيذية ومدى قدرتها على اختيار الحكومة المؤقتة وأن تحصل على الثقة ومصادقة البرلمان؟

حيث إنه يبدو جليًّا أن الأشخاص الأربعة الذين تم انتخابهم لقيادة السلطة التنفيذية ينتمون إلى فصائل محلية مختلفة. وعليه، فليس من المستبعد أن يتعرضوا لضغوط من الفصائل المتناحرة بما يعود بنا إلى مربع الصفر.

وما زال الصراع قائمًا بين خليفة حفتر والتي تسيطر قواته على شرق ووسط ليبيا ورفض الجماعات المسلحة الليبية الغربية قبول دور قيادي لحفتر. وادعاء حفتر بالقيادة المنفردة للجيش غير قابل للتفاوض. فإن الوضع في ليبيا ما زال يشوبه الغيوم وقد يحتاج الأمر إلى فتح مصر لحوارٍ مع الإدارة الأمريكية الجديدة ضمانًا لاستقرار الوضع واستمراريته.

آفاق مستقبل الصراع الليبي

لم ينته الصراع الليبي طالما لم تزل المعضلة الأساسية والمتمثلة في خروج المرتزقة وتفكيك الميليشيات الإسلامية. فإن جهود الأمم المتحدة في السعي نحو تهدئة الوضع والتصويت السلمي بعد حوار دام أكثر من ثلاثة أشهر على السلطة التنفيذية الجديدة لم ينه التواجد العسكري التركي. وتستمر تركيا في نقل الإرهابيين من سوريا إلى ليبيا. واتخذت إدارة ترامب جالسة في المنصة الشرفية موقف المتفرج لما يقوم به إردوجان في المنطقة ولم تهتم بوقفه عند حده، وإلا لكانت فعلت ذلك في سوريا وأوقفت توغله في الأراضي السورية.

وتحتج تركيا أن بقاءها في ليبيا بناء على طلب حكومة فايز السراج والاتفاق الثنائي العسكري بينهما، الأمر الذي يعني استمرار تحكمها في خيوط اللعبة وتحالفها مع تيار الإسلام السياسي الليبي الذي هو الآخر يزداد قوة يومًا بعد يوم.

كل هذه التداعيات تحتم على مصر وتجعل من واجبها التخطيط لحل سلمي بدقة شديدة ضمانًا لسيادة ليبيا على أراضيها وعدم الشروع في تفتيتها، وشرح خطورة أبعاد الأزمة الليبية للإدارة الأمريكية الجديدة، لإقناعها بضرورة فرض قيودٍ على حليفها في الناتو والعدوانية التركية في المنطقة، لا سيما في ليبيا.

إن مصر تدرك جيدًا تعقيدات المعضلة الليبية ومختلف الانقسامات، مما يجعلها مؤهلة لهذا الدور، وذلك لتواجدها بصفة مستمرة داخل ليبيا حتى مع عدم وجود بعثة دبلوماسية دائمة خلال السنوات الماضية بسبب الحرب المندلعة، فقد احتفظت مصر بلجنة وطنية على أعلى مستوى لجهاز المخابرات العامة ووزارة الخارجية، التي ظلت متابعة وملمة بجميع تفاصيل الأزمة.

و- الأهمية الحيوية لقضية سد النهضة بالنسبة لمصر

وعلى عكس العلاقات المتوترة بين مصر وإدارة أوباما للضغط على مصر لدعم الإخوان المسلمين بحجة أنه تم انتخابهم ديمقراطيًّا من قِبَل الشعب، فإن تطور العلاقات بين الرئيسين السيسي وترامب بشكل مرضٍ كانت مهمة وفاعلة في الحفاظ على الأمور بين البلدين بلا مشاكل ومع عدم تعليق أيهما توقعات مغال فيها على الآخر.

وانساقت مصر لشروع الرئيس ترامب أن يعمل كوسيط بين القاهرة وأديس أبابا فيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي وإمدادات مياه النيل، وأخذت اقتراحه مأخذ الجد نظراً لأن الولايات المتحدة تحتفظ بعلاقات طيبة مع كل من مصر وإثيوبيا، إلّا أن هذه المحاولات لم تثمر عن أي نتيجة إيجابية. واعتقدت مصر أن الولايات المتحدة ستمنح هذه القضية باعتبارها قضية حياة أو موت لمصر الاهتمام الذي تستحقه؛ فبالنسبة لمصر، يعد النيل مصدر المياه الوحيد لبلد يبلغ تعداد سكانه ١٠٠ مليون نسمة. وفي ذلك، لا نقلل من أهميته بالنسبة لإثيوبيا. فإن بناء السد هو بمثابة التنمية التي حرمت منها لسنوات والاستجابة لاحتياجاتها الأساسية من الكهرباء والنمو لعدد سكان يبلغ أيضًا ١٠٠ مليون نسمة.

واليوم، يبدو أن الرئيس ترامب المنتهية ولايته أراد مرة أخرى أن يتبرج بقدرته على إبرام الصفقات دون أن يتسنى له تحقيق أي صفقة مجدية. فبالنسبة لإدارة ترامب، الذي اقتصر اهتمامه بالناخب الأمريكي في عام الانتخابات واعتقدت إدارته أن هذه الفرصة من شأنها أن تعطي الانطباع بالاهتمام بالقارة الأفريقية ومشكلاتها بعد التهميش الكامل للولايات المتحدة من قبل الصين والهند وتركيا وحتى روسيا في هذه القارة الصاعدة وتعمل مرة أخرى على عودتها إلى القارة الإفريقية.

وكان بإمكان الولايات المتحدة، من خلال سياسات العصا والجزرة، التعامل مع الموقف بقدر أكبر من الحرفية ومن خلال توافق البلدين في تعاون مثمر.

إذا كانت إدارة ترامب قلقة حقًّا بشأن الأمن المائي في مصر والتنمية في إثيوبيا وصادقة حقًّا في استعادة مكانتها المناسبة في إفريقيا، لكانت قد أظهرت قدرًا أكبر من الاهتمام، لا سيما أن مصر أكدت مرارًا وتكرارًا أنها تدعم إثيوبيا في عملية التنمية بها غير أن ذلك يجب ألّا يكون على حساب إمدادات المياه لمصر.

ويبدو أن اهتمامات ترامب كانت مغايرة تمامًا لحيوية هذه المسألة بالنسبة للبلدين. كان يمكن لترامب على غرار ما قام به الرئيس كارتر من دور فعّال في التعامل مع الأزمة بين مصر وإسرائيل ودفع كل من الرئيس السادات وبيجين إلى مائدة المفاوضات للتسوية، كان يمكن لترامب هو الآخر أن يحقق مثل هذا النجاح من خلال التأثير على الرئيسين، بما يكسبه حقًّا اللقب الذي طالما قام بالدعاية له كأعظم صانع للصفقات دون وضعه موضع التنفيذ العملي. غير أن ترامب مثلما عهدناه كان يهتم أكثر بالمظاهر عن تحقيق النجاحات الموضوعية والملموسة.

قضية سد النهضة والإدارة الجديدة

عادت أزمة سد النهضة تفرض نفسها بقوةٍ في ظل التراجع الإثيوبي عن الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في أثناء زيارة السيد آبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، للقاهرة مُنتصف العام الماضي، وتضمنت تعهدًا إثيوبيًّا بعدم المساس بحصة مصر من المياه، ولكن الجانب الإثيوبي تراجع عن هذه التعهدات، ورفض مُقترحات مصرية تدعو إلى ملء بحيرة سد النهضة في غضون سبع سنوات وليس ثلاث، مثلما يطالب الجانب الإثيوبي، باعتبار أن هذا القرار سيادي ومن اختصاص الدولة الإثيوبية وحدها.

والحكومة المصرية ببساطة لا تستطيع تحمل أزمة مياه واسعة النطاق. فالنقص الحاد الذي ينطوي عليه أي ملء سريع لخزان النهضة من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب اجتماعي واقتصادي حاد لملايين المواطنين والاقتصاد المصري.

ولا ترغب مصر بأي حال من الأحوال الالتجاء إلى الخيار العسكري لما له من عواقب وخيمة على البلدين والقارة الإفريقية التي ينتمي إليها البلدان.

كما تفاجأت مصر بما اتسمت به تصريحات إدارة ترامب من لبس وخلط للأمور وما أسفرت عنه محاولات الحل من إصدار بيان أمريكي يتسم بالغموض، حيث لم ينص مطلقًا على حق مصر في حصتها الدولية، وإنما اكتفى بالنص على ضرورة "الاحترام المتبادل لدول وادي النيل لبعضهم البعض فيما يخص حقهم في المياه" وهي صيغة فضفاضة لا تحل ولا تربط.

واليوم، نحن أمام معضلة كيفية التوصل إلى حلّ مُرضٍ لجميع الأطراف، ولكن يبدو أن إصرار الجانب الإثيوبي على موقفه سيؤدي إلى أحد احتمالين، إمّا لجوء مِصر إلى التحكيم الدولي، أو اللجوء إلى الخِيار العسكري إذا تعذّر الأول. وإن نحترم المقترح السوداني وجاهته ويتعين علينا انتظار نتائجه المحتملة لاحتواء أزمة سد النهضة. ويقترح السودان تطوير آلية مفاوضات رباعية دولية تشمل بجانب الاتحاد الإفريقي كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وأننا على قناعة تامة بوجاهة هذا المقترح، حيث إنه من شأنه تناول تسوية أزمة سد النهضة من زواياها ومستوياتها المختلفة. فمن ناحية، يضمن لها التسجيل والاعتراف الإقليمي والدولي من خلال الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، يضمن الجانب التنموي لمثل هذه التسوية من خلال دمج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لأنه بالنسبة لأزمة سد النهضة فلن يتم إيجاد تسوية ملاءمة لها إلّا في ضوء أن يتم بالتوازي مع تخزين المياه وفقًا لمعايير وتوقيتات محددة ومتفق عليها، أن يتوازى مع ذلك البناء الاقتصادي والتطور التنموي وضمان الإمداد الكهربائي للدول المجاورة، وغير ذلك من الأنشطة نهوضًا بالمنطقة ودولها. وهو ما يتطلب التمويل والتكنولوجيا المتطورة والنظيفة. وهنا يكمن دور الشركات الأمريكية والأوروبية.

جدل العلاقة الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة

كم كانت خيبة أمل مصر كبيرة فيما اتخذته إدارة ترامب من مواقف مائعة تجاه طموحات إردوجان الملتوية في المنطقة، والغزو التركي لليبيا، خشية أن تستعدى حليفًا لها في الحلف الأطلنطي والحال كذلك بالنسبة لسوريا السابق التطرق إليه تفصيلًا. ومع ذلك، تظل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة مثيرة للاهتمام وإن -على أية حال من الأحوال- لم تعد استراتيجية، على نحو ما يميل الكثيرون من الجانبين إلى تسميتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن صفقة القرن للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتعارض مع جميع الأعراف الإقليمية والدولية والإجماع بأن مصر شريك أساسي وفاعل. فأخطأ الرئيس ترامب عندما تجاهل نصح مصر بالنسبة لهذا الصراع الأزلي، وأخطأ بسلبيته في التعامل مع حليفه في حلف الناتو وتخريبه المبرمج للمنطقة، كما أخطأ السيد ترامب عندما لم يأخذ تعاونه مع مصر لمحاربة الإسلاميين مأخذ الجد.

فإن ذلك كله يتنافى مع تصنيف العلاقات بين البلدين على أنها خاصة أو استراتيجية. وعلى هامش مؤتمر قمت بالتحضير له في نهاية ٢٠١٧ أثناء عملي كأستاذة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومديرة مركز الوليد بن طلال بالاشتراك مع معهد واشنطن للشرق الأوسط الذي يديره الآن الأمريكي اللبناني القدير بول سالم، دار حديث بيني وبين السفير ويزنر الذي عمل سفيرًا بالقاهرة خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩١ حول ما إذا كانت علاقة مصر بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية. وكان من أنجح السفراء الأمريكيين في مصر واستعانت به إدارة أوباما لإيفاده كمبعوثها للتحدث مع الرئيس حسني مبارك أثناء الربيع العربي لتفهم الوضع وآفاق تحرك الرئيس مبارك وقتئذ.

ويقوم وزنر بتصنيف العلاقة مع مصر على أساس أنها علاقة استراتيجية. وربما كانت كذلك في وقت مضى وبصفة خاصة عندما قام الرئيس السادات بإزاحة الاتحاد السوفيتي وتقليص دوره بشكل ملموس في الشرق الأوسط، وهو ما كان يمثل بالنسبة للولايات

المتحدة ضربة رئيسية في تاريخ الحرب الباردة. ولعل الخلاف يكمن أساسًا بيني وبينه في الإطار الذي يتم من خلاله تعريف ما هي العلاقات الاستراتيجية، فبالنسبة لي علاقة استراتيجية ترقى إلى مستوى علاقة خاصة على أن تحتل كل دولة الأولوية في اهتمامات الدولة الأخرى وتتماثل أهدافهما إلى حد بعيد. وهو ما لا أراه في علاقات مصر بالولايات المتحدة في الوقت الراهن، فمصر ليست أولوية بالنسبة للولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة لم تعد تمثل ٩٩٪ من سياسية مصر الخارجية في ضوء ما تسعى مصر إلى التنويع وتكثيف علاقاتها بالتوازن مع قوى أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والقارة الإفريقية والدول النامية بصفة عامة. ويمكن أن تنهض هذه العلاقات مرة أخرى إلى نوع من العلاقات الاستراتيجية إذا ما كانت الولايات المتحدة فعلًا صادقة في القضاء على الجماعات الإسلامية واتخاذها مصر حليفًا لها في هذه الحرب، وعليه تتطابق أولويات الدولتين، وهو ليس واضحًا حتى الآن.

وعلى الرغم من تدارك إدارة ترامب لأهمية مصر في محاربة الإرهاب الإسلامي، فلم تكن تشكل مصر أولوية في إطار سياسات الإدارة في المنطقة، واحتلت كل من المملكة السعودية والإمارات مركزًا متقدمًا في العلاقات مع الولايات المتحدة. وكان ذلك نعمة أكثر منه نقمة بالنسبة لمصر التي بدأت في إعادة البناء بالداخل اعتمادًا على نفسها وانعدام حاجتها إلى "أب روحي" لمساندتها.

وإذا ما كان السيد إبراهيم عيسى واتفق معه السيد عماد جاد في المناظرة عن الانتخابات الأمريكية المشار إليها عاليه ارتأوا أن مصر تتحرك في المدار الأمريكي وأنها رهن إشارة الرؤساء الأمريكيين، فإنه لا يسري هذا القول على علاقة مصر بالولايات المتحدة اليوم، بل بالعكس هناك قدر من التباعد بين البلدين، وعلى نحو ما أبنت، حيث تختلف سياسة كل منها عن الأخرى في المنطقة. ولم تعد مصر ركيزة السياسة والتواجد الأمريكي في المنطقة بل أصبحت علاقة الولايات المتحدة بمصر علاقة مكملة لعلاقتها بدول الخليج وهو ما لا يجعلها علاقة استراتيجية. ومع ذلك، لا يقلل من أهمية هذه العلاقة.

ز- مصر والإدارة الجديدة

دعوني أوضح أساسًا أن مصر قد لا تستهدف كأولوية الارتقاء بعلاقتها مع الولايات المتحدة إلى علاقة استراتيجية، لما في نظري ما تقوم به مثل هذه العلاقات من تحميل عبء ثقيل على مصر ويجعلنا -على نحو ما صرح به السيد إبراهيم عيسى- أن نتحرك في المدار الأمريكي. بيْد أن عدم تمتع البلدين بعلاقة استراتيجية لا يعني على الإطلاق أنه ليس هناك مجالات واسعة للتعاون بينهما واعتماد كل منهما على الآخر بالنسبة لكثير من قضايا المنطقة. ففي الماضي، كلما قام كل رئيس أمريكي بحلف اليمين، كنا نخرط -كما نحن اليوم- في محاولة معرفة الشكل الذي ستبدو عليها علاقاتنا مع الإدارة الجديدة وما قد تكون سياسات الإدارة الجديدة، لا سيما في المجالات التي تؤثر علينا أكثر. قد نفكر في السياسات العالمية والإقليمية والثنائية والتفاعلات الحتمية بين هذه الدوائر الثلاث. اليوم، نفس الشيء صحيح، ولكن يجب أخذ البعد الرابع في الاعتبار، البعد الذي كان موجودًا دائمًا في الأذهان، لكنه أصبح اليوم في المقدمة بكل قوة. أُشير هنا إلى تغليب البلدين الاهتمام بالوضع الداخلي بهما. فإن أولوية مصر هي تحقيق التنمية ورفاهية شعبها كما أن أولوية سياسة الإدارة الجديدة هي التعامل مع تفاقم المشاكل الداخلية بالولايات المتحدة والتي تتضاءل أمامه أولويات السياسة الخارجية.

ولم تتضح الرؤية بعد للإدارة الجديدة وما إذا كانت ستلجأ إلى مصر كشريك عند تعاملها مع مشاكل المنطقة. ويتوقف الكثير على مدى قوة مصر واستقرارها. وحسنًا ما فعلت مصر في السنوات الأربع الماضية من التركيز بصفة خاصة على الإصلاح الاقتصادي. فإذا كانت مصر قوية فستكون الشراكة مع الإدارة الجديدة جذابة وستراعي هذه الاستماع إلى مشورة مصر. وفي هذه الحالة يمكن لمصر أن تقوم بدور يعتد به في محاربة الإرهابيين ولفت نظر الإدارة الجديدة إلى الدور التركي السلبي والفاضح في المنطقة وإعادة الاستقرار إلى ليبيا وكذا الاستئناس برأيها بالنسبة لكيفية التعامل مع صفقة القرن والاستماع إلى رأيها

في تسوية الصراع في سوريا وربما أيضًا اليمن. فلا يمكن تجاهل دور مصر أو تهميشه في المنطقة.

في الواقع، من المهم تجنب التوتر من جديد في العلاقات المصرية الأمريكية بعد ما آلت إليه من حالة فوضى في إطار إدارتي بوش الابن وأوباما ووصلت إلى حافة الهاوية. واستطاعت مصر بالتعاون مع إدارة ترامب استعادة البعض من زخم علاقاتها بالولايات المتحدة وإن كان ذلك بدرجة متواضعة، وهو ما يجب الحفاظ عليه. فلِمَ لا نكتفي بعلاقات طبيعية ومستقرة بعيدة عن التقلبات الحادة والتأرجح؟

ويرى السفير فرانك وزنر والذي حافظت على علاقتي معه على مر السنين، أنه حتى لو أن مصر لم تكن ضمن أولويات الإدارة الأمريكية أثناء رئاسة ترامب، فإنه يتوقع أن تشهد العلاقات بين البلدين تقربًا، لا سيما في ضوء العديد من القضايا التي ستواجه الإدارة الجديدة في المنطقة، من انهيار هياكل الدولة في الشرق الأوسط مرورًا بالحروب الأهلية المستمرة في كل من سوريا واليمن وليبيا وصعود الأصولية الدينية والإرهاب إلى إصرار إيران على ممارسة نفوذها في المنطقة. وعلى الرغم من عدم ترجيحه بشكل عام تطابق سياسات إدارة بايدن مع إدارة أوباما والذي عمل نائبًا له طوال فترة الرئاستين، والاحتمال الأكبر ابتعادها عن مواقف أوباما إزاء جماعات الإخوان المسلمين، التي كانت تكاد أن تكون مواقف شخصية أكثر منها مواقف للإدارة الأمريكية.

كما أنه من المعروف أن جو بايدن الرئيس الحالي وعلى عكس أوباما لم يكن ضد السماح للفترة الانتقالية التي طالب بها الرئيس مبارك قبل تنحيه لرئيس من داخل المؤسسة ضمانًا للاستمرارية وعدم الانزلاق في حرب أهلية. وكان يرى أن هذا مطلب منطقي للغاية لمنع الفوضى. وفيما عدا التعامل مع الإسلام السياسي قد نجد تقاربًا في سياسات الإدارتين أي بايدن وأوباما. وقد يتخللها أيضًا -مثلها في ذلك مثل إدارة أوباما- كثير من التردد

والتراجع، في ضوء المشكلات الضخمة الأخرى الداخلية وإعادة المياه إلى مجاريها في سياساتها الخارجية لا سيما مع الصين والاتحاد الأوروبي وربما أيضًا روسيا.

وذكر السفير ويزنر أنه لا يرى أن أي إدارة أمريكية مستقبلية يمكن لها تكرار العلاقة التي كانت مصر والولايات المتحدة تتمتع بها في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومن المستبعد تمامًا إعادة إنتاج الظروف التي أسهمت في حصول مصر على أكبر حجم من المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل والتي كانت دائمًا محل غيرة واعتراض من دول أخرى على رأسها باكستان، حيث طالما احتج زميلي بسفارة باكستان في نيويورك على المبالغ الطائلة التي تحصل عليها مصر مقارنة بما تحصل عليه باكستان من فتات.

كما لن تتكرر أيضًا ظروف اهتمام أمريكا بإرساء اتفاقية كامب ديفيد للسلام أو تكرار موقف مصر المهم في الحرب الأولى ضد العراق. لكن هناك قضايا جديدة وكلها تستدعي تجديد التعاون المصري الأمريكي.

ويستطرد قائلًا إنه من المؤسف أن علاقات مصر مع الولايات المتحدة بدأت تتدهور في منتصف التسعينيات مع إدارة بوش الابن، وانجرفت تمامًا في عام ٢٠١١ في أعقاب الربيع العربي وسقوط حكومة مبارك. وبدت مصر ضعيفة وكأنها تفقد تماسكها وقوتها، فضلًا عن تراجع الثقة في قدرتها على التأثير في العالم العربي. وجاء ذلك طبيعيًّا لأسباب اقتصادية، التي أدت إلى تراجع مكانة مصر في المنطقة وتسببت في ضعف سياسي بالداخل. وقلل هذان العاملان من فائدة مصر كحليف للولايات المتحدة في المنطقة وتمثل قائدًا للدول العربية.

ويؤكد ويزنر أن مصر القوية هي مصر المهمة بالنسبة للولايات المتحدة.

وظلت مصر طوال فترة رئاسة ترامب بمنأى عن الأحداث في المنطقة، وسوف تُظهر لنا الأيام إذا كانت إدارة بايدن أدركت تداعيات مثل هذا التباعد وضرورة الاستئناس والاسترشاد برأي مصر مرة أخرى بدلًا من إبقائها خارج دائرة القرار بطرح أفكار غير

مواتية مثل إنشاء تحالف السنة أو محاولة الدفع بصفقة القرن الوهمية، وهو ما دفع مصر إلى الابتعاد.

كما قد تقتنع الإدارة الجديدة أنه لا يمكن الاستعاضة لدور مصر بالمملكة السعودية والخليج. فوحدهما لا يمكنهما تحقيق الاستقرار في العالم العربي. فإن مصر عنصر قوي ومهم للولايات المتحدة إذا أرادت استقرارًا إقليميًا واسعًا.

اليوم، يعد الشرق الأوسط ساحة منافسة جيوسياسية شرسة بين كل بقيادة تركيا والسعودية وإيران، مع فاعلين خارجيين مثل روسيا يستغلون الوضع لتقويض السياسات الأمريكية وتحدي الشراكات الأمريكية. وبقاء مصر خارج هذه المنافسات لم يضعفها، بل على العكس من ذلك أعطى لها فرصة للاستقرار الداخلي والإصلاح الاقتصادي. وهو ما قد يعطيها قدرًا أكبر من النفوذ في التعامل مع هذه المنافسات وما يجعلها أكثر استطاعة على طرح حلول حيادية ومتوازنة للفصل بينها، الأمر الذي تحتاجه الإدارة الجديدة اليوم وهي أمام مشاكل وتحديات داخلية وخارجية متفاقمة يجب أن تعيرها كل اهتمامها، لا سيما الشقاق العنصري وجائحة الكورونا وكذا التعامل مع الصين كقوة عظمى منافسة ناشئة وروسيا كقوة حازمة بشكل متزايد.

فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه الإدارة هو كيفية حماية مصالحها المتبقية والتي لا تزال مهمة في الشرق الأوسط في عصر تعاظم الأطماع الشخصية لقيادات الدول واشتداد المنافسة الشرسة بل في وقت تفرض جائحة الكورونا على جميع الدول التقشف وأن تولي لأوضاعها الاقتصادية الداخلية الأولوية المطلقة.

جوهر المعضلة التي تواجه الولايات المتحدة في محاولتها التكيف مع هذه التغييرات هو بذل جهود أقل في الشرق الأوسط، الأمر الذي يعني الاعتماد بشكل أكبر على الشركاء الإقليميين ذوي النفوذ والقدرة والحيادية لتحقيق الاستقرار في المنطقة وفي نفس الوقت حماية المصالح المشتركة.

إن إشراك الجهات الفاعلة المحلية في حوار أمني إقليمي اقتراح يتعين على الإدارة الجديدة أن توليه أهمية، والتذكير بأن أكبر إنجازاتها في المنطقة كان من خلال الدبلوماسية والمفاوضات البناءة مع مصر وحدها (الدبلوماسية المكوكية لكيسنجر، دبلوماسية الرئاسة لكارتر، الدبلوماسية متعددة الأطراف لجورج بوش الأب بالنسبة لحرب الخليج الأولى ومؤتمر مدريد). وسيعتمد نجاح الولايات المتحدة على الإقناع وإرادة الجهات الإقليمية الفاعلة في تهدئة المواجهة والحروب بالوكالة وبناء آليات لحوار أوسع وأكثر ابتكارًا.

قد لا يكون لدى واشنطن نفسها رؤية واضحة لكيفية العودة إلى الاستقرار الإقليمي، والدول المنخرطة في الحروب الإقليمية لا ترى الحلول الشاملة والمترابطة. فهذه الدول منهمكة في حروبها وتفاصيلها وغير مهيأة للنظر إلى الوضع ككل وهو ما يعبّر عنه المثل الإنجليزي الدارج "تحجب الأشجار رؤية الغابة" ويمكن لمصر الملمة بأبعاد الأزمات الراهنة وتداعياتها والتي نأت بنفسها عن الحروب الإقليمية أن تكون الوسيط الحصيف والصادق والمتزن. وذلك بالنظر إلى أن التوقعات كلها تتجه إلى ترجيح أن جو بايدن يميل إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف، وأنه شخص ليبرالي واقعي لا يميل إلى الانفرادية في القرار، وهي الأسس التي سيبني عليها سياسته ومساعيه لتعزيز دور ومصالح الولايات المتحدة. فإن التركيز أيضًا على سياسة متوازنة لواشنطن تقوم على تقييد المنافسة الجيوسياسية داخل المنطقة، مواجهة السلوك الإيراني بشكل أكثر فاعلية، كبح طموحات إردوجان، استعادة التوازن والحياد في تعاملها مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واستخدام الدبلوماسية لحل النزاعات، من شأن ذلك كله أن يعيد لواشنطن اعتبارها في المنطقة.

هل ستكون الإدارة الأمريكية الجديدة حاسمة؟

إذا كانت الولايات المتحدة والأمر كذلك، فإن لديها الكثير على المحك ضد هيمنة الإسلام السياسي في المنطقة ويتعين عليها أن تكون يقظة في محاربة التطرف الإسلامي واقتلاعه من جذوره، وليس مجرد التباهي بمقتل قياداته.

والسيطرة على الحرب القائمة في ليبيا وإعادة طرح تسوية النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وغيرها من مشاكل المنطقة.

كما يمكن لمصر المساومة مع الإدارة الجديدة فيما يمكن أن تقوم به من دور إيجابي مقابل التدخل الأمريكي الأكثر فاعلية في أزمتها مع إثيوبيا حول سد النهضة، وهو ما قد يمكّن الولايات المتحدة من العودة مرة أخرى وبقوة إلى القارة الإفريقية وهي في مرحلة رواج وتنمية على أساس اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. وهو الدور الذي تصبو إلى القيام به موسكو إزاء ما قامت به من رعاية لقاء بين الرئيسين المصري والإثيوبي على هامش القمة الروسية الأفريقية الافتتاحية في أكتوبر ٢٠١٩ في مدينة سوتشي بروسيا، وهو الحدث الذي سلط الضوء على الدور المتنامي الذي تود موسكو أن تلعبه في إفريقيا.

وأخيرًا وليس آخرًا، أن الاستثمار في أي علاقة جديدة بين مصر والولايات المتحدة يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل وتجنب تقمص الولايات المتحدة شخصية الناظر والشروع في أن تُملي ديمقراطيتها وسياساتها على مصر. فإن مصر دولة ذات سيادة وتاريخ عريق تعتز به وبسيادتها وثقافتها. فإن أي محاولات للولايات المتحدة من هذا القبيل سوف يقوض قدرتها على التعامل معنا ويضع الرأي العام ضدها.

وعند التطرق لحقوق الإنسان يجب تجنب التطرق إليه استفزازًا لبعضنا البعض. ولِمَ لا نعيد إعادة إحياء واحترام مبدأ الأمم المتحدة احترامًا لعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول التي أصبحت في خبر كان.

وفي نفس السياق، يتعين علينا تفهم أن ممثلي الشعب الأمريكي بالكونجرس أو ممثلي الشعوب الأوروبية بالبرلمان الأوروبي يزايدون في حمل لواء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ويستخدمونها كورقة ضغط على حكوماتهم. في حين يسري عليهم مثل "باب النجار مخلع"، لأنهم لا يخلون من مواقف مناوئة لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، فإن هذا الموضوع حساس للغاية. ومن الضروري عدم الاستخفاف به أو تنحيه جانباً. فإن حكومات الولايات المتحدة والدول الأوروبية في موقف لا تحسد عليه بسبب المواقف المتشددة لأعضاء برلماناتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وما لهؤلاء من سلطات لتضييق الخناق على حكوماتهم، مما يحد من مساحة تحركها واضطرارها الالتزام بقرارات البرلمانيين ورجال الكونجرس.

*****

الفصل التاسع

الصين: متغير مستقل في الشرق الأوسط

بعد تطرقنا إلى سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مررنا على عددٍ من الإدارات المختلفة مع التركيز أساسًا على إدارتي أوباما وترامب، لتوقع تأثيرهما مباشرة على تحركات إدارة جو بايدن، وبعد ما تناولنا في فصول الكتاب السياسات المحتملة للإدارة الجديدة إزاء القضايا المختلفة في المنطقة، كان لزامًا علينا قبل اختتام كتابنا تخصيص الفصل الأخير منه لكشف وقع بروز ظاهرة الصين كقوة عالمية منافسة والعلاقة بينها وبين الولايات المتحدة على دولنا ومنطقة الشرق الأوسط ككل.

هذا، ويتجه الجميع خلال الفترة القادمة إلى إعادة حساباته وموازنة سياساته سواء داخل المنطقة بين الدول بعضها البعض أو مع القوى الإقليمية والدولية. ومن المشاهد كيف أن السياسيين في واشنطن أصبحوا مهووسين ومغمورين بالصعود السريع للصين وتغلغلها في المناطق المختلفة، بما في ذلك الشرق الأوسط. وقد يتساءل المرء عمّا إذا كان هذا الهوس حقيقة أم وهم.

كما من المشاهد عودة روسيا إلى الشرق الأوسط في كل من سوريا وليبيا، طامحة هي الأخرى في استعادة مجدها وأن تصبح لاعبًا ذا وزن في المنطقة مرة أخرى.

ومما يلفت الانتباه وما نتعجب له هو كيف أن الولايات المتحدة لا تملك -على الأقل في وقتنا هذا وإزاء المتغيرات سريعة الإيقاع في المنطقة- وجهة نظر استراتيجية محددة وشاملة لما تريده من الشرق الأوسط.

وقد نستعجب أيضًا لمدى التغير في السياسات الخارجية للولايات المتحدة بين إدارة وأخرى دون سابق إنذار. وهو ما يجعل الكثير من بيننا يتتوق إلى حقبة الحرب الباردة والاستقرار النسبي الذي فرضته هذه الحقبة على العلاقات الدولية، حيث كانت سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة أكثر شفافية ووضوحًا وتوازنًا.

ففي أعقاب الحرب الباردة، واجهت المنطقة بادئ ذي بدء انتهاكات جورج بوش الابن لمبادئ الأمم المتحدة التي صانت الدول من ويلات الحروب واتخذ سياسة التدخل في الشئون الداخلية للدول معيارًا لسياسته الخارجية دون مبالاة للعواقب، مما أصاب الناخب، سواء كان جمهوريًّا أو ديمقراطيًّا، بالذعر إزاء تكرار مأساة فيتنام، رافعًا شعار الخروج من المنطقة.

وتم انتخاب الرئيس أوباما ومن بعده الرئيس ترامب أملًا في تحقيق ما صوت به الناخب، بيْد أن كليهما أثبتا فشلهما في الاستجابة لمطلب ناخبيهم. والآن تقف الإدارة الجديدة في حيرة بالنسبة لكيفية انتهاج سياسة متوازنة وعدم الانخراط بشكل مفرط في المشاكل الدولية والحروب الإقليمية مع مراعاة الحفاظ على مسافة متساوية إزاء كل من نهج ترامب الذي ما زال يلقي التأييد من جمع لا بأس به بين ناخبي الحزب الجمهوري، وبين إدارة أوباما الذي كان في الواقع الرئيس بايدن جزءًا من سياساتها.

هذا، وأن عدم امتثال القوة العظمى المنفردة بوضوح الرؤية في سياستها الخارجية وعدم وجود توافق بين مؤسستيها التنفيذية والتشريعية لوضع إطار متسق لهذه السياسة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ترك العنان كاملًا لنزعات الرؤساء الشخصية، مما أعطى الغلبة للمؤثرات الداخلية لتقود وتنعكس على السياسة الخارجية وأن تكون الدافع والمحفز لها دون اعتبار للمصلحة العامة ومصداقية النظام المؤسسي الأمريكي. ومتغاضية عن دورها كقوة عظمى ومسئولياتها الدولية.

ففرض بوش الابن معتقداته بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وفرض أوباما قناعته بالقوة الإسلامية الصاعدة للإخوان المسلمين على المنطقة وقامت إدارة ترامب تتويجًا للرئيس ترامب كصانع الصفقات، إلى تقليص مفهوم السياسة الخارجية إلى مجرد "صفقات" فيما بين الدول. كل ذلك أسهم في تحريف المصلحة العامة للولايات المتحدة وأودع دول المنطقة في وضع لا تحسد عليه.

والسؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة لإدارة جو بايدن: هل ستنساق هي الأخرى وراء النزعات الفردية والفاعليات والمؤثرات الداخلية أم أنها ستتخذ درسًا من الإدارات السالفة وتسعى إلى سياسة خارجية أكثر موضوعية وعدالة معتنقة ومؤمنة بهدفها الأسمى ألا وهو تحقيق السلام والأمن والاستقرار العالمي كدولة عظمى منفردة لها مسئولياتها مثلما لها حقوقها؟

ولعل الهوس لدى رجال الحكومة والكونجرس إزاء الصين، قد يبشر بالخير للمنطقة ويكون إلهامًا لهؤلاء للاتفاق على سياسة متسقة والتحلي بالاتزان والتعقل فيما يريدونه. هل هو "الخروج فقط" انسياقًا لمطالب الناخبين والذي لم يحققه لهم أيّ من الرئيسين أوباما أو ترامب؟ أم هناك متغير جديد في المعادلة يستوجب على الإدارة الجديدة أخذه في الحسبان من أجل إعلاء دور الولايات المتحدة ومسئوليتها كقوة عظمى منفردة والدور المتوقع منها من حيث إقرار السلام والأمن الدوليين، خاصة وأنه من المعروف عن الصين اتباعها سياسة النفس الطويل والتحرك دون تعجل وبثبات لترسيخ أوضاعها؟

هل ستكشف لنا إدارة بايدن خلال المائة يوم الأولى من حكمها -وهي عادة ما تعتبر المحك في توجه الإدارات وسياساتها- مسارًا جديدًا لتحركها في ضوء المتغيرات والدوافع المستجدة في المنطقة أخذًا في الاعتبار متغير ظاهرة الصين في معادلة العلاقات الدولية ويوفر تنصيب بايدن فرصة نادرة لتطوير سياسة أكثر تماسكًا واستدامة تجاه الصين بعيدة

عن سياسات إدارة ترامب التي كانت تقوم بالترويج للمخاطر وتصعيد الاحتكاك، معتقدة أن ذلك من شأنه تحجيم الصين وتقويضها؟

ويسعى هذا الفصل إلى تحديد الولايات المتحدة لحقيقة وضع الصين، ما إذا كانت قوة منافسة على قدم المساواة أم خصمًا يتطلب التعامل الحذر معه أم شريكًا في ضوء قيام العلاقة على الاعتماد المتبادل الذي يفرض التعاون فيما بينهما على عكس ما كان قائمًا بين القوتين العظميين إبان الحرب الباردة.

ويسعى الفصل أيضًا إلى إلقاء المزيد من الضوء على الأفكار المتناثرة التي سبق التطرق إليها في الفصول المختلفة بُغية إعطاء صورة متكاملة وشاملة للإطار المحتمل للتحرك المستقبلي للإدارة الجديدة في المنطقة.

فهل ستكون إدارة بايدن هي بداية نهاية حقبة القوة العظمى المنفردة، مثلما كانت إدارة ترومان هي بداية الحرب الباردة وكانت إدارة بوش الأب هي نهايتها وبداية الانفراد بالقوة العالمية؟

كما يتساءل المرء والتاريخ يدخل حقبة جديدة يزداد فيها النفوذ والتواجد الصيني، ما إذا كان سيغلب على علاقاتهما -أي الولايات المتحدة والصين- الخصومة والتناحر لمن سيكون له السيادة في النهاية أم التنافس أم التعاون والتعايش والاشتراك معًا في تطوير النظام الحالي لما هو أفضل واستقرار العالم والعيش آمنا؟

هل يمكن تعايش أيديولوجية كل منهما جنبًا إلى جنب مرة أخرى أسوة بما ساد إبان الحرب الباردة والنجاح في إنقاذ العالم من الحروب المدمرة طوال الخمس والأربعين عامًا القادمة؟

هل سيتطلب الأمر إعادة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ تتولى كل قوة الريادة فيها وتعمل على الحفاظ على التوازن؟ أم سيكون عالمًا متماسكًا يعمل الجميع معًا من أجل هدف مشترك وهو النهوض بالدول وشعوبها؟

أ- التأرجح في التعامل مع الصين

كان الاتجاه الغالب لعقود طويلة ولدى الإدارات الأمريكية المتتالية التعامل بدبلوماسية حذرة مع الصين حتى تقلد الرئيس ترامب سدة الحكم، أي تقليل الاحتكاك وإقامة التعاون فيما بينهما، وهو ما استفادت منه الصين خير استفادة فيما قامت به من جذب الشركات الأمريكية العملاقة إلى العمل في سوقها ووفقًا لشروطها، الأمر الذي اعتبره ترامب استغلالًا أكثر منه تبادلية المصالح.

وبدأت مخاوف صعود الصين كقوة لا يمكن الاستهانة به إبان فترة إدارة أوباما، التي أعادت طرح فكر الرئيس ترومان إلى الذاكرة والمعني بالاحتواء وعزل القوة المنافسة لتطويعها وتقويضها. فأعلنت الإدارة عن محور الولايات المتحدة تجاه آسيا في عام ٢٠١١ متعللًا بانتقال مركز الثقل العالمي نحو منطقة آسيا. وفي حين تم تصوير هذا التحول آنذاك على أنه هروبٌ من بؤرة الصراعات في الشرق الأوسط إلى الاستقرار النسبي في شرق آسيا، كان الغرض الأساسي منه تسليط الضوء على الصين واستهداف عزلها داخل منطقتها. فتميزت إدارة أوباما بحساباتها الدقيقة لعزل الصين دبلوماسيًّا، وتأكيدًا لهذا التوجه قامت بالتفاوض على اتفاقية التجارة الحرة عبر المحيط الهادي والتي تضم ١٢ دولة تشكلت بُغية عزل الصين وكبح طموحاتها.

وجاء المنعطف الخطر بعد أشهر قليلة بعد تسلم ترامب الحكم، فأراد علنًا فضح ما ارتأه من قيام الصين باستغلال الولايات المتحدة أسوأ استغلال وما اعتبرته الإدارة تهديدًا للاقتصاد الأمريكي وأمنها، فبالغ في انتقاداته وبالغ في فرض العقوبات على الصين دون سابق إنذار. وانسحبت الولايات المتحدة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة عبر المحيط الهادئ التي كانت على وشك الانتهاء وقامت بشن حربها التجارية ضد الصين في تحدٍّ صارخ لأبسط مبادئ النظام التجاري الدولي الذي صاغته الولايات المتحدة نفسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ويبدو أن فترة السنوات الأربع لرئاسة ترامب وسياسات إدارته التي اتسمت بالتحدي والغرور ضاربة عرض الحائط بالسياسات التقليدية والمستقرة التي طالما حافظت عليها الإدارات السابقة مع الصين أساءت للعلاقات بين البلدين ووصلت بها إلى أدنى مستوياتها منذ التقارب الأمريكي الصيني في عهد الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٢.

بينما سعت الصين جاهدة الحفاظ على رباطة جأشها وهي تعلم جيدًا أن هذه الفترة سوف تنقضي عاجلًا أم آجلًا.

وشعرت الصين أن أفضل طريقة للتعامل مع ظاهرة ترامب هي استيعابها. فنجحت إلى حد كبير في احتواء هذا التحرك العدائي، وذلك من خلال دفعها إلى مزيد من التنويع في أسواقها والذهاب بتجارتها إلى مناطق أخرى، بما في ذلك الشرق الأوسط. وتمامًا مثلما فشلت سياسات الردع لإدارة ترامب في إضعاف إيران وإذلالها من خلال الإلغاء المنفرد للاتفاق النووي وفرض المزيد من العقوبات، فشلت في محاولاتها مع الصين الذي أسهم هذا التحدي في مزيد من صعودها. وفوتت الفرصة على الإدارة الأمريكية في تحقيق غاياتها والتي اعتقدت أن سياسات الردع وفرض العقوبات ستأتي بثمارها.

فقامت إدارة ترامب بفرض تعريفات عالية تاريخيًا (تدفعها الشركات والمستهلكون الأمريكيون) ووسعت القيود المحلية على الاستثمار الصيني وصادرات التكنولوجيا الفائقة ومحاولة عزل الصين بين حلفائها، إلى جانب التهديد بحظر جميع الطلاب الصينيين من الحصول على التأشيرات، إلى غير ذلك من سياسات متشددة إزاء الصين. ولم يأت هذا النهج بأي تنازلات ذات مغزى من الصين. كما رفض حلفاء الولايات المتحدة سياسات المواجهة مع الصين أو التضحية بمصالحهم الاقتصادية. وجاء قرار الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٢٠ لإبرام اتفاقية استثمار مع الصين نتيجة مباشرة لنهج ترامب. وبما يثبت أن القادة الأوروبيين أكثر ترددًا في العمل مع واشنطن إذا كانوا يعتقدون أن استراتيجيات واشنطن والإجراءات الأمريكية ستجرهم إلى مواجهة مع الصين.

وتريد هذه الدول تجنب الوقوع في خضم المواجهة الأمريكية الصينية. ووصلت العلاقات بين البلدين إلى طريق مسدود مفتقرة إلى أدنى سبل للحوار بين الحكومتين. ولم يستطع الرئيس ترامب إنقاذها من خلال ما طالما تفاخر به بالنسبة لعلاقته الشخصية بالرئيس الصيني. فلم ينتج من سلوك ترامب الاستفزازي مع الصين سوى القليل، واتبعت الصين سياستها التقليدية المعروفة وهي: الانتظار.

وفي ظل الإدارة الجديدة، تعلم الصين جيدًا أن التجارة ليس على رأس قائمة أولويات إدارة بايدن، التي ستركز اهتمامها على احتواء الوباء والقضايا المحلية الحالة مثل تفاقم العنصرية وإصلاح الشرطة. كما يتوقع البعض أن تزيد واشنطن الضغط متعدد الأطراف على بكين من خلال قضايا حقوق الإنسان، وهو أمر يعلق عليه الديمقراطيون أهمية كبيرة.

وإزاء نجاح الصين في مواجهة العاصفة الترامبية والخروج منها آمنة، فهي لا شك قادرة على مواجهة تقلبات الإدارة الديمقراطية الجديدة ولا تفتقر إلى مقومات لتصحيح الأوضاع إذا ما اشتد الأمر.

فإذا أصرت إدارة بايدن على مسايرة الإدارة السابقة من حيث استمرار اتخاذ مواقف عدائية تجاه الصين، قد تُخرج لها الأخيرة الكارت الأحمر، ألا وهو العمل على تقليص حيازتها للدولار، وهو ما يعتبره المحللون بمثابة "الخيار النووي الاقتصادي"، لما قد يعنيه من اضطرابات قد تصل إلى انهيار الأسواق المالية العالمية.

ولكل دولة مقوماتها التي يمكن بها إلحاق عظيم الضرر بالأخرى. فبينما تقدم الولايات المتحدة للصين السوق المفتوح والاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة، فإن الصين، من جانبها، تحافظ على قيمة الدولار الأمريكي وتتصدى إلى أي احتمال لتدهوره من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية وتكديس الدولار في خزينتها في ضوء تفاقم العجز الأمريكي. فإن الخيار العقلاني بالنسبة لإدارة بايدن هو استرجاع استراتيجية إدارة أوباما

والعودة إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ وإن يبدو أن الصين أكثر استعدادًا اليوم لمواجهة مثل هذه الاستراتيجية لما قامت به من ترتيب أوضاعها في المنطقة من خلال إبرامها اتفاقيات تجارة حرة مع دول الجوار مثل أستراليا وكوريا الجنوبية ودول الآسيان وغيرها.

كما أن للصين مطالبها التي تمتد من تغيير القواعد والأعراف والمؤسسات الدولية، بما يعترف بمكانتها الجديدة مرورًا بطموحاتها في القضايا المركزية بالنسبة لتايوان والمطالبات البحرية للصين في آسيا منتهية بهيمنة الدولار الأمريكي والتحالفات الأمريكية وإدارة الإنترنت والتصدي للضغوط الأمريكية لتغيير الصين من سلوكياتها وفرض السياسات الأيديولوجية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالديمقراطية الغربية والتدخل في الشئون الداخلية وأخيرًا لمن يكون السيطرة على الفضاء الخارجي.

إن التوازنات بين كل من الولايات المتحدة والصين يجب أن تكون أكثر شمولًا متضمنة السياسات الاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية والعسكرية والأطماع الإقليمية.

إن الصين -سواء أرادت الولايات المتحدة أو لم ترد- أصبحت في وضع يمكنها التنافس والانتظار، بما من شأنه أن يعيد الحرب الباردة في ثياب وشكل جديد بعيدًا عن التسابق العسكري ومتمثلًا في التسابق الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وهو كفيل وحده بكسر أي قوة عظمى من الداخل. فإن مرحلة تقويض الصين واحتوائها قد ولت وانتهت. ويبدو أن الصين ليست بمنأى عن هذا التصور إشارة إلى مبادرة الحزام والطريق وما تشرع فيه من إقامة بنوك الاستثمار ومؤسسات الإقراض الجديدة وبنك تنمية دول البريكس التي تمثل فيها الصين المساهم الأكبر ماليًّا، مما أضفى عليها قوة وصوتًا مسموعًا ومؤثرًا في صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية الجديدة بعيدًا عن مؤسسات الحرب العالمية الثانية ومشروطيتها.

ب- الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والصين

يبدو من الوهلة الأولى أن التنافس بين القوتين -الولايات المتحدة والصين- سينعكس بشكل إيجابي في الشرق الأوسط ودوله. فبينما قد يمثل هذا التنافس حافزاً للولايات المتحدة للبقاء لقطع الطريق أمام أي احتمال للصين أو روسيا للإحلال محلها، فإن المنطقة هي الأخرى قد تجني ثمار هذه المنافسة الناشئة لما سوف يدفعها إلى تنويع علاقاتها بالقوى العظمى، وبما من شأنه أن يعيد إلى الأذهان مناورات دول المنطقة تحقيقًا لأقصى استفادة ممكنة من جراء المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة. وهو ما يعطي للمنطقة أهمية مضاعفة ويجعلها مرة أخرى محط أنظار القوى العظمى والتنافس فيما بينها لاسترضاء دولها.

وللصين أسباب عديدة تدفعها بأن تولي مزيدًا من الاهتمام بالمنطقة. وتمثل الطاقة ركيزة اهتمام السياسة الصينية في الشرق الأوسط. ونمت الصين لتصبح واحدة من أكبر مستهلكي النفط في العالم على الرغم من أن الصين أصبحت مستورداً للنفط فقط في التسعينيات. وستستمر الصين في قيادة النمو العالمي في واردات النفط، مما يوفر زخمًا كبيرًا لعلاقاتها مع دول في الشرق الأوسط. فقد أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم في عام ٢٠١٧ متجاوزة الولايات المتحدة التي أصبحت في عام ٢٠١٩ مصدرًا صافيًا. الصين هي أيضًا ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال وتعد قطر وإيران من الموردين الرئيسيين للصين، مما يعني زيادة الترابط بين الصين ودول الشرق الأوسط. وما يهم الصين أكثر من وارداتها من المنطقة هو مشاركتها كمستثمر رئيسي في شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فإن الدور الإقليمي المتنامي للصين كمستثمر في الطاقة يزيد من وزن الصين وشأنها في الشرق الأوسط.

كما تزايدت الشركات الصينية بمعدلات سريعة في العمل في الشرق الأوسط في مجالات عديدة مثل البناء والاتصالات والبنية التحتية وقطاع البتروكيماويات.

وأصبح الشرق الأوسط سوقًا للصادرات الصينية التي ارتفعت بمعدلات غير مسبوقة في المنطقة. ووفقًا لإحصائيات صندوق النقد الدولي في ٢٠٢٠ تزايدت الصادرات الصينية للشرق الأوسط بنسبة ٦٧٪ خلال العشر سنوات الأخيرة بينما لم تتعد هذه الزيادة ٢٠٪ بالنسبة للسوق الأمريكي.

كما تضاعفت العمالة الصينية في هذه الدول والتي تصل إلى أكثر من ٥٠٠ ألف عامل صيني تستأثر دولة الإمارات وحدها بما يفوق عن مائتي ألف عامل من بين هؤلاء.

ولا نقلل من القوة التأثيرية للصين على أصدقائها في المنطقة مما يزيد من حاجة الإدارة الجديدة لها، خاصة في تعاملها مع إيران. ففي ضوء ضعف الخيارات المتاحة أمام الإدارة الجديدة واقتصار مسلكها الأكثر تعقلًا في الدخول مجددًا في حوار مع إيران وإعادة تغليب المسار الدبلوماسي، تواجه مبادرات الولايات المتحدة إلى التهدئة في اليمن مثلًا بتصعيد عسكري من جانب الحوثيين ورفضهم وقف إطلاق النار. وبالتوازي تقوم القوة الشيعية في بغداد إطلاق الصواريخ على السفارة الأمريكية، وغيرها من أعمال التحرش، بما يعني عدم تراجع نوايا إيران في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة. وهنا تكمن أهمية الصين في الخريطة السياسية المتغيرة في الشرق الأوسط وقيامها بدور إيجابي في هذا الصدد.

وقد تتفق كل من الصين وإيران في المراوغة بعض الوقت على الإدارة الجديدة، بما يساعد على ترسيخ وضعهما وإظهار تفوقهما على الإدارة السابقة، ولكنهما قد يتفقان معًا أنه في غير صالحهما التمادي في تعميق التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة.

ومن المتصور أن تمارس الصين الضغط على إيران للموافقة على الحوار متضمنًا مطالب الولايات المتحدة بالنسبة لإدراج الموضوعات الجديدة في الاتفاق مثل الصواريخ الباليستية والتغلغل الإيراني في المنطقة، وذلك في إطار صفقة شاملة ومتكاملة.

وعلى نحو ما هو معروف من أن الصين تسعى إلى الحفاظ على تماسك الاقتصاد الأمريكي من خلال حيازتها لسندات الخزانة الأمريكية والدولار كعملة احتياطي دولي،

فإن الصين لديها مصلحة أكيدة في بقاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وألا تترك الفرصة كاملة لروسيا والقوى الإقليمية للإحلال محلها.

كما أن الصين تعير أهمية كبيرة إلى المظلة الأمنية الأمريكية لما تكفله من أمن واستقرار للتجارة الصينية وانتقال البترول من موانئ الشرق الأوسط.

ولا شك أن الصين تنظر بعين الاعتبار إلى التحول في السياسة الأمريكية وتكثيف تواجدها العسكري من جديد في سوريا، على عكس ما كان متوقعًا. وجاء ذلك إزاء ما تشعر به إدارة جو بايدن من استبعادها تمامًا من احتمالات أي تسوية والتحايل والالتفاف حولها من خلال تنامي العلاقات الروسية-التركية وإيجاد تسوية للأوضاع في سوريا في إطار عملية تسوية آستانا (روسيا-تركيا-إيران). كما تتيقن الإدارة الأمريكية الجديدة أيضًا أن خروج القوات الأمريكية تنفيذًا لقرارات الإدارة السابقة سيصب في صالح إيران التي ستعمل على التمدد فيما تتركه القوات الأمريكية من فراغ خلفها.

وترغب الإدارة الجديدة في فرض مسار جديد تكون جزءًا منه، وتستهدف من تعزيز وجودها العسكري الإبقاء على مستوى أدنى من النفوذ في سوريا لعل يعيد ذلك تغيير التوازنات في سوريا ولكن أيضًا في إطار معالجتها للملف الإيراني.

ومرة أخرى يبدو مشاطرة المصالح بين الولايات المتحدة والصين في موازنة التواجد الروسي في سوريا وإلزام الصين في المقابل للتدخل بإيجابية في إطار معالجة الملف الإيراني ككل يمثل أرضية مشتركة للقوتين في الشرق الأوسط.

مبادرة الحزام والطريق

وتعتبر مبادرة الحزام والطريق المعنية بإقامة البنية التحتية والتنمية الاقتصادية الواسعة المبادرة الاستراتيجية الأكثر طموحًا في القرن الحادي والعشرين حتى الآن، وفقًا لتقييم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن. ومن المقرر الانتهاء من هذه المبادرة في عام ٢٠٤٩، الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، وتهدف المبادرة إلى ربط آسيا بأوروبا عبر إفريقيا والشرق الأوسط، وتحفيز الاستثمار وزيادة التكامل الاقتصادي العالمي وفقًا لشروط محددة إلى حد كبير في بكين، بما يعني أن الصين تهدف من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق العولمة من خلال ربط دول العالم بالصين وعبرها.

وتتحرك الصين بسرعة فائقة لتحقيق الأهداف الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط. فأصبحت الصين أكبر مستثمر أجنبي في المنطقة منذ عام ٢٠١٦، وضخت بكين ما لا يقل عن ١٢٣ مليار دولار في الشرق الأوسط في تمويل المشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق في كل من مصر وجيبوتي والمملكة السعودية والإمارات ووقعت اتفاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما يعمل على دعم العلاقات الاقتصادية ويحقق انفتاح المنطقة مع خطط التنمية للصين. كما تعمل الصين مع إيران بشكل وثيق. ففي الواقع، نمت العلاقات السياسية والاقتصادية بين بكين ودول الخليج على وجه الخصوص بشكل ملحوظ على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث تعتمد الصين بنسبة ٤٠ في المائة من وارداتها من النفط الخام على المنطقة.

والمخاوف المتعلقة بالمؤثرات الغربية بالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان لا تثقل كاهل الصين في سياساتها مع دول المنطقة، مما يشير إلى احتمالات أفضل من أجل تعاون أعمق مع بكين.

وتسعى الصين أيضًا في علاقاتها إلى تعظيم معاملاتها التجارية والدبلوماسية من خلال مؤازرة دول المنطقة سياسيًّا في مجلس الأمن والمحافل الدولية لا سيما بالنسبة لإيران وسوريا على وجه التحديد، وقلما تنخرط الصين -على الأقل ظاهريًّا- في الجوانب العسكرية للسياسة.

وتتشكك الولايات المتحدة من المغزى الحقيقي وراء مبادرة الحزام والطريق وتنظر إليها على أنها فاتحة لتعزيز النفوذ الأمني الصيني في المنطقة.

وترى الولايات المتحدة أن هدف بكين من مبادرة الحزام والطريق، على عكس ما تروج له، هو زيادة التعاون العسكري وتصدير تكنولوجيا رقابية للدول التي تقع ضمن منطقة الحزام والطريق.

وتعلل سياسات الولايات المتحدة أن الاهتمام الصيني بتوسيع وإنشاء وتأمين الوصول إلى الموانئ على طول طريق الحرير البحري، وخاصة في الشرق الأوسط، هو عنصر حيوي لتزايد النفوذ الصيني في المنطقة.

وعلى الرغم من إدراك واشنطن لخطورة المبادرة الصينية بالنسبة لتواجدها بقوة في الشرق الأوسط، فإنه يبدو أنه ليس لديها ردّ أو مبادرة أمريكية في المقابل، وهو ما يعكس الفارق بين التخطيط الصيني طويل المدى والسياسات الأمريكية المجزأة التي تميل إلى العشوائية والانتقائية.

وبالإضافة يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تعر الكثير من الاهتمام بتأثير مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط وركزت ردود فعل واشنطن السياسية المحدودة على منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ومن المتصور أن تزايد نفوذ الصين سيكون بالضرورة على حساب النفوذ الأمريكي وإزاحته لتهيئة مكانًا ملائمًا لدخول واستقرار الصين في المنطقة. ويتعين على صُناع القرار الأمريكي إعادة التفكير في هذه المتغيرات.

وتكمن خيارات الولايات المتحدة في كيفية تقليص، أو على الأقل إعادة التوازن لموقفها في المنطقة. وينبغي عليها أن تفكر في كيفية التعامل مع مبادرة الحزام والطريق بطريقة تعزز الموقف الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة وتحد من التهديد الذي يمكن أن تشكله هذه المبادرة على المجال الإقليمي الأمريكي.

فإنه من الواضح أن هذه المبادرة لا تقتصر على الاستثمار في البنية التحتية فحسب، فهي لها أغراضها الأكثر شمولًا واتساعًا في الربط السياسي والتجاري والمالي ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية ودعم العملة الصينية في مواجهة الدولار لتعكس -وإن تدريجيًّا- تعاظم النفوذ الصيني وعُمق طموحات الصين فيما بعد حدودها كقوة اقتصادية دولية لها وزنها وتستمد منها نفوذها السياسي. فيبدو أن الولايات المتحدة محقة في التشكك في نوايا الصين غير المعلنة من جراء هذه المبادرة.

وعليه، تحتاج واشنطن بادئ ذي بدء إلى تضمين مبادرة الحزام والطريق في إطار إعادة حساباتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط بدلًا من اقتصار التعامل معها على أنها تحدٍّ في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولن يتم ذلك من خلال التصعيد العسكري ولكن بتوسيع نطاق البرامج التي تهدف إلى تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط، وانخراط الولايات المتحدة في عمليات إعادة البناء والتنمية ضمانًا لمشاركة قطاعها الخاص ومساعدة الشركات الأمريكية التي تسعى للحصول على حصة من مبادرة الحزام والطريق ومن المشاريع في المنطقة والتنافس مع الشركات الصينية.

وعلى الولايات المتحدة إذن التعامل مع مبادرة الحزام والطريق بمنأى عمّا قد يسود العلاقات مع الصين من توتر واحتكاك، والاستفادة من الفرص التي ستظهر في الشرق الأوسط بالنسبة للمكاسب التجارية ومكاسب إعادة البناء والتنمية، بما من شأنه تغليب المصالح المتبادلة بين الدولتين بدلًا من الصراع.

وفي هذا السياق، يمكن للولايات المتحدة استغلال اعتماد كل من الصين والدول الإقليمية على الوجود الأمني الأمريكي للإصرار على مصالح واشنطن الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية ومن خلال سياسة أمريكية تتسم بالواقعية والبرجماتية، وضمان حقها في الإدلاء برأيها هي الأخرى في تطوير البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق في المنطقة وكذا حقها المشروع للقيام بدور رقابي، لا سيما عندما تكون مثل هذه المشاريع على مقربة من المنشآت أو الأصول العسكرية الأمريكية وتنعم بالمظلة الأمنية الأمريكية، وهو الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة إعادة النظر في إبقاء هذه المظلة بما يحقق لها شروطها ومصالحها في المنطقة وحماية وصول نفط الشرق الأوسط، لا سيما لحلفائها.

الصين منافس وليس خصمًا للولايات المتحدة في المنطقة

تفسر العلاقة بين البلدين وعلى نحو ما أشار إليه مركز واشنطن للشرق الأوسط أن الولايات المتحدة والصين منافسان لبعضهما بعضا في الشرق الأوسط وليسا خصمين؛ فإن الصين دون جدال تعترف بأن الولايات المتحدة ما زالت القوة العظمى في المنطقة ولا ترمي الصين بأية حال من الأحوال -على الأقل في الوقت الراهن- أن تحل محلها أو أن تشكل تحديًا للولايات المتحدة. فمن المرجح أن الصين تولي علاقتها بواشنطن أهمية أكبر من علاقتها بالشرق الأوسط.

فإن الصين تؤيد -على عكس توقعات الجميع- بقاء القوات الأمريكية في المنطقة سواء في العراق أو سوريا أو أفغانستان، لما يحقق ذلك في نظرها من استقرار ومدّ المظلة الأمنية إلى المناطق التي تقيم الصين معها علاقات اقتصادية وثيقة وتأمين موانئ وخطوط النقل، لا سيما مضيق هرمز، وهو الطريق الرئيس لمرور نفط الخليج إلى الصين.

ويبدو أن ما تستهدفه الصين الآن هو بيان فارق المعاملة بينها وبين الولايات المتحدة إعلاءً لصورتها لدى دول المنطقة. فإن الصين تدخل المنطقة في سلام لإعادة البناء والتنمية، مؤكدة على التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية بعيدًا عن توجيه الانتقادات أو اللوم لقادة دول المنطقة في انتهاج ما يرتؤونه من سياسات مناسبة لدولهم أو الإقلال من شأنهم أمام شعوبهم.

كما أن الصين ليس لديها النيّة في استبدال ما عُرف بتوافق واشنطن متضمنًا برامج الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان بنموذج صيني بديل. غير أنه ليس من المستبعد أن تتبنى دول المنطقة نفسها النموذج الصيني وتفضيله عن توافق واشنطن، لا سيما إذا ما اقترن الأول بالدعم الاقتصادي والتجاري ومزيد من الاستثمارات الصينية على عكس تقاعس واشنطن عن هذه المهام. فضلًا عن أن واشنطن لم تعد تقوم بدعم دول المنطقة في مفاوضاتها مع البنك والصندوق الدوليين تخفيفًا لمشروطية هاتين المؤسستين. وأصبحت واشنطن نفسها تعاني من ضغوطات جمة تملي عليها التركيز على وضعها بالداخل وتوجيه مواردها إلى الإنفاق الداخلي إشارة إلى ما قام به الرئيس بايدن من توقيع حزمة إغاثة بقيمة ١,٩ تريليون دولار للتغلب على جائحة الكورونا ولتصبح قانونًا في ١١ مارس ٢٠٢١.

وحتى مع افتراضنا تراجع الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط -وهو ما لا يبدو متوقعا على الأقل في القريب العاجل والمتوسط- فإن الصين قد لا ترتئي جدوى أن تحل محل الولايات المتحدة. فإن الصين لها أولوياتها المغايرة داخل منطقتها وتصبو إلى توطيد نفسها كقوة اقتصادية دولية.

ج- حدث ولا حرج: سياسة الصين في الشرق الأوسط

تتبع الصين طريقة مبهمة في سياستها في الشرق الأوسط بحجة تفضيلها الوقوف على الحياد إزاء القوى المتصارعة، الأمر الذي يجعل دول المنطقة في حيرة إلى المدى الذي يمكن لها الذهاب إليه مع الصين ومدى إمكانية الاعتماد على الصين كسند. فإن اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط ليس محل شك، إنما ما تقوم به من شراكات قوية بين الدول المتنازعة يثير بعض المخاوف. فلدى الصين علاقات قوية على حد سواء مع كل من إيران وإسرائيل والمملكة السعودية وتعاون مع الدول الثلاث على أعلى المستويات إلى حد يبقي الوضع لغزًا إذا كان لزامًا عليها أن تنحاز إلى أحد الأطراف. كما أنه بينما لا يشكك أحد في مساندة الصين للقضية الفلسطينية وتأييد الحقوق المشروعة للفلسطينيين، نجد أن استثمارها في علاقتها مع إسرائيل إلى أبعد الحدود، يقلل من اعتبارها كحليف للدولة الفلسطينية ويضع حتى الولايات المتحدة في حرج مع إسرائيل.

فإن سياسة الحياد التي تتبعها الصين في المنطقة لا تخدم مصالحها بالضرورة. فإذا ما كان لزامًا على دول المنطقة تحديد خياراتها ما بين القوى الكبرى، فستتجه جميعها إلى المفاضلة ما بين الولايات المتحدة وروسيا، ولا تحسب الصين كحليف لأي منها.

وعليه، فقد يكون من وجهة نظر دول المنطقة أن الولايات المتحدة تعطي الصين وزنًا أكبر من حجمها في علاقاتها بالشرق الأوسط، وأن غالبية دول المنطقة لا تنظر إلى الصين كقوة بديلة محتملة. فإن اهتمام الصين بالمنطقة قاصر على مبادلة البترول بالاستثمارات الصينية والتبادل التجاري، أسوة بسياسة الصين في أفريقيا في الحصول على المواد الخام نظير تطوير الموانئ الإفريقية والطرق الموصلة إليها. وما زالت الولايات المتحدة تتبوأ مقعد القيادة في منطقة الشرق الأوسط ولفترة ممتدة في المستقبل. فإن الصين تسعى إلى الاستفادة من المنطقة دون الانغماس في مشاكلها.

د- تجديد شكل التواجد الأمريكي في المنطقة

ستستمر الولايات المتحدة في السيطرة على كافة خيوط اللعبة في المنطقة إذا ما أحسنت إدارة سياساتها وإبقائها الخيار العسكري كملاذ أخير. وفقدت الولايات المتحدة الكثير من أسباب تواجدها القوى في الشرق الأوسط وتشابك هذه الأسباب وترابطها ما بين حماية إسرائيل ونفط الخليج وطرق ومنافذ النقل كمنطقة في قلب العالم، وفي المقابل ظهرت أسباب أخرى أكثر إلحاحًا ومساسًا بمصالحها ونفوذها كقوة عظمى منفردة تؤكد استمرارية المنطقة كركيزة أساسية في إطار سياساتها الخارجية.

وتفرض سياسة الصين في الشرق الأوسط نموذجًا مغايرًا للنموذج الأمريكي، الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة إعادة حساباتها في المنطقة وحسم وضع الصين، ما إذا كانت قوة منافسة أم قوة مدعمة، وما إذا كانت خصمًا أم شريكًا؟

ويبدو أن الصين ما زالت ترجح فكرة الشريك للولايات المتحدة، كاشفة عن استعدادها للتعاون نظير استفادتها من المظلة الأمنية الأمريكية.

وإن أرادت الولايات المتحدة هي الأخرى الانتفاع من موقف الصين، فإن الأمر قد يتطلب منها اتباع سياسات أكثر تعقلًا بعيدة عن الانفعال والتحدي على نحو ما قامت به إدارة ترامب.

كما أنها إن أرادت تقويض الصين أو روسيا لهذا الأمر في المنطقة، فلا يمكنها الاكتفاء بمحاولات عزل الصين -على نحو ما اتبعته إدارة أوباما- حيث إن احتمالات نجاح هذه السياسة ولت واندثرت.

ويقع على كاهل الإدارة الجديدة انتهاج نهج مغاير، وهو ما بدا جليًا في تصريحات الرئيس بايدن واتجاهات إدارته بتغليب الدبلوماسية والتعددية في سياستها.

وقد لا يكون اقتراح المزج بين النموذجين الأمريكي والصيني ضربًا من الخيال أو بعيد المنال، بل على العكس، قد يكون ذلك بمثابة إيجاد الحل التوفيقي الأمثل لصالح كل من الولايات المتحدة والصين وللمنطقة ككل.

ولنتخذ مثلًا الفجوة في منظور كل منهما إزاء الإرهاب والتطرف الديني. فبينما تؤكد الصين أن التنمية الاقتصادية هي المفتاح للتغلب على التطرف والراديكالية، تنظر الولايات المتحدة إلى الحريات السياسية والديمقراطية باعتبارهما الرد الصحيح للتطرف. ومزج هذين النموذجين سوف يؤكد على أن تكون المحصلة النهائية إيجابية ولمصلحة الجميع.

غير أنه من المهم أيضًا في اتباعها مثل هذا المسلك أن تعمل الولايات المتحدة على إحلال -وإن تدريجيًا- تواجدها العسكري (وهو ما يتماشى مع مطالب ناخبيها) والكف عن التلويح به كعصا غليظة في الأفق، وأن تحل محله القوة الاقتصادية والاستثمارية بقيادة قطاعها الخاص تغليبًا لسياسة الجزرة في المنطقة والسعي نحو تحقيق الاستقرار والتنمية بها ولشعوبها.

وفي السياق نفسه، على الإدارة الأمريكية مراعاة العدالة والتوازن في علاقاتها والعمل على مساعدة شعوب المنطقة لتقبل إسرائيل من خلال نهيها عن مطامعها الاستعمارية وغير المشروعة.

فإن علاقة الولايات المتحدة بالصين ليس علاقة خصومة على نحو ما كان الوضع في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين أو استهداف مقاسمة العالم فيما بينهما، إنما هي علاقة تنافس وتعاون في آن واحد، وعلى كل منهما الاستفادة بها دون أن يطأ قدم الآخر أو يصطدم به.

ويأتي إعادة بناء استراتيجية الولايات المتحدة الخارجية وفي تعاملها مع الصين ضرورة تحديد وصياغة مجموعة واضحة من أولويات الولايات المتحدة والابتعاد عن قائمة طويلة من الطلبات وكأنها قائمة للتسوق. وإشادة إطار مؤسسي للحوار يضمن الاستقرار مع النظراء

الصينيين وعدم الانزلاق إلى المراوغة وسياسات المناورة. فعلى الاثنين الوثوق ببعضهما البعض وأن يقيما علاقاتهما الجديدة على أساس من الشفافية والمصداقية والدبلوماسية.

فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين سياسة متكاملة، حيث إنها تمس كل أبعاد السياسة الخارجية. فعند رسم هذه السياسة اليوم يجب تدارك أخطاء الماضي والتعامل مع العلاقة بالصين ككل غير قابل للتجزئة. فقد قامت إدارة ترامب في تركيزها على أولوية واحدة في إطار سياستها مع الصين، ألا وهي خفض العجز التجاري، واتخاذها تباعًا إجراءات خاطئة ومحدودة. وعلى الولايات المتحدة أن تخطط للاستفادة من الصين في إطار كلي، بما في ذلك القوة التأثيرية للصين في منطقة الشرق الأوسط المشتعلة.

وتوفر إدارة بايدن -بما لها من باع وخبرة لأن معظم العاملين بها كانوا أعمدة إدارة أوباما من قبل وعاصروا تجاربها وعاشوا أخطاءها- فرصة نادرة لتطوير سياستها إزاء الصين بقدر أكبر من التماسك والشمولية وبما يعكس التغييرات الجوهرية في كلا البلدين والطبيعة المتغيرة للعلاقات الثنائية بالإضافة إلى قدرات الصين ونواياها المحتملة.

يحتاج صانعو السياسة في الولايات المتحدة والصين إلى إعادة بناء العلاقة بطريقة تقبل المنافسة وتعمل على تقنينها والأهم من ذلك أنها تحل المشكلات بعيدًا عن نهج إدارة ترامب اللاذعة والصدامية. فإن الإدارة لديها خيارات جيدة. لا يزال بإمكان بايدن إعادة وضع الولايات المتحدة كشريك مفضل في الشرق الأوسط والعالم.

*****

الخاتمة

تناول الكتّاب اليد الغليظة للولايات المتحدة في عددٍ لا بأس به من المشاكل والصراعات الراهنة في المنطقة سواء بالنسبة لظهورها أو إطالة أمدها مع التركيز بصفة أساسية على إدارتي أوباما وترامب، حيث تبيّن أن أحدًا لم يكن له الأيدي المؤثرة -خفية أم معلنة، قريبة أم متباعدة- بقدر الولايات المتحدة. فالإدارات الأمريكية المتتالية دون استثناء، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية قامت بالمراوغة والتلاعب السياسي تلفيقًا للاتهامات وإضعافًا للنظم القائمة بحجج واهية متسترة على أهدافها الحقيقية ودون تقديم أي بديل، اللهم إلّا الفوضى والاقتتال والخراب.

كما سعى الكتّاب جاهدًا إلى قراءة التوقعات المحتملة لسلوك وتعامل الإدارة الجديدة للرئيس جو بايدن.

وفي محاولة لتأصيل بعض هذه المشاكل راعى في فصوله المختلفة وبقدر الإمكان البساطة في السرد والإيجاز للقارئ.

كما يتطرق إلى سياسات ودور القوى الإقليمية التي أقحمت نفسها على المنطقة وغاصت في مشاكلها سعياً وراء تحقيق أطماعها وبث نفوذها سواء كان ذلك في إطار صفقة القرن أو حرب اليمن أو الحرب الأهلية في سوريا أو الصراع على السلطة في ليبيا.

ومع ذلك، يبدو أن المنطقة بلغت حالة من الضعف والضياع ما يفقدها قدرتها على إيجاد حلول لمشاكلها المتفاقمة. التناقضات كثيرة والأطماع والطموحات المتداخلة تطغى على مصالح الشعوب وحقها في العيش بسلام وأمن. ومن المفارقات، أنه عندما تعلن الولايات المتحدة عن رغبتها في الانسحاب، يندلع جدل حاد وتعلو صرخة الكثيرين المتمسكين ببقاء الولايات المتحدة انتظارًا منها أن تأتي بحلول لمشاكلهم وحمايتهم من مصائرهم تخوفًا من أن تكون أسوأ.

وكم تتطلع شعوب المنطقة إلى قادتها للوصول إلى النضج والقدرة على تولي زمام الأمور وإيجاد الحلول العادلة من خلال التحدث مع بعضهم البعض. فليس خفيًّا على أحد أن المشكلات الأكثر تعقيدًا يتم التعامل معها من خلال التفاوض وحسن النية.

وقد يلاحظ أن سياسات أوباما وترامب لم تختلف كثيرًا فيما أحدثته من اضطرابات والتلاعب على بث الكراهية والضغينة بين الشعوب؛ فأوباما، وإن كان خدع المنطقة والعالم بدبلوماسيته الناعمة وبلاغته الفائقة في إطار مسرحية هزيلة أتت له بجائزة نوبل دون وجه حق، فلم يختلف ترامب خليفته كثيرًا عنه في خداع المنطقة بالوعود الكاذبة ومنطق "المقاول" صانع الصفقات الوهمية. فكانت سياساته في المنطقة أقل ما يقال عنها متضاربة ومفتقرة للفهم المتعمق لأهداف الإسلام السياسي وتحركاته في بؤر التوتر. وأساءت رئاسة ترامب مثلما أساءت رئاسة أوباما للمنطقة.

ووضعت كل إدارة لنفسها خطوطًا حمراء أدت في النهاية إلى مزيد من الفوضى وتاركين الساحة تمامًا لروسيا والقوى الإقليمية للتحكم في المنطقة وفتح المجال للجماعات المتطرفة وعلى رأسها الدولة الإسلامية (داعش) للتغلغل في المنطقة.

واستقرت روسيا من جديد بكل قوة لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بتراجعها تارة واختلاقها افتراضات ونظريات وهمية تارة أخرى، حيث إن المنطقة -بحسب السيد ترامب- لم تعد تشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية. وأصبحت الولايات المتحدة تواجه سياسات روسيا التي تبدو للكثيرين في المنطقة أكثر اتساقًا واتزانًا، بما يعزز من بقائها في مواجهة الولايات المتحدة.

ورأينا من خلال صفحات الكتاب كيف أن الولايات المتحدة فقدت الكثير من زخمها بل ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة قوى دولية وإقليمية، الأمر الذي عمل على تشجيع التنبؤات والنظريات التي تتوقع تعدد مراكز القوى الدولية وانتكاس القوة الشاملة المنفردة للولايات المتحدة.

وأن مثل هذه النظريات والتنبؤات لا تأتي من فراغ، بل هناك الكثير مما يؤيد هذه التوجهات، لا سيما في المنطقة، فقد فشلت الولايات المتحدة في إسقاط النظام السوري، وتجرى الترتيبات للانتخابات الرئاسية القادمة في سوريا وإعادة انتخاب الرئيس الأسد.

كما أن إيران فازت في معركتها ضد ترامب ولم تقع فريسة لتصعيد العقوبات ضدها.

وأن محاولات أوباما لترسيخ التيار الإسلامي فشل تمامًا أمام تصدي مصر له.

بالإضافة إلى فشل إدارة ترامب في فرض وهم صفقة القرن على الفلسطينيين والعالم العربي.

ويؤكد ذلك وغيره من الأمثلة المتناثرة أن الولايات المتحدة لم تعد لها سطوتها ولم تعد القوة المنفردة، ويتجه العالم لتعدد مراكز القوى بظهور القوى الدولية والإقليمية، التي لها أطماع وطموحات مغايرة وترمي إلى تحقيقها.

وعرض الكتاب فصلًا كاملًا عن الصين تحليلًا لمصالحها وطموحاتها كقوة صاعدة بوقع سريع وغير مسبوق في التاريخ الحديث، إنما جاء ليوضح جليًّا أن الصين لا تريد نفسها خصمًا للولايات المتحدة وتعير تعاونها معها الوزن الأكبر في علاقاتها الدولية.

والوضع كذلك بالنسبة لروسيا "بوتين"، فهي الأخرى ليس في وضع يسمح لها بتحدي الولايات المتحدة، وإن كانت تبذل قصارى جهدها لاستعادة مجدها إقليميًّا ودوليًّا. بيْد أن ذلك في حدود ما تسمح به الولايات المتحدة. ويكفي هنا أن نعيد إلى الأذهان حين أراد ترامب مضايقة روسيا ووضعها في محلها، ألزم المملكة السعودية بزيادة إنتاجها من النفط إغراقًا للسوق، بما أسهم في هبوط الأسعار، وهو بمثابة توجيه ضربة قاضية للاقتصاد الروسي. وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على أن الولايات المتحدة ما زالت تمسك بزمام الأمور وما زالت تتمتع بالقوة التأثيرية على حلفائها وشراكاتها وهي باقية مستقبلًا كقوة شاملة منفردة في قيادة النظام الدولي ومن خلال تغليب الدبلوماسية والاستثمار في حلفائها

من جديد، حسب توجهات الإدارة الجديدة، وإن لا يعني ذلك ألا يظل شعار "أمريكا أولًا" هو السائد مع عدم استبعاد استخدام الآلية العسكرية.

هذا، وأن سقوط الولايات المتحدة لن يكون بسبب ضعفها في مواجهة القوى الدولية والإقليمية الصاعدة، سواء الصين أو روسيا أو غيرها، إنما سوف يجيء نتيجة لانقسامات وانتكاس للأوضاع الداخلية بالولايات المتحدة -عاجلًا أم آجلًا- (مع ملاحظة أن جميع الإمبراطوريات أمثلة الرومانية والبريطانية وغيرها لأسباب داخلية أكثر منها لغزوات خارجية، وآخرها الاتحاد السوفيتي على عكس ما يصوره لنا ريجان وإدارته). فقد سبق أن واجهت الولايات المتحدة، مرة واحدة فقط في تاريخها، هذا النوع من الاستقطاب المتطرف الموجود الآن في جميع أنحاء أمريكا. وفي المرة الأخيرة التي واجهت فيها أمريكا مثل هذا الاختبار، انقسمت إلى دولتين وانزلقت في حرب أهلية دامت أربع سنوات (١٨٦١-١٨٦٥) قتلت أكثر من ٦٠٠ ألف أمريكي من الشمال والجنوب، وهو ما يعادل عدد الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم خلال الحربين العالميتين.

وتقف أمريكا عند مفترق الطرق. فإذا ما أثبتت الإدارة الجديدة فشلها في التعامل مع اشتداد التعصب والانقسام داخل الولايات المتحدة، فإن هذا سيؤدي إلى انهيارها داخليًا ويقلل من قدرتها على العمل على المسرح الدولي.

إن تدهور الولايات المتحدة سياسيًا واقتصاديًا يعني في الوقت نفسه تدهور قوة الصين بالضرورة، لأن الاقتصاد الصيني يعتمد بشكل أساسي على السوق الأمريكية. وهو ما يترك فرصة لروسيا لاستعادة عصرها الذهبي، وربما حان الوقت لبوتين تحقيق حلمه وطموحاته بجعل روسيا دولة عظيمة من جديد، وهكذا ينجح في قتل عصفورين بحجر واحد، الولايات المتحدة والصين. وإن كان هذا الأمل بعيد المنال. ومع عدم تغليب الشعور بالتفاؤل أو التشاؤم، سيأتي اليوم الذي قد يفتقد العالم فيه القيادة المنفردة للنظام الدولي إلى حين تستقر الأمور من جديد وبتوازنات مختلفة، وآملًا في أن تسطع الشمس مرة أخرى بعد

اشتداد الرياح التي تعصف بالمنطقة والعالم، وإن كان هذا أيضًا ليس وشيكًا والكثير يتوقف على المنطقة نفسها وقياداتها.

وفي إطار فشل دبلوماسية الإدارتين -أي أوباما وترامب- في تحريك الموقف بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تظل آفاق السلام قاتمة.

وانفردت إدارة ترامب بسياسات لم تجرؤ إدارة من قبلها أن تتخذها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اعترافها بالسيادة الإسرائيلية على القدس، إزالة كلمة "الاحتلال" الإسرائيلي من قاموس الحكومة الأمريكية، إعلانها بوقاحة متناهية النظير أن المستوطنات الإسرائيلية ليست غير قانونية، وبذلك تكون فندت تمامًا صيغة "الأرض مقابل السلام" بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، القائم على توافق الآراء والذي شكل أساس عملية السلام لأكثر من نصف قرن.

وبعد أن وقعت الفأس في الرأس، يبدو أنه من غير المتصور أن تغير إدارة بايدن الوقائع على الأرض بشكل أساسي. ورأينا طوال السنوات الماضية كيف أنه يصعب الدوران إلى الخلف. فعلى المتسابقين مواصلة سباق الماراتون من حيث توقف أسلافهم، أخذًا بالعصا والمضي قدمًا في نفق لا نرى الضوء في نهايته. وعلى المنطقة ألّا تتحسر على وضعها، فإن الواقع يفرض نفسه عليها ويلزمها بسرعة التحرك مع الإدارة الجديدة، التي يبدو ولحسن الحظ أن غالبية المعينين بها وعلى رأسهم الرئيس جو بايدن ما زالوا يؤمنون بحل الدولتين. ويقع على عاتق دولنا إقناع الإدارة الجديدة -رغم أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس ضمن أولوياتها- بالعودة مرة أخرى إلى الأساسيات والمبادئ التي تحظى بالقبول العام واستئناف المفاوضات المباشرة.

وإن كان ليس هناك أي شك من أن الإدارة الجديدة سوف تحافظ على الخط التقليدي المؤيد لإسرائيل في مؤسسة الحزب، فيبدو أن الرئيس بايدن ليس في نيته أن

يحذو حذو ترامب بإطلاق يد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أن يقوم بما يحلو له.

تعهد بايدن بإعادة إقرار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وإعادة المساهمات الأمريكية إلى وكالة الأمم المتحدة التي ترعى اللاجئين الفلسطينيين وللمؤسسات الفلسطينية ومشاريع التنمية.

ومن خلال سياسات التطبيع تكون إسرائيل قد فازت بالجولة الأولى في فرض مبدأ السلام من أجل السلام والذي طالما طالبت به دون أي مقابل. ويبقى الأمر رهن المفاوضات المباشرة بين الطرفين وراعيا محايدا توصلًا لأفضل الحلول المحتملة. ويبقى التساؤل عن مدى استعداد الإدارة الجديدة في استثمار رأس مالها السياسي في قرار فلسطيني إسرائيلي أو ممارسة أي ضغط ذي مغزى على إسرائيل.

وقد نتقبل بسعة صدر تصريحات وزير الخارجية الأمريكي بلينكن في المائة يوم الأولى للإدارة الجديدة من ضرورة تمتع الإسرائيليين والفلسطينيين بإجراءات متساوية من الحرية والأمن والازدهار والديمقراطية في تغير واضح للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، وإن نترقب -في نفس الوقت نفسه- بقلق وعدم ارتياح كيفية تفعيل هذا التحول على أرض الواقع. ويكفي هنا أن نتذكر دعوة الرئيس ترامب للرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى البيت الأبيض خلال المائة يوم الأولى من إدارته والاستماع إلى الموقف العربي إزاء القضية الفلسطينية من كل من السيد الرئيس السيسي والملك عبد الله الثاني ملك الأردن ومحمد بن سلمان ولي عهد المملكة السعودية.

ولا يخفي على أحد أن أولوية الإدارة الجديدة في الشرق الأوسط هو عودة الاتفاق النووي الإيراني إلى مائدة المفاوضات والتوصل إلى حل مقبول، لما قد يحمله عدم التوصل إلى حل من مخاطر كثيرة ومتعددة على الولايات المتحدة وحلفائها سواء في المنطقة أو خارجها.

وقد تسعى الإدارة أيضًا من خلال ذلك إلى تخفيف التوترات بين إيران الشيعية والدول العربية السنية. واستعد الرئيس بايدن بدعم إدارته بشخصيات متخصصة في العلاقات الأمريكية الإيرانية. فإن نائبته مثله تؤيد بقوة الاتفاق مع إيران بشرط توسيع نطاقه ليشمل سلوك إيران الإقليمي وكذا وقف برنامج الصواريخ الباليستية. كما أن جون كيري وزير الخارجية في إدارة أوباما والذي أعاد تعيينه في منصب مبعوث الرئيس لشئون المناخ على قناعة أن بلاده لا يجب أن تصغى إلى المملكة أو إسرائيل في تحريضهما لخوض حربًا ضد إيران، وهو يرى أن انسحاب ترامب من الاتفاق جعل إمكانية اندلاع حرب في المنطقة أكثر احتمال.

أمّا جاك سوليفان مستشار الأمن القومي ووليام بيرنز الدبلوماسي المخضرم والذي تم تعيينه كرئيس وكالة المخابرات المركزية، فكلاهما -أي سوليفان وبيرنز- هما اللذان قادا المفاوضات السرية مع إيران التي أدت إلى الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة ٥ + ١ في يوليو ٢٠١٥. وكان بيرنز قد التقى سرًّا بالمسؤولين الإيرانيين في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨. والاثنان من المقربين إلى بايدن والاثنان من مهندسي الاتفاق مع إيران، ومن المتوقع أن يدفعا بقوة إلى تجديد الاتفاق النووي، حيث إنهما حريصان على إحيائه. غير أن توسيع نطاق الاتفاق النووي من جانب الولايات المتحدة وحلفائها سيقابله بالضرورة مطالب وتطلعات إيرانية جديدة كأن حقها في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية أو حصولها على ضمانات أمنية بعدم شن عدوان عسكري عليها أو ضمان دور لها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة.

وعلى الإدارة الأمريكية سرعة التحرك في ضوء قصر فترة الرئيس المؤيد للصفقة حسن روحاني المتبقية له في الحكم والتي تنتهي في يونيو عندما يتوجه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب بديل.

وهو ما يبرر تصريحات البعض بالإدارة الأمريكية الجديدة أن مسألة الطرف الذي يجب عليه أن يتخذ الخطوة الأولى لاستئناف الالتزام بالاتفاق النووي الإيراني ليست مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة. فإن ما يهم إدارة بايدن هو بدء التفاوض حول الصفقة النووية، ومن ثم فهي لا تمانع من إبداء بعض المرونة في هذا الشأن.

ومع ذلك، فإن الإدارة الجديدة على علم بأنه بعد قرابة ثلاث سنوات من انسحاب ترامب من الاتفاق النووي (مايو ٢٠١٨) وفي إطار أي مفاوضات مجددة، هناك عناصر وتوازنات جديدة يجب أن تؤخذ في الحسبان، لا سيما في ضوء عزم الإدارة على توسيع نطاق الاتفاق. وبعد أن أتت سياسة ترامب العدوانية بنتائج عكسية، سيكون على الرئيس بايدن اتباع أفضل ما تجيده الإدارات الأمريكية بالنسبة لسياسات العصا والجزرة وأن يصبح كل شيء قابل للتفاوض، بما في ذلك موضوع طالما ما اعتبر من المحرمات وهو إقامة منطقة خالية من السلاح النووي، سارية على جميع دول المنطقة دون استثناء، متضمنة إسرائيل. ولن تكون مثل هذه المفاوضات سهلة ولكنها ستكون جامعة ومتوازنة تضم الأوروبيين وكذا روسيا والصين مع عدم استبعاد المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وإن أحدًا لن يسمح لهما بإفشال المفاوضات.

وليس من المتصور أن تجنح الإدارة الجديدة كثيرًا عن سابقتها في استهداف تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة كأولوية تقويضًا لخطورة إيران على المصالح الأمريكية. ومرة أخرى أمام الإدارة الجديدة مسارين سياسة الردع أو الاحتواء. وبينما تمثل الأولى في العزلة واستمرار توقيع العقوبات الاقتصادية تمشى الثانية مع نهج إدارة أوباما في تشجيع التوصل إلى اتفاق على غرار خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) وإن كان أكثر شمولًا وقد يكون أيضًا أكثر مرونة في ضوء ترسيخ إيران أقدامها ودعمها العسكري لوكلائها في العديد من دول المنطقة.

كما سيراعي بايدن التوازن في علاقات الولايات المتحدة بالمملكة السعودية في ظل الانتقادات اللاذعة من الكونجرس وبعيدًا عن العلاقات الشخصية الحميمة مع قياداتها وعلى رأسها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على غرار سلفه. وبالنظر إلى حيوية علاقات الولايات المتحدة بالمملكة السعودية ودول الخليج إيماءً إلى المبالغ الطائلة التي ينفقونها على شراء السلاح الأمريكي، فقد آثر الرئيس بايدن اتخاذ الطريق الوسط في تعامله مع المملكة، بعيدًا عن القرارات العنترية وإصرار ترامب غير العادي على حماية صديقه ولي العهد مع الحفاظ على دعم السعودية الكامل وإن خارج نطاق التحالف الذي تترأسه في خوضها حرب اليمن وحملاتها العسكرية على المتمردين الحوثيين ملتزمًا بقرارات الكونجرس. كما ستدفع الإدارة الأمريكية بكل قوة للحل السياسي في اليمن وقفًا لإسالة دماء المدنيين والأطفال. وقام بالفعل الرئيس جو بايدن بتجميد قرار سلفه بالنسبة لاعتبار الحوثيين منظمة إرهابية، وهو ما رحبت به الهيئات الإنسانية لتمكينها من مواصلة تقديم الدعم للمدنيين.

وفي ظل جميع هذه الشواهد والمؤشرات التي تؤكد على استمرار الشرق الأوسط كأولوية على أجندة السياسة الخارجية للإدارة الجديدة، فإن التركيز على الملف الإيراني وحسم إدارة بايدن بالاتفاق مع حلفائها الأوروبيين على توسيع نطاق التعامل معه، إنما يعني بالضرورة التطرق إلى كل التوترات الكامنة في المنطقة، لأن إيران جزء منها: سوريا، اليمن، التوازن في العلاقات مع المملكة السعودية ودول الخليج، التحكم في طموحات نتنياهو وحرب السفن الدائرة بين إيران وإسرائيل للحيلولة دون التفاف طهران حول العقوبات الأمريكية إلى جانب الهجمات الإسرائيلية المكثفة على الميليشيات الإيرانية المتمركزة في سوريا والعراق. فكل هذه التعقيدات تتطلب الدراسة المتأنية والتريث في التحرك. فإن تجنب الرئيس بايدن الإشارة الصريحة إلى الشرق الأوسط في تصريحاته وخطاباته حتى الآن لا يبرر الانتقادات الموجهة إلى الإدارة بافتقارها الوضوح والرؤية الاستراتيجية للمنطقة، وليس المقصود بها -بأي حال من الأحوال- استبعاد المنطقة من حساباتها أو

إحالتها إلى مرتبة أدنى، إنما يعني أن الإدارة ما زالت عاكفة على فك الألغاز المعقدة التي أسهمت الإدارات السابقة في نسجها بُغية إعادة انخراطها وصياغة سياساتها من مركز قوة، خاصة وأن الإدارة لم تتراجع عن استخدام القوة العسكرية عندما اقتضى الأمر.

هذا، وأن التحرك السريع للصين وإيران لعقد اتفاقية الشراكة الاقتصادية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة وضخ الصين مبلغًا وقدره ٤٠٠ مليار دولار في إيران له مغزاه ورسائل محددة إلى واشنطن، فبينما يوضح جليًّا دعم الصين لإيران في مفاوضاتها القادمة في إطار ٥+١، فإنه أيضًا يتيح للصين معبرًا للمنطقة والدخول في كل من العراق وسوريا للاستفادة من مشاريع إعادة البناء.

كما نترقب تطور العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وإن قد يشوبها هي الأخرى بعض السحب، ولكن تظل الولايات المتحدة في حاجة إلى صوت العقل والتوازن في المنطقة وهو ما ستجده من خلال تعاونها مع مصر.

وإن كان إعادة إحياء دعوة أوباما للديمقراطية وحقوق الإنسان، يعني عودة الإخوان المسلمين للحكم، فسيلقي هذا طريقًا مسدودًا في مصر.

ويتعين على إدارة جو بايدن الجديدة أن نتعامل بواقعية مع المنطقة بعيدًا عن الأيديولوجية الأمريكية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار.

ويتعين أن تكون إدارة بايدن برجماتية في فهم أن الخلفية الثقافية والدينية قد تعكس مفهومًا مختلفًا للديمقراطيات والقيم التي تختلف في المجتمعات المسلمة عنها في المجتمعات الغربية. إن أكثر ما تحتاجه المنطقة هو الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وقطاع خاص وطني واع بمصالح دوله وينشط لتحقيقها.

وقد تحتاج إدارة بايدن إلى التمييز بشكل واضح بين حقها المشروع في استعادة القيم والمبادئ الديمقراطية على الصعيد المحلي داخل الولايات المتحدة التي أهدرها ترامب

بسياساته العنصرية وغير الديمقراطية، وفي الوقت نفسه أن تنأى بنفسها عن سياسة أوباما الخاطئة بمحاولة فرض ديمقراطية الولايات المتحدة على المنطقة. لا سيما مع تنامي النفوذ الصيني والروسي في منطقة الشرق الأوسط واتسام تعاملاتهما مع دولها دون فرض شروط المعايير والقيم الديمقراطي، على نحو ما أشارت إليه الباحثة ياسمين محمود في مقالها في السياسة الخارجية نقلًا عن سيتفن كوك كبير الباحثين في دراسات الشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية، وتحتاج الإدارة الجديدة إلى مسار جديد من صنعها قد يعمل على استبدال المسار العسكري بمسار تعاون اقتصادي واستثماري أكثر ثمرًا في دول المنطقة، وبما يحقق للولايات المتحدة عودتها بشكل لائق. فمن الضرورة أن تجمع السياسة الجديدة في المنطقة طموحات ونفوذًا عسكرية أقل، وتأثيرًا دبلوماسيًّا واقتصاديًّا أكبر من أجل تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وحققت مثل هذه السياسات النجاح في دول أمريكا اللاتينية، حينما اقتنع القادة الأمريكيون بضرورة محاربة الشيوعية من خلال دعم الدول اقتصاديًّا والاهتمام برفاهية شعوبها، تغلبًا على الفقر والتخلف. وبالمثل ينمو وينتعش الإرهاب على الفقر والجهل.

حان الوقت الآن لمحاولة استخدام الدبلوماسية الاقتصادية بدلًا من الدبلوماسية العسكرية لقهر الإرهاب المتأسلم والتوقف عن التذرع بأمركة القيم الديمقراطية للتدخل في الشئون الداخلية للدول، على نحو ما أشار إليه ستيفن كوك في المقال المشار إليه عاليه.

ومع ذلك، وبقدر ما تغيرت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة يمكنها أن تترك المنطقة على الفور. فيجب أن تقود الدبلوماسية الأمريكية وضع الشروط التي ستسمح في نهاية المطاف بالتدرج في خفض تواجدها العسكري، مع الحفاظ على استقرار المنطقة ومصالحها فيها لا تزال مهمة للولايات المتحدة وستظل لسنوات قادمة.

ويستوجب التعامل الآن مع الخطر القادم من كل من إيران وتركيا ولكل منهما أطماعه في السيطرة على العالم الإسلامي. إننا أمام عالم متغير ودنيا مختلفة تجعلنا نفكر من جديد في طبيعة التحالفات التي تشهدها العلاقات الدولية المعاصرة وحذرين كل الحذر من تعدد الأطماع في المنطقة وانسياقنا وراءها.

ومثلما تستهدف الولايات المتحدة احتواء إيران وكبح روسيا في المنطقة، فإن تركيا ليس أقل ضررًا منهما. وعلى الإدارة الجديدة ألّا تكون محفزة أو متسامحة للتغلغل التركي في المنطقة. فلكل من هؤلاء اللاعبين أغراضه وطموحاته استهدافًا للنيل من الأمة العربية، وكسر القومية العربية، التي ظلت في ملفات السياسة الأمريكية منذ عهد عبد الناصر حتى نجح بوش الابن وأوباما إلى حد كبير في تقييدها وتكبيلها.

وهناك الكثير من الإيجابيات التي تعمل لصالح ترجيح اتخاذ الرئيس الحالي للقرارات الصائبة التي تعيد للولايات المتحدة مصداقيتها وتستهدف استقرار المنطقة بعيدًا عن الفوضى الخلاقة وسكب الزيت على نيران الحروب المشتعلة والعمل على استمراريتها. فجو بايدن دبلوماسي محنك مارس الدبلوماسية في الكونجرس لأكثر من ٣٥ سنة، حيث أعيد انتخابه في مجلس الشيوخ ست مرات على التوالي وتنقل خلالها بين لجانه إلى أن رأس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس لسنوات طويلة. وكلنا أمل في أن تكون له سياساته المؤسسية المستقلة والمساهمة في استقرار المنطقة المضطربة بشدة.

وحيث إن الرئيس بايدن يرى أن وضع المصلحة الأمريكية أولًا أمرًا مفروغًا منه ولا يحتاج إلى ترديده في كل مناسبة، فهو طرح المنهجية الجديدة في التعامل مع السياسة الخارجية من خلال ما أسماه بـــ "الدبلوماسية أولًا"، بما يحمله هذا المصطلح من معاني جمّة تشمل وضع سياسات تتسم بالمهادنة والتوازن إلى تنفيذ هذه السياسات بشكل ناضج دون انفعال أو تهور أو تعجل.